



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



ارحم الراحمين
عليهم يا صابغين

www.ghaemiyeh.com
www.ghaemiyeh.org
www.ghaemiyeh.net
www.ghaemiyeh.ir

الفقه

مجمع الفقهاء
الشيخ محمد بن عبد الوهاب
توفي سنة ١٢٤٠

كتاب الطهارة



دار العلوم
بمكة المكرمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفقه: موسوعه استدلاليه فى الفقه الاسلامى

كاتب:

آيت الله سيد محمد حسينى شيرازى

نشرت فى الطباعة:

موسسه الفكر الاسلامى

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٩	موسوعه استدلاليه فى الفقه الاسلامى المجلد ٤
٩	اشاره
٩	اشاره
١٣	كتاب الطهاره
١٣	اشاره
١٥	فصل النجاسه
١٥	مسأله ١: فى نجاسه الثالوث
١٩	مسأله ٢: فى المسك وفأرته
٣٣	مسأله ٣: المراد من الميته
٣٤	مسأله ٤: الشك فى أجزاء الميته
٣٥	مسأله ٥: الموت أو القتل أو الذبح
٤٠	مسأله ٦: أجزاء الحيوان فى سوق المسلمين
٤٨	مسأله ٧: ما يؤخذ من يد الكافر
٤٩	مسأله ٨: عدم طهاره جلد الميته بالذبح
٧٠	مسأله ٩: حكم السقط والفرخ
٧٣	مسأله ١٠: ملاقات الميته
٧٤	مسأله ١١: فى ما خرج عند الروح
٧٤	مسأله ١٢: مجرد خروج الروح بوجب النجاسه
٨٠	مسأله ١٣: فى المضغه والمشيمه
٨١	مسأله ١٤: فى طهاره العضو المعلق
٨٢	مسأله ١٥: الجند بادستر
٨٤	مسأله ١٦: فى اللحم مع الظفر أو السن
٨٥	مسأله ١٧: الشك فى العظم ونحوه

- مسأله ١٨ : في حليه الجلد المطروح ٨٨
- مسأله ١٩ : في حرمه بيع الميته ٩١
- الخامس من النجاسات: الدم ١٠١
- الدم ١٠١
- في دم غير ذى النفس ١١٣
- في الدم الموجود تحت الأحجار ١١٩
- في الدم المتخلف فى الذبيحه ١٢٠
- مسأله ١: دم العلقه والبيض ١٢٨
- مسأله ٢: فى حليه المتخلف ١٣٢
- مسأله ٣: الدم الأبيض ١٤١
- مسأله ٤: فى نجاسه الدم فى اللبن ١٤٣
- مسأله ٥: فى طهاره دم الجنين ١٤٤
- مسأله ٦: فى فروع الدم المتخلف ١٤٥
- مسأله ٧: المشكوك من الدماء ١٤٦
- مسأله ٨: فى فروع الدم ١٥٤
- مسأله ٩: فى طهاره الرطوبه الناتجه من حك الجسد ١٥٦
- مسأله ١٠ : فى الماء الأصفر ١٥٧
- مسأله ١١ : لو وقع الدم فى القدر ١٥٩
- مسأله ١٢ : فى ما لو أدخل إبره أو سكيناً فى البدن ١٦٤
- مسأله ١٣ : فى الدم الخارج من الأسنان أو الفم ١٦٥
- مسأله ١٤ : الدم المتجمد تحت الظفر والجلد ١٦٨
- السادس والسابع من النجاسات:الكلب والخنزير ١٧٢
- الكلب والخنزير ١٧٢
- فى المتولد بين الحيوانين ١٨٤
- الثامن من النجاسات:الكافر ١٩٠
- الكافر ١٩٠

- ٢١٧ فى منكر ضروره المذهب
- ٢٣١ فى اولاد الكفار
- ٢٤٣ مسأله ١: فى طهاره ولد الزنا
- ٢٤٩ مسأله ٢: فى نجاسه الغلاه
- ٢٤٩ فى نجاسه الغلاه
- ٢٥٦ فى الخوارج والنواصب
- ٢٦٠ فى المجسمه
- ٢٦٣ فى المجبره
- ٢٦٤ فى المخالفين
- ٢٦٧ مسأله ٣: فى غير الاثنى عشرية
- ٢٨٢ مسأله ٤: فى من شك فى اسلامه
- ٢٨٣ التاسع من النجاسات: الخمر
- ٢٨٣ الخمر
- ٣٠٠ مسأله ١: العصير العنبى
- ٣٠٠ العصير العنبى
- ٣١٨ فى ماء الزبيب
- ٣٣٧ مسأله ٢: صيروره العصير دبئًا
- ٣٤١ مسأله ٣: الكشمش وشبهه فى المرق
- ٣٤٢ العاشر من النجاسات: الفقاع
- ٣٤٢ الفقاع
- ٣٥٤ مسأله ١: فى ماء الشعير
- ٣٥٤ الحادى عشر من النجاسات: عرق الجنب من الحرام
- ٣٥٤ عرق الجنب من الحرام
- ٣٦٤ مسأله ١: فى العرق الخارج حال الاغتسال
- ٣٦٥ مسأله ٢: فى ما لو أجنب من الحرام ثم من الحلال
- ٣٦٦ مسأله ٣: طهاره عرقه بعد التيمم

مسألة ٤: فى عرق الصبى الغير بالغ اللآنب من الحرام	٣٦٧
الثانى عشر من النجاسات: عرق الإبل الجلاله	٣٦٧
عرق الإبل الجلاله	٣٦٧
مسألة ١: المسوخ ونحوها	٣٧١
مسألة ٢: المشكوك طهارته ونجاسته	٣٧٩
مسألة ٣: الأقوى طهاره غسله الحمام وإن ظن نجاستها	٣٨٥
مسألة ٤: فى الصلاه فى معابد اليهود والنصارى	٣٩١
مسألة ٥: عدم وجوب الفحص فى الشك فى الطهاره والنجاسه	٣٩٣
فصل فى طرق ثبوت النجاسه ٢٨٧_٤٤٠	٣٩٥
اشاره	٣٩٥
مسألة ١: فى علم الوسواس	٤٠٥
مسألة ٢: فى أن العلم الإجمالى كالتفصيلى	٤٠٩
مسألة ٣: عدم اعتبار حصول الظن بالصدق بالنيه	٤١٤
مسألة ٤: فى عدم اعتبار ذكر مستند الشهاده فى النيه	٤١٦
مسألة ٥: قيام البينه على موجب النجاسه	٤١٩
مسألة ٦: قيام البينه واختلاف الشاهدين فى المستند	٤٢١
مسألة ٧: الشهاده بالإجمال	٤٢٥
مسألة ٨: اختلاف الشاهدين فى النجاسه الفعليه والسابقه	٤٣٠
مسألة ٩: اختلاف الشاهدين فى النجاسه والطهاره	٤٣٥
مسألة ١٠ : فى من يعتبر قوله فى النجاسه	٤٣٧
مسألة ١١ : صور التوافق وصور التعارض	٤٤٠
مسألة ١٢ : اعتبار قول ذى اليد إذا كان كافراً	٤٤٣
مسألة ١٣ : اعتبار قول ذى اليد إذا كان صبياً	٤٤٤
مسألة ١٤ : اعتبار قول ذى اليد بعد الاستعمال وبعد الخروج عن يده	٤٤٥
المحتويات	٤٥١
تعريف مركز	٤٦٠

اشاره

سرشناسه : حسینی شیرازی، محمد

عنوان و نام پدید آور : الفقه : موسوعه استدلالیه فی الفقه الاسلامی / المؤلف محمد الحسینی الشیرازی

مشخصات نشر : [قم] : موسسه الفکر الاسلامی، ۱۴۰۷ق. = - ۱۳۶۶.

شابک : ۴۰۰۰ ریال (هر جلد)

یادداشت : افست از روی چاپ: لبنان، دارالعلوم

موضوع : فقه جعفری -- قرن ۱۴

موضوع : اخلاق اسلامی

موضوع : مستحب (فقه) -- احادیث

موضوع : مسلمانان -- آداب و رسوم -- احادیث

رده بندی کنگره : BP۱۸۳/۵-ح ۵۶ ۷۶ ۱۳۷۰

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی : م ۷۰-۵۵۱۵

ص: ۱

اشاره

الفقه

موسوعه استدلالیه فی الفقه الإسلامی

آیه الله العظمی

السید محمد الحسینی الشیرازی

دام ظلّه

کتاب الطهاره

الجزء الثالث

دار العلوم

بیروت _ لبنان

ص: ۳

الطبعة الثانية

١٤٠٧ هـ _ ١٩٨٧ م

مُنقَّحه ومصَّحَّحه مع تخريج المصادر

دار العلوم _ طباعه. نشر. توزيع.

بيروت _ لبنان. ص.ب ٦٠٨٠ / ١١٤ شوران

ص: ٤

كتاب الطهاره

اشاره

كتاب الطهاره

الجزء الثالث

ص: ٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف خلقه سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين، واللعنة الدائمة على أعدائهم إلى قيام يوم الدين.

ص: ٦

مسأله ١: فى نجاسه الثالوث

(مسأله _ ١): الأجزاء المبانه من الحى مما تحله الحياه كالمبانه من الميتة إلا الأجزاء الصغار، كالثالوث والبثور وكالجلده التى تنفصل عن الشفه أو من بدن الأجرى عند الحك ونحو ذلك.

(مسأله _ ١): {الأجزاء المبانه من الحى مما تحله الحياه كالمبانه من الميتة} بلا- خلاف ولا إشكال كما تقدم {إلا الأجزاء الصغار كالثالوث والبثور وكالجلده التى تنفصل من الشفه أو من بدن الأجرى عند الحك ونحو ذلك} وفاقاً للمحكى عن المنتهى، ومجمع البرهان، والمدارك، والمعالم، وشرح المفاتيح، وشرح الدروس، والبحار، والموجز، ونهايه الأحكام، وكشف الالتباس، والمذخير، والكفایه، والجواهر، والمصباح، بل عن الحدائق: الظاهر أنه لا خلاف فيها، بل فى المستند نسبه دعوى الإجماع إلى بعض فى المسأله، وما يستدل لذلك أمور:

الأول: العسر و الحرج فى الاجتناب عنها.

الثانى: السيره فى جميع الأعصار والأمصار، على عدم إجراء حكم النجاسه على هذه الأجزاء الصغار.

الثالث: عموم قوله (عليه السلام) فى حسنه حريز: «وكل شىء يفصل من الشاه والدايه فهو ذكى»^(١)، وعموم التعليل فى خبر الثمالى: «ليس لها عروق ولا فيها دم ولا لها عظم»^(٢).

الرابع: إن غايه ما يمكن استفادته من النصوص الداله على

ص: ٧

١- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٦٥ الباب ٣٣ من كتاب الأطمعه والأشربه ح ٣.

٢- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٦٤ الباب ٣٣ من كتاب الأطمعه والأشربه ح ١.

النجاسه إنما هي نجاسه الجزء المعتد به، الذى ينفصل عن جسد الحى، لأن الأخبار تضمنت لفظ القطعه ونحوها، ومن المعلوم أن القطعه لا تصدق عرفاً على مثل قشر الشفه والرجل والجراحه ونحوها، فيكون خروج الأمور المذكوره من باب التخصيص لا من باب التخصيص، والنقض بالأجزاء الصغار من نجس العين التى نقول بنجاستها غير تام، إذ قوله مثلاً: "الكلب نجس" يعم جميع أجزائه الكبار والصغار، بخلاف نحو "القطعه المبانه نجسه"، فإنها لا تشمل هذه الأمور الصغار.

الخامس: صحيحه على بن جعفر عن أخيه موسى (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل يكون به الثالول أو الجرح، هل يصلح له أن يقطع الثالول وهو فى صلاته، أو ينتف بعض لحمه من ذلك الجرح ويطره؟ قال (عليه السلام): «إن لم يتخوف أن يسيل الدم فلا بأس، وإن تخوف أن يسيل الدم فلا يفعله»^(١)، فإن غلبه اصطحاب الثالول والجرح المنتوف للماء الأصفر المتعدى إلى الأصابع الناتفه الموجب لنجاستها الموجه لبطلان الصلاه لو كانت ميتة نجسه، مع عدم استئصال الإمام (عليه السلام) دليل على عدم النجاسه، والقول بأن السؤال والجواب من حيث كون هذا الفعل فى نفسه مضرراً بالصلاه وعدمه لا- لبيان الرخصه الفعلية، فلا

ص: ٨

ينافى الجواب بعدم البأس للبأس من حيث النجاسة ممنوع، لتعرض الإمام (عليه السلام) لسيلان الدم الكاشف عن كون المقام مقام بيان الرخصة الفعلية، لا الرخصة الحيثية، ولذا نقول بتعدى الحكم إلى اللحم الصغير المنتوف مع القشر، وتفصيل بعض بين الألم بنتفه فنجسه، وبين عدمه فطاهره بلا- دليل، كما أن التفصيل بين ما لو زهق روح الأجزاء المذكوره بالانفصال وبين ما لو انفصل بعد أن زهق روحها، فالطهاره مختصه بالثاني لقصور الأخبار عن نجاسه مثله، واستصحاب طهارته بعد الانفصال دون الأول لأجل العموم المستفاد من نجاسه القطعه المبانه الوارده في أخبار الصيد ليس في محله، لما عرفت من عدم الدليل على نجاسه مثل هذه الأجزاء الصغار.

السادس: ما دل على أن بعض الأئمه (عليهم السلام) كانوا يقرضون محل سجدهم بالمقراض في كل سنه مره ونحو ذلك، مع عدم ورود تطهيرهم للمحل بعد ذلك، فتأمل.

ثم: إنه لا- فرق في الأ-جزاء الصغار المنفصله عن الحي بين كونها عن إنسان أو حيوان، كما صرح به في المستند قال: (وهل يختص ذلك بالإنسان أو يتعدى إلى غيره أيضاً، الظاهر الثاني، لعدم دليل على النجاسه فيه) (١)، انتهى، ونحوه عباره غيره، ويدل على

ص: ٩

ذلك عموم حسنه حريز: «وكل شيء يفصل من الشاه والدابه فهو ذكي»^(١)، وكذا التعليل في خبر الثمالي، وكذا ما تقدم من أن أدله النجاسه لا تشمل مثل تلك.

ثم إنه قد عرفت مما تقدم أنه لا ينقض طهاره هذه الأجزاء من الحي بأنها لو كانت طاهره لزم طهاره هذه الأجزاء من الميتة مع أنكم لا تقولون بها، لأن دليل نجاسه الميتة كدليل نجاسه نجس العين يشمل جميع أجزائها.

ص: ١٠

١- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٦٥ الباب ٣٣ من كتاب الأئمة والأشربة ح ٣.

(مسأله _ ٢): فأره المسك المبانه من الحى طاهره على الأقوى،

(مسأله _ ٢): {فأره المسك} بالهمزه وبدونها {المبانه من الحى طاهره على الأقوى}.

الكلام فى المسك يقع تاره فى موضوعه وأخرى فى حكمه، وثالثه فى فأرتة. فنقول:

الأول: فى موضوعه، فمن التحفه: (إن للمسك اقساماً أربعه:

أحدها: المسك التركى وهو دم يقذفه الطبى بطريق الحيض أو البواسير فينجمد على الأحجار.

ثانيها: الهندى، ولونه أخضر، دم ذبح الطبى المعجون مع روثة وكبده، ولونه أشقر.

ثالثها: دم يجتمع فى سره الطبى بعد صيده يحصل من شق موضع الفأره وتغميز أطراف السره حتى يجتمع الدم فيجمد، ولونه أسود.

رابعها: مسك الفأره، وهو دم يجتمع فى أطراف سرته ثم يعرض للموضع حكه تسقط بسببها الدم مع جلده هى وعاء له [\(١\)](#)، انتهى.

ص: ١١

١- تحفه حكيم مؤمن: ص ٢٤٥ ماده مسك، ما ترجمته بالعرييه.

وفى حياه الحيوان: (فى الطبى نقل عن القزوينى أن دابه المسك تخرج من الماء كالظبا تخرج فى وقت معلوم، والناس يصيدون منها شيئاً كثيراً فتذبح فيوجد فى سرتها دم وهو المسك) انتهى.

وفى فأره المسك عن الجاحظ: (فأره المسك نوعان: النوع الأول: دويبه تكون فى بلاد التبت تصاد لنوافجها وسرورها، فإذا صيدت شدت بعصائب، وتبقى متدليه فيجتمع فيها دمها، فإذا أحكم ذلك ذبحت فإذا ماتت قورت السره التى عصبت، ثم تدفن فى الشعير حيناً حتى يستحيل ذلك الدم المختلق هناك الجامد بعد موتها مسكاً ذكياً بعد أن كان لا يرام نتناً^(١)، إلى آخره.

وعن العلامه الطباطبائى (رحمه الله) أنه قسم المسك إلى قسمين: خالص ومغشوش، وأن الثانى يؤلف من أجزاء كثيره منها دم الحمام.

الثانى: فى حكمه. فنقول: لا- إشكال فى طهاره المسك فى الجمله بلا- خلاف، كما عن غير واحد، بل عن المنتهى والتذكره وغيرهما: الإجماع عليها، وكذا الحليه وجواز الاستعمال، ويدل على ذلك متواتر النصوص:

منها: ما عن الحسن بن جهم قال: دخلت على أبى الحسن (عليه

ص: ١٢

١- لسان العرب: ج ٥ ص ٤٢ باختلاف فى اللفظ.

السلام) فأخرج إلى مخزنه فيها مسك فقال: «خذ من هذا»، فأخذت منه شيئاً فتمسحت به، فقال: «أصلح واجعل في لبتك منه»، قال: فأخذت منه قليلاً فجعلته في لبتى، فقال: «أصلح» فأخذت منه أيضاً فمكث في يدي شيء صالح، فقال لى: «اجعل في لبتك»^(١)، الحديث.

وعن الوشاء، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «كان لعلى بن الحسين (عليهما السلام) اشبيدانه رصاص معلقه فيها سمك فإذا أراد أن يخرج ولبس ثيابه تناولها وأخرج منها فتمسح به»^(٢).

وعن أبي البخترى، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كان يتطيب بالمسك حتى يرى وبيضه في مفارقه»^(٣).

وعن أبي بكر بن عبد الله الأشعري قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المسك هل يجوز إشمامه؟ فقال (عليه السلام): «إننا لنشمه»^(٤).

ص: ١٣

-
- ١- الوسائل: ج ١ ص ٤٤٥ الباب ٩٥ من أبواب آداب الحمام ح ١.
 - ٢- الوسائل: ج ١ ص ٤٤٥ الباب ٩٥ من أبواب آداب الحمام ح ٣.
 - ٣- الوسائل: ج ١ ص ٤٤٥ الباب ٩٥ من أبواب آداب الحمام ح ٤.
 - ٤- الوسائل: ج ١ ص ٤٤٥ الباب ٩٥ من أبواب آداب الحمام ح ٥.

وعن الحسن بن الجهم قال: أخرج إليّ أبو الحسن (عليه السلام) مخزنه فيها مسك من عتيده آبنوس فيها بيوت كلها مما يتخذها النساء^(١).

وعن نوح بن شعيب عن بعض أصحابنا عن أبي الحسن (عليه السلام) قال: «كان يرى وبيض المسك في مفرق رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)»^(٢).

وعن علي بن جعفر عن أخيه أبي الحسن (عليهم السلام) قال: سألته عن المسك في الدهن أيصلح؟ فقال: «إني لأصنعه في الدهن ولا بأس»^(٣).

وعن الكليني قال: وروى أنه لا بأس بصنع المسك في الطعام^(٤).

وعن علي بن جعفر في كتابه عن أخيه (عليه السلام) قال: سألته عن المسك والعنبر وغيره من الطيب يجعل في الطعام؟ قال (عليه السلام): «لا بأس». قال: وسألته عن المسك والعنبر يصلح في الدهن؟ قال:

ص: ١٤

-
- ١- الوسائل: ج ١ ص ٤٤٥ الباب ٩٥ من أبواب آداب الحمام ح ٢.
 - ٢- الكافي: ج ٦ ص ٥١٥ كتاب الزى والتجمل باب المسك ح ٧.
 - ٣- الوسائل: ج ١ ص ٤٤٦ الباب ٩٥ من أبواب آداب الحمام ح ٧.
 - ٤- الكافي: ج ٦ ص ٥١٥ كتاب الزى والتجمل باب المسك ح ٨.

«إني لأصنعه في الدهن ولا بأس» (١).

وعن معمر بن خلاد قال: أمرني أبو الحسن الرضا (عليه السلام) فعملت له دهنًا فيه مسك وعنبر، فأمرني أن أكتب في قرطاس آيه الكرسي وأم الكتاب والمعوذتين، وقوارع من القرآن، وأجعله بين الغلاف والقاروره، ففعلت ثم أتيتته فتغلف به وأنا أنظر إليه (٢).

وعن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «كانت لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ممسكه إذا هو توضأ أخذها بيده وهي رطبه، فكان إذا خرج عرفوا أنه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) برائحته» (٣).

إلى غير ذلك من الأخبار الكثيره التي سيأتي بعضها أيضا، ولأجل هذه الكثره صح للعلامه الطبائبي (رحمه الله) أن يقول في محكي مصابيح: (إنه قد كان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) يتطيب به بلا خلاف بين نقله الآثار، وأنه روى عنه (صلى الله عليه وآله وسلم): «أطيب الطيب المسك» (٤)، وأنه روى أصحابنا عن الأئمه (عليهم السلام) أخباراً

ص: ١٥

-
- ١- الوسائل: ج ١ ص ٤٤٦ الباب ٩٥ من أبواب آداب الحمام ح ٩.
 - ٢- الوسائل: ج ١ ص ٤٤٧ الباب ٩٧ من أبواب آداب الحمام ح ١.
 - ٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٧٨ الباب ٥٨ من أبواب النجاسات ح ١.
 - ٤- مكارم الأخلاق: ص ٤٣.

كثيره فى طهاره المسك وحتيته واستحباب التطيب به مفرداً ومركباً مع غيره وجواز بيعه(١١)، انتهى.

إذا عرفت هذا فنقول: الكلام هنا من جهتين:

الجهة الأولى: والظاهر عدم الإشكال والخلاف فى طهاره القسم الرابع _ أعنى: مسك الفأره التى ينفصل عن الحى بطبعه _ بل هو القدر المتيقن من النص والإجماع، ومثله المنفصل عن المذكى.

ثم إن خروج هذا القسم عن الحكم بالنجاسه والحرمة إما من باب التخصيص، بناءً على أنه دم مجتمع، وإما من باب التخصيص بناءً على الاستحاله أو عدم كون المسك دمًا.

قال فى المستمسك: (الذى حكاه بعض عن محققى الفن فى هذه الأعصار: أن المسك مفهوم مباين للدم كالمنى والبول ونحوهما من فضلات الحيوان، وإن كانت المواد المسكية يحملها دم الطيبى، فإذا وصلت إلى الفأره أفرزت عن الأجزاء الدمويه لاشتغال الفأره على آله الإفراز، وهذا الإفراز يكون تدريجياً إلى ان تمتلئ الفأره من المسك، فالمسك ليس دمًا فعلاً ولا كان أصله دمًا فاستحال مسكاً، وقد حلل وجزء فكانت أجزاءه أجنبيه عن أجزاء الدم)(٢)، انتهى.

ص: ١٤

١- كما فى ذرائع الأحلام: الجزء الرابع ص ١٤٣ سطر ٤.

٢- المستمسك: ج ١ ص ٣١٩.

وأما المنفصل عن الميتة، فإن كان قريباً من الوقوع بأن كان يقع بعد ساعه مثلاً لو لم يمت، فلا يبعد القول بالطهاره لعدم عدّه من أجزاء الميتة حقيقه، وإن لم يكن كذلك ففيه إشكال، من أنه من أجزاء الميتة، ومن إطلاق النص والإجماع، وما ذكره بعض من أن الفأره ليست جزءً من الطيبى، بل هى شىء مستقل كالبيضه للدجاج، وعموم قوله (عليه السلام): «وكل شىء يفصل من الشاه والدابه فهو ذكى». لكن الانصاف أن شيئاً من المذكورات لا يصلح للاعتماد.

وأما القسم الأول: فقد ذكر بعض عدم الإشكال فى نجاسته، وقال بعض بطهارته للاستحاله، لكن فى حصول الاستحاله بمجرد الإنجماد منع.

نعم لو فرض أنه ذكى الحيوان، فخرج منه هذا الدم بعد خروج الدم المتعارف، فلا إشكال فى طهارته لأنه من الدم المتخلف، لكن لا يخفى أن الحكم بالنجاسه فى هذا القسم كـبعض أنواع القسم الأول والأقسام الآتية مبنى على عدم صدق المسك عليها أو انصراف الأدله عنها.

وأما القسم الثانى: فطهارته يتوقف على كون الدم المخلوط من الباقي فى الذبيحه لا المسفوح، ومنه يعلم أن ما ذكره بحر العلوم (رحمه الله) من نجاسه القسم المغشوش يـراد به المخلوط بدم الحمام المسفوح أو بغيره من النجاسات لا المخلوط بدم الحمام المتخلف

الخالى عن سائر النجاسات.

وأما القسم الثالث: فالطهاره متوقفه على الذكاه على الأقوى، والإشكال لعدم صدق الدم المتخلف بالنسبه إلى مثل هذا الدم فى غير محله.

وأما سائر الأقسام المذكوره فى كلام القزوينى والجاحظ وغيرهما، فالكلام فى حكمها بعد تحقق أصل موضوعها غير خافٍ.

الجهه الثانيه: فى الحليه، فنقول: لا- إشكال ولا خلاف فى حليه القسم الرابع، لما عرفت من كونه المقطوع به من النص والفتوى. وفى المنفصل عن الحيوان الميت ما عرفت من القسمين، والإشكال فى ثانيهما.

وأما سائر الأقسام فحليتها وحرمتها دائره مدار حليه ماهيتها وحرمتها بناءً على عدم شمول النص والفتوى لها.

الثالث: فى فأره المسك وهى وعاءه، فعن التذكره والذكرى والموجز إطلاق القول بطهارتها، بل حكى ذلك عن المشهور، بل ربما ادعى الإجماع على ذلك.

وعن المنتهى: (فأره المسك إذا انفصلت عن الظبيه فى حياتها أو بعد التذكيه طاهره، وإن انفصلت بعد موتها فالأقرب النجاسه) ((١)).

ص: ١٨

١- المنتهى: ج ١ ص ١٦٦ فى النجاسات وما يتعلق بها سطر ٩.

وعن كشف اللثام: (إن فأرته نجسه إذا لم تؤخذ من المذكي) (١)، انتهى. كذا في الذرائع، لكن في المستمسك وغيره نسبه القول بالنجاسه مطلقا إليه، ومن المحتمل كون الذرائع اشتبهه كشف الالتباس بكشف اللثام، لتصريح غير واحد بنسبه النجاسه إلى الأول والتفصيل إلى الثاني.

وكيف كان، فقد استدل للقول بالطهاره بأمر:

الأول: الإجماع المدعى في كلام العلامة (رحمه الله). وفيه: عدم صلاحيته للاعتماد بعد مخالفه حاكيه في المنتهى وذهابه إلى التفصيل المتقدم، مضافاً إلى مخالفه غيره، وغير ذلك مما في سائر هذا النحو من الإجماعات.

الثاني: الأصل. وفيه: إنه مقطوع بما دل على نجاسه الميتة بأجزائها في صورته الانفصال عن الميتة.

الثالث: إن الفأره ليست جزءاً من الطبي بل هو شيء مستقل كالبيض للدجاج، بل ليست الجلد مما تحله الحياه، ومجرد كونها جلدًا لا يستلزم كونه محلاً للروح، ولا أقل من كون ذلك غير معلوم، فهي محكومته بالطهاره، انفصلت عن حي أو ميتة. وفيه: إنه خلاف المسلم من كونها جلده ذات روح.

ص: ١٩

١- كشف اللثام: ج ١ ص ٤٨ في طهاره المسك وفأرته سطر ١.

الرابع: الحرج. وفيه: ما لا يخفى.

الخامس: صحيح على بن جعفر عن أخيه موسى (عليهما السلام) قال: سألته عن فأره المسك تكون مع من يصلى وهى فى جيبه أو ثيابه؟ فقال (عليه السلام): «لا بأس بذلك»^(١)، وجه الدلالة ما عن المصباح من أن إطلاق السؤال يتناول الملاقاه بالرطوبه وترك الاستفصال مع قيام الاحتمال يفيد العموم. وفيه: إن السؤال والجواب ليسا فى هذا المقام حتى يستفاد الإطلاق من هذه الجهه.

قال شيخنا المرتضى (رحمه الله): (والروايه الوارده بجواز استصحابه فى الصلاه مع عدم دلالتة على الطهاره الواقعيه بل يكفى الحكم بطهارتها أخذها من مسلم، معارضه بروايه أخرى علق الجواز فيها بقوله: «إذا كان ذكياً»^(٢))، انتهى.

أقول: لكن الظاهر كون السؤال عن حكم الفأره بنفسها مع قطع النظر عن أصل ثانوى، والمراد بالروايه الأخرى ما رواه الشيخ فى الصحيح عن عبد الله بن جعفر قال: كتبت إليه _ يعنى أبا محمد _ (عليه السلام): يجوز للرجل أن يصلى ومعه فأره مسك؟ فكتب: «لا بأس به إذا كان ذكياً»^(٣) وربما يقال إن المكاتبه مجمله من

ص: ٢٠

-
- ١- الوسائل: ج ٣ ص ٣١٤ الباب ٤١ من أبواب لباس المصلى ح ١.
 - ٢- كتاب الطهاره: ص ٣٤٢ سطر ٢.
 - ٣- الوسائل: ج ٣ ص ٣١٥ الباب ٤١ من أبواب لباس المصلى ح ٢.

الأولى: احتمال أن يراد بالذكي الطاهر مقابل المتنجس، فإن إطلاقه على الطاهر كثير في الأخبار التي منها ما تقدم في أخبار المستثنيات من الميتة، حيث عبر عن الشعر والصوف ونحوهما بكونهما ذكياً.

الثانية: إن مرجع الضمير غير معلوم، فيحتمل أن يكون المراد به ما معه من فأره المسك أو نفس المسك، أو الفأره باعتبار كسبها التذكير من المضاف إليه للاستغناء عنها به، وحينئذ يحتمل أن يكون المراد طهارتها مقابل النجاسة، أو كونها من الذكي مقابل الحي، أو الميتة ويحتمل أن يكون المراد الحيوان المتصيد المأخوذ منه الفأره فيكون المراد مقابل الميتة، وحينئذ لا تصلح الرواية لتقييد الصحيحه الأولى، لكن مضافاً إلى أن الظاهر الرجوع إلى ما في اللفظ فلا مجال للاحتمال الثاني، وأن الظاهر من الذكي مقابل الميتة لا- مقابل النجس، ولذا لم يفصل في روايات المستثنيات مع كونها معرضاً للنجاسة الخارجيه، ولو كان المحتمل مقابل النجس كان اللازم تقييد المستثنيات أيضاً بهذا القيد، على أن الظاهر من الذكاه مقابل الميتة لا مقابل النجس، إن الإجمال في الرواية غير ضائر بها، بل يوجب تضيق دائره إطلاق الرواية الأولى، إذ القدر المسلّم منها حينئذ ما كان غير ميتة ولا نجس، كما هو الشأن في هذا النحو من المقيد المجمل.

السادس: ما ذكره الفقيه الهمداني من أن القطعه المبانه لا تصدق على الفأره المأخوذه من الميتة، وفيه: إن ذلك نافع بالنسبه إلى بعض الأقسام منها التي حان وقت وقوعها لا غيرها، وإن لم يكن لها شده علاقه واتصال.

وكيف كان، فالأقوى في النظر أن ما انفصل عن الحي بنفسها أو اخذت منه لكن حان وقت وقوعها، وما أخذت من الميتة لكن حان وقت وقوعها، أو أخذت من المذكى مطلقاً، كل هذه الأقسام طاهره. أما في المذكى فواضح، وأما في المنفصل عن الحي فلعوموم العله في قوله (عليه السلام) في حسنه حريز: «وكل شيء يفصل عن الشاه والدابه فهو ذكى»، وما حان وقت انفصاله كالمنفصل، وأما في الميتة فلأن ما حان وقت انفصاله لا يصدق عليه القطعه المبانه، وأنه من اجزاء الميتة، وأما ما أخذ عن الحي مع عدم الحين أو عن الميتة كذلك فنجس لصدق القطعه المبانه وبقرينه حسنه حريز نقول:

إن قوله (عليه السلام): «إذا كان ذكياً» لإخراج غير هذه الأقسام فإنهما من قبيل قوله: أكرم العالم، وزيد عالم، فإن الحسنه تبين الموضوع، والصحيحه تعلق الطهاره عليه، فتحصل أن الأقسام سته: لأنها إما منفصله عن الحي أو الميت أو المذكى، وعلى كل حال فإما أن يكون الانفصال بشده أو يكون بنفسها أو كنفسها، والظاهر أربعة أقسام: المنفصله عن المذكى بقسميها، والمنفصله عن الحي أو الميت إذا حان حين الانفصال، وبما ذكر ظهر الإشكال في

وإن كان الأحوط الاجتناب عنها

نعم لا إشكال في طهاره ما فيها من المسك

وأما المبانه من الميت ففيها إشكال، وكذا في مسكها،

نعم إذا أخذت من يد المسلم يحكم بطهارتها، ولو لم يعلم أنها مبانه من الحي أو الميت.

إطلاق المصنف طهاره الفأره عن الحي، بل اللازم تقييدها بما إذا لم تؤخذ منه بشده، كما لا وجه يعتد به لقوله: {وإن كان الأحوط الاجتناب عنها} إذ بعض أقسامها لازم الاجتناب، وبعض أقسامها طاهر قطعاً، وكذا يظهر النظر في إطلاق طهاره المسك فإنه لو كان مائعاً في الفأره النجسه كان نجساً.

{نعم لا- إشكال في طهاره ما فيها من المسك} إذا أئنت بنفسها أو أخذت حين قرب الانفصال، وأما المسك الجامد الذي أخذت فأرته قسراً فالطهاره طهارته، وإن قلنا بنجاسه الفأره لعدم كونه من أجزاء الميت.

{وأما المبانه من الميت} فإن حان حين انفصالها فهي طهاره، وإن لم يحن {ففيها إشكال} بل الأقوى النجاسه {وكذا في مسكها} إذا كان مائعاً.

{نعم إذا أخذت من يد المسلم يحكم بطهارتها، ولو لم يعلم أنها مبانه من الحي أو الميت} لأن يد المسلم أماره الطهاره، لما يأتي في

مسأله الجلود المبيعه فى أسواق المسلمين. قال شيخنا المرتضى (رحمه الله): (وكيف كان فيهن الخطب تعاطيها بأيدى المسلمين وأسواقهم وإلا- فلا- دليل على الخروج عن عموم نجاسه جميع أجزاء الميتة)([\(١\)](#)) انتهى، وهو فى محله، إذ هذا الشئ كان من أجزاء الحيوان ولم يعلم لذكاته بأحد الأمور الموجبه لها، ومن ذلك يعلم أن ما ذكره فى المستمسك فى هذا المقام لا يخلو عن إشكال فراجع.

ص: ٢٤

١- كتاب الطهارة: ص ٣٤٢ سطر ١٠.

(مسأله ٣ _ ٣): ميتة ما لا نفس له طاهره، كالوزغ والعقرب والخنفساء والسمك، وكذا الحية والتمساح، وإن قيل بكونهما ذا نفس، لعدم معلوميه ذلك، مع أنه إذا كان بعض الحيات كذلك لا يلزم الاجتناب عن المشكوك كونه كذلك.

(مسأله ٣ _ ٣): {ميتة ما لا نفس} سائله {له طاهره} لما تقدم من النص والإجماع {كالوزغ والعقرب} وقد تقدم خلاف بعض فيهما والجواب عنه، {والخنفساء} كما تقدم {وكذا الحية والتمساح} بناءً على عدم الدم لهما، أما مع وجود الدم فقد عرفت الإشكال {وإن قيل بكونهما ذا نفس} بل المحقق في المعبر والشهيد صرحا بوجود الدم السائل للتمساح، وحينئذ يشكل رفع اليد عن ذلك بمجرد الاحتمال {لعدم معلوميه ذلك مع أنه إذا كان بعض الحيات كذلك} ذات نفس سائله {لا يلزم الاجتناب عن المشكوك كونه كذلك} لكن قد عرفت أن المناط هو الدم، ولو كان بدون دفق، لا الدم الدافق، كما عرفت لزوم الفحص في هذا النحو من الشبهات الموضوعيه، أي ما لا نص فيه على عدم لزوم الفحص.

مسأله ٤: الشك في أجزاء الميتة

(مسأله _ ٤): إذا شك في شيء أنه من أجزاء الحيوان أم لا فهو محكوم بالطهارة.

وكذا إذا علم أنه من الحيوان، لكن شك في أنه مما له دم سائل أم لا.

(مسأله _ ٤): {إذا شك في شيء أنه من أجزاء الحيوان أم لا-} وفحص بالمقدار المتعارف فلم يتبين حاله {فهو محكوم بالطهارة} لقاعدتها المستفاده من النص والإجماع {وكذا إذا علم أنه من الحيوان لكن شك في أنه مما له دم سائل أم لا}.

لكن لا يخفى أن هذا الفرع كسائر الفروع المماثلة له إنما يحكم بالطهارة ونحوها فيها إذا لم تكن طرف العلم الإجمالى المنجز، وإلا كانت القاعده الاجتناب كما حقق في الأصول، كما أنه يشترط عدم أصل موضوعي أو حكمي في اليين كهذا الفرع.

ص: ٢٤

(مسأله ٥ _ ٥): المراد من الميتة أعم مما مات حتف أنفه أو قتل، أو ذبح على غير الوجه الشرعى.

(مسأله ٥ _ ٥): المراد من الميتة أعم مما مات حتف أنفه، أو قتل، أو ذبح على غير الوجه الشرعى { فإن الميتة وإن كانت قد تطلق فى مقابل القتل كقوله تعالى: ((أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ)) (١) لكن الذى يظهر من إطلاقات الشارع والمشرع أنها عبارة عما زهق روحه لا بشرائط التذكية، سواء كان بعض الحيوان أو هو بنفسه لا أن المراد بها خصوص ما مات حتف أنفه حتى لا تشمل مثل المنخنقه والموقوذه والمترديه والنطيحه وأكيل السبع، وما فقد بعض شرائط التذكية، ويدل على ذلك مضافاً إلى تعليق جواز الأكل فى الكتاب على الذكاه بقوله تعالى: ((إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ)) (٢) جملة من النصوص التى أطلقت الميتة على ما فقد بعض الشرائط، وإن لم يمت حتف أنفه أو جعلت المقابلة بين المذكى والميتة أو نحو ذلك:

منها: ما فى مكاتبه الصيقل قال: كتبت إلى الرضا (عليه السلام): إني أعمل أغماد السيوف من جلود الحمر الميتة فتصيب ثيابى فأصلى فيها؟ فكتب (عليه السلام) إلى: «اتخذ ثوباً لصلاتك» ثم كتب إلى أبى جعفر (عليه السلام) وفيها: «فإن كان ما تعمل وحشياً

ص: ٢٧

١- سورة آل عمران: الآية ١٤٤.

٢- سورة المائدة: الآية ٣.

ذِكْيَاً فَلَا بَأْسَ» (١).

ومنها: موثقه سماعه: «إِذَا رَمِيتَ وَسَمِيتَ فَانْتَفِعْ بِجُلْدِهِ، وَأَمَّا الْمَيْتَةُ فَلَا» (٢).

ومنها: رواه علي بن أبي حمزه، قال (عليه السلام): «وَمَا الْكَيْمَخْتُ؟» قال: جلود دواب منه ما يكون ذكياً، ومنه ما يكون ميتة، فقال (عليه السلام): «مَا عَلِمْتَ أَنَّهُ مَيْتَةٌ فَلَا تَصِلْ فِيهِ» (٣).

ومنها: صحيح محمد بن قيس عن الباقر (عليه السلام) قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): «مَا أَخَذْتَ الْحَبَالَةَ مِنْ صَيْدٍ فَقَطَعْتَ مِنْهُ يَدًا أَوْ رَجُلًا فَذَرُوهُ فَإِنَّهُ مَيْتٌ، وَكُلُوا مَا أُدْرِكْتُمْ حَيًّا وَذَكَرْتُمْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ» (٤).

وروايه عبد الرحمن عن الصادق (عليه السلام) قال: «مَا أَخَذْتَ الْحَبَالَةَ فَقَطَعْتَ مِنْهُ شَيْئًا فَهُوَ مَيْتَةٌ، وَمَا أُدْرِكْتَ مِنْ سَائِرِ جَسَدِهِ حَيًّا فَذَكَرْهُ ثُمَّ كُلْ مِنْهُ» (٥).

ص: ٢٨

- ١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٧ الباب ٤٩ من أبواب النجاسات ح ١.
- ٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٧١ الباب ٤٩ من أبواب النجاسات ح ٢.
- ٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٧٢ الباب ٥٠ من أبواب النجاسات ح ٤.
- ٤- الوسائل: ج ١٦ ص ٢٣٦ الباب ٢٤ من أبواب الصيد ح ١.
- ٥- الوسائل: ج ١٦ ص ٢٣٧ الباب ٢٤ من أبواب الصيد ح ٢.

وروايه عبد الله عن الصادق (عليه السلام): «ما أخذت الحباله فانقطع منه شيء فهو ميتة» (١).

وما ورد في آليات الغنم المقطوعه أنها ميتة، إلى غير ذلك من الأخبار الكثيره بهذه المضامين التي تقدمت جملته منها في القطعه المبانه. ومن هنا صح لصاحب الجواهر وشيخنا المرتضى والفيقيه الهمداني والمامقاني وغيرهم من الفقهاء دعوى كون الميتة في قبال المذكى.

قال في المستمسك: (وبهذا المعنى صارت موضوعاً للنجاسه والحرمة وسائر الأحكام ولا يهتم تحقيق ذلك فإن ما ليس بمذكى بحكم الميتة شرعاً إجماعاً ونصوصاً سواء أكان من معانى الميتة أم لا) (٢)، انتهى.

بل لا- يبعد القول بما ذكره الفيقيه الهمداني قال: (ويؤيده أيضاً مفهوم التذكيه، إذ الظاهر أنها كانت في الأصل بمعنى التطهير والتنزيه ثم غلب استعمالها في الذبح المعهود الذى جعله الشارع سبباً لطهاره الميتة وزوال النفرة الحاصله لها بالموت كما يرشدك إلى ذلك التتبع في موارد استعمالات مادتها بصورها المختلفه مثل: «كل يابس ذكى»،

ص: ٢٩

١- الوسائل: ج ١٦ ص ٢٣٧ الباب ٢٤ من أبواب الصيد ح ٣.

٢- المستمسك: ج ١ ص ٣٢٣.

و«ذكاه الأرض يبسها»، و«ذكاه الجلد دباغه». وفي الموثقه الآتيه: «إذا علمت أنه ذكي»، و«قد ذكاه الذبيح» إلى أن قال: «وإن كان غير ذلك مما قد نهيت عن أكله وحرم عليك أكله فالصلاه في كل شيء منه فاسد ذكاه الذبيح أو لم يذكه»، إلى غير ذلك من الموارد الكثيره التي تشهد على أن الذكاه في أصلها هي النظافه والنزاهه، فالمراد بالميتة في عرف الشارع ليس إلا ما لم يذكه الذبيح من القذاره المسببه عن الموت(1)، انتهى.

بقى في المقام معنى لفظه: "الموت حتف أنفه" فنقول: "الحتف" الهلاك، والكلمه في الحديث منصوبه على أنها مفعول مطلق لأنها مصدر مرادف للموت، وقد اختلف في وجود فعل للحتف وعدمه.

قال السيد الرضى في المجازات النبويه: (وذلك مجاز لأنه جعل الحتف لأنفه خاصاً، وهو في الحقيقه له عاماً، لأن الميت على فراشه من غير أن يعجله القتل، إنما يتنفس شيئاً فشيئاً حتى ينقضى دماؤه وتفنى حوباؤه، فخص (صلى الله عليه وآله وسلم) الأنف بذلك لأنه وجه لخروج النفس وحلول الموت، ولا يكاد يقال ذلك في سائر الميتات حتى تكون الميتة ذات مهله، وتكون النفس غير معجله، فلا يستعمل ذلك في الميتة بالغرق والهدم وجميع فجآت الموت، وإنما

ص: ٣٠

يستعمل فى العله المطاولة والميته المماطله، وروى عن أمير المؤمنين على (عليه السلام) أنه قال: «ما سمعت كلمه عرييه من العرب إلا- وقد سمعتها من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وسمعتة يقول: "مات حتف أنفه"، وما سمعتها من عربى قبله»^(١)، انتهى.

ص: ٣١

١- المجازات النبويه: ص ٦١ كما عن الأمثال النبويه: ج ٢ ص ١٦١.

(مسأله _ ٦): ما يؤخذ من يد المسلم من اللحم أو الشحم أو الجلد محكوم بالطهاره، وإن لم يعلم تذكيته،

(مسأله _ ٦): {ما يؤخذ من يد المسلم من اللحم أو الشحم أو الجلد، محكوم بالطهاره وإن لم يعلم تذكيته} وكذا ما يؤخذ من سوقهم.

أما الأول: فيدل على ذلك مضافاً إلى الضروره والإجماع المدعيين في كلام غير واحد، والنصوص الآتيه في السوق الداله على كونه أماره يستكشف بها عن كون البائع مسلماً، خبر إسماعيل بن عيسى: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن جلود الفراء يشتريها الرجل في سوق من أسواق الجبل أيسأل عن ذكاته إذا كان البائع مسلماً غير عارف؟ قال (عليه السلام): «عليكم أنتم أن تسألوا عنه إذا رأيتم المشركين يبيعون ذلك، وإذا رأيتم يصلون فيه فلا تسألوا عنه» (١)، وجه الدلاله: أن المراد إنكم إذا رأيتم المسلم يبيعه فلا- يجب تحقيق حاله، وذلك لأن الإمام أجاب باللازم، فإن لازم "بيع المسلم" صلاته فيه، وإلا لم يكن الإمام (عليه السلام) مجيباً لسؤاله، وقد صدر عن المحقق الكاشاني قراءه الجبل بالباء الموحده، بالياه المثناه من تحت بمعنى الصنف من الناس، لكنه سهو، بل هو بالباء، فعن القاموس: (وبلاد الجبل: مدن بين آذربيجان وعراق

ص: ٣٢

العرب، وخوزستان، وفارس، وبلاد الديلم(١١).

ثم إن كون اليد أماره في الجملة مما لا إشكال فيه، وإنما يقع الكلام في موضعين:

الأول: جريان قاعده اليد بالنسبه إلى غير المبالي من العارفين.

والثاني: جريانها بالنسبه إلى غير العارف بقسميه الناصب ونحوه وغيرهما، وسيأتي الكلام فيهما إن شاء الله.

وأما الثاني: أي ما يؤخذ من سوق المسلمين، فتفصيل الكلام فيه يتبين بعد مقدمه وهي: إن الأصل في المشكوك عدم التذكية، ويترتب عليه جميع ما يترتب على المعلوم كونها ميتة.

قال في المستند: (إن علمت حال الجلد من حيث التذكية وعدمها فحكمه ظاهر، وإلا فالأصل منه عدم التذكية، سواء في ذلك أن يكون عليه يد مسلم أو كافر أو مجهول، في سوق المسلمين أو الكفار، من بلد غالب أهله المسلمون أو الكفار أو تساويًا، أو جهل حال البلد، أو في غير السوق من بلد كذلك، أو في غير البلد، وسواء أخبر ذو اليد بالتذكية أو بعدمها، أو لم يخبر بشيء، أو لا يكون عليه يد، بل كان مطروحاً في سوق أو بلد أو بر من أراضي المسلمين أو الكفار

ص: ٣٣

١- ترتيب القاموس: ج ١ ص ٤٤٠.

سواء كانت عليه علامه جريان اليد عليه أم لا، لتوقف التذكيه مطلقاً على أمور بالعدم مسبوقة(11))، انتهى. وهذا كلام فى محله كما لا يخفى، وقد نقل القول بهذا الأصل وأنه لا يخرج منه بالنسبه إلى الحليه والطهاره إلا بالعلم أو الأمارات المعتبره شرعا عن غير واحد من الفقهاء.

نعم المحكى عن المحقق الأردبيلى ومن تبعه خلاف ذلك، قال فى محكى شرح الإرشاد: (وأظن على ما فهمت من الأدله عدم نجاسه الجلود واللحوم من ذى النفس إلا مع العلم الشرعى بأنها ميتة، ولو بكونها فى يد الكفار لما مرّ(12)) يعنى الأصل وعدم العلم بالنجاسه وعدم الاكتفاء بالظن وعدم إزاله اليقين بغيره، كما هو المعقول والمنقول فى الأخبار الصحيحه.

وقال تلميذه فى محكى المدارك: (فيمكن القول بطهارته كما فى الدم المشتبه بالطاهر والنجس)(13)) وتبعهما صاحب الحدائق، وحاصل ما استدل لعدم جريان الاستصحاب أمور:

الأول: ما عن المدارك من أن مرجع الأصل هنا إلى استصحاب

ص: ٣٤

١- المستند: ج ١ ص ٦١ المسأله ٣ سطر ٨.

٢- مجمع الفائده والبرهان فى شرح الإرشاد: ج ١ ص ٣٦٥.

٣- المدارك: ص ١٠٨ سطر ٣٣.

حكم الحاله السابقه، وقد تقدم منا الكلام مراراً وبينا أن الحق أن استمرار الحكم يتوقف على الدليل كما يتوقف عليه ابتداءه، لأن ما ثبت جاز أن يدوم وجاز أن لا يدوم، فلا بد لدوامه من دليل وسبب سوى دليل الثبوت. وفيه: ما تقرر في محله من حجه الاستصحاب.

الثاني: ما عنه أيضاً من أنا لو سلمنا أن الاستصحاب يعمل به فهو إنما يفيد الظن، والنجاسه لا يحكم بها إلا مع اليقين، أو الظن الذي ثبت اعتباره شرعاً كشهادة العدلين إن سلم عمومهم، وفيه: إن الاستصحاب لو سلم اعتباره شرعاً كان بمنزله العلم والبينه.

الثالث: ما ذكره في الحدايق بقوله: (فإن مرجع ما ذكره من الأصل إلى استصحاب عدم الذبح نظراً إلى حال الحياه، وفيه مع الإغماض عما حققناه في مقدمات الكتاب، من أن مثل هذا الاستصحاب ليس بدليل شرعي، أنه صرح جملة من المحققين كما حققناه في الدرر النجفيه بأن من شرط العمل بالاستصحاب أن لا يعارضه استصحاب آخر يوجب نفي الحكم الأول في الثاني، واستصحاب عدم التذكيه هنا معارض باستصحاب طهاره الجلد)^(١) انتهى.

وفيه: إن استصحاب الطهاره أصل حكمي واستصحاب عدم

ص: ٣٥

التذكية أصل موضوعي ولا- مجال للحكمي مع جريان الموضوعي، فهو من قبيل القول بتعارض استحباب نجاسه اليد لاستصحاب طهاره الماء المغسول به.

الرابع: ما ذكره صاحب الحقائق أيضاً تبعاً للفاضل التوني، من عدم بقاء الموضوع للاستصحاب، لأن عدم التذكية في حال الحياه اللازم للحياه مغاير لعدم التذكية في حال الموت اللازم لموت حتف أنفه.

وفيه: إن المستصحب إنما هو عدم وقوع التذكية الشرعيه على الحيوان، وله حكمان، باعتبار حالتين: الطهاره باعتبار الحياه، والنجاسه باعتبار الموت، فالموضوع واحد.

الخامس: إن استحباب عدم التذكية معارض باستصحاب عدم موته حتف الأنف، فيتساقطان، والمرجع أصله الطهاره. وفيه: إن الشارع رتب الحكم على عدم التذكية كقوله (عليه السلام) في ذيل موثقه ابن بكير: «إذا علمت أنه ذكي وقد ذكاه الذابح»^(١). وكبعض الأخبار المعلله لحرمه الصيد الذي أرسل إليه كلاب ولم يعلم أنه مات بأخذ المعلم، بالشك في استناد موته إلى المعلم، إلى غير ذلك مما اشترط فيه العلم باستناد القتل إلى الرمي والنهي عن الأكل مع الشك، وأجاب في الجواهر عن هذا التعارض بوجه آخر لا يخلو

ص: ٣٦

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٥٠ الباب ٢ من أبواب لباس المصلي ح ١.

عن إشكال فراجع.

السادس: إنه معارض بأننا لا نعلم نجاسه هذا الجلد مثلاً _ كما تقدم في كلام الأردبيلي _ وكل ما هو كذلك فهو طاهر، وفيه: إنه لا مجال للحكم بالطهاره الناشئ عن عدم العلم مع جريان الاستصحاب.

ثم إن الفقيه الهمداني (رحمه الله) أشكل في ترتب النجاسه على استصحاب عدم كون الحيوان المذكي، وتبعه في فقه الصادق قائلاً: (إنه يترتب على أصاله عدم التذكيه حرمة أكل لحمه، وعدم جواز الصلاه فيه، لأن الحليه وجواز الصلاه رتبا على المذكي، ولا يترتب عليها النجاسه، لأنها مترتبه على عنوان الميتة، والموت وإن لم يكن مختصاً بما مات حتف أنفه، بل أعم منه ومن كل ما زهق روحه بغير وجه شرعي، إلا أن الظاهر ولا أقل من المحتمل أن الموت هو زهاق الروح المستند إلى سبب غير شرعي، لا ما لم يستند إلى سبب شرعي، كما صرح به في محكي مجمع البحرين، وعليه فلا يثبت باستصحاب عدم التذكيه موضع النجاسه إلا بناءً على حجيه الأصل المثبت) انتهى.

وفيه: ما لا يخفى فإن المستفاد من النص والفتوى أن الميتة عباره

ص: ٣٧

عن ما لم يذكر، والأصل يثبت عدم التذكية كاليينه وقول ذى اليد ونحوهما، فما يترتب على عدم المذكى المعلوم يترتب على عدم المذكى بالأصل، ومن جمله ذلك النجاسه ونحوها، مضافاً إلى أن الواسطه خفيه، كما اعترف به فى المصباح، على أنا قد اخترنا حجيه الأصل المثبت.

وكيف كان، فالأقوى أن أصاله عدم التذكية كافيه فى الحكم بالحرمة والنجاسه، وعدم جواز الصلاه وغيرها، مما يترتب على المعلوم كونها ميتة.

إذا عرفت ما مهدناه من المقدمه لبيان جريان الاستصحاب فنقول: إن حجه القائلين بطهاره الجلود واللحوم والشحوم مع عدم العلم بكونه ميتة أمور:

الأول: أصاله الطهاره بعدم منع الاستصحاب، وفيه: ما عرفت من جريان الاستصحاب فلا مجال معه للقاعده كما بين فى محله.

الثانى: ما عن المدارك، حيث استدل على الطهاره بصحيحه الحلبي: «اشتر وصلّ فيها حتى تعلم أنه ميت بعينه»^(١) وروايه على

ص: ٣٨

١- المدارك: ص ١٣٥ سطر ٢٤.

بن أبي حمزه: «ما علمت أنه ميتة فلا- تصل فيه»^(١). وفيه: إن الصحيحه وارده مورد السوق، والروايه لا- بد من حملها على ذلك، جمعاً بينها وبين ما دل على الفحص وسيأتي الكلام في ذلك.

الثالث: ما تمسك به في الحدائق: (من القاعده الكليه المتفق عليها نصاً وفتوى من أن "كل شيء فيه حلال وحرام فهو لك حلال حتى تعرف الحرام بعينه"، و"كل شيء طاهر حتى تعلم أنه قذر"، ثم قال: ومن قواعدهم المقرره أن الأصل يخرج عنه بالدليل، والدليل موجود كما ترى فترجيحهم العمل بالأصل المذكور على هذه القاعده المنصوصه خروج عن القواعد ... جمله من الأخبار _ ثم ذكر خبر سليمان وغيره مما يأتي _)^(٢)، انتهى.

وفيه: إن القاعده لا- تقاوم الاستصحاب فكيف بالنصوص الخاصه التي ستأتي، والأخبار الوارده مورد السوق ونحو ذلك بقرينه الروايات الأخر.

إذا عرفت عدم تماميه القول بطهاره المشكوك من دون علم أو أماره فنقول: النصوص الوارده في الباب على أقسام:

ص: ٣٩

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٧٢ الباب ٥٠ من أبواب النجاسات ح ٤ آخر الحديث.

٢- الحدائق: ج ٥ ص ٥٢٠٦ سطر ٧ في حكم الجلد المطروح.

الأول: ما دل على ترتيب آثار التذكية مطلقاً، ما لم يعلم عدمها، كموثق سماعه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن تقليد السيف في الصلاة وفيه الفراء والكيمخت؟ فقال: (عليه السلام): «لا بأس ما لم تعلم أنها ميتة»^(١).

ورواه علي بن أبي حمزة؛ إن رجلاً سأل أبا عبد الله (عليه السلام) وأنا عنده عن الرجل يتقلد السيف ويصلى فيه؟ قال: «نعم». فقال الرجل: إن فيه الكيمخت؟ قال: «وما الكيمخت» قال: جلود دواب منه ما يكون ذكياً ومنه ما يكون ميتة، فقال: «ما علمت أنه ميتة فلا تصل فيه»^(٢).

وخبر السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إن أمير المؤمنين (عليه السلام) سُئل عن سفره وجدت في الطريق مطروحة كثير لحمها وخبزها، وجبنها وبيضها وفيها سكين؟ فقال أمير المؤمنين (عليه السلام): يقوم ما فيها ثم يؤكل لأنه يفسد وليس له بقاء فإذا جاء طالبها غرموا له الثمن، قيل له: يا أمير المؤمنين لا يدرى سفره مسلم أم سفره مجوسى؟ فقال: هم في سعة حتى يعلموا»^(٣).

ص: ٤٠

-
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٧٣ الباب ٥٠ من أبواب النجاسات ح ١٢.
 - ٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٧٢ الباب ٥٠ من أبواب النجاسات ح ٤.
 - ٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٧٣ الباب ٥٠ من أبواب النجاسات ح ١١.

ومكاتبه يونس عن الفرو والخف ألبسه وأصلى فيه ولا أعلم أنه ذكى، فكتب (عليه السلام): «لا بأس به» ((١)).

الثانى: ما دل على المنع عن ترتيب الأثر مطلقاً حتى يعلم أنه مذكى، كموثق ابن بكير الوارد فى المنع عن الصلاة فيما لا يوكل لحمه، قال (عليه السلام): «فإن كان مما يؤكل لحمه فالصلاة فى وبره وبوله، وشعره وروثه، وألبانه، وكل شىء منه جائز إذا علمت أنه ذكى وقد ذكاه الذبح» ((٢)).

الثالث: ما دل على ترتيب الأثر فى موارد خاصه، كسوق المسلمين، أو ما صنع فى أرض الإسلام، أو يبيعه المسلمون، أو يصلون فيه، أو ما كان مضموناً، أو نحو ذلك، كصحيح الحلبي سألت أبا عبد الله (عليه السلام): عن الخفاف التى تباع فى السوق؟ فقال: «اشتر وصلّ فيها حتى تعلم أنه ميتة بعينه» ((٣)).

وصحيح البنزطى عن الرضا (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل يأتى السوق فيشتري جبه فراء، لا يدري أذكيه هي أم غير ذكيه، أ يصلى فيها؟ قال (عليه السلام): «نعم ليس عليكم المسأله،

ص: ٤١

-
- ١- الوسائل: ج ٣ ص ٣٣٣ الباب ٥٥ من أبواب لباس المصلى ح ٤.
 - ٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٥٠ الباب ٢ من أبواب لباس المصلى ح ١.
 - ٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٧١ الباب ٥٠ من أبواب النجاسات ح ٢.

إن أبا جعفر (عليه السلام) كان يقول: إن الخوارج ضيقوا على أنفسهم بجهالتهم، إن الدين أوسع من ذلك» (١).

وصحيحه الآخر عنه (عليه السلام) قال: «سألته عن الخفاف يأتي السوق فيشتري الخف، لا يدرى أذكى هو أم لا، ما تقول في الصلاه فيه، وهو لا يدرى يصلى فيه؟ قال (عليه السلام): «نعم أنا أشتري الخف من السوق ويصنع لى وأصلى فيه، وليس عليكم المسأله» (٢).

وصحيح سليمان بن جعفر الجعفري عن العبد الصالح موسى (عليه السلام) أنه سأله عن الرجل يأتي السوق فيشتري جبه فراء، لا يدرى أذكيه هي أم غير ذكيه، يصلى فيها؟ فقال: «نعم ليس عليكم المسأله، إن أبا جعفر (عليه السلام) كان يقول: إن الخوارج ضيقوا على أنفسهم بجهالتهم، إن الدين أوسع من ذلك» (٣).

وخبر الحسن بن جهم قال: قلت لأبي الحسن (عليه السلام): أعترض السوق فأشتري خفا لا- أدرى أذكى هو أم لا-؟ قال (عليه السلام): «صل فيه» قلت: فالنعل؟ قال (عليه السلام):

ص: ٤٢

١- قرب الإسناد: ص ١٧١ سطر ٢.

٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٧٢ الباب ٥٠ من أبواب النجاسات ح ٦.

٣- الفقيه: ج ١ ص ١٦٧ الباب ٣٩ من أبواب فيما يصلى فيه ح ٣٨.

«مثل ذلك». قلت: إني أضيّق من هذا. قال (عليه السلام): «أترغب عما كان أبو الحسن (عليه السلام) يفعلُه» (١).

وعن الدعائم، عن أبي جعفر (عليه السلام) أنه ذكر له الجبن الذي يعملُه المشركون وأنهم يجعلون فيه الأنفحة من الميتة، ومما لا يذكر اسم الله عليه، قال: «إذا علم ذلك لم يؤكل وإن كان الجبن مجهولاً لا يعلم من عمله وبيع في سوق المسلمين فكله» (٢).

وصحيح زرارة والفضيل ومحمد بن مسلم أنهم سألوا أبا جعفر (عليه السلام) عن شراء اللحوم من الأسواق ولا يدرى ما صنع القصابون؟ فقال (عليه السلام): «كُل، إذا كان ذلك في سوق المسلمين، ولا تسأل عنه» (٣)، إلى غير ذلك من الأخبار الواردة في الجبن ونحوه.

وصحيح إسحاق بن عمار عن العبد الصالح (عليه السلام): «لا بأس بالصلاه في الفراء اليماني، وفيما صنع في أرض الإسلام». قلت: فإن كان فيها غير أهل الإسلام؟ قال (عليه السلام): «إذا كان الغالب عليها المسلمين فلا بأس» (٤) وخبر إسماعيل بن عيسى

ص: ٤٣

- ١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٧٣ الباب ٥٠ من أبواب النجاسات ح ٩.
- ٢- الدعائم: ج ٢ ص ١٢٦ كتاب الأَطعمه ح ٤٣٧.
- ٣- الوسائل: ج ١٦ ص ٢٩٤ الباب ٢٩ من أبواب الذبائح ح ١.
- ٤- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٧٢ الباب ٥٠ من أبواب النجاسات ح ٥.

وخبر محمد بن الحسين الأشعري: كتب بعض أصحابنا إلى أبى جعفر الثانى (عليه السلام): ما تقول فى الفرو يشتري من السوق؟ فقال (عليه السلام) «إذا كان مضموناً فلا بأس» (١).

والتوقيع المروى عن أحمد بن أبى روح، وكان فى جملة الأسئلة السؤال عن الوبر يحل لبسه؟ إلى أن ذكر فى آخر التوقيع الذى خرج عن الحجه (عليه السلام): «والفراء متاع الغنم ما لم يذبح بأرمنيه يذبحه النصرارى على الصليب، فجاز لك أن تلبسه إذا ذبحه أخ لك أو مخالف تثق به» (٢).

وخبر عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «ما جاءك من دباغ اليمن فصل فيه، ولا تسأل عنه» (٣).

وخبر الدعائم عن جعفر بن محمد (عليه السلام) أنه سئل عن جلود الغنم، يختلط الذكى منها بالميته، وتعمل منها الفراء؟ قال: «إن لبستها فلا تصل فيها، وإن علمت أنها ميتة فلا تشتريها، ولا

ص: ٤٤

-
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٧٣ الباب ٥٠ من أبواب النجاسات ح ١٠.
 - ٢- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٢٠١ الباب ٣ من أبواب لباس المصلى ذيل ح ١.
 - ٣- الوسائل: ج ٣ ص ٣١١ الباب ٣٨ من أبواب لباس المصلى ح ٦.

تبعها، وإن لم تعلم فاشترِ وبع»(١).

إذا عرفت ذلك: فاعلم أن الجمع الدلالي يقتضى حمل القسمين الأولين من المطلقات على التفصيل المذكور فى هذه الروايات، فإن جملة منها وإن كانت مطلقه إلا أن قوله (عليه السلام) فى خبر الدعائم: «إذا علم ذلك لم يؤكل» إلى آخره. وتقييده (عليه السلام) عدم البأس فى صحيح إسحاق بالصنع فى أرض الإسلام، وإيجابه (عليه السلام) السؤال «إذا كان البائع مشركاً» فى خبر إسماعيل، واشترط "الضمان" فى خبر محمد بن الحسين. إلى غير ذلك، كلها دليل على التقييد.

ثم إن السوق كما يظهر من أدلته حجه معتبره بنفسه، سواء علم أن من يأخذه منه مسلم أم لا، لأن ظاهر النصوص تعليق الحكم عليه، بل على ما غلب عليه المسلمون كما كان هو المتعارف فى البلاد الإسلاميه، قديماً وحديثاً، ويرشد إليه قوله (عليه السلام) فى خبر إسحاق "إذا كان الغالب عليها المسلمين" وبه يشكل ما ذكره فى المصباح قال: (والظاهر أن اعتباره ليس لكونه بنفسه كاليد حجه معتبره، بل لكونه أماره يستكشف بها كون البائع مسلماً، فالعبره أولاً وبالذات إنما هى بيد المسلم، والسوق إنما اعتبر لكونه طريقاً

ص: ٤٥

١- الدعائم: ج ١ ص ١٢٦ ذكر طهارات الجلود والعظام.

للحجه لا- لكونه بنفسه حجه(١١))، انتهى. وعلى هذا فمجهول الحال المأخوذ منه فى السوق كالجلد المجلوب من بلاد يغلب عليها المسلمون، وإن جهل كون صانعه مسلماً أو غيره محكوم بحكم الإسلام.

نعم الظاهر أنه لا- يعتبر خصوص السوق، بل لو كان هناك دكان واحد فى بلاد المسلمين مجهول الحال عند المشتري، جاز استعمال المأخوذ منه فى الصلاه والطهاره، وعلى هذا فبين اليد والسوق عموم من وجه، لافتراق الأول فيما لو أخذ من يد المسلم ولو فى بلاد الشرك، والثانى فيما لو أخذ من يد مجهول الحال فى بلاد الإسلام، ويجتمعان فى المأخوذ من يد المسلم فى بلاد الإسلام.

بقى فى المقام أمور:

الأمر الأول: إن الجلد واللحم والشحم المطروحه فى أراضى المسلمين أو الأراضى الغالب عليها المسلمون محكوم بالتذكيه، لخبر السكونى المتقدم فى قضيه السفره، بعد تقييد إطلاقه بأرض المسلمين.

والقول بأن السؤال عن جهه اللقطه لا عن الحليه ونحوها فى كمال السقوط، لأن الجواب عن فعليه الأكل لا شأنيته، مضافاً إلى

ص: ٤٦

١- مصباح الفقيه: ج ٤ من المجلد الثانى ص ١٤١ سطر ٢٩ فى اعتبار سوق المسلمين.

تصريح السائل بأنه لا يدري أسفره مسلم أم سفره مجوسى، وجوابه (عليه السلام) بأنهم "فى سعه حتى يعلموا".

وكذا يفهم ذلك من صحيح إسحاق بن عمار المتقدم، إذ الظاهر منه أن غلبه المسلمين أماره الطهاره أينما وجدت، لكن ربما أشكل على ذلك بما فى المستمسك: (إن مجرد كون الجلد فى أرض المسلمين لم يثبت كونه أماره على التذكيه، ولا دليل عليه، بل لعل الأمر بالسؤال فى روايه ابن عيسى ظاهر فى خلاف ذلك، لأن السؤال إنما يناسب الجهل لا العلم ولو تنزيلاً) (١)، انتهى.

وبما فى الذرائع: (من ظاهر صحيحه حفص بن البحتري الوارده فى الهدى الذى عطب نشعر بأنه لا عبره بأرض المسلمين من حيث هى، لأنه (عليه السلام) أمر فيها بأن يكتب كتابا يضعه عليه ليعلم من مر به أنه صدقه، ولو كانت أرض المسلمين بمجردا كافيه فى الحكم بالحل والطهاره لم يكن حاجه إلى أن يكتب كتابا يضعه عليه ليكون كاشفا عن سبق يد مسلم) (٢)، انتهى.

لكن فيهما ما لا يخفى: أما الأمر بالسؤال فى روايه ابن عيسى فلأن موضوع الكلام ما يشتري، لا ما يوجد، وقد قسم الإمام (عليه السلام) ما يشتري إلى قسمين ما يصلى فيه المسلم أى لازم

ص: ٤٧

١- المستمسك: ج ١ ص ٣٢٩.

٢- ذرايع الأحلام: ج ٥ من المجلد الثانى ص ٢٥٧ سطر ما قبل الأخير.

ذلك _ كما تقدم _ وما يبيعه المشرك، فلا معارضة بينه وبين خبر السكوني. وأما صحيح جعفر، فالظاهر منه كون الكتاب لإعلام كونه صدقه قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): رجل ساق الهدى فعطب في موضع لا يقدر على من يتصدق به عليه؟ ولا من يعلمه أنه هدى، قال: «ينحره ويكتب كتاباً ويضعه عليه ليعلم من يمر به أنه صدقه»^(١).

نعم يشترط أن يكون عليه أثر الاستعمال، بمعنى ما يقابل ما لا أثر عليه مما يحتمل افتراس السبع له.

قال في الجواهر: (بل قد يقال بطهاره المطروح في بلادهم وأرضهم وإن لم يكن عليه يد، لكن إذا كان عليه آثار الاستعمال بأى نحو كان مما لا- يفتقر في جلد الميتة وفاقاً للمدارك وكشف الأستاذ واللوامع، بل في الأخير نسبتة إلى ظاهر المعتمد ومعظم الطبقة الثالثة)^(٢) إلى آخره، بل في المصباح (أنه يعامل معه معاملة المذكي، وإن كان محفوفاً بأماره غير معتبره تورث الظن بكون من جرى عليه يده غير مسلم كوضع السكين في السفره الذي هو أماره كون صاحبها من المشركين)^(٣)، انتهى.

ص: ٤٨

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٣١ الباب ٣١ من أبواب الذبح ح ٦.

٢- الجواهر: ج ٦ ص ٣٤٧.

٣- مصباح الفقيه: الجزء الأخير من المجلد ١ ص ١٤٢ سطر ٤ في اعتبار سوق المسلمين.

وكذا ما يوجد فى أرض المسلمين مطروحاً إذا كان عليه أثر الاستعمال لكن الأحوط الاجتناب.

ويدل على هذا الشرط عدم الدليل على أكثر من ذلك، إذ خبر السكونى فى مورد الاستعمال، ومن هنا صح للمصنف (رحمه الله) أن يقول: {وكذا ما يوجد فى أرض المسلمين مطروحاً إذا كان عليه أثر الاستعمال} وقد عرفت المراد من أثر الاستعمال، فلا مجال لما فى المستمسك من تفسيره ذلك بالأثر الظاهر فى تحقق التذكية {لكن الأحوط} مع ذلك {الاجتناب} عن المطروح، لبعض ما عرفت، ومثل السوق واليد، الضمان، أى إخبار المسلم، لما تقدم فى خبر الأشعرى المتقدم، وكيف كان فقد تحصل من جميع ذلك أن يد المسلم وسوق المسلمين وما صنع فى بلاد المسلمين، وإن كان يبيعه الكافر فعلاً، والمطروح فى أرض المسلمين، وما ضمنه المسلم، كلها محكوم به بالطهارة والحليه وغيرهما من سائر آثار المذكى.

الأمر الثانى: إن إطلاق أخبار سوق المسلمين وإن كانت تشمل المأخوذ من يد الكافر فى سوق المسلمين، إلا أن الإجماع المدعى فى الذرائع وغيره مخصص لها، مضافاً إلى خبر إسماعيل المتقدم: «عليكم أنتم أن تسألوا عنه إذا رأيتهم المشركين يبيعون ذلك» وبهذا يعلم أن المجلوب من بلاد الكفار محكوم بعدم التذكية وإن احتمل أنهم يجلبونها من بلاد المسلمين ثم يردون عليهم.

الأمر الثالث: إذا لم يكن الغالب على بلد المسلمين، بأن كانا متساويين أو كان غير المسلمين أكثر، لا يحكم بالتذكية لما يصنع فيه،

أو يؤخذ من سوقه، أو يوجد في أرضه لتعليق الحكم على غلبه المسلمين، وهذا بخلاف اليد فإنها أماره وإن كان في بلد جميع أهله الكفار، لما تقدم من روايه ابن عيسى، وعلى هذا فلا يقع التعارض بين دليل البلد ودليل اليد.

نعم لو كان هناك سوق للمسلمين في بلاد الكفار، فهل يحكم بطهاره الجلد ونحوه إذا أخذ من يد مجهول الحال أم لا، من إطلاق سوق المسلمين، ومن احتمال انصراف الدليل عن مثله، وربما يقرر التعارض بين دليل السوق ودليل البلد، فإن بينهما عموم من وجه، فإن غلبه المسلمين في السوق، وغلبتهم في البلد أو الأرض قد تجتمعان بأن كانت أرض الإسلام فيها سوق يغلب فيهما المسلمون، وقد يتحقق الأول دون الثاني، بأن كان السوق الغالب عليه المسلمون في بلد الكفار، وقد يعكس بأن كان السوق الغالب عليه الكفار في بلد المسلمين، لكن الظاهر أن الغلبه المعتبره للحكم بالتذكيه إنما هي بالنسبه إلى الأرض ونحوها، لا بالنسبه إلى السوق، وإن كانت الغلبه على الأرض غالباً تستلزم الغلبه على السوق، لكن ذلك لا يورث الاطمئنان باتحاد المناط حتى يكون السوق الغالب عليه المسلمون ولو في بلد الكفار محكوماً بحكم سوق المسلمين، فالذى اراه عاجلاً أن غلبه المسلمين على أرض كافيته، وغلبتهم على سوق غير كافيته، وقد أطال الكلام في الذرائع حول هذه المعارضه فراجع.

هذا مع العلم بوجود غير المسلمين فى السوق، أما مع الجهل بأن لا يدرى هل غيرهم فيه أم لا؟ كما هو الغالب فى مثل بعض العواصم المختلطة فى هذه الأزمنة، فلا إشكال لأنه سوق المسلمين، ومما ذكر يعلم أن الاعتبار ليس بالحكم، فلو كانت الحكومه مسلمه والأهالى كفاراً لم يجر حكم التذكيه، ولو انعكس جرى.

ثم الظاهر أن الغلبه كافيه، من غير فرق بين اجتماع غير الغالب أو تفرقهم، فلو كان بلد للنصارى مثلاً وبلد للمسلمين فى دوله، كان الحكم تابعاً للغالب، لكن فيه نظر، إذ المجلوب من تلك الدوله من قبيل ما اشتبه أنه من دول الكفار أو المسلمين، لا من قبيل المجلوب من بلد يغلب عليه المسلمون مثلاً، فتأمل.

الأمر الرابع: هل يعم السوق واليد وغيرهما من هذه الأمارات غير المؤمنين، أو يختص بهم، فيه أقوال:

أحدها: ما عن جماعه منهم صاحب الرياض، بل نسب إلى الشهره، بل حكى الإجماع عليه: من تعميم الحكم، سواء كان مستحلاً للميته بالدباغ كما عن الشافعى، أم لا كما عن غيره، واستدل لذلك بوجوه:

الأول: الإجماع كما حكى عن بعض.

الثانى: الإجماع على حل ذبائح العامه مع عدم رعايتهم ما يعتبر عندنا من شروط التذكيه.

الثالث: السيره المستمره القطعيه المتصله بزمان المعصوم (عليه السلام).

الرابع: لزوم الحرج فى الاجتناب عما فى يد مستحل الميته بالدباغ.

الخامس: الأخبار، كصحيحه الحلبي المتقدمه: عن الخفاف التى تباع فى السوق: «اشتر وصلّ فيها حتى تعلم أنه ميته بعينه». فإن السوق هو المتعارف المعهود فى زمان صدور الروايات الذى يغلب على أهله الخلاف، بل يندر العارف بينهم.

وموثقه إسحاق: «لا بأس بالصلاه فى الفراء اليمانى وفيما صنع فى أرض الإسلام». قلت: فإن كان فيها غير أهل الاسلام؟ قال: «إذا كان الغالب عليها المسلمين فلا بأس»⁽¹⁾، بالتقريب المتقدم، إلى غير ذلك من أخبار اليد والسوق والأرض وغيرها مما تقدم.

لكن يرد على الإجماعين منع الصغرى والكبرى، أما الكبرى فلما تقدم منا غير مره من أن غير الدخولى غير حجه، مضافاً إلى أن محتمل الاستناد كما هنا لا اعتبار به حتى عند المتأخرين. وأما الصغرى فلأن الإجماع فى المسأله لا يستقيم مع اختلاف الأقوال إلى خمسه أو أكثر، كما نذكرها، وفى مسأله حل ذبائح العامه خالف

ص: ٥٢

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٧٢ الباب ٥٠ من أبواب النجاسات ح ٥.

الحلى، وأبو الصلاح، وابن حمزه، وابن البراج، كما يظهر لمن راجع ذبائح الجواهر وغيره، مضافاً إلى أنه لا- تلازم بين مسألتي حل الذبائح وطهاره الجلود، إذ يمكن حل الأول لقيامهم بشرائطه، وعدم الحكم بطهاره الثانى، لإستحلالهم الميتة، نعم السيره لا بأس بها.

وعلى الرابع: بأن الحرج يقدر بقدره.

وعلى الخامس: بمعارضه هذه الأخبار لما دل على التقييد، كخبر أبى بصير: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الصلاه فى الفراء؟ فقال: «كان على بن الحسين (عليه السلام) رجلاً صرداً لا يدفنه فراء الحجاز لأن دباغها بالقرظ، فكان يبعث إلى العراق فيؤتى مما قبلكم بالفرو فيلبسه، فإذا حضرت الصلاه ألقاه وألقى القميص الذى يليه، فكان يُسأل عن ذلك فقال: إن أهل العراق يستحلون لباس جلود الميتة ويزعمون أن دباغها ذكاته» (١).

وخبر عبد الرحمن بن الحجاج، قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): إنى أدخل سوق المسلمين، أعنى هذا الخلق الذين يدعون الإسلام، فأشترى منهم الفراء للتجاره فأقول لصاحبها أليس هى ذكاه؟ فيقول: بلى، فهل يصلح لى أن أبيعها على أنها ذكاه؟ فقال (عليه السلام): «لا، ولكن لا بأس أن تبيعها وتقول: قد شرط لى الذى اشتريتها منه أنها ذكاه»، قلت: وما أفسد ذلك؟ قال

ص: ٥٣

١- الوسائل: ج ٣ ص ٣٣٨ الباب ٦١ من أبواب لباس المصلى ح ٢.

(عليه السلام): «استحلال أهل العراق للميته» (١) الحديث.

وفى الحسن أو الصحيح عن أبي عبد الله (عليه السلام): «تكره الصلاة فى الفراء إلا ما صنع فى أرض الحجاز أو ما علمت منه ذكاه» (٢).

قال فى الوافى: (وذلك لاستحلال غير أهل الحجاز يومئذ الميته بالدبغ) (٣).

وفى التوقيع المتقدم: «فجائز ذلك أن تلبسه إذا ذبحه أخ لك أو مخالف تثق بدينه».

لكن هذه الروايات لا تصلح للمعارضه إذ لا بد من حمل هذه على الاستحباب وإلا لم يبق مورد لروايه السوق واليد والأرض، خصوصاً أن جمله منها كالنص، ويشهد للكراهه صحيح ابن الحجاج: "يكره" إلى آخره.

وأما سائر الأجوبه التى ذكرها غير واحد من المعاصرين وغيرهم فلا يخلو عن إشكال على من راجعها، وأما إشكال بعض على أخبار المشهور بأنها فى السوق لا فى اليد وحكمه مغاير، ففيه: ما لا يخفى.

ص: ٥٤

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٨١ الباب ٦١ من أبواب النجاسات ح ٤.

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٣٣٧ الباب ٦١ من أبواب لباس المصلى ح ١.

٣- الوافى: ج ٣ ص ٦٠ باب الصلاة فى جلد الميته وما لا يعلم ذكاته سطر ١٩.

ثانيها: ما عن الشيخ في النهايه: من عدم الجواز ممن يستحل الميتة أو كان منهما، وعن العلامة في التذكرة والمنتهى المنع فيما يكون في يد المستحل للميتة حتى لو أخبر بالتذكية.

ثالثها: ما عن الشهيد في الدروس: من جواز الأخذ من غير المستحل للميتة بالدباغ، ومن مجهول الحال من جهة الاستحلال وعن المستحل إذا أخبر بالتذكية، وعدم جواز الأخذ من المستحل إذا لم يخبر بالتذكية.

رابعها: ما عنه في الذكري: حيث فصل بين إخبار المستحل بأنه ميتة فيجتنب، وبين إخباره بأنه مذكي فيقبل قوله، وبين سكوته فوجهان، من الحمل على الأغلب الذي هو التذكية، ومن الأصل الذي هو عدمها.

خامسها: من التفصيل بين كون البائع غير مؤمن، وقد وجد من المشركين من يبيع من ذلك الجلد فيجب السؤال عن البائع، وبين غير هذه الصورة فلا يجب.

وقد استند أصحاب هذه الأقوال إلى وجوه لا يخلو الكلام فيها وفي نقدها إلى تفصيل لا يناسب المقام، فليرجع إلى مظانها.

الأمر الخامس: من لا فرق بين المبالي وغيره من المؤمنين والمخالفين، لإطلاق الأدله.

الأمر السادس: الظاهر أن الطوائف المحكوم بكفرهم من أهل

القبلة محكومون بأحكام المشركين من هذه الجهة، ويدل على ذلك جملة من النصوص الواردة في كتاب الذبائح والأطعمه.

منها: خبر أبي بصير: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يشتري اللحم من السوق وعنده من يذبح ويبيع من إخوانه فيتعمد الشراء من النصاب؟ فقال (عليه السلام): «أى شيء تسألني أن أقول؟ ما يأكل إلا مثل الميتة والدم ولحم الخنزير» قلت: سبحان الله مثل الدم والميتة ولحم الخنزير؟ فقال (عليه السلام): «نعم، وأعظم عند الله من ذلك _ ثم قال: _ إن هذا في قلبه على المؤمنين مرض»^(١)، والمراد بقوله " ما يأكل " أى هذا الشخص بقريته الذليل لا أنه إضراب وحصر لعدم المأكل في هذه الأمور كما ربما يتوهم.

وخبر إبراهيم بن أبي محمود عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام) في حديث قال: «حدثني أبي موسى بن جعفر (عليه السلام) عن أبيه جعفر بن محمد بن علي (عليهم السلام) قال: من زعم أن الله يجبر العباد على المعاصي أو يكلفهم ما لا يطيقون فلا تأكلوا ذبيحته ولا تقبلوا شهادته»^(٢) الحديث.

ص: ٥٤

١- الوسائل: ج ١٦ ص ٢٩٢ الباب ٢٨ من أبواب الصيد والذبائح ح ٤.

٢- الوسائل: ج ١٦ ص ٢٩٤ الباب ٢٨ من أبواب الصيد والذبائح ح ٩.

وخير يونس عن الصادق (عليه السلام): «يا يونس من زعم أن الله وجهاً كالوجه فقد أشرك، ومن زعم أن له جوارح كجوارح المخلوقين فهو كافر بالله، فلا تقبلوا شهادته ولا تأكلوا ذبيحته» (١).

وموثق أبي بصير: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «ذبيحه الناصب لا تحل» (٢) وموثقه الآخر عن أبي جعفر (عليه السلام): «لا تحل ذبائح الحروريه» (٣).

ولذا ادعى في الجواهر عدم الخلاف، وعن المهذب الإجماع على عدم الحل، وإن كان ربما يظهر من المسالك نوع تردد، لخبرين وحملهما على التقيه طريق الجمع، وتفصيل الكلام في محله.

الأمر السابع: عن كشف الغطاء والجواهر وتبعهما في المستمسك: (أن يد المسلم أماره ولو كانت مسبوقة بيد الكافر، كما في الجلود المجلوبه في هذه الأزمنه) (٤)، مستدلاً بإطلاق النص والفتوى وبعض الشواهد، والكل في غير محله، إذ الظاهر من النصوص والفتاوى أنها طريقيه لا موضوعيه لها، كما يرشد إليه صحيح إسحاق بن عمار وغيره.

ص: ٥٧

-
- ١- الوسائل: ج ١٦ ص ٢٩٤ الباب ٢٨ من أبواب الصيد والذبائح ح ١٠.
 - ٢- الوسائل: ج ١٦ ص ٢٩٢ الباب ٢٨ من أبواب الصيد والذبائح ح ٢.
 - ٣- الوسائل: ج ١٦ ص ٢٩٢ الباب ٢٨ من أبواب الصيد والذبائح ح ٣ وفي نسخه: (لم يحل).
 - ٤- المستمسك: ج ١ ص ٣٣٠.

بقى فى المقام فرعان لم يتعرض لهما المصنف (رحمه الله) لا بأس بالإشارة إليهما إجمالاً:

الأول: عن جملة من الأصحاب كالشيخ فى المبسوط، وابن ادريس، والعلامة فى المنتهى، والشهيد فى الذكرى، وغيرهم: عدم جواز دباغ الجلد المذكى، إلا بما كان طاهراً، وما يمكن أن يكون مستنداً لهم ما عن الرضا (عليه السلام): أنه سُئِلَ عن جلود الدارث الذى يتخذ منها الخفاف قال (عليه السلام): «لا تصل فيها فإنها تدبغ بخرء الكلاب»^(١).

وفى الحدائق بعد أن ذكر أنه لا يعرف للتحريم وجهاً، بعد حصول الطهاره بالغسل، كما عن المنتهى، فإن العلامة بعد منعه أفتى بطهارته بالغسل، قال: (إن النهى فى الخبر عن الصلاة فى الخفاف المذكوره مخصوص بعدم تطهير الجلد وغسله، وإلا فلو غسل فلا بأس به، صرح بذلك الفاضلان فى المعبر والمنتهى)^(٢)، انتهى. وهو الأقوى إذ لا دليل على التحريم، والنهى عن الصلاة لا يلزمه كما لا يخفى.

الثانى: المشهور جواز استعمال جلد المذكى، غير المأكول بدون

ص: ٥٨

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٣٣ الباب ٢٥ من أبواب النجاسات ح ٥.

٢- الحدائق: ج ٥ ص ٥٢١.

الدباغه. وعن السيد (رحمه الله) أنه لا يجوز استعمال ذلك الجلد قبل الدباغه، ووافق الشيخ (رحمه الله) في محكى المبسوط، قال العلامة في محكى المختلف: (جلد ما لا يؤكل لحمه من الحيوان الطاهر في حياته كالسباع يطهر بالتذكية، ويجوز استعماله قبل الدبغ على كراهيه، وقال الشيخ والسيد المرتضى (رحمهما الله): لا يجوز استعماله قبل الدبغ) (١١) انتهى. وعن الشهيد في الذكري والدروس: التوقف، لأنه نقل القولين من غير ترجيح، وكيف كان فلم نجد دليلاً من الأخبار على ما ذهب إليه كما اعترف به غير واحد، فإن المحكى عن الشيخ أنه لم يستدل على ذلك إلا أن استعماله بعد الدبغ مجمع عليه وقبلة لا دليل عليه، ولا يخفى ما فيه، فإن الروايات الكثيره الداله على جواز استعمال جلد المذكى مطلقه، والتقييد يحتاج إلى دليل، والله العالم.

ص: ٥٩

١- المختلف: ج ١ ص ٦٥ الفصل الثالث في الأواني والجلود سطر ١٠.

مسأله ٧: ما يؤخذ من يد الكافر

(مسأله _ ٧): ما يؤخذ من يد الكافر أو يوجد في أرضهم محكوم بالنجاسه إلا إذا علم سبق يد المسلم عليه.

(مسأله _ ٧): {ما يؤخذ من يد الكافر أو يوجد في أرضهم محكوم بالنجاسه} ويدل عليه مضافاً إلى الأصل جملة من النصوص المتقدمة، كصحيح إسحاق بن عمار، والتوقيع، وغيرهما، وما عن بعض من أن يد الكافر أماره على العدم لا يخفى ما فيه {إلا إذا علم سبق يد المسلم عليه} فتكون يد المسلم أماره على التذكيه ولا يقبلها يد الكافر، كما عرفت أن المسبوق بيد الكافر بعكس ذلك، ولم يثبت ما عن الكشف والجواهر.

ص: ٦٠

مسأله ٨: عدم طهاره جلد الميتة بالذبح

(مسأله _ ٨): جلد الميتة لا يطهر بالذبح،

ولا يقبل الطهاره شيء من الميتات، سوى ميت المسلم فإنه يطهر بالغسل.

(مسأله _ ٨): {جلد الميتة لا يطهر بالذبح} خلافاً لابن الجنييد وميل الكاشاني، وقد تقدم تفصيل ذلك في الثالثه عند عنوان المصنف: الرابع الميتة، فراجع.

{ولا يقبل الطهاره شيء من الميتات} النجسه {سوى ميت المسلم} أو من بحكمه {فإنه يطهر بالغسل} بالضم أو ما قام مقامه.

أما عدم قبولها للطهاره فللإطلاقات المتقدمه وأصل بقاء النجاسه.

وأما طهاره المسلم بالغسل وما بحكمه، فلما تقدم في مسأله أن ملاقاه الميتة توجب النجاسه إلا بعد الغسل.

(مسأله ٩ _ ٩): السقط قبل ولوج الروح نجس،

(مسأله ٩ _ ٩): {السقط قبل ولوج الروح نجس} على المشهور، وعن اللوامع دعوى عدم الخلاف فيه، وعن شرح المفاتيح اتفاقاً. وفي فقه الصادق عن غير واحد دعوى الإجماع عليه.

أقول: لكننا لم نعثر على المدعى، وما يستدل به للنجاسه أمور:

الأول: صدق الميتة عليه عرفاً، وهذا كاف في الحكم بالنجاسه، وقد يوجه ذلك بأن الموت يقابل الحياه تقابل العدم والملكه، فهو عدم الحياه عما من شأنه أن يكون حياً كما أن العمى عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيراً باعتبار قابليه نوع الإنسان، وإن كان هذا الفرد أعمى من بطن أمه، ولا ينقض بأن النطفه يلزم أن يطلق عليها الميت لأن لها شأنه الحياه، لأن الشأنيه القريبه معتبره في الصدق، ولذا لا يطلق على النطفه أعمى ويطلق على الجنين وغيره من المراتب المتأخره، وما في المستمسك من أنه لو سلم كونه ميتة فلا إطلاق لأدله نجاستها يشملها، لا يخفى ما فيه.

الثاني: إنه من قبيل القطعه المبانه، وفيه: ما ذكره غير واحد من أنها مختصه بالجزء وليس هذا منه.

الثالث: قوله (عليه السلام): «ذكاه الجنين ذكاه أمه» فإنه يستفاد منه عدم ذكاه الجنين المقتضى لكونه ميتة _ إذ الذكاه مقابل الموت _ إذا لم تذكر الأم بأن ماتت أو بقيت حيه.

ولا يرد عليه: أنه ليس فى مقام بيان ما يقبل التذكيه حتى يتمسك بإطلاقه، وإنما ورد لبيان أن ما يحتاج إلى التذكيه من الجنين تكون تذكيته بذكاه أمه، إذ الاستفادة من الخبر حصر ذكاه الجنين بذكاه الأم المنعكس إلى عدم ذكاته المستلزم لكونه بعدم ذكاه الأم.

نعم يرد عليه مضافاً إلى أنه لو تم فإنما هو فى غير الإنسان مما يقبل التذكيه، أن هذا فى الموضوع القابل للتذكيه _ أعنى ذا الروح _ بدليل تقييد الحليه بالذكاه بتماميه الجنين، وأنها إذا أشعر وأوبر الملازم تلك للحياه.

الرابع: استصحاب النجاسه، فإنه حين كان منياً كان نجساً فيستصحب، وفيه: مضافاً إلى تبدل الموضوع، أن المنى الذى لم يخرج إلى الظاهر يشكل نجاسته.

الخامس: ما استفاد من الجواهر فى كتاب الذباحه _ فى جهه أخرى _ من أنه قبل ولوج الروح فى تربيته روح أمه فيكون إزهاق روحه بالانفصال عن روح الأم موتاً له، وهذا وجه لا بأس به، إذ للجنين حياه تبعيه قبل حياته المستقله، فحاله فى الموت والحياه حال الأعضاء.

السادس: ما ذكره بعض المعاصرين فى البحث: من أن المنى فى الطب الحديث مركب عن حيوانات صغار ذات أرواح، فإذا استقر فى الرحم استقر أوقواها وتموت الباقي فهو ذو روح مستمر، نهايه الأمر

وكذا الفرخ فى البيض.

أن الروح الإنسانيه بعد أربعة اشهر، فتأمل.

وكيف كان، فالأقوى النجاسه وكفى دليلاً له رؤيه العرف ذلك المعتضده بحياته التبعية كما ذكر فى الوجه الخامس.

وأما أن مسه يوجب غسل المس أم لا؟ فهو مسأله أخرى يكفى دليلاً لها كونه ميته، إذا لم يعارضه دليل آخر، والله العالم.

{وكذا الفرخ فى البيض} لبعض الأدله المتقدمه، وأما الاستدلال هنا وفى ما تقدم بالخباثه فلا يخفى ما فيه.

ص: ٦٤

(مسأله _ ١٠): ملاقات الميتة بلا رطوبه مسريه لا توجب النجاسه على الأقوى، وإن كان الأحوط غسل الملاقى، خصوصاً فى ميتة الإنسان قبل الغسل.

(مسأله _ ١٠): {ملاقاه الميتة بلا رطوبه مسريه لا توجب النجاسه على الأقوى} لما تقدم فى الثانى عند قول المصنف (رحمه الله) "الرابع الميتة"، فراجع {وإن كان الأحوط غسل الملاقى} لإطلاق بعض النصوص المعمول بها {خصوصاً فى ميتة الإنسان قبل الغسل} لأن الخلاف فيها أظهر، وما دل على نجاسه ملاقيها أقوى من دليل غيره.

(مسأله _ ١١): يشترط فى نجاسه الميتة خروج الروح من جميع جسده، فلو مات بعض الجسد ولم تخرج الروح من تمامه لم ينجس.

(مسأله _ ١١): {يشترط فى نجاسه الميتة خروج الروح من جميع جسده، فلو مات بعض الجسد ولم تخرج الروح من تمامه لم ينجس} لما فى المستمسك من: (أن موضوع الموت والحياء المأخوذ موضوعاً للطهاره والنجاسه هو البدن بلحاظ اتصاله بالروح على نحو خاص، وانفصاله عنها، فاتصاف الأجزاء بها بعين اتصاف البدن، لأنها عينه ولا تتصف الأجزاء بهما مستقلاً، فلا يمكن تطبيق الميتة على الجزء مستقلاً، وتطبيقها على الجزء المبان فى النصوص مجاز بلحاظ الأحكام)(١) انتهى.

لكن الأقوى النجاسه، لأنه ميت حينئذ حقيقه، والموت يقع على كل جزء، فعدم اتصاف جزء به لا يلزم عدم اتصاف الجزء الآخر، وليس اتصاف البدن بالحياء والموت إلا باعتبار أجزائه، ولذا لا يصح حقيقه، إلا أن يقال هذا الجزء حى وهذا الجزء ميت، ومنه اشتهر فى ألسنه الناس أنهم يقولون مات عضوه الكذائى فقطعه، أو خرجت الروح من رجليه، ومن المعلوم أن خروج الروح عباره أخرى عن الموت، بل تدل على ذلك روايه عبد الله بن سليمان: «ما أخذت

ص: ٦٦

الحباله، فانقطع منه شيء فهو ميتة»^(١)، فإن الظاهر أن قوله (عليه السلام): "أو مات" عطف على "انقطع"، وعلى فرض كونه عطفاً على "ما أخذت الحباله" يكون المعنى أن الجزء الذي أخذته الحباله أو مات فهو ميتة، وقد تقدم أن ما ورد في النصوص من إطلاق الميتة على الجزء ليس مجازاً، كما عرفت في مسأله الأجزاء المبانه بعض الكلام في ذلك فراجع.

ص: ٦٧

١- الوسائل: ج ١٦ ص ٢٣٧ الباب ٢٤ من أبواب الصيد والذبائح ح ٣.

(مسألة _ ١٢): مجرد خروج الروح يوجب النجاسة، وإن كان قبل البرد،

(مسألة _ ١٢): هل {مجرد خروج الروح يوجب النجاسة وإن كان قبل البرد} أم النجاسة تتوقف على البرد، قولان، ذهب إلى الأول جماعه كالعمانى، والمبسوط، والتذكرة، والقواعد، والروض، وكشف اللثام، والرياض، والذخيرة، والجواهر، والمستند، والمصباح، وغيرهم، بل وإطلاق الشرائع وغيره، بل عن الخلاف، والمعتبر، والتذكرة، والمنتهى، دعوى الإجماع عليه، لكن فى الجواهر أشكل فى كون هؤلاء المدعين للإجماع بالنسبة إلى هذه الجهة. وإلى الثانى الجامع، ونهايه الأحكام، والدروس، والذكرى، وجامع المقاصد، والمدارك، بل نسب إلى الأكثر، بل عن الشيخ الإجماع عليه.

حجه الأولين: إطلاق صحيح الحلبي: عن الرجل يصيب ثوبه جسد الميت؟ فقال (عليه السلام): «يغسل ما أصاب الثوب»^(١).

وروايه ابن ميمون: «وإن كان لم يغسل الميت فاغسل ما أصاب ثوبك منه»^(٢)، بناءً على كون التفسير "يعنى إذا برد" من الراوى، والتوقيعين المتضمنين لغسل اليد بتنحيه إمام الجماعه، بل يمكن دعوى ظهورهما فى حال الحرارة، لكون التنحيه بمجرد الموت

ص: ٦٨

١- التهذيب: ج ١ ص ٢٧٦ الباب ١٢ فى تطهير الثياب وغيرها... ح ٩٩.

٢- التهذيب: ج ١ ص ٢٧٦ الباب ١٢ فى تطهير الثياب وغيرها... ح ٩٨.

حتى يتقدم غيره، وقد سبقت هذه الروايات في مسأله نجاسه الميتة فراجع.

حجه الآخريين أمور:

الأول: الإجماع المتقدم عن الشيخ، وفيه: ما لا يخفى.

الثاني: الأصل _ أى استصحاب حال الحياه _ وفيه: مضافاً إلى تبدل الموضوع كما قيل، أنه مقطوع بالدليل.

الثالث: أصاله الطهاره، وفيه: ما فى سابقه.

الرابع: ما عن الحدائق: إنا نمنع انفصال الروح فى هذا الحال تماماً، إذ هى بعد خروجها عن البدن يبقى لها اتصال كاتصال شعاع الشمس بعد غروبها بما أشرقت عليه وآثار ذلك الاتصال باقيه، فإذا برد انقطع، وعلم خروجها بجميع متعلقاتها وآثارها، وفيه: إن هذا لا يفيد بعد فرض كونه ميتاً المشمول لإطلاق النصوص.

الخامس: التلازم بين الغسل _ بالفتح _ والغسل _ بالضم _ لاشتراكهما فى العله، وهى النجاسه، فإذا لم يثبت الأول للنص لم يثبت الثانى، وفيه: إنه قياس، والعله غير معلومه ولا منصوصه.

السادس: إطلاق عدم البأس عن المس قبل البرد فى الأخبار وهو يشمل الغسل _ بالفتح _ كالغسل _ بالضم _ كصحيح ابن

من غير فرق بين الإنسان وغيره. نعم وجوب غسل المس للميت الإنسانى مخصوص بما بعد برده

مسلم عن الباقر (عليه السلام): «مس الميت عند موته وبعد غسله والقُبلة ليس بها بأس»^(١). وخبر إسماعيل بن جابر قال: دخلت على أبى عبد الله (عليه السلام) حين مات ابنه إسماعيل الأ-كبر، فجعل يقبله وهو ميت فقلت: جعلت فداك أليس لا ينبغى أن يمس الميت بعد ما يموت، ومن مسه فعليه الغسل؟ فقال: «أما بحرارته فلا بأس إنما ذاك إذا برد»^(٢)، وغيرهما، بل ذيل روايه ابن ميمون "يعنى إذا برد" وفيه: إن نفى البأس مجمل فالمتيقن منه بالنسبه إلى الغُسل _ بالضم _ وذيل روايه ابن ميمون لم يعلم كونه من الإمام (عليه السلام) بل الظاهر من الإتيان بالغيبه فى التفسير كونه من الراوى.

وعلى هذا فالأقوى تبعاً لمن عرفت: النجاسة، هذا فى الإنسان، وأما الحيوان فإطلاقات الروايات كافيه فى إطلاق الحكم، ولذا قال: {من غير فرق بين الإنسان وغيره} من الحيوانات التى تنجس بالموت.

{نعم وجوب غسل المس للميت الإنسانى مخصوص بما بعد برده} لما سيأتى من النصوص التى منها حسنه حريز أو صحيحته
عن

ص: ٧٠

١- الوسائل: ج ٢ ص ٩٣١ الباب ٣ من أبواب غسل المس ح ١.

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٩٢٧ الباب ١ من أبواب غسل المس ح ٢.

أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «من غسل ميتاً فليغتسل، وإن مسه ما دام حاراً فلا غسل عليه، وإذا برد ثم مسه فليغتسل» (١).

وصحيحه محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) قال: قلت: الرجل يغمّض الميت أعليه غسل؟ قال (عليه السلام): «إذا مسه بحرارته فلا، ولكن إذا مسه بعد ما يبرد فليغتسل» (٢).

وصحيح عاصم قال: سألته عن الميت إذا مسه الإنسان أفیه غسل؟ قال: فقال (عليه السلام): «إذا مسست جسده حين يبرد فاغتسل» (٣).

إلى غير ذلك، والله العالم.

ص: ٧١

-
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ٩٢٩ الباب ١ من أبواب غسل المس ح ١٤.
 - ٢- الوسائل: ج ٢ ص ٩٢٧ الباب ١ من أبواب غسل المس ح ١.
 - ٣- الوسائل: ج ٢ ص ٩٢٨ الباب ١ من أبواب غسل المس ح ٣.

(مسأله _ ١٣): المضغه نجسه، وكذا المشيمه، وقطعه اللحم التى تخرج حين الوضع مع الطفل.

(مسأله _ ١٣): {المضغه نجسه، وكذا المشيمه وقطعه اللحم التى تخرج حين الوضع مع الطفل} لما تقدم فى نجاسه السقط والفرخ، والعمده موتها بعد حياتها، لما عرفت أن لها الحياه حال كونها فى بدن الإنسان كأعضائه، ولا دليل على لزوم كون الشىء المنفصل منه جزءً متأصلاً له، ولذا نحكم بنجاسه مثل السرطان المتولد فى البدن من فساد المزاج إذا أخرج بالعملية، مع أنه ليس جزءً متأصلاً.

قال فى محكى المنتهى: (المشيمه التى فيها الولد نجسه لأنها جزء حيوان أبين منه)^(١)، وعن كشف الغطاء: (وما يخرج من جوف المرأه أو الحيوان حين الولاده من لحم ونحوه محكوم بنجاسته)^(٢) انتهى. ومن ذلك تعرف أنه لا- وجه لتأمل بعض المعاصرين فى النجاسه.

ص: ٧٢

١- المنتهى: ج ١ ص ١٦٦ سطر ١٢.

٢- كشف الغطاء: ص ١٧٣ سطر ٣٧.

مسأله ١٤ : فى طهاره العضو المعلق

(مسأله _ ١٤): إذا قطع عضو من الحى وبقى معلقاً متصلاً به طاهر ما دام الاتصال، وينجس بعد الانفصال،

نعم لو قطعت يده مثلاً، وكانت معلقه بجلده رقيقه، فالأحوط الاجتناب.

(مسأله _ ١٤): {إذا قطع عضو من الحى وبقى معلقاً متصلاً به، طاهر ما دام الاتصال} للأصل بعد عدم صدق القطعه المبانه ونحوها عليه، لكن اللازم تقييده بما تقدم من أن ذلك إذا لم يمت وإلا تنجس، لما عرفت فى المسأله الحاديه عشره {وينجس بعد الانفصال} قطعاً لصدق القطعه المبانه ونحوها عليه.

{نعم لو قطعت يده مثلاً، وكانت معلقه بجلده رقيقه} بحيث ماتت {فالأحوط} بل الأقوى {الاجتناب} ولا مجال لما فى المستمسك، وإن كان الشك كافياً فى الرجوع إلى أصل الطهاره.

(مسأله _ ١٥): الجند المعروف كونه خصيه كلب الماء إن لم يعلم ذلك واحتمل عدم كونه من أجزاء الحيوان فظاهر وحلال، وإن علم كونه كذلك فلا إشكال في حرمة،

(مسأله _ ١٥): {الجند} _ بادستر _ {المعروف كونه خصيه كلب الماء} {النافع لنهش الحيات كما عن ابن سينا} {إن لم يعلم ذلك} {بعد الفحص} {واحتمل عدم كونه من أجزاء الحيوان فظاهر} {لقاعده الطهاره} {وحلال} {لقاعده الحل} {وإن علم كونه كذلك} {ولو بإخبار أهل الخبره} {فلا إشكال في حرمة} {لأنه لا يحل من حيوان البحر إلا ما كان على صورته السمك، للإجماع المحكى عن الخلاف، والغنيه، والسراير، والمعتبر، والذكري، وشرح الشرائع للمحقق الثاني، وغيرها.

ويدل عليه: موثقه الساباطى عن الربيشا، فقال (عليه السلام): «لا- تأكلها فإننا لا نعرفها في السمك يا عمار»^(١)، دلت بالعله المنصوصه على حرمة ما لا يعرف في السمك.

ومرسله النهايه: «كل ما كان في البحر مما لا يجوز أكله في البر، لم يجز أكله» إلى غير ذلك مما هو مذكور في كتاب المطاعم والمشارب

ص: ٧٤

لكنه محكوم بالطهاره، لعدم العلم بأن ذلك الحيوان مما له نفس.

{لكنه محكوم بالطهاره لعدم العلم بأن ذلك الحيوان مما له نفس} سائله، لكن بعد الفحص وعدم الظفر كما عرفت غير مره، كما أنه يظهر من (حياه الحيوان) أن له دمًا، فبناءً على ما سبق _ في الموضوع الرابع من نجاسه الميتة _ قد يتأمل في طهارته لأن المدار على الدم، لا الدم الدافق، فتأمل.

ثم إن الجند "بادستر" كما يظهر من (حياه الحيوان) يطلق على خصيه كلب الماء، وعلى قسم آخر من حيوانات الماء الذى هو القندر، وعلى خصيه هذا الحيوان أيضاً، والحكم فى الجميع ما ذكر.

وأما صحيحه ابن الحجاج: سأل أبا عبد الله (عليه السلام) رجل وأنا عنده، عن جلود الخنزير؟ فقال: «ليس بها بأس» فقال الرجل: جعلت فداك إنها علاجى فى بلادى، وإنما هى كلاب تخرج من الماء؟ فقال أبو عبد الله (عليه السلام): «إذا أخرجت من الماء تعيش خارجه من الماء» فقال الرجل: لا، قال (عليه السلام): «ليس به بأس»⁽¹⁾، فقد تقدم الكلام فيه فى الموضوع الرابع من نجاسه الميتة، وسيأتى إن شاء الله.

ص: ٧٥

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٦٣ الباب ١٠ من أبواب لباس المصلى ح ١.

مسأله ١٦ : فى اللحم مع الظفر أو السن

(مسأله _ ١٦): إذا قلع سنه أو قطع ظفره فانقطع معه شىء من اللحم، فإن كان قليلاً جداً فهو طاهر، وإلا فنجس.

(مسأله _ ١٦): {إذا قلع سنه أو قطع ظفره فانقطع معه شىء من اللحم، فإن كان قليلاً جداً} بحيث لا يصدق عليه القطعه المبانه عرفاً {فهو طاهر} لما تقدم فى استثناء البثور والثالول ونحوهما {وإلا فنجس} لما تقدم فى نجاسه القطعه المبانه.

ص: ٧٦

(مسأله _ ١٧): إذا وجد عظماً مجرداً وشك في أنه من نجس العين، أو من غيره، يحكم عليه بالطهاره، حتى لو علم أنه من الإنسان ولم يعلم أنه من كافر أو مسلم.

(مسأله _ ١٧): {إذا وجد عظماً مجرداً وشك في أنه من نجس العين} كالكلب والخنزير مثلاً. {أو من غيره، يحكم عليه بالطهاره} لقاعدتها {حتى لو علم أنه من الإنسان ولم يعلم أنه من كافر أو مسلم} ولم تكن هناك أماره، حكم عليه بالطهاره.

قال في المستمسك: (إذا كان التقابل بين الكفر والإسلام تقابل العدم والملكه، فأصل عدم الإسلام الجارى في الإنسان يثبت الكفر فيحكم بنجاسه العظم وهو _ لكونه أصلاً موضوعياً _ حاكم على أصل الطهاره الذى هو أصل حكمى. نعم لو تردد العظم بين كونه لمعلوم الإسلام كزبيد، وكونه لمعلوم الكفر كعمرو، فأصله عدم إسلام الإنسان المردد بين معلوم الوجدان ومعلوم الفقدان غير جاريه كما عرفت ذلك غير مره) (١) انتهى.

لكن الظاهر أن الإسلام الشامل للطفل والمجنون ليس بينه وبين الكفر عدم الملكه، فلا- يمكن نفيه بأصله العدم، إلا إذا قلنا بحجبه العدم الأزلى بالنسبه إلى التبعية، وفيه تأمل، ولو قيل بجريانه لزم القول بذلك فى الفرع الثانى الذى هو لمعلوم الإسلام، ومعلوم الكفر.

ص: ٧٧

وربما استدلل للحكم بالطهاره بحدیث الفطره، وردّ بأن المراد كل مولود لو بقى وصار ممیزاً یصیر مسلماً بالطبع إلا أن یمنع مانع، وفیه نظر، إذ روايات الفطره متواتره، ففی صحیح هشام بن سالم عن أبی عبد الله (علیه السلام) قال: قلت: فطره الله التي فطر الناس علیها قال: «التوحید»^(١).

وفی روایه أخرى قال (علیه السلام): «فطرهم جميعاً علی التوحید»^(٢).

وفی روایه أخرى: «فطرهم علی المعرفه به»^(٣)، إلى غیر ذلك مما ذكره فی تفسیر البرهان عند قوله تعالى: ((فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا))^(٤) الآیه، بل فی بعضها قال (علیه السلام): «علی التوحید، وأن محمداً رسول الله (صلی الله علیه وآله)، وأن علیاً أمير المؤمنين (علیه السلام)»^(٥).

نعم بعض الروایات معارضه، لكن استصحاب تلك الفطره مشكل أيضاً، والمسأله تحتاج إلى التأمل، والله العالم، ومثله الشك

ص: ٧٨

-
- ١- البرهان فی تفسیر القرآن: ج ٣ ص ٢٦١ ح ٣ - ٩.
 - ٢- البرهان فی تفسیر القرآن: ج ٣ ص ٢٦١ ح ٤.
 - ٣- البرهان فی تفسیر القرآن: ج ٣ ص ٢٦١ ح ٥.
 - ٤- سوره الروم الآیه ٣٠.
 - ٥- تفسیر البرهان: ج ٣ ص ٢٦٢ ح ٢٤.

ففي اللحم المطروح المشكوك كونه من كافر أو مسلم بعد الغسل، وأما لو علم أنه لو كان من المسلم لم يغسل، أو شك في ذلك ولم تكن أماره على الغسل فالنجاسه متيقنه، وأما الكلام في إيجاب مسه غسل المس فسيأتي الكلام فيه، إن شاء الله تعالى.

ص: ٧٩

(مسأله _ ١٨): الجلد المطروح إن لم يعلم أنه من الحيوان الذى له نفس، أو من غيره، كالسمك مثلاً، محكوم بالطهاره.

(مسأله _ ١٨): {الجلد المطروح إن لم يعلم أنه من الحيوان الذى له نفس} سائله لم يذك {أو من غيره كالسمك مثلاً محكوم بالطهاره} لأصالة الطهاره، لكن قد عرفت فى الميته التأمل فى عدم نجاسه الميته ذات الدم غير الدافق، لدوران الأدله مدار النفس السائله التى هى الدم فقط، لا الدم الدافق حتى يحكم بطهاره ما له دم غير دافق، فالمثال بالسمك محل نظر، فتأمل.

فروع:

الأول: اللحوم المعلبه التى تؤتى من الخارج محكوم به بالنجاسه والحرمه، لما تقدم فى الجلود المجلوبه من بلاد الكفار.

الثانى: الدهن الذى يؤتى من الخارج، إن علم أنه من النبات أو من حيوان طاهر حلال كالغنم، فلا إشكال فى طهارته، كما لا إشكال فى حليته، لاستصحاب الطهاره والعلم بالحليه حسب الفرض، وإن علم أنه من الحيوان الحرام اللحم الطاهر فهو طاهر حرام، وإن لم يعلم أحد الأمرين فهو محكوم بالطهاره والحليه بعد الفحص. والظاهر الاكتفاء بالصوره المنقوشه على العلبه الكاشفه عن أصله إذا إطمأن بالمطابقه كما هو الغالب.

الثالث: اللعاب المعروف بـ "غلو السمك" المستعمل للصدر إن

علم أنه من قيئه كما هو المعروف فظاهر حلال، وكذا إن علم أنه من طاهر حلال آخر، وإن شك فهو محكوم بهما بعد الفحص.

الرابع: دهن السمك محل إشكال.

الخامس: أجزاء الميت الكافر، أو الكلب ونحوه، إذا قطع منه حياً أو ميتاً محكوم به بالنجاسه، فإذا جعل جزءاً للشخص المسلم بالعملية المتعارفه في هذه الأزمنه فالظاهر رجوعها إلى الطهاره لأن الموضوع للنجاسه الكلب والميت مثلاً، والحال أنه حي غير كلب، فلا يحتاج إلى الطهاره، ومن ذلك يعلم النظر فيما ذكره في الحدائق تبعاً لغيره قال: (ذكر جماعه من الأصحاب أنه إذا جبر عظمه بعظم نجس كعظم الكلب والخنزير والكافر وجب قلعه ما لم يخف التلف أو المشقه، وادعى في الدروس عليه الإجماع، واحتمل في الذكري عدم الوجوب إذا اكتسى اللحم لالتحاقه بالباطن، واستوجهه في المدارك، وجزم الشيخ في المبسوط ببطان الصلاه لو أخلّ بالقلع مع الإمكان، لأنه حامل لنجاسه غير معفو عنها، واستشكله في المدارك بخروجها عن حد الظاهر، ولأنها نجاسه متصله كاتصال دمه فتكون معفواً عنها) (١)، ثم اختار هو (قدس سره) ما نقله عن المشهور وإن أدخل المسأله بالآخره تحت الشبهات التي يجب فيها الاحتياط.

ص: ٨١

١- الحدائق: ج ٥ ص ٣٤٢ سطر ٦.

أقول: أما إجماع الدروس فهو غريب بعد ذهاب جمع كالسيد المرتضى وغيره إلى عدم نجاسه ما لا تحله الحياه من نجس العين، مضافاً إلى أن هذه المسألة غير معنونه في كلام كثير من الفقهاء، وأما استدلالهم بأنه كان نجساً فبقى على حاله للاستصحاب، ففيه: إن عظم الكلب كان نجساً والحال ليس بعظم كلب بل عظم زيد، والأحكام تدور مدار الأسماء، وكذا كان الميت نجساً والحال هو حي، والكافر كان نجساً _ مثلاً _ والحال هو مسلم، ومثله لو انعكس الحكم فجبر بعظم طاهر حيوان نجس العين _ مثلاً _ فإنه ينقلب نجساً لأنه صار جزءه، ومنه: يعلم أن التفصيل بين اكتساء اللحم وعدمه محل منع، والله العالم.

السادس: المعمول في هذه الأزمنة من احتقان الدم أو النجس في العروق ونحوها جائز، ولا يضر نجاسته بالصلاه ونحوها، مما يشترط فيه الطهاره ما دام باقياً على حقيقته، أما إذا انقلب فأوضح، وذلك لأن المأمور به غسل الظاهر فقط، وهو المحكى عن المدارك والذخير، وما في التذكرة وتبعه الحدائق بأنه: (لو أدخل دماً نجساً تحت جلده وجب عليه إخراج مع عدم الضرر، وإعادة كل صلاه صلاًها مع ذلك الدم) (1) انتهى، محل منع جداً.

ص: ٨٢

١- الحدائق: ج ٥ ص ٣٤٣ سطر ١٣.

(مسأله _ ١٩): يحرم بيع الميته،

(مسأله _ ١٩): {يحرم بيع الميته} ذى النفس السائله على المعروف من مذهب الأصحاب، بل فى المستند وغيره، كما عن التذكره والمنتهى والتنقيح: الإجماع عليه، وعن رهن الخلاف: الإجماع على عدم ملكيتها، والدليل على الحرمة أحد أمور ثلاثه:

الأول: عدم المنفعه لها، وكل ما لا منفعه له لا تجوز المعاوضه عليه، وفيه: إنه وإن تم فى اللحم، لكن فى الجلد إن إريد عدم المنفعه المحلله له، فهو أول الكلام، بل تقدم ويأتى وجود المنفعه المحلله له وإن أريد عدم نفع عقلائي له أصلاً.

ففيه: إنه خلاف الضروره، ومنه: يظهر ما فى المستمسك من الاستدلال لذلك بقوله: (مضافا إلى ما ذكر فى محله من اعتبار المالىه فى كل من العوضين فى البيع وكون الميته مالاً موقوف على تحقق المنفعه لها المعتمد بها، وهو غير حاصل، إما لحرمة الانتفاع بها كلياً، أو لأن جواز الانتفاع بها فى بعض الموارد ليس بنحو يعتد به فى صدق المال لندرته)^(١) انتهى. كما ظهر أن ما عن الفخر والمقداد من الاستدلال على المنع عن بيع النجس بأنه محرم الانتفاع، وكل ما كان كذلك لا يجوز بيعه، منظور فيه.

الثانى: الإجماع المتقدم، وفيه: مضافا إلى مخالفه المجلسى،

ص: ٨٣

كما فى الجواهر أنه محتمل الاستناد، بل المحتمل إرادته القائل من المتقدمين، أو المدعى للإجماع بيعها كبيع المذكى الموجب لوقوع المشترى فى الحرام أكلاً ونحوه، والنجاسه الموجهه لبطلان صلاته وغسله ونحوهما.

الثالث: الأخبار وهى العمده، فى خبر السكونى عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «السحت ثمن الميتة»^(١).

وفى خبر حماد عن جعفر بن محمد عن آباءه (عليهم السلام) فى وصيه النبى (صلى الله عليه وآله) لعلى (عليه السلام): «يا على من السحت ثمن الميتة»^(٢).

وفى مرسل ابن بابويه: «وثن الميتة سحت»^(٣).

وعن جامع البزنطى عن الرضا (عليه السلام): سألته عن الرجل تكون له الغنم يقطع من ألياتها وهى أحياء، أ يصلح له أن ينتفع بما قطع؟ قال: «نعم يذيبها ويسرج بها ولا يأكلها ولا يبيعها»^(٤)، ونحوه خبر على بن جعفر (عليه السلام) عن أخيه (عليه السلام).

ص: ٨٤

- ١- الوسائل: ج ١٢ ص ٦٢ الباب ٥ من أبواب ما يكتسب به ح ٥.
- ٢- الوسائل: ج ٢ ص ٦٣ الباب ٥ من أبواب ما يكتسب به ح ٩.
- ٣- من لا يحضره الفقيه: ج ٣ ص ١٠٥ ح ٨٣.
- ٤- الوسائل: ج ١٢ ص ٦٧ الباب ٦ من أبواب ما يكتسب به ح ٦.

وفى الدعائم: روينا تحريم ذلك عن أهل البيت (عليهم السلام) أن يباع شيء منها أو يشتري أو يصلى فيه، ورخصوا في الانتفاع به كما ينتفع بالثوب النجس يندثر به ويستدفأ، ولا يصلى فيه (١).

وعنه عن الصادق (عليه السلام): أنه سُئل عن جلود الغنم يختلط الذكي منها بالميته وتُعمل منها الفراء؟ قال: «إن لبستها فلا تصل فيها، وإن علمت أنها ميتة فلا تشتريها، ولا تبعها» (٢).

وعن علي بن جعفر (عليه السلام) عن أخيه موسى (عليه السلام) قال: سألته عن الماشية تكون لرجل فيموت بعضها، أ يصلح له بيع جلودها ودباغها ويلبسها؟ قال (عليه السلام): «لا، وإن لبسها فلا يصلى فيها» (٣).

وصحيحه الحلبي: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الخفاف التي تباع في السوق؟ فقال: «اشتر، وصلّ فيها، حتى تعلم أنه ميتة بعينه» (٤).

ص: ٨٥

-
- ١- الدعائم: ج ١ ص ١٢٥ سطر ٥ طهارات الجلود والعظام.
 - ٢- الدعائم: ج ١ ص ١٢٦ سطر ٧ طهارات الجلود والعظام.
 - ٣- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٦٩ الباب ٣٤ من كتاب الأطحمة والأشربة ح ٦.
 - ٤- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٧١ الباب ٥٠ من أبواب النجاسات ح ٢.

وفى روايه تحف العقول: «أو البيع للميته أو الدم أو لحم الخنزير» الى آخره(١).

وروايه السكونى: «السحت ثمن الميته»(٢)، إلى غير ذلك، وربما ورد على هذه الأخبار بأمرين:

الأول: ما ذكره شيخنا المرتضى (رحمه الله) فى المكاسب بقوله: (لكننا نقول إذا قام الدليل الخاص على جواز الانتفاع منفعه مقصوده بشىء من النجاسات فلا مانع من صحه بيعه، لأن ما دل على المنع عن بيع النجس من النص والإجماع ظاهر فى كون المانع حرمه الانتفاع، فإن روايه تحف العقول المتقدمه قد علل فيها المنع عن بيع شىء من وجوه النجس بكونه منهيًا عن أكله وشربه، إلى آخر ما ذكر فيها، ومقتضى روايه دعائم الإسلام المتقدمه أيضاً، إناطه جواز البيع وعدمه بجواز الانتفاع وعدمه) (٣)، ثم استشهد بكلام بعض العلماء، الذين يظهر من كلامهم حرمه البيع لأجل حرمه الانتفاع. انتهى، وتبعه على ذلك الميرزا النائينى فى منيه الطالب فقال بعد كلام له

ص: ٨٦

١- تحف العقول: ص ٢٤٥ فى جواب الإمام الصادق (ع) عن معائش العباد سطر ١٥.

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٦٢ الباب ٥ من أبواب ما يكتسب به ح ٥.

٣- المكاسب: ص ٥ فى عدم جواز بيع الميته سطر ١٥.

وبعبارة أخرى: (لا- يستفاد من هذه الأخبار مجرد التعبد بحرمه بيع النجاسات والمحرمات، بل منشأ فساد البيع توقف استيفاء منافعها على طهارتها، فإذا فرضنا أن جلد الميتة لا يتوقف استيفاء المنافع المهمة منه على طهارته فلا بأس ببيعه، والأخبار الواردة في حرمه بيع جلد الميتة قابله للحمل على بيعه لما يتوقف الطهاره عليه، فتكون إرشاد لعدم قابليه الانتفاع) انتهى.

لكن فيه: إنه لا- تلازم بين جواز البيع وحليه الانتفاع، حتى يقال بأنه إذا جاز الانتفاع حل البيع، بل الدليل في مقام الانتفاع على جوازه كاسراج الألية من الميتة، وفي مقام البيع على منعه كالأخبار المتقدمة، بل روايه الدعائم وجامع البزنطى ونحوهما صريحه فى المطلب حيث جوزت الانتفاع وحرّمت البيع، والقول بأن المراد البيع المطلق ممنوع، إذ الظاهر مطلق البيع، والحمل على الإرشاد لا دليل عليه.

وأما العله فى روايه تحف العقول فلا يمكن الأخذ بها بعد معلوميه عدم دوران الحكم مدارها، ألا ترى أنه علق النهى عن الفساد، ومع ذلك فربما لا يدور الحكم مدار ذلك، فتدبر.

الثانى: جملة من الروايات الداله على جواز البيع، كروايه الصيقل المتقدمه حيث إنه بعد السؤال عن بيع الجلود للميتة وشرائها وعملها أجاب الإمام (عليه السلام) بقوله: «اجعل ثوباً للصلاه».

فإنه ظاهر في تقرير البيع والشراء والعمل، وحمله على التقيه كحمله على كون المراد بيع السيف لا الغلاف، غير مستقيم، إذ يرد على الحمل على التقيه: أن ذلك لا- وجه له بعد الجمع الدلالي بين هذا الخبر والأخبار المانعه عن البيع بحملها على الكراهه، مضافاً إلى ما تقدم من أن اشتماله على عدم جواز الصلاه مخالف للتقيه، إذ أبو حنيفه المجوز للبيع يجوز للصلاه، والقول بأن التقيه في الصلاه متضاربه، إذ مالك لا يجوز للصلاه في جلد الميته، مردود بأن مالك كما في حاشيه الشهيدى اشتهر مذهبه بعد زمان ابى حنيفه، ووفاته المتأخر عن وفاه الصادق (عليه السلام) بسنتين، وعلى الحمل على بيع السيف لا الغلاف أنه لا يمكن ذلك، إذ السؤال عن بيع الجلود وشرائها، وإليك نص الروايه نعيدها استحضاراً، قال: (كتبوا إلى الرجل جعلنا الله فداك، إنا قوم نعمل السيوف ليست لنا معيشه ولا- تجاره غيرها، ونحن مضطرون إليها، وإنما علاجنا جلود الميته والبغال والحمير الأهليه، لا يجوز في أعمالنا غيرها، فيحل لنا عملها وشراؤها وبيعها ومسها بأيدينا وثيابنا ونحن نصلى في ثيابنا، ونحن محتاجون إلى جوابك في هذه المسأله يا سيدنا لضرورتنا) فكتب (عليه السلام): «اجعل ثوباً للصلاه»^(١). الحديث، فإن ضمير "إليها" الثانى مقطوع الرجوع إلى الجلود ويتبعه

ص: ٨٨

١- الوسائل: ج ١٢ ص ١٢٥ الباب ٣٨ من أبواب ما يكتسب به ح ٤.

غيره من سائر الضمائر، مضافاً إلى أن بيع السيوف ومسها واضح الجواز، لا يحتاج إلى الاستفهام، فما ذكره شيخنا المرتضى (رحمه الله) بقوله: (ويمكن أن يقال إن مورد السؤال عمل السيوف وبيعها وشرائها لا خصوص الغلاف مستقلاً ولا في ضمن السيف) (١) إلى آخره، منظور فيه.

ومن الأخبار المعارضة لما دل على حرمه البيع روايه سماعه، قال: سألته عن جلد الميتة المملوح، وهو الكيمخت، فرخص فيه، وقال: «إن لم تمسه فهو أفضل» (٢).

وروايه ابن زراره عن أبي عبد الله (عليه السلام): في جلد شاه ميتة يدبغ فيصب فيه اللبن أو الماء فاشرب منه وأتوضأ؟ قال: «نعم» (٣).

وقريب منه مرسله الصدوق بناءً على أنها لو كانت طاهره جاز الانتفاع جاز بيعها.

لكن لا يخفى عدم صلاحية شيء من هذه الروايات لمعارضه

ص: ٨٩

١- المكاسب: ص ٥ سطر ٩.

٢- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٦٩ الباب ٣٤ من كتاب الأئمة والأشربة ح ٨.

٣- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٦٩ الباب ٣٤ من كتاب الأئمة والأشربة ح ٧.

الروايات المانعه عن البيع، أما روايه الصيقل فلا تقرير فيها أصلاً، بل يظهر من روايته الأخرى أنه بنفسه لم يفهم التقدير بل فهم حرمة البيع والشراء.

قال قاسم الصيقل: كتبت إلى الرضا (عليه السلام): إني أعمل أغماد السيوف من جلود الحمر الميتة، فتصيب ثيابي فأصلى فيها؟ فكتب إلي: «اتخذ ثوباً لصلاتك»، فكتبت إلى أبي جعفر الثاني (عليه السلام): كنت كتبت إلى أبيك (عليه السلام) بكذا وكذا فصعب على ذلك، فصرت أعملها من جلود الحمر الوحشية الذكيه، فكتب إلي: «كل أعمال البر بالصبر يرحمك الله، فإن كان ما تعمل وحشياً ذكياً فلا بأس»^(١)، فإنه يظهر من هذا الحديث أن ما كتبه أولاً إلى الكاظم (عليه السلام) وثانياً إلى الرضا (عليه السلام) وجوابهما لم يكن كافياً في جواب مسألته من استعمال جلود الميتة وبيعها، حتى صار صعباً عليه وترك استعمالها وجعل يعملها من جلود المذكى، مع أنه صرح في الروايه الأولى أنه لا يجوز في أعمالهم غيرها فسأل ثالثاً عن الجواد (عليه السلام) فأظهر الحق (عليه السلام) بدون تقيه بقوله: «إن كان ما تعمل وحشياً ذكياً فلا بأس»، وقول الإمام: «اجعل ثوباً للصلاه» ليس نصاً في خلاف التقيه، لأنه كان له (عليه السلام) أن يقول احتطت في ذلك لما قبل الدبغ

ص: ٩٠

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٥٠ الباب ٣٤ من أبواب النجاسات ح ٤.

ونحو ذلك، والسؤال عن الكاظم لا عن الصادق (عليهما السلام) ليأتى الكلام المتقدم عن الشهيدى (رحمه الله)، هذا حال روايه الصيقل.

وأما الروايات الأخر: فخير سماعه فى مقام الاستعمال، ونقول بجوازه لا فى مقام البيع.

وخبر ابن زرارہ كمرسله الصدوق، مضافاً إلى أنهما فى مقام الاستعمال لا البيع معرض عنهما، لا مجال للعمل بهما قطعاً، كما لا يخفى، على أن القائل أو المحتمل لجواز بيع جلود الميتة كالشيخ المرتضى (رحمه الله) وغيره لا يقول بمضمونهما، وعلى هذا فالأقوى ما ذكره الماتن (رحمه الله) تبعاً للمشهور، بل المجمع عليه قبل المجلسى، بل وبعده أيضاً، هذا تمام الكلام فى الميتة من ذى النفس السائله.

وأما ما لا نفس له فقد قال شيخنا المرتضى (رحمه الله) فى المكاسب: (إن الميتة من غير ذى النفس السائله يجوز المعاوضه عليها إذا كانت مما ينتفع بها أو ببعض أجزائها كدهن السمك الميتة للإسراج والتدهين لوجود المقتضى وعدم المانع، لأن أدله عدم الانتفاع بالميتة مختصه بالنجسه، وصرح بما ذكرنا جماعه، والظاهر أنه مما لا خلاف فيه) (١) انتهى.

ص: ٩١

١- المكاسب: ص ٦ سطر ٩.

أقول: مضافاً إلى المناقشه فى المثال بالسّمك كما عرفت وجه ذلك فى أوائل مبحث الميتة، ىرد عليه: أن إطلاق جملة من الروايات شامل لقسمى الميتة، والقول بالانصراف منظور فيه، ويظهر من المصنف المطلق لحرمة بيع الميتة، وسكوت المعلقين عليه أنهم لا يوافقون فى التخصيص، فتدبر.

بقى شىء: وهو أن الظاهر جواز بيع الميتة المشتبهه بالمذكى ممن يستحل، لصحيحه الحلبي وحسنه: إذا اختلط المذكى بالميتة «بيع ممن يستحل»، ونحوهما روايه على بن جعفر عن أخيه موسى (عليهم السلام)، والقول بمعارضتها للعمومات أو ما دل على أنه ىرمى بهما، فى غير محله، إذ العمومات مخصصه، وما دل على الرمى بهما منزل على الغالب من عدم وجود المستحل المشترى لذلك، فروايه الرمى كروايه "إهراق الماءين المشتبهين" مع جواز بيعهما للسقى ونحوه.

ولذا استوجه فى محكى الكفايه جواز العمل باختيار جواز البيع، والقول بأنه إعانه على الحرام لأن المستحل مكلف بالفروع، كالاجتهاد فى مقابل النص، بل يظهر من جملة من الروايات جواز مثله، فى روايه زكريا بن آدم: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن قطره خمر أو نبيذ مسكر، قطرت فى قدر فيه لحم كثير ومرق كثير؟ قال: «يهراق المرق، أو يطعمه أهل الذمه أو الكلب» _ إلى أن قال: _ قلت: فخرم أو نبيذ قطر فى عجين، أو دم، فقال: «فسد» قلت: أبيع من اليهود والنصارى وأبين لهم؟ قال: «نعم فإنهم

يستحلون شربه»(١١).

وفى مرسله ابن أبي عمير: فى العجين يعجن من الماء النجس كيف يصنع به؟ قال: «يباع ممن يستحل أكل الميتة»(٢)، وبمضمون هذه الأخبار أفتى جماعه كصاحبى المدارك، والمستند، والنراقى الأول، وغيرهم، وكأن الحكم بالنسبه إلى المستحل فى كل شىء حكم يلتزم هو بنفسه، وقد ورد فى باب الطلاق روايات مضمونها: «من كان يدين بدين قوم لزمته أحكامهم»(٣)، وكذا وردت روايات فى جواز أخذ المسلم ثمن الخمر أو الخنزير الذين باعهما المستحل، إلى غير ذلك، وتحقيق المبحث فى محله، والله العالم.

{لكن الأقوى} كما عرفت فى أول مبحث الميتة {جواز الانتفاع بها فيما لا يشترط فيه الطهاره} وستأتى للبحث تتمه فى كتاب المكاسب إن شاء الله تعالى.

الخامس من النجاسات: الدم

الدم

لكن الأقوى جواز الانتفاع بها فيما لا يشترط فيه الطهاره.

الخامس: الدم من كل ما له نفس سائله،

{الخامس} من النجاسات {الدم من كل ما له نفس سائله}

ص: ٩٣

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٥٦ الباب ٣٨ من أبواب النجاسات ح ٨.

٢- الوسائل: ج ١ ص ١٧٤ الباب ١١ من أبواب نواقض الوضوء ح ١.

٣- الوسائل: ج ١٥ ص ٣٢٢ الباب ٣٠ من أبواب مقدماته وشرايطه ح ١٠.

إجماعاً مستفيضاً دعواه وحكايته في الجواهر، والمستند، والحدائق، والمعتبر، والمنتهى، والتذكرة، والذكري، والروض، وغيرها، بل في بعضها نسبتها إلى علماء الإسلام وضروره الدين، ويدل على النجاسة في الجملة جملة من الأخبار، منها: صحيحه زواره الطويله قال: قلت أصاب ثوبى دم رعاف، أو غيره، أو شىء من منى، فعلمت أثره إلى أن أصيب له الماء، فأصببت، وحضرت الصلاة، ونسيت أن بثوبى شيئاً، وصليت ثم إنى ذكرت بعد ذلك؟ قال: «تعيد الصلاة وتغسله»^(١) الحديث، وفي مواضع منه الأمر بغسله.

وصحيح محمد بن مسلم، قلت له: الدم يكون في الثوب على وأنا في الصلاة؟ قال: «إن رأيتك وعليك ثوب غيره فاطرحه وصل في غيره، وإن لم يكن عليك ثوب غيره فامض في صلاتك، ولا إعادته عليك ما لم يزد عن مقدار الدرهم، وما كان أقل من ذلك فليس بشىء رأيتك قبل أو لم تره، وإذا كنت قد رأيتك وهو أكثر من مقدار الدرهم فضيعة غسله وصليت فيه صلاة كثيرة فأعد ما صليت فيه»^(٢).

وموثق سماعه قال: سألت الصادق (عليه السلام) عن الرجل

ص: ٩٤

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٦٣ الباب ٤٢ من أبواب النجاسات ح ٢.

٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٢٧ الباب ٢٠ من أبواب النجاسات ح ٦.

يرى فى ثوبه الدم فينسى أن يغسله حتى يصلى؟ قال: «يعيد صلاته» (١) الحديث.

وحسن عبد الله بن سنان قال: سألت الصادق (عليه السلام) عن رجل أصاب ثوبه جنبه أو دم؟ قال: «إن كان علم أنه أصاب ثوبه جنبه قبل أن يصلى ثم صلى فيه ولم يغسله، فعليه أن يعيد ما صلى» (٢). الحديث.

وصحيح على بن جعفر عن أخيه موسى (عليه السلام) قال: سألته عن رجل عريان وحضرت الصلاة فأصاب ثوباً نصفه دم أو كله دم يصلى فيه أو يصلى عرياناً؟ قال: «إن وجد ماءً غسله، وإن لم يجد ماءً صلى فيه ولم يصل عرياناً» (٣).

وصحيح ابن أذينة عن الصادق (عليه السلام): إنه سأله عن الرجل يعرف وهو فى الصلاة وقد صلى بعض صلاته؟ فقال: «إن كان الماء عن يمينه أو عن شماله أو عن خلفه فليغسله» (٤) الحديث.

وروايه زكريا بن آدم قلت: فخمراً أو نبيذاً قطر فى عجين أو دم

ص: ٩٥

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٦٤ الباب ٤٢ من أبواب النجاسات ح ٥.

٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٦٥ الباب ٤٣ من أبواب النجاسات ح ١.

٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٦٧ الباب ٤٥ من أبواب النجاسات ح ٥.

٤- الوسائل: ج ٤ ص ١٢٤٤ الباب ٢ من أبواب قواطع الصلاة ح ١.

قال: فقال: «فسد»^(١).

ورواه علي بن جعفر قال: سألته عن رجل ذبح شاه فاضطربت فوقعت في بئر ماء وأوداجها تشخب دمًا، هل يتوضأ من ذلك البئر؟ قال: «ينزح منها ما بين الثلاثين إلى الأربعين دلوًا ثم يتوضأ منها ولا بأس به» قال: وسألته عن رجل ذبح دجاجة أو حمامه فوقعت في بئر هل يصلح أن يتوضأ منها؟ قال: «ينزح منها دلاء يسيره ثم يتوضأ منها»، وسألته عن رجل يستقي من بئر فيعرف فيها هل يتوضأ منها، قال: «ينزح منها دلاء يسيره»^(٢).

ورواه عمار الساباطي قال: سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن رجل ذبح طيرًا فوقع بدمه في البئر؟ فقال: «ينزح منها دلاء»^(٣).

وعن ابن بزيع عن الرضا (عليه السلام): في البئر تقطر فيها قطرات من بول أو دم؟ _ إلى أن قال: _ «ينزح منها دلاء»^(٤).

وحديث زراره قال: «الدم والخمر والميت ولحم الخنزير في ذلك

ص: ٩٤

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٥٦ الباب ٣٨ من أبواب النجاسات ح ٨.

٢- الوسائل: ج ١ ص ١٤١ الباب ٢١ من أبواب الماء المطلق ح ١.

٣- الوسائل: ج ١ ص ١٤١ _ ١٤٢ الباب ٢١ من أبواب الماء المطلق ح ٢.

٤- الوسائل: ج ١ ص ١٤٢ الباب ٢١ من أبواب الماء المطلق ح ٣.

كله واحد ينزح منها عشرون دلوا»(١).

وحدیث کردویه: عن أبی الحسن (علیه السلام) عن البثر یقع فیها قطره دم، أو نبیذ مسکر، أو بول، أو خمر؟ قال: «ینزح منها ثلاثون دلوا»(٢).

وموثقه عمار عن أبی عبد الله (علیه السلام) قال: سُئِلَ عما تشرب منه الحمامه؟ فقال: «كل ما أكل لحمه فتوضأ من سوره واشرب» وعن ماء شرب منه باز أو صقر أو عقاب؟ فقال: «كل شیء من الطیر يتوضأ مما یشرب منه إلا أن ترى فی منقاره دمًا، فإن رأیت فی منقاره دمًا فلا توضأ منه ولا تشرب»(٣).

وفی روایه أخرى: «كل شیء من الطیر يتوضأ مما یشرب منه، إلا أن ترى فی منقاره دمًا فلا تتوضأ منه ولا تشرب»(٤)، ونحوها مرسله الصدوق.

وعن محمد بن مسلم، قال: سألت أبا جعفر (علیه السلام) عن الرجل يأخذه الرعاف والقی فی الصلاه کیف یصنع؟ قال: «ینفتل

ص: ٩٧

١- الوسائل: ج ١ ص ١٤٢ الباب ٢١ من أبواب الماء المطلق ح ٤.

٢- الوسائل: ج ١ ص ١٣٢ الباب ١٥ من أبواب الماء المطلق ح ٢.

٣- الوسائل: ج ١ ص ١٦٦ الباب ٤ من أبواب الأستار ح ٢.

٤- الوسائل: ج ١ ص ١٦٦ الباب ٤ من أبواب الأستار ح ٤.

فيغسل أنفه ويعود في صلاته» (١) الحديث.

وعن أبي بصير قال: سمعته يقول _ إلى أن قال _ : «وإذا رعف وهو على وضوء فليغسل أنفه، فإن ذلك يجزيه ولا- يعيد وضوءه» (٢).

وفي روايه أبي هلال عن أبي عبد الله (عليه السلام): «يجزيك من الرعاف والقيء أن تغسله ولا تعيد الوضوء» (٣).

وعن علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر (عليه السلام) قال: سألته عن رجل استاك أو تخلل فخرج من فمه دم أينقض ذلك الوضوء؟ قال: «لا ولكن يتمضمض»، قال: وسألته عن رجل كان في صلاته فرماه رجل فشجه فسال الدم، فقال: «لا ينقض الوضوء ولكنه يقطع الصلاة» (٤).

وروايه علي بن جعفر عن أخيه أبي الحسن موسى بن جعفر (عليه السلام) قال: سألته عن رجل رعف فامتخط فصار بعض ذلك الدم قطعاً صغاراً فأصاب إناؤه، هل يصلح له الوضوء منه؟ فقال: «إن

ص: ٩٨

-
- ١- الوسائل: ج ١ ص ١٨٧ الباب ٧ من أبواب نواقض الوضوء ح ١.
 - ٢- الوسائل: ج ١ ص ١٨٨ الباب ٧ من أبواب نواقض الوضوء ح ٥.
 - ٣- الوسائل: ج ١ ص ١٨٩ الباب ٧ من أبواب نواقض الوضوء ح ٨.
 - ٤- الوسائل: ج ١ ص ١٩٠ الباب ٧ من أبواب نواقض الوضوء ح ١٤.

لم يكن شيئاً يستبين في الماء فلا بأس، وإن كان شيئاً بيناً فلا تتوضأ منه» قال: وسألته عن رجل رعف وهو يتوضأ، فتقطر قطره في إنائه هل يصلح الوضوء منه؟ قال: «لا» (١).

وعن سعيد الأعرج قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الجرّه تسع مائه رطل من ماء يقع فيها أوقيه من دم، أشرب منه وأتوضأ؟ قال: «لا» (٢).

وعن أبي بصير: عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه سأل عن الماء النقيع تبول فيه الدواب؟ فقال: «إن تغير الماء فلا تتوضأ منه، وإن لم تغيره أبوالها فتوضأ منه» (٣) وكذلك الدم إذا سال في الماء وأشباهه.

بل ربما يستدل بصحيح سعيد الأعرج قال: سألت الصادق (عليه السلام) عن قدر فيها جزور وقع فيها قدر أوقيه من دم، أيؤكل؟ قال: «نعم فإن النار تأكل الدم» (٤).

وخبر زكريا بن آدم سألت الرضا (عليه السلام) عن قطره خمر

ص: ٩٩

-
- ١- الوسائل: ج ١ ص ١١٢ الباب ٨ من أبواب الماء المطلق ح ١.
 - ٢- الوسائل: ج ١ ص ١١٤ الباب ٨ من أبواب الماء المطلق ح ٨.
 - ٣- الوسائل: ج ١ ص ١٠٣ الباب ٣ من أبواب الماء المطلق ح ٣.
 - ٤- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٧٦ الباب ٤٤ من كتاب الأئمة والأشربة ح ٢.

أو نبيذ مسكر قطرت في قدر فيه لحم كثير ومرق كثير؟ قال: «بهرق المرق أو يطعمه أهل الذمه أو الكلب، واللحم اغسله وكله» قلت: فإنه قطر فيه الدم؟ قال: «الدم تأكله النار إن شاء الله» (١).

وخبر غياث عن أبي عبد الله (عليه السلام) عن أبيه (عليه السلام) عن علي (عليه السلام) قال: «لا بأس أن يغسل الدم بالبصاق» (٢).

ومرسله الكليني قال: (روى أيضاً أنه لا يغسل بالريق شيء إلا الدم) (٣)، بل بمفهوم ما دل على العفو عن دم السمك والبق ونحوهما كما سيأتي.

وصحيحه علي بن جعفر عن أخيه (عليه السلام): أنه سأله عن الرجل يكون به الثالول أو الجرح، هل يصلح له أن يقطع الثالول وهو في صلاته، أو ينتف بعض لحمه من ذلك الجرح ويطره؟ قال: «إن لم يتخوف أن يسيل الدم فلا بأس، وإن تخوف أن يسيل الدم فلا يفعله» (٤) وسؤاله الآخر المروى عن الفقيه: عن الرجل تحرك بعض

ص: ١٠٠

-
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٥٦ الباب ٣٨ من أبواب النجاسات ح ٨.
 - ٢- الوسائل: ج ١ ص ١٤٩ الباب ٤ من أبواب الماء المضاف ح ٢.
 - ٣- الكافي: ج ٣ ص ٥٩ ح ٨ الذيل.
 - ٤- الوسائل: ج ٤ ص ١٢٤٧ الباب ٢ من أبواب قواطع الصلاة ح ١٥.

أسنانه وهو فى الصلاه هل ينزعه؟ قال: «إن كان لا يدميه فلينزعه، وإن كان يدمى فليصرف»^(١).

وروايه ابن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) فى الرجل يمس أنفه فى الصلاه فىرى دما كيف يصنع، أينصرف؟ فقال: «إن كان يابساً فليم به ولا بأس»^(٢).

وخبر الدعائم، عن الباقر والصادق «عليهما السلام» إنهما قالوا: فى الدم يصيب الثوب «يغسل كما تُغسل النجاسات»^(٣).

والمستفيضه النبويه: «إنما يغسل الثوب من الدم والمنى والبول»^(٤)، ونحوها روايتان أخريان، والضعف منجبر، والحصص إضافى، إلى غير ذلك من هذا النحو من الروايات، وظنى أنه لو لم يكن فى البين إلا- روايه الدعائم المعتضده بالإجماعات والارتكاز لكفت دليلاً على الحكم، فكيف بهذه الروايات المتكثرة المتظافره التى لا يشك الناظر فيها، إنها تشير إلى أمر واحد، الذى هو نجاسه الدم، وقد مر تقريباته دلالة روايات البئر على النجاسه حتى على القول المشهور بين

ص: ١٠١

١- من لا يحضره الفقيه: ج ١ ص ١٦٤ ح ٢٦ الذيل.

٢- الوسائل: ج ٤ ص ١٢٤٤ الباب ٢ من أبواب قواطع الصلاه ح ٥.

٣- الدعائم: ج ١ ص ١١٧ طهارات الأبدان والثياب، سطر ٩.

٤- الذكرى ص ١٣ سطر ١٣ النجاسات.

المتأخرين، ولو شك في هذه الروايات لكان الشك في نجاسه الميته، وانفعال المضاف بالملاقاه، وغيرهما من سائر الأحكام الكليه المستفاده من بعض الموارد الجزئيه أخرى، وبهذا يرتفع كثير من الإشكالات التي ذكرها صاحب الجواهر، وشيخنا المرتضى، والفقيه الهمداني، وغيرهم من التابعين، ولا داعي للتعرض لها بعد ما عرفت.

وبهذا كله يعلم أن الروايات الثلاث الداله على طهاره الدم يرد علمها إلى أهلها. فعن جابر عن الباقر (عليه السلام) قال: سمعته يقول: «لو رعت زورقاً ما زدت على أن أمسح منى الدم وأصلى»^(١).

وعن أبي حمزه عنه (عليه السلام): «إن أدخلت يدك في أنفك وأنت تصلى فوجدت ماءً سائلاً ليس برعاف قفته بيدك»^(٢).

وعن عبد الأعلى عن الصادق (عليه السلام) قال: سألته عن الحجامة أفيها وضوء؟ قال: «لا، ولا يغسل مكانها لأن الحجامة مؤتمن إذا كان ينظفه ولم يكن صبيلاً صغيراً»^(٣)، مضافاً إلى إجمال الروايه الثانيه لأن الدم السائل لا يفت. والثالثه لأن التعليل بأمانه الحجامة

ص: ١٠٢

-
- ١- الوسائل: ج ١ ص ١٨٨ الباب ٧ من أبواب نواقض الوضوء ح ٤.
 - ٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٢٤٦ الباب ٢ من أبواب قواطع الصلاه ح ١٣.
 - ٣- الوسائل: ج ٤ ص ١٠٧٨ الباب ٥٦ من أبواب النجاسات ح ١.

إنساناً أو غيره، كبيراً أو صغيراً، قليلاً كان الدم أو كثيراً،

لا- يستقيم إلا- إذا كان المراد تطهير الموضع، بل ورد في نفس دم الحجامه ما يدل على النجاسه، فعن علي بن جعفر عن أخيه موسى (عليه السلام) قال: سألته عن رجل احتجم فأصاب ثوبه - دم - فلم يعلم به حتى كان من غد كيف يصنع؟ قال: «إن كان رآه وقد صلى فليعتد بتلك الصلاه ثم ليغسله» (١).

وأما الروايات الأخر التي ذكرها في الحدائق فلا دلالة فيها أصلاً، كما أن ما ذكره في الجواب عن هذه الروايات بالحمل على التقيه التي هي لمجرد إيقاع الخلاف بين الشيعة، ونحوه غير ظاهر الوجه.

نعم يحتمل الروايه الثانيه كالروايتين المتقدمتين مرسله، وعن أمير المؤمنين (عليه السلام) في تطهير الدم بالريق، الحمل على التقيه لروايه عائشه الآتيه، وكيف كان فقد تحقق العموم في المقام المقتضى لنجاسه الدم من كل شيء مطلقاً {إنساناً} كان {أو غيره، كبيراً أو صغيراً، قليلاً كان الدم أو كثيراً}.

وربما يحكى الخلاف عن جماعه، فعن ابن الجنيد الحكم بطهاره ما دون الإبهام من الدم، قال في المعتبر: (الدم كله نجس عدا دم ما لا نفس له سائله، قليله وكثيره، وهو مذهب علمائنا، عدا ابن الجنيد

ص: ١٠٣

١- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ١٦٤ الباب ٣١ من أبواب النجاسات والأواني ح ٢.

(رحمه الله) فإنه قال: إذا كانت سعته دون سعه الدرهم الذى سعته كعقد الإبهام الأعلى لم ينجس الثوب، _ ثم استدل له _ من طريق الأصحاب ما روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) قلت له: إني حككت جلدي فخرج منه دم؟ فقال: «إن اجتمع قدر حمصه فاغسله، والآ فلا»^(١)^(٢) إلى آخره.

أقول: ويرد عليه، مضافاً إلى كونه مخالفاً للإجماع وجمله مما تقدم من الأدله، أنه يحتمل صدور الروايه تقيه، لما رواه فى المعبر عن عائشه، أنها قالت: كان لأحدنا درع نرى فيه قطره من دم، فتقطعه بريقها، وفى روايه تبل بريقها ثم تقطعه بظفرها، بل الظاهر أن ذلك فتوى أبى حنيفه، قال فى الفقه على المذاهب الأربعة: (الحنفيه قالوا بطهاره الدم الذى يسيل من الإنسان أو الحيوان) ^(٣) انتهى.

وعن الصدوق الخلاف فيما دون الحمصه، قال فى محكى النهايه: (وأما الدم فإن كان دون حمصه فلا بأس بأن لا يغسل إلا أن يكون دم الحيض، فإنه يجب غسل الثوب منه، ومن البول والمنى

ص: ١٠٤

-
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٢٧ الباب ٢٠ من أبواب النجاسات ح ٥.
 - ٢- المعبر: ص ١١٦ _ ١١٧ نجاسه الدم مما له نفس سائله، سطر ٣٠.
 - ٣- الفقه على المذاهب الأربعة: ج ١ ص ١٢ سطر ٧.

وأما دم ما لا نفس له فظاهر، كبيراً كان أو صغيراً، كالسمك والبقر والبرغوث،

قليلاً كان أو كثيراً وتعاد منه الصلاة، علم به أو لم يعلم^(١). انتهى. وكأنه مأخوذ من الفقه الرضوي حيث قال: «وإن كان الدم حمصه فلا بأس بأن لا تغسله، إلا أن يكون الدم دم الحيض، فاغسل ثوبك منه، ومن البول والمنى، قلّ أم كثر، وأعد منه صلاتك علمت أم لم تعلم^(٢)».

أقول: ويمكن استناده إلى خير مثني بن عبد السلام: «إني حككت جلدي» إلى آخره. لكن قد عرفت في رد ابن الجنيد احتمال صدوره تقيه، مضافاً إلى احتمال أن يكون مراد الصدوق كروايتي "مثني" و"الفقه" عدم البأس بالنسبة إلى الصلاة لا مطلقاً، ويكون القدر منزلاً على مقدار الدرهم.

وعن الشيخ (رحمه الله): عدم التنجس فيما لا يدركه الطرف، وقد تقدم ذلك في مبحث المياه فراجع.

في دم غير ذي النفس

{وأما دم ما لا نفس له فظاهر، كبيراً كان أو صغيراً، كالسمك والبقر والبرغوث} واستدل لذلك بامور:

ص: ١٠٥

١- ذرائع الأحلام: ص ١٧٣ في النجاسات سطر ٢٣ عن النهاية.

٢- فقه الرضا: ص ٦ سطر ٦.

الأول: الإجماع المستفيض نقله، فإنه حكى عن السيد، والشيخ، وابن زهره، وابن ادريس، والمصنف، والعلامه، والشهيدین، وغيرهم، لكن عن المبسوط، والجمل، والمراسم، والوسيله: القول بالنجاسه، قال فى محكى الجمل: (النجاسه إلى دم وغير دم، والدم على ثلاثه أقسام أحدها: تجب إزاله قليله وكثيره _ إلى أن قال _: والثانى، لا- تجب إزاله قليله ولا كثيره وهى خمسسه أجناس: دم البق والبراغيث والسمك والجراح اللازمه والقروح الداميه)(١)، ونحو هذه العبارة عبارته غيره، فإنه مضافاً إلى دلالة صدر الكلام على النجاسه يدل عليها جعل الدماء المذكوره رديفه لدم القروح والجروح، ولذا حكى عن العلامه فى المختلف أنه بعد نقل الكلام المتقدم قال: (وظاهر هذا التقسيم يعطى حكمه بنجاسه دم السمك، والبق، والبراغيث). وقال أيضاً بعد نقل عبارته سلار التى هى: (النجاسه على ثلاثه أضرب أحدها تجب إزاله قليله وكثيره ... ومنها ما تجب إزاله كثيره دون قليله، ومنها ما لا تجب إزاله قليله ولا كثيره، وهو دم السمك والبراغيث والقروح إذا شق إزالته ولم يقف سيلانه _ انتهى ما لفظه _: وهذا التقسيم فى الحكم بالتنجيس أقوى من الأول)(٢) ولذا كان كلام صاحب المعالم حيث رد

ص: ١٠٦

١- المختلف: ص ٥٩ سطر ١٣.

٢- المختلف: ص ٥٩ سطر ١٥.

النسبه المذكوره قائلاً: (إن ذلك نشأ من سوء تعبير الشيخ (رحمه الله) فى هذا المقام، وإلا فإنه غير مراد له قطعاً) (١)، انتهى. كالاتجاه فى مقابل النص وإن استشهد بكلامه فى الخلاف، لكنه غير مجد، مضافاً إلى أنه ما يصنع بكلام السالار.

ومن ذلك يعلم أن قول شيخنا المرتضى (رحمه الله) لا عبره بالوهم ولا بالموهوم، محل مناقشه، وكيف كان فالإجماع الذى هو اتفاق الجميع محقق العدم، وإن استفاض نقله، والحدسى إنما يكون حجه بالنسبه إلى القاطع، ولا أظن الحدس فى المقام حتى بالنسبه إلى من يراه حجه، ولو بدون القطع، لأنه من المحتمل بل المعلوم الاستناد إلى ما يأتى من الروايات.

الثانى: قاعده الطهاره بعد عدم الدليل على نجاسه كل دم، قال الفقيه الهمدانى: (فیدل علیه مضافاً إلى الإجماع عموم "كل شىء نظيف حتى تعلم أنه قذر" إذا لم يثبت أصاله النجاسه فى الدم على وجه يعم مثل الفرض حتى نحتاج إلى الدليل المخصص، بل غايه ما ثبت إنما هى فى دم ذى النفس لا غير) (٢) انتهى.

وفيه: إنه لو لم يكن لنا عموم يدل على نجاسه كل دم، فمن

ص: ١٠٧

١- ذرائع الأحلام: ج ٤ من المجلد ٢ ص ١٧٤ فى النجاسات سطر ٢٧.

٢- مصباح الفقيه: الجزء الأخير من كتاب الطهاره ص ٢٩ سطر ٢٠.

أين لنا دعوى كل دم من ذى النفس نجس، إذ لم يكن عموم بنحو هذا أيضاً في الأخبار، وإن علل بالإجماع قلنا هو مقطوع الاستناد، ولا أقل من احتمال، وهو عند مثل الفقيه الهمداني وغيره من المتأخرين ليس بحجه، لما ذكر في الأصول، هذا مضافاً إلى ما عرفت سابقاً من وجود العموم، كخبر الدعائم والنبوي المنجبرين بالشهره المحققه والشواهد المتكثرة، ولو بنى على عدم استفاده العموم من مثل هذه الأخبار فلما يبقى في الفقه عموم.

الثالث: العسر والحرص والسيره المتحققه في بعض الموارد كدم البق والبرغوث، وفيه: إنه على تقدير تماميه ذلك يختص بالمقدار المحقق منها، ولا يثبت بذلك العموم المطلوب.

الرابع: الأخبار الخاصه الوارده في المقام.

منها: صحيحه ابن أبي يعفور قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): ما تقول في دم البراغيث؟ قال: «ليس به بأس»، قلت: إنه يكثر ويتفاحش؟ قال: «وإن كثر» (١).

وصحيحه الحلبي قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن دم البراغيث يكون في الثوب هل يمنع ذلك من الصلاه؟ قال: «لا وإن

ص: ١٠٨

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٣٠ الباب ٢٣ من أبواب النجاسات ح ١.

كثير» (١١).

وروايه غياث عن جعفر (عليه السلام) عن أبيه قال: «لا بأس بدم البراغيث والبق وبول الخشاشيف» (٢).

وروايه السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إن علياً (عليه السلام) كان لا يرى بأساً بدم ما لم يذك، يكون في الثوب فيصلى فيه الرجل، يعنى دم السمك» (٣).

وروايه محمد بن ريان قال: كتبت إلى الرجل (عليه السلام): هل يجرى دم البق مجرى دم البراغيث، وهل يجوز لأحد أن يقيس بدم البق على البراغيث، فيصلى فيه، وأن يقيس على نحو هذا فيعمل به؟ فوقع (عليه السلام): «يجوز الصلاه، والطهر منه أفضل» (٤).

لكن الإنصاف: إن هذه الروايات لا يستفاد منها قاعده كلييه، إذ مع قطع النظر عن المناقشه في دم البراغيث الواقع في الروايات، بأن المراد بذلك فضلته بقريته "وإن كثير"، وذلك لجريان العرف على تسميه ذلك دمًا، كما لا يخفى، أن هذه الأخبار لم تشمل إلا على دم

ص: ١٠٩

-
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٣١ الباب ٢٣ من أبواب النجاسات ح ٤.
 - ٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٣١ الباب ٢٣ من أبواب النجاسات ح ٥.
 - ٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٣١ الباب ٢٣ من أبواب النجاسات ح ٢.
 - ٤- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٣١ الباب ٢٣ من أبواب النجاسات ح ٣.

البق والبرغوث والسمك، وفي السمك ليس نصاً في الطهارة، بل في الصلاة، إذ لعل دمه كدم القروح، أو الأقل من الدرهم، مضافاً إلى أن المحتمل أن التفسير من الراوى وادعاء ظهور كون ذلك من الصادق (عليه السلام) خلاف الفهم العرفى، فإنهم لا يفهمون من مثل هذه العبارة ذلك، على أن المراد بما لم يذكّر مجمل، والأقرب من جميع الاحتمالات أنه عبارة أخرى عن السمك، فلا- عموم في ذلك، فإنه سواء كان تفسيراً من الإمام (عليه السلام) أو الراوى لا يمكن التعدى إذ لو كان من الإمام (عليه السلام) فواضح، ولو كان من الراوى فالقدر المتيقن في مقام الخطاب هو ذلك، وعلى تقدير التعدى، فاللازم التعدى إلى الحيوان المحلل الذى لا يذكى كالجراده، لا إلى كل حيوان ليس له عرق ودم سائل، والحاصل أن استفادة العموم من مثل هذه الأخبار دونه خرط القتاد.

الخامس: ما عن المنتهى، من أن دمه ليس بأعظم من ميتته، وميتته طاهره، وفيه: إنه تنظير لا حجه له شرعاً.

السادس: إن طهاره الميتة من غير ذى النفس تدل على طهاره دمه بالتضمن، خصوصاً مثل قوله (عليه السلام) فى موثقه حفص بن غياث: «لا يفسد الماء إلا ما كانت له نفس سائله»^(١) وفى

ص: ١١٠

١- التهذيب: ج ١ ص ٢٣١ الباب ١٠ فى المياہ وأحكامها ح ٥٢.

وكذا ما كان من غير الحيوان كالموجود تحت الأحجار عند قتل سيد الشهداء أرواحنا فداه.

موثقه عمار: التي وقع فيها السؤال عن الخنفساء والذباب والجراد والنملة وما أشبه ذلك يموت في البثر والزيت والسمن وشبهه قال: «كل ما ليس له دم فلا بأس به»^(١)، إذ الغالب عدم انفكاك ما يموت في الماء ونحوه خصوصاً عند تفسخه عن إصابه دمه للماء. وفيه: إنك قد عرفت سابقاً أن المناط نفس الدم، لا الدم الدافق، لعدم دليل على كون نجاسه الميتة منوطه بالدم الدافق، فراجع.

وقد يستدل للمطلب باستحسانات ضعيفه لا حجيه لها، وعلى هذا فالحكم الكلى بطهاره دم ما لا دم دافق له مشكل جداً، والله العالم.

في الدم الموجود تحت الأحجار

{وكذا ما كان من غير الحيوان كالموجود تحت الأحجار عند قتل سيد الشهداء أرواحنا فداه} وذلك لانصراف الأدله عن مثله، لا لعدم كونه محل الابتلاء حتى ينقض بمثل دم الزرافه، بل لعدم مأنوسيه الذهن الموجب لكون مصب الأدله سؤالاً وجواباً غير هذا الفرد، قال الفقيه الهمداني: (لكنك خير بانصراف الإطلاق عن مثل الدم المخلوق آيه، وما يقال من أن منشأ ندره الوجود فلا اعتداد به مدفوع بأن منشأ عدم معهوديه مثل هذا الدم فلا ينصرف

ص: ١١١

ويستثنى من دم الحيوان المتخلف في الذبيحه بعد خروج المتعارف،

إليه الإطلاق، ألا ترى فرقاً واضحاً بين انصراف الإطلاق عن دم حيوان ذى نفس لم يعهد وجوده كالزرافه والعنقاء، وانصرافه عن مثل هذا الدم، فإن الأول انصراف بدوى، ولذا لا نشك في نجاسته بخلاف الثانى _ الى أن قال _ : فظهر أن الأظهر في مثل الدم المخلوق آيه، كالنازل من السماء أو الخارج من الشجر ونحوهما مما لا يكون تكوّنه من الحيوان، الطهاره للأصل، هذا مع أن في كونه مصداقاً حقيقياً للدم تأملاً (١)، انتهى.

ثم إنه لا يترتب لهذا أمر مهم، فالإضراب عن الكلام فيه أولى، وإن كان ما ذكره الماتن هو الأقوى.

في الدم المتخلف في الذبيحه

{ويستثنى من دم الحيوان} المحكوم بنجاسته {المتخلف في الذبيحه بعد خروج} الدم {المتعارف} بالإجماع المحكى عن كشف اللثام، والبحار، والذخير، وآيات الجواد، وكنز العرفان، والحدائق، والمختلف في الجملة، ويستدل لذلك بأمور:

الأول: السيره المستمره بعدم التجنب عن مثل هذا الدم، فإنهم لا يزالون يغسلون رقبه الذبيحه ثم يستعملون ما في جوفها استعمال الطاهر، وفيها: إن السيره إنما تكون حجه إذا علم اتصالها

ص: ١١٢

بزمان المعصوم، وعدم ردع المعصوم عنه وأنى لنا بإثبات ذلك، والنقض بمثل المعاطاه فى غير محله، إذ هناك أيضاً لا نقول بجوازها بالسيرة، بل بعمومات "أحل الله البيع" و"تجاره عن تراض"، ونحوهما بعد صدق البيع والتجاره على المعاطاه عرفاً وعدم ورود ما يكون رادعاً.

الثانى: العسر والخرج، وتوضيحه بلفظ المصباح: (بل الضروره قاضيه بحليه اللحم المذكى، وهو لا ينفك عن اشتماله على شىء من الدم، بل يتعذر غالباً تخليصه منه إلا- ببعض المعالجات التى علم بالضروره من الشرع عدم اعتبارها، ألا ترى ذلك بعد المبالغه فى غسله تجده يتقاطر منه ماء أحمر فكلما دل على حليه أكل اللحم بدون هذه المبالغات دل على حليه ما يتضمنه من الدم، وهى أخص من طهارته كما هو واضح) (١) انتهى.

وفيه: إن غايه ما يدل ذلك هو طهاره الدم المتعذر فصله عن اللحم بعد الغسل المتعارف، أما ما هو محل الكلام _ أعنى المتخلف فى الذبيحه الذى هو أعم من ذلك ومن غيره فلا- _ فإن أريد إثبات طهاره الأخص يبقى العمل الجارى عليه عرف المتشرعه فعلاً من استعمال الطهاره مع المتخلف مطلقاً متطلباً للدليل، وإن أريد إثبات

ص: ١١٣

سواء كان فى العروق، أو فى اللحم، أو فى القلب، أو الكبىء، فانه طاهر.

الأعم كان الءلئل أءص من الءءى.

الثالث: أصاله الطهاره بعء ءءم ءلل على عموم نجاسه الءم، وفله: ما ءءءم من العموم.

الرابع: آله "قل لا أءء" بالءقرب الآءى فى المسأله الءانىه، وإنما شرطنا فى الطهاره ءروج الءعارف لءصءه الشءام الآءله فى ءلك المسأله.

الخامس: ما ءل على ءواز الصلاه فى كل شىء من الءىوان إذا ءكى الشامل للءم المفلء لءهارءه، كصءء ابن بكفر الءءضمن لسؤال زراره عن الصاءق (علله السلام)، وفله: «فا زراره فى أن كان مما يؤكل لحمه فالصلاه فى وبره، وبوله، وشعره، وروءه، وألبانه، وكل شىء منه ءائز، إذا علمء أنه ءكى وقد ءكاه الءبء» (١) الءءء. فى أن عموم الصلاه فى كل شىء منه شامل للءم الءءءلف. وأما المسفوح فإنه ءارء من الءىوان لفس منه بعء الءءكه، فعموم نجاسه الءم مءصص بمءل هذا {سواء كان} الءم الءءءلف {فى العروق أو فى اللحم أو فى القلب أو الكبىء فإنه طاهر} لعموم الأدله الءءءمه ولس المسءءء الإءماع، ءءى فقال باءءلاف مءقءه، فما عن

ص: ١١٤

١- الوسائل: ء ٣ ص ٢٥٠ الباء ٢ من أبواب لباس المصلى ء ١.

نعم إذا رجع دم المذبوح إلى الجوف لرد النفس، أو لكون رأس الذبيحة في علو، كان نجساً،

أطعمه المسالك من قوله (رحمه الله): (وفي إلحاق ما يتخلف في القلب والكبد وجهان) (1) انتهى. فإنه يظر منه التردد، وكأن وجه ذلك أن الدم فيهما ليس جزءاً منهما بل هو أجنبي، ولكن حكى عنه في الروضة الجزم بطهاره الجميع.

{نعم إذا رجع دم المذبوح إلى الجوف لرد النفس أو لكون رأس الذبيحة في علو كان نجساً} لعدم شمول الأدلة المتقدمة التي عمدتها آية "قل لا أجد" فإنه حينئذ من الدم المسفوح، وهو نجس منجس، ولذا نص على هذا الشرط جماعه منهم المحقق والشهيد الثانيان، والمقداد، والصيمري، وغيرهم، ومثله ما لو لم يخرج الدم كما لو ذبح بآله حاره توجب التحام الموضع فإنه حينئذ لم يخرج الدم الذي هو المسفوح، لما يأتي من أن المراد به ما له شأنه السفح لا فعليته، مضافاً إلى أنه ميتة حينئذ لا اشتراط الحليه في صحيح الشحام بخروج الدم الظاهر في كونه بقدر المتعارف لا كفايه ذلك ولو بمقدار رأس إبره.

ومنه: يظهر حال ما لم يخرج الدم ولو بكونها مريضه مرضاً أوجب جمده، أو نحو ذلك.

ص: ١١٥

١- المسالك: ج ٢ ص ٢٤٥ كتاب الأطعمه في حكم الدم سطر ١٦.

ويشترط في طهاره المتخلف أن يكون مما يؤكل لحمه على الأحوط، فالتخلف من غير المأكول نجس على الأحوط.

وفي الاحتجاج في حديث الزنديق قال للصادق (عليه السلام): فالميته لم حرّمها؟ قال: «فرقاً بينها وبين ما يذكي ويذكر اسم الله عليه، والميته قد جمد فيها الدم وتراجع إلى بدنّها، فلحمها ثقيل غير مرء لأنها يؤكل لحمها بدمها» (١) الحديث.

{ويشترط في طهاره المتخلف أن يكون مما يؤكل لحمه على الأحوط، فالتخلف من غير المأكول نجس على الأحوط} بل عن الذخيره، والكفايه، والبحار، وشرح المفاتيح، وشرح الدروس: الظاهر اتفاق الأصحاب على النجاسه، وبدل عليها العموم المتقدم الدال على نجاسه كل دم، خرج منه المتخلف في الذبيحه المحلله لآيه "قل لا أجد" فيبقى الباقي الذي منه ما نحن فيه داخلاً في عموم النجاسه، بل وكذلك لو تمسك في الطهاره بالسيره، أو الإجماع، أو العسر والخرج، أو نحوها، لعدم السيره في المقام ولا إجماع ولا عسر كما لا يخفى.

وربما يستدل للطهاره بالأصل بعد عدم العموم، وفيه: ما عرفت من وجود العموم في المقام، وبما دل على طهاره الحيوان

ص: ١١٤

١- الاحتجاج للطبرسي: ج ٢ ص ٣٤٧ سطر ٧. احتجاج الصادق (عليه السلام) على الزنادقه.

بالتذكية الشامل بإطلاقه لجميع أجزائه حتى الدم.

وفيه: إنا لم نجد إطلاقاً في هذا الباب، نعم لو تم الإطلاق كان القول بذلك متعيناً، وبآيه "قل لا أجد".

لا يقال: الآيه تدل على الحليه المستلزمه للطهاره، ودم ما لا يؤكل لحمه ليس بحلال.

لأننا نقول: لم يُعلم عدم حليه دمه، بل عن جماعه حله.

قال في الرياض: (ومقتضى إطلاق المتن مضافاً إلى الأصل والعمومات حل ما عدا المسفوح من الدم، كدم الضفادع والقراد والسمك، وهو ظاهر جملة من الأصحاب المستدلين به على طهارته كأبني ادريس وزهره، والمختلف، ولعله صريح الماتن في المعبر في دم السمك) (١) انتهى.

وفيه: إن أدله حرمة المذكورات كافيته في حرمتها بجميع أجزائها التي منها الدم، الدم المسفوح مقابل المتخلف من الحيوان الذي يعتاد أكله بعد ذبحه، لأن الآيه في مقام ذلك كما سيأتي، ولذا ذكر في الرياض: (ولعل هذا أظهر وفاقاً للأكثر بل لم أقف فيه على مخالف

ص: ١١٧

١- الرياض: ج ٢ ص ٢٩٤ سطر ١.

صريح(1))، بل فى الجواهر ادعى عدم الخلاف فى حرمة الدم مما لا يؤكل لحمه.

قال فى محكى المعالم فى مسأله المتخلف فى الحيوان غير المأكول: (وتردد فى حكمه بعض من عاصرناه من مشايخنا، ومنشأ التردد من إطلاق الأصحاب الحكم بنجاسه الدم مما له نفس، مدعين الاتفاق عليه، وهذا بعض أفراده، ومن ظاهر قوله تعالى: ((أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا)) (2)) حيث دل على حل غير المسفوح، وهو يدل على طهارته _ ثم قال _: ويضعف الثانى بأن ظاهرهم الإطباق على تحريم ما سوى الدم المتخلف فى الذبيحه، ودم السمك على ما فيه، وقد قلنا إن المتبادر من الذبيحه ما يكون من مأكول اللحم، فدم ما لا يؤكل لحمه حرام عندهم مطلقاً، وعموم ما دل على تحريم الحيوان الذى هو دمه يتناوله أيضاً، إذ أكثر الأدله غير مقيده باللحم وإنما علق التحريم فيها بالحيوان فيتناول جميع أجزائه إلى آخره _ واستجود كلامه فى الحدائق ثم قال _: فلم يبق للتوقف فى النجاسه وجه(3)) انتهى، وهو الأقوى.

بقى فى المقام شىء: وهو أن الدم المتخلف فى الجزء الحرام من

ص: ١١٨

١- الرياض: ج ٢ ص ٢٩٤ سطر ٤.

٢- سوره الأنعام: الآيه ١٤٥.

٣- الحدائق: ج ٥ ص ٤٥ _ ٤٦.

الحيوان المحلل، هل هو نجس أم لا؟ ظاهر كلمات الأصحاب في فتاويهم ومعاهد إجماعاتهم المحكيه: طهارته، وقد نسب الطهاره شيخنا المرتضى (رحمه الله) إلى ظاهر الأصحاب، وكذلك في نظم العلامه الطباطبائي نسبتة إلى المعظم قال:

والدم في المأكول بعد قذف ما

يقذف طهر قد أحل في الدما(١)

والأقرب التطهير فيما يجزم

من المذكي وعليه المعظم

كذا استفاد من هذا الشعر في الجواهر، وتبعه المستمسك، وإن كان لنا تأمل حيث يحتمل أن يكون مراده لزوم تطهيره المساوق للحكم بالنجاسه.

وكيف كان، فالأقوى الطهاره لما تقدم من صحيح ابن بكير. وأما غيره فلا يمكن الاعتماد عليه إذ عدم العموم فيه ما عرفت، والعسر غير موجود، والإجماع صغرى وكبرى محل نظر، والآيه الكريمة تدل على الحليه الملازمه للطهاره فحيث ارتفعت الحليه كما هو المفروض ترفع الطهاره، ولذا قال في المصباح: (لكن مقتضى استدلالهم لطهاره المتخلف بالآيه عدم شمول الحكم له لأنه غير حلال كنفس العضو)(٢).

ص: ١١٩

١- منظومه العلامه الطباطبائي: ص ٤٦.

٢- مصباح الفقيه: الجزء الأخير من المجلد الثاني ص ٢٩.

(مسألة ١ _ ١): العلقه المستحيله من المنى نجسه من إنسان كان أو من غيره،

(مسألة ١ _ ١): {العلقه المستحيله من المنى نجسه، من إنسان كان أو من غيره} إجماعاً كما عن الخلاف، بل فى الجواهر لم يعرف من جزم بالطهاره إلا- صاحب الحدائق، وتأمل فيه جماعه كالشهيد فى الذكرى والأردبيلى وكاشف اللثام، والأقوى ما اختاره المصنف (رحمه الله) لأنه دم الحيوان فيشملة عموم أدله نجاسه الدم، والقول بأنه كان فى الأصل من غير الحيوان منقوض بأن سائر دماء الحيوان أيضاً كذلك، والإيراد بأنه ليس جزءه المستقر مردود بأن الدليل لم يدل على أن الدم الذى هو جزء الحيوان المستقر نجس دون غيره.

والحاصل: إن إطلاق نجاسه الدم شامل لهذا ولا مخصص له، ودعوى عدم الإطلاق قد عرفت ما فيه، وبهذا يعلم أنه لا يحتاج إلى استصحاب نجاسته المتيقنه حال كونها منياً، حتى يستشكل بتبدل الموضوع، قال الفقيه الهمدانى: (وأما دم العلقه فلا ينبغي التأمل فى نجاسته، وما عن بعض من التشكيك فيها نظراً إلى انصراف ذى النفس إلى غيره مما يعد من أجزائه الأصلية ضعيف، فإنه كدم الحيض والنفاس يعد عرفاً من ذى النفس، ولو سلم انصراف إطلاق دم ذى النفس فى معاهد الإجماعات إلى غيره فهو غير مجد، فإن المتأمل فى كلماتهم لا يكاد يشك فى إرادتهم العموم على وجه يشمل جميع الأفراد) (١) انتهى.

ص: ١٢٠

حتى العلقه فى البيض،

والأحوط الاجتناب عن النقطه من الدم الذى يوجد فى البيض

ومنه يظهر: أن قول الحدائق بالطهاره، لأن الظاهر أن العموم المدعى من الأخبار لا- يشمل مثل هذا الفرد، لما قرره من أن الإطلاق إنما ينصرف إلى الشائع وهو دم الإنسان ونحوه لا نحو العلقه، منظور فيه، فإنه لا وجه لعدم شمول العموم، والانصراف ليس إلا من جهة عدم أنس الذهن المفقود فى المقام كما لا يخفى. {حتى العلقه فى البيض} المستحيله من النطفه لصدق الدم عليها، ولذا جزم بذلك المحكى عن التذكرة والقواعد والنافع والمعتبر وكشف الرموز وغيرها، وإن أشكل فى ذلك جماعه نظراً إلى عدم العموم الذى عرفت ما فيه، أو عدم صدق الدم عليها الذى هو أوضح فساداً من الأول.

ثم إنه قد يستشكل فى البيضه المشتمله على منى الديك، لعموم نجاسه المنى من ذى النفس، لكن حيث عرفت سابقاً عدم دليل على هذا العموم بل الدليل بخلافه، فالأقوى الطهاره.

وأما القول بأنه لم يعلم كونه منياً فهو غير مسموع بعد شهاده أهل الاطلاع بذلك، مضافاً إلى ما نجده من كون هذه القطعه البيضاء فى بيض ذات الديك دون غيرها، فتأمل.

{والأحوط الاجتناب عن النقطه من الدم الذى يوجد فى البيض} لما عرفت من العموم المؤيد بمغروسية النجاسه فى أذهان المتشرعه، لكن ربما يتردد فى ذلك من جهة عدم معلوميه كون ذلك

لكن إذا كانت فى الصفار وعلفه جلده رقيقه لا ینجس معه البیاض، إلا إذا

دماً، إذ لیس كل شیء أحمر دماً، وإن سماه العرف بذلك، وهذا غیر بعید، ویؤیده إطلاق حلیه البیض مع غلبه هذه النقطة خصوصاً فى الصیف، فعن سلمه بیاع الجوارى عن أبى عبد الله (علیه السلام) فى حدیث قال: قلت له: إن رجلاً سألنى أن أسألك عن البیض أى شیء یحرم منه، وعن السمك أى شیء یحرم منه، وعن الطیر أى شیء یحرم منه؟ فقال أبو عبد الله (علیه السلام): «قل له: أما البیض فكل ما لم یعرف رأسه من إسته فلا تأكله، وأما السمك فإن لم یکن له قشر فلا تأكله، وأما الطیر فما لم یکن له قانصه فلا تأكله» (١).

وفى وصیه النبى (صلی الله علیه وآله) لعلی (علیه السلام) قال: «یا علی كل من البیض ما اختلف طرفاه، ومن السمك ما كان له قشر، ومن الطیر ما دفّ» (٢)، إلى غیر ذلك من الأخبار التى ذكروها فى كتاب الأطمعه، فإنها مع كونها فى مقام البیان لم تستثن ما توجد فیه النقطة المفروضه.

ولى فى المسأله تردد، ومنه یظهر التأمل فى علقه البیض، لكن إذا كانت فى الصفار وعلفه جلده رقيقه لا ینجس معه البیاض إلا إذا

ص: ١٢٢

-
- ١- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٤٩ الباب ٢٠ من كتاب الأطمعه والأشربه ح ٨.
 - ٢- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٤٩ الباب ٢٠ من كتاب الأطمعه والأشربه ح ٧.

تمزقت الجلده.

تمزقت الجلده { وكذا إذا كان على نفس الدم جلده.

ص: ١٢٣

(مسألة ٢ _ ٢): المتخلف في الذبيحه وإن كان طاهراً، لكنه حرام،

(مسألة ٢ _ ٢): {المتخلف في الذبيحه وإن كان طاهراً لكنه حرام} لأصالة حرمة الدم المصرح بها في المسالك والمستند وغيرهما المستفاده من إطلاق الكتاب والسنة، قال تعالى في سورة المائدة: ((حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ)) (١).

وقال في سورة البقره: ((إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ)) (٢).

وفي مرسله محمد بن عبد الله، في علة تحريم المحرمات: «وأما الدم فإنه يورث أكله الماء الأصفر» (٣).

وفي المروى عن العيون: «حرم الله عز وجل الدم كتحریم الميتة» (٤).

وفي روايات تحريم الطحال، التعليل بأنه دم، إلى غير ذلك من الروايات الكثيره التي عقد في الوسائل باباً لنقلها، لكن المشهور بل المدعى عليه الإجماع: حليه المتخلف بقول مطلق.

ص: ١٢٤

١- سورة المائدة: الآية ٣.

٢- سورة البقره: الآية ١٧٣.

٣- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٠٩ الباب ١ من كتاب الأُطعمه والأشربه ح ١.

٤- عيون أخبار الرضا: ج ٢ ص ٩٢ الباب ٣٣ ح ١.

قال في المستند: (خرج من تحت الأصل ما يتخلف في لحم الحيوان المأكول مما لا تقذفه المذبوح فإنه حلال بالإجماع المحقق والمحكي في كلمات جماعه المعاضد بالاعتبار لاستلزام تحريمه العسر والجرح المنفيين شرعاً وعقلاً لعدم خلو اللحم عنه وإن غسل مرات، ولانحصار دليله بالإجماع يجب الاقتصار في استثنائه على ما ثبت فيه الإجماع، وهو المتخلف عن الذبيحة المأكول من غير الخلط بالمسفوح بجذب نفس أو علو رأس) (١) انتهى.

وقال في الحدائق: (الثاني ما يتخلف في اللحم بعد الذبح من حيوان مأكول اللحم وهو طاهر حلال من غير خلاف يعرف، ولم أقف على نص يدل على طهارته يخصصه أو حله إلا أن اتفاق الأصحاب على كلا الحكمين من غير خلاف ينقل _ مضافاً إلى حصر المحرمات في الآيات المستلزم للطهاره، لأنه متى كان حلالاً كان طاهراً، والروايات الداله على عدّ محرّمات الذبيحه ولم تذكره منها وإن كانت الدلاله لا تخلو من ضعف مع اعتضاد ذلك بأصالة الطهاره _ ، الظاهر أنه كاف في المقام، ثم استثنى من المتخلف ما يجذبه الحيوان بنفسه) (٢)، انتهى.

وقد جزم بذلك المحقق في الشرائع، وقرره الجواهر فقال

ص: ١٢٥

١- المستند: ج ٢ ص ٤١٤ كتاب المطاعم والمشارب سطر ١٢.

٢- الحدائق: ج ٥ ص ٤٥.

مازجاً: (فقد ظهر لك مما ذكرناه هنا وفي كتاب الطهارة، أن ما لا يدفعه الحيوان المذبوح المأكول لحمه ويستخلف في اللحم طاهر وليس بنجس ولا حرام)(١). انتهى، بل قد تقدم عن الرياض أنه نقل عن جماعه القول بحليه دم غير المأكول مما يتخلف في الذبيحه، وكيف كان فالدليل على حليه المتخلف آيه الأنعام، وهي قوله تعالى: ((قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ)) (٢) الآية ويقع الكلام في الآيه في مقامين:

الأول: أن حصرها أي قسم من أقسام الحصر.

الثاني: نسبتها مع الآيات والروايات المحرمة للدم مطلقاً.

أما الأول: فنقول: الحصر في هذه الآيه يمكن أن يكون حصر قلب، باعتبار قلب اعتقاد المشركين الذين كانوا يقولون هذه أنعام وحرث حجر لا- يطعمها إلا- من نشاء بزعمهم الآيات، وأن يكون قصر أفراد، لأنهم كانوا يحرمون بعض هذه الأشياء ويحللون بعضها، ولا يمكن أن يكون قصر تعيين لعدم شكهم، والأظهر أنه قسم آخر من الحصر، لأن النسبه بين المحرمات المذكوره قصرًا وبين ما كانوا

ص: ١٢٦

١- الجواهر: ج ٣٦ ص ٣٨٠ كتاب الأطعمه والأشربه.

٢- سوره الأنعام: الآيه ١٤٥.

يحرمنها عموم من وجه، وكيف كان فالقصر إما حقيقي وإما اضافي، أما على الثاني فواضح، وأما على الأول فتوجيه القصر الحقيقي، إما بأن المحرم كان في أول الشرع هذه الأمور فقط ثم حرم غيرها، وإما بأن المراد الحرام المغلظ، وإما بأن المراد الحرام المنزل وسائر المحرمات من تشريع النبي (صلى الله عليه وآله) كتشريع أربع ركعات في صلاة الظهر بعد ما كانت ركعتين، كما تدل على ذلك جملة من الروايات المستفاد منها: أن النبي حيث كان مؤدباً بآداب الله تعالى كان يعلم مواضع كراهه الله تعالى، فيحرم ويحلل على طبق ذلك، وإن لم يكن نزل عليه وحى في خصوص ذلك، على ما رأينا من الجمع بين قوله تعالى: ((وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا - وَحْيٌ يُوحَىٰ)) (١) وبين روايات التأديب، إذ يصح عرفاً أن يقال: إن الوزير لا يتكلم إلا - عن أمر الملك، مع أنه لا - يلزم أن يكون كل جزئى من جزئيات الكلام صادراً عن أمر خاص بذلك الجزئى، بل يكفي أن يقول الملك له: تكلم عنى بكل ما هو صلاح للمملكه وتعلم أنه على طبق مرضاتى وإرادتى.

وكيف كان، فعلى كل تقدير فلهذه الآيه الكريمه منطوق أو مفهوم: بعدم تحريم الدم غير المسفوح فى الجملة، وذلك إما بمفهوم الحصر بل منطوقه فى المقام لأنه (صلى الله عليه وآله) لم يجد إلا هذه

ص: ١٢٧

١- سورة النجم: الآيه ٣ _ ٤.

المذكورات، وهو من المنطوق كقولك: لا- أجد في الدار إلا زيدا، فإن نفى غير زيد بالمنطوق لا بالمفهوم، وعلى كل حال فالدم غير المسفوح مما لم توجد حرمة، وعدم الوجدان في مثله دليل على عدم الوجود كما لا يخفى، وإما بمفهوم الوصف فإنك لو قلت جنني بالماء البارد، فهم منه عدم إرادته الماء غير البارد.

وإما بمفهوم التقييد وأن الأصل فيه الاحتراز لا التوضيح، وهذا أعم مطلقاً عن مفهوم الوصف وإن اتحدا في المقام، إذ القيد هو الوصف، والقول بأن الوصف لا- مفهوم له لا يتأتى بعد اتحاده مع القيد خصوصاً في مقام التحديد، ولا يستلزم هذا القول أن للوصف مفهوماً دائماً، إذ مقام التقييد والتحديد غير الوصف مطلقاً، ولهذا قال بمفهوم القيد في هذه الآيه من لا يقول بمفهوم الوصف.

وأما الثاني: إن نسبة هذه الآيه مع سائر الآيات كآيتي البقره والمائده المتقدمتين والروايات المحرمه للدم نسبة العموم والخصوص المطلق، سواء تقدمت على هذه الآيه أو تأخرت، وليستا من قبيل المثبتين، بل من قبيل النفي والإثبات، ألا ترى أنه لو قال المولى: ليس المحرّم إلا- الدم المسفوح، ثم قال: المحرّم هو الدم، قيد العرف الثاني بالأول، وكانا من قبيل: لا تكرم إلا العالم العادل، وأكرم العالم، والقول بأن الحصر لو كان إضافياً لم ينفع ذلك مردود بأن الحصر الإضافي في مقابل طرف الكلام، ومن المعلوم أنهم كانوا يشربون الدم المسفوح ويشربون غيره من المتخلف، فنفي أحدهما

بالخصوص فى مقام الحصر يدل على عدم نفى الآخر.

نعم بالنسبه إلى دم الإنسان وغيره مما لم يكونوا اعتادوا شربه لا تعرض للآيه نفيًا وإثباتًا وهو غير ضار بمحل الكلام الذى هو الدم المتخلف.

والحاصل: إن الحصر إن كان حقيقياً فالمفهوم واضح، وإن كان إضافياً فهو مقابل من يرى جواز شرب المسفوح والمتخلف، فتحريم المسفوح يدل على تحليل المتخلف، وهذا كاف فى الحكم بحليته المستلزم لطهارته، وهذا هو سبب فتوى العلماء قديماً وحديثاً بالحليه والطهاره، كما أن جماعه منهم صرحوا بذلك مرسلين له إرسال المسلمات، وقد نشأت المناقشه من جماعه من المتأخرين، كما أنه هو السبب فى ارتكاز المشرعه ذلك، فإنهم من البديهى لا يقتصرون على المقدار الذى يكون غسله عسراً وحرماً، ألا- ترى أنهم ما يزالون يأكلون القلب والكبد المملوءين دماً بمجرد الغسل بدون أى دقه وتعمق، كما أنهم بعد ذبح الحيوان كثيراً ما ينقون ما فى بطنه ويطحخوه بكله بدون تفصيل وتقطيع، ولو فصل لخرج منه دماء كثيره، كما فى كثير من الجماعات التى تزور الأئمه (عليهم السلام) بعنوان الأنصار وهم بمرئى من العلماء والمتدينين، وليس الغرض التمسك بفعلهم أو أذهانهم، بل الغرض التمسك بفهمهم العرفى عن الأدله الذى هو الحجه لكشفه عن الظهور، فلا- عبره بالتدقيقات المورثه للتشكيك فى المسلمات فكيف بالظواهر، وكأن وجه تمسك الفقيه

الهمداني بالمركز في كثير من المسائل ما ذكر من جعله كاشفاً عن الظاهر لا أنه بنفسه دليل أو مؤيد.

نعم ما صنعه (قدس سره) من التمسك به فيما لا دليل عليه باعترافه أو نحو ذلك، فيه نظر بل منع، وبهذا كله ظهر النظر في كثير من الكلمات التي منها ما ذكره الفقيه الهمداني (رحمه الله) تبعاً لصاحب الرياض، وتبعه عليه بعض المعاصرين وغيرهم، بما توضيحه: أن آية المائدة ونحوها صريحه في التحريم المطلق، فلا يمكن رفع اليد عنها بهذه الآية المتشابهة التي إن أريد منها الحصر الحقيقي لزم التخصيص المستهجن لكثرة ما ورد عليها من التخصيص، وإن أريد منها الحصر في أول البعثة لم يفد، وإن أريد الحصر الإضافي كان في مقابل الطرف لا مطلقاً حتى ينفع في المقام.

وكذا لا مجال بعد ما تقدم في بيان النسبه بين الآيات وأن أيها المقدمه وأيها المؤخره حتى يحكم على طبق ذلك، كما صنعه المستند في مسأله تحريم دم السمك.

نعم ما ذكره الفقيه المذكور بقوله: (فلا يبعد أن يكون المراد به بيان قصر المحرّم من الذبيحه على دمه المسفوح في مقابل الدم المتخلف، وكفى بكونه نكته للتقييد عدم حرمة المتخلف سواء كان بنفسه موضوعاً للحليه أو بواسطه تبعيه اللحم واستهلاكه فيه فلا يفهم من ذلك حليته من حيث هو، حتى يتقيد به إطلاق آيه

إلا ما كان في اللحم مما يعد جزءاً منه.

التحريم) (١) انتهى، لا بأس به في الجملة.

ومن الغريب فصله بين الطهارة والحليه مع كونهما مستفاداً من الآيه، وإن كان هذا الايراد لا يرد علينا لو قلنا بذلك، لأننا تمسكنا في الطهارة بالصحيح المتقدم، فلا يضر كون الطهارة أوسع من الحليه، كما أنك عرفت بذلك عدم الحاجه إلى ما احتمله الرياض من النسخ في آيه "قل لا أجد"، بل نقول: إن الآيه إن أريد نسخها بالقرآن فلا ناسخ لها، إذ المذكور في سائر الآيات هي المذكوره في هذه الآيه، فإن الموقوذه والمترديه وما أكل السبع ونحوها من مصاديق الميته كما لا يخفى، وإن أريد نسخها بالسنة، ففيه خلاف وإشكال أقربه العدم، كما حقق في محله، والله تعالى هو العالم.

{إلا ما كان في اللحم مما يعد جزءاً منه} لعدم تسميته دماً أو للسيره أو الإجماع أو غير ذلك، لكن لا يخفى أنه _ بناءً على حرمة الدم مطلقاً _ لا وجه لهذا الاستثناء، إذ الألفاظ موضوعه للمعاني الواقعيه لا العرفيه، كما يلتزمون به في غالب الموارد، فهو مثل أن يقال: إن الخمر القليل الممتزج مع الشيء الكذائي حلال، وما ذكره الفقيه الهمداني _ في الفرق بين الحرام المستهلك والنجس المستهلك _ بقوله: (فإن الحرام عند استهلاكه في غيره كالتراب الممتزج بالحنطه المستهلك فيها لا أثر له، بخلاف النجس فإنه لا يستهلك ولا يتبع

ص: ١٣١

غيره في الحليه مع وجود عينه أصلاً، وإن كان في غايه القله، بل هو يهلك ملاقيه ويتبعه في الحكم إذا كان برطوبه مسريه، ومع اضمحلال عينه وانعدام موضوعه عرفاً يقوم ملاقيه مقامه في الأثر(١١) انتهى. فمضافاً إلى كونه محل تأمل _ إذ قد يستهلك النجاسه ولا يوجب التنجيس كما لو استهلكت قطره من الدم في حوض ماء كر ثم أخذ منه إناء فإن الدم فيه موجود قطعاً، ومع ذلك لا يوجب التنجيس، وقد يستهلك الحرام ويوجب التحريم، كما لو صب رطلاً من ماء زيد المغصوب في حوض له ألف رطل فإنه يستهلك، ومع ذلك لا يجوز التصرف في ذلك الماء لوقوع الاشتراك _، أنه منافع لما التزموا به من عدم المراجعه إلى العرف في مجازاته، ولذا يقولون بعدم كفايه الوضوء والغسل إذا بقي مقدار نقطه جافاً، والمسافه الشرعيه لا تتحقق إلا بشمانيه فراسخ التي لا أقل عنها ولو مقدار خيط، والزكاه لا تجب إذا نقص الجنس عن مقدار النصاب ولو مثقالاً، والكر لا يتحقق ولو كان أقل منه ولو قطره، إلى غير ذلك.

نعم هذا على ما نراه _ من أن الظهور كما يتبع فيه العرف كذلك في التسامح العرفي الذي يعد الشخص معه مطيعاً عرفاً وممثلاً لأوامر المولى، وقد وجد مثله في الشرع في موارد عديده والتزم به الفقهاء كثيراً _ لا بأس به، ولتفصيل الكلام محل آخر.

ص: ١٣٢

(مسألة _ ٣): الدم الأبيض إذا فرض العلم بكونه دمًا نجس، كما في خبر فصد العسكري صلوات الله عليه،

(مسألة _ ٣): {الدم الأبيض إذا فرض العلم بكونه دمًا نجس} لإطلاق النص والفتوى، ويؤيده ما ذكره في باب الاستحاضه مع أنها كثيراً ما تكون أصفر أو كدرًا، وصرحوا هناك بعدم الفرق في جريان أحكام الاستحاضه بالنسبه إلى الأقسام المذكوره، لكن الإنصاف أنه ربما يختلج في خاطر انصراف الأدله عن ذلك، إذ الدم عباره عن هذا الشيء الأحمر الذي عرض بالنسبه إلى طرفي الشده والضعف، فالعلم بأنه دم بمعنى أنه جار مجرى الدم ويعمل عمله لا يستلزم كونه دمًا، وليست المناقشه في الصغرى، بل في أن هذا مثل أن يقال النار البارد. وكيف كان فلا إشكال في الدم الشديد والضعيف والثقيل والخفيف والغليظ والرقيق {كما في} سائر الأحكام المرتبه على الطبيعه إذا كانت ذات أفراد مختلفه.

وأما {خبر فصد العسكري صلوات الله عليه} ففي دلالتة على مطلوب المصنف (رحمه الله) نظر، فإن الذي وجدت منه حديثين:

الأول: في البحار عن الخرائج والجرائح، وفيه ما لفظه: فلما أصبحت وظهرت الشمس دعاني وأحضر ذلك الطست، وقال (عليه السلام): «سرح» فسرحت، فخرج مثل اللبن الحليب إلى أن امتلأ الطست _ إلى أن قال: _ إن أستاذه قال: وهذا الذي حكيت لو خرج

وكذا إذا صب عليه دواء غيّر لونه إلى البياض.

من عين ماء لكان عجباً، وأعجب ما فيه اللبن»^(١). الحديث.

الثاني: في الوسائل في كتاب التجاره عن الكافي، وفيه: (قال: فسرحت فخرج دم أبيض كأنه الملح)^(٢)، الحديث.

والظاهر أن تسميته دماً مجازاً، بعلاقه الخروج من المحل المترقب منه الدم، ويدل عليه الخبر الأول، وذلك لا يدل على صدق الدم على الشيء الأبيض، والمسألة خارجه عن محل الابتلاء فلا يهمننا إطاله الكلام فيه.

{وكذا إذا صب عليه دواء غيّر لونه إلى البياض} فإنه يبقى على نجاسته، لأن تغيير اللون لا يوجب تغيير الحكم.

ص: ١٣٤

١- البحار: ج ٥٠ ص ٢٦٠ الباب ٣ من أبواب تاريخ الإمام العسكري عليه السلام ح ٢١.

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٧٤ الباب ١٠ من أبواب ما يكتسب به ح ١، والكافي: ج ١ ص ٥١٢ باب مولد أبي محمد الحسن بن علي عليهما السلام ح ٢٤.

مسأله ٤: فى نجاسه الدم فى اللبن

(مسأله _ ٤): الدم الذى قد يوجد فى اللبن عند الحلب نجس ومنجس للبن.

(مسأله _ ٤): {الدم الذى قد يوجد فى اللبن عند الحلب نجس ومنجس للبن} لعموم الأدله الشامله للمقام، ولا يفرق فى ذلك كون الدم من الجرح والقرح أو بالطبيعته لضعف آله الإفراز.

ص: ١٣٥

مسأله ٥: فى طهاره دم الجنين

(مسأله ٥ _ ٥): الجنين الذى يخرج من بطن المذبوح ويكون ذكاته بذكاه أمه تمام دمه طاهر ولكنه لا يخلو عن إشكال.

(مسأله ٥ _ ٥): {الجنين الذى يخرج من بطن المذبوح ويكون ذكاته بذكاه أمه} بأن أشعر وأوبر وخرج ميتاً، كما ذكر فى كتاب الذبأحه {تمام دمه طاهر} على الأقوى وفاقاً لكاشف الغطاء جزماً، وصاحب الجواهر، ويدل عليه صحيح ابن بكير السابق، بضميمه الاتفاق على عدم الخصوصيه لذبح شخص الحيوان، كما أن المتبادر منه هو ذلك، لأن الظاهر كون الذبح بشخصه من باب المثال.

وأما التمسك بالمتخلف وأنه منه أم لا، فلا طائل تحته، إذ لم يرد هذا العنوان فى روايه، كما أن القول بالطهاره لعدم دليل على عموم نجاسه الدم فى غير محله.

{و} من هذا تعرف أن قوله: {لكنه لا- يخلو عن إشكال} لا- مورد له إن أراد الوجوبى، كما فهمه بعض أساتيدنا، وإن أراد الاستجابى فلا بأس به، والله العالم.

مسأله ٦: فى فروع الدم المتخلف

(مسأله _ ٦): الصيد الذى ذكاته بآله الصيد، فى طهاره ما تخلف فيه بعد خروج روجه إشكال، وإن كان لا يخلو عن وجه.

وأما ما خرج منه فلا إشكال فى نجاسته.

(مسأله _ ٦): {الصيد الذى ذكاته بآله الصيد} أو بالكلب، وكذا ما كان ذكاته بالنحو الاضطرارى كالمتردى فى البئر فذكى بالنحو المذكور فى كتاب الذباجه، وكذا نحو ذلك {فى طهاره ما تخلف فيه بعد خروج روجه إشكال} لعدم صدق الدم المتخلف، إذ المتبادر منه هو التخلف بالنحو المتعارف {وإن كان لا يخلو عن وجه} بل هو الأقوى، للصحيح المتقدم وغيره، وقد عرفت حال التمسك بالمتخلف نفيًا أو إثباتًا، ومنه يعلم أنه لا فرق بين خروج الدم الكثير أو القليل.

{وأما ما خرج منه فلا إشكال فى نجاسته} لأنه من الدم المسفوح بلا شبهه، ولو قطع من الصيد قطعه بل خروج روجه فلا إشكال فى نجاسته ونجاسه دمه لأنه ميتة، كما لا إشكال فى نجاستهما فى المصبوره والمجتمه.

ص: ١٣٧

(مسألة ٧ _): الدم المشكوك في كونه من الحيوان أو لا محكوم بالطهاره، كما أن الشيء الأحمر الذي يشك في أنه دم أم لا كذلك، وكذا إذا علم أنه من الحيوان الفلاني ولكن لا يعلم أنه مما له نفس أم لا كدم الحيه والتمساح، وكذا إذا لم يعلم أنه دم شاه أو سمك،

(مسألة ٧ _): {الدم المشكوك في كونه من الحيوان أو لا-} كالدم المخلوق آيه {محكوم بالطهاره، كما أن الشيء الأحمر الذي يشك في أنه دم أم لا} بل صبغ أحمر مثلاً {كذلك، وكذا إذا علم أنه من الحيوان الفلاني، ولكن لا يعلم أنه مما له نفس أم لا كدم الحيه والتمساح} الذين تقدم الاختلاف فيهما {وكذا إذا لم يعلم أنه دم شاه أو سمك} مع العلم بأن دم الشاه دافق نجس، ودم السمك غير دافق طاهر.

والحاصل: أن الشبهه الموضوعيه على أقسام، لأنه إما أن يشك في أصل كونه دمًا أو يعلم ذلك، وعلى الثاني فيما أن يشك في كونه من الحيوان أو يعلم ذلك، وعلى الثاني فيما أن يعلم حال الحيوانين لكن لا يدري أنه من هذا أو من هذا، وأما أن يعلم أن الدم من هذا الحيوان، لكن لا يدري أن دمه سائل أم لا، ومن ذلك يعلم حال ما لو تردد أنه من الثعلب مثلاً أو التمساح وعلم حال الأول، ولم يعلم حال الثاني.

وأما الشبهه الحكميه: فلا أتصورها فعلاً في المقام، وكيف كان

فالمحكى عن المنتهى والذكري والموجز وشرحه والمدارك وكشف الغطاء: الطهاره، بل عن نهايه الأحكام والحدائق: أنه لا خلاف فيه بين الأصحاب، لكن في الجواهر عن ظاهر المحقق البهبهاني: الحكم بالنجاسه في الدم المشتبه، وفي الذرائع عن الكفايه: حكايه القول بها عن بعض.

وكيف كان، فالخلاف إنما هو فيما علم كونه دمًا لا غيره، إذ لو كان مشكوك الدميه جرت أصله الطهاره بلا إشكال، وإن كان تقدم لزوم الفحص بالمقدار المتعارف في الشبهات الموضوعيه إلا ما استثنى.

استدل للأولين: بالأصل، بعد بطلان أدله القول بالنجاسه، واستدل للآخرين، بإطلاق موثقه عمار: «فإن رأيت في منقاره دمًا فلا تتوضأ منه ولا تشرب»^(١).

وأجيب عنه: بأنه من قبيل التمسك بالعام في الشبهه المصادقيه، إذ بعد عدم بقاء المطلق على إطلاقه، وتقييده بدم غير ذى النفس إذا شك في دم أنه من هذا أو ذاك لا يصح التمسك بالعام، وبأن الموثق في مقام بيان جعل الحكم الظاهري لما شك في ملاقاته للدم المفروض نجاسته، كما يشهد به كون السؤال فيه عن

ص: ١٣٩

١- الوسائل: ج ٢ ص ١١٠٠ الباب ٨٢ من أبواب النجاسات ح ٢.

سؤر السباع من الطير التي تأكل الميتة، وبأنه لا عموم له، إذ "دماً" نكره في سياق الإثبات، وهو لا يفيد العموم، وبأنه معارض بذيله المزيد عليه في الاستبصار، والمروى في الفقيه، حيث قال: وسئل عن ماء شربت منه الدجاجة؟ فقال: «إن كان في منقارها قدر لم تتوضأ منه ولم تشرب، وإن لم تعلم في منقارها قدر توضأ منه واشرب»^(١١)، والنسبه عموم من وجه، ومع التساقت يرجع إلى عموم "كل شيء نظيف حتى يعلم أنه قدر" المعتضد بالإجماع المحقق.

ورّد الأول: بأن المقام ليس من قبيل التمسك بالعام في الشبهه المصداقيه الذي لا يجوز، بل من قبيل الجائر، إذ كلما كان عنوان العام من قبيل المقتضى، والمخصص من قبيل المانع، كما لو قال: أكرم كل عالم إلا فساقهم، فشك في فسق عالم يجب إكرامه لإحراز كونه عالمًا الموجب لترتب الحكم عليه، والشك في كونه فاسقًا المانع من الحكم، فيرتب الحكم ما لم يحرز وجود المانع.

والثاني: بأن الموثق في بيان الحكم الواقعي، كما هو الأصل، إذ لا دليل على كونه في مقام الحكم الظاهري، والرؤية لا تقيد الحكم حتى يصير ظاهرياً.

ص: ١٤٠

١- من لا يحضره الفقيه: ج ١ ص ١٠ الباب ١ في المياه وطهارتها ح ١٨، وفي الاستبصار: ج ١٠ ص ٢٥ الباب ١٢ من أبواب سؤر ما يؤكل لحمه ح ١ مع اختلاف في اللفظ.

والثالث: بأنه فى مقام التحديد، و"دماً" جنس لا نكره فىفيد العموم.

والرابع: بأن ظاهر القذر _ بقرينه كون السؤال عن منقار الدجاجة _ العذرة، فلا ربط له بالصدر، لكن لا يخفى أن التمسك بالعام فى نحو المثال أيضاً غير جائز، وإنما يجوز فيما كان المخصص مردداً بين الأقل والأكثر وليس المقام منه.

وأما الإشكالات الأخر فأراها تامه وإن أطبق جملة ممن قارب عصرنا أو عاصرناهم فى ردها فتدبر.

ثم إنه ربما استدلل للقول بالنجاسة بأمرين آخرين:

الأول: إن مقتضى عموم الدليل، نجاسة كل دم، خرج عنه دم حيوان ليست له نفس، فمع الشك فى دخول فرد من الدم فى المخصص يرجع إلى العموم، وفيه: إنه ليس هناك دليل عام إلا- مثل الموثق والإجماع المدعى، والثانى غير حجه، والأول قد عرفت جوابه، ومنه: يظهر أنه لا وجه لجعل هذا دليلاً ثانياً فى قبال الموثقه، كما صنعه غير واحد.

الثانى: إن دم الحيوان مقتض للنجاسة، وكونه مما ليست له نفس مانع عنها، فمع إحراز المقتضى يلزم الأخذ بالمقتضى _ بالفتح _ إذ لم يحرز وجود المانع كما هو المفروض، وفيه: إنه مبنى على قاعده المقتضى والمانع، وقد حقق فى الأصول عدم حجيتها. ثم إنه ربما

ص: ١٤١

وأما الدم المتخلف في الذبيحه إذا شك في أنه من القسم الطاهر أو النجس فالظاهر الحكم بنجاسته، عملاً بالاستصحاب، وإن كان لا يخلو عن إشكال، ويحتمل التفصيل بين ما إذا كان الشك من جهة احتمال رد النفس فيحكم

يتمسك بالاستصحاب الموضوعي لإدخال المشكوك في المخصص، وذلك جائز بلا شبهه لو كان للمشكوك حاله سابقه، كما لو كان زيد عادلاً ثم قال المولى: أكرم العلماء إلا فساقهم، فلو شك في فسق زيد لزم إكرامه باستصحاب عدالته، وما نحن فيه كذلك، إذ قبل تكوّن هذا الحيوان الذي وقع دمه على الثوب مثلاً- لم يكن له دم دافق وبعد تكوّن له لم نعلم بذلك، فنستصحب عدمه، وهو المصطلح عليه باستصحاب العدم الأزلي، وفيه ما لا يخفى، مضافاً إلى عدم حجيه مثل هذا الاستصحاب عندنا.

ثم إنك قد عرفت غير مره أن التمسك بمثل هذه الأصول إنما هو بعد الفحص بالمقدار المتعارف على المختار.

{وأما الدم المتخلف في الذبيحه إذا شك في أنه من القسم الطاهر أو النجس فالظاهر الحكم بنجاسته عملاً بالاستصحاب} إذ قبل خروج الدم المتعارف كان هذا الدم نجساً، فإذا شككنا في أنه طهر بخروج المتعارف أم بقي على نجاسته لكونه من الخارج الراجع أم لا، فالأصل بقاءه {وإن كان لا يخلو عن إشكال، ويحتمل التفصيل بين ما إذا كان الشك من جهة احتمال رد النفس فيحكم}

بالتطهارة، لأصالة عدم الرد، وبين ما كان لأجل احتمال كون رأسه على علو فيحكم بالنجاسة عملاً بأصالة عدم خروج المقدار المتعارف.

{بالتطهارة لأصالة عدم الرد، وبين ما كان لأجل احتمال كون رأسه على علو فيحكم بالنجاسة عملاً بأصالة عدم خروج المقدار المتعارف}.

أقول: قبل بيان المختار لا بد من تمهيد مقدمه، وهي: إن أعيان النجاسات في الباطن هل هي نجسه أم لا؟ ربما يقال بالنجاسة لعموم أدلتها لها، قال في محكي كشف الغطاء: (والأقوى أن المنى والدم والبول والغائط محكوم بنجاستها مع استمرارها على البقاء في الباطن انتقلت عن محالها أو لا- لكنها لا تؤثر تنجيساً في الباطن) (١١) انتهى. ويمكن أن يقال بعدمها لأنه لا عموم لأدله النجاسة يشمل مثل ذلك، وهذا غير بعيد، لأن الأدله منصرفه عن مثل ما في الباطن، ويؤيده ما في المستمسك حيث إنه بعد ذكر عدم الفرق في مرتكز العرف بين الخارج والداخل قال: (لكنه غير ظاهر، ولا سيما في مثل الدم الذي هو ما دام في الباطن له نحو من الحياه، وبه قوام الحياه البشريه، وإنه غذاء الجنين في بطن أمه، ولأن البناء على ذلك يستلزم البناء على مطهرية التخلف وهو مما لا يوافق الارتكاز العرفي، وكذا لا يوافق الارتكاز بناؤهم على عدم نجاسه ما يلاقه

ص: ١٤٣

من الداخل، فالارتكاز متدافع فلا مجال للعمل به(١١) انتهى.

إذا عرفت هذه قلنا: الظاهر من صحيح الشحام: (إذا قطع الحلقوم وخرج الدم فلا بأس) كون خروج الدم المتعارف شرطاً في تحقق الطهارة، وحينئذ فلو شك في خروجه كان الأصل عدمه، وهو يقتضى عدم الحليه والطهارة، فيكون الدم نجساً لأنه ليس من المتخلف المحكوم بطهارته، بل ربما يقال مقتضى أصاله عدم خروج الدم المتعارف كون الحيوان ميتة، وهى نجسه بجميع أجزائها التى تحلها الحياه التى منها الدم، هذا إذا كان الشك فى الطهارة من جهه الشك فى خروج الدم المتعارف، أما إذا كان منشأ الشك، الشك فى رد النفس، فاستصحاب عدم رد النفس بضميمه وجدان خروج الدم المتعارف محكّم، سواء قلنا بنجاسه الدم فى الداخل أم لا، إذ خروج الدم المتعارف أوجب طهاره البقيه، إما لكونه سبباً للطهارة، وإما لأن الخارج ينجس بالخروج والباقى يبقى على طهارته، هذا فيما إذا علم أنه من الداخل، وأما لو ترشح دم لا يدرى أنه من المردود أو المتخلف فاللازم الاجتناب لكونه طرفاً للعلم، فتحصل أن الصور ثلاث:

الأولى: أن يشك فى خروج الدم المتعارف، وحينئذ يحكم بالنجاسه، لأصاله عدم الخروج.

ص: ١٤٤

١- المستمسك: ج ١ ص ٣٥٧.

الثانية: أن يشك في رد النفس مع العلم بأن الدم الذي بثوبه من الداخل، وحيثُذ يحكم بالطهاره لأن الأصل عدم الرد، فهذا الدم إما طهر بالتخلف أو كان طاهراً من الأصل.

الثالثة: أن يشك في أن الدم من الداخل أو الخارج مع الشك في رد النفس، وحيثُذ يحكم بالنجاسه بناءً على نجاسه الدم في الداخل، وبناءً على عدم النجاسه أيضاً، لأن كون هذا الدم كان طاهراً، ويشك في أنه هل خرج حتى يتنجس أم لا، غير مفيد، بعد كونه طرفاً للعلم الإجمالي.

ص: ١٤٥

(مسأله ٨ _ ٨): إذا خرج من الجرح أو الدممل شىء أصفر يشك فى أنه دم أم لا، محكوم بالطهاره، وكذا إذا شك من جهه الظلمه أنه دم أم قيح ولا يجب عليه الاستعلام.

(مسأله ٨ _ ٨): {إذا خرج من الجرح أو الدممل شىء أصفر يشك فى أنه دم} بهذا اللون أو يخلطه دم {أم لا} فهو {محكوم بالطهاره} لقاعده الطهاره، ونقل فى المعتمد عن الشيخ طهاره الصديد ثم قال: (وعندى فى الصديد تردد أشبهه النجاسه، لأنه ماء الجرح يخالطه يسير دم، ولو خلا عن ذلك لم يكن نجساً، وخلافنا مع الشيخ يؤل إلى العبارة، لأنه يوافق على هذا التفصيل) ((١)) انتهى.

أقول: لكن الظاهر التفصيل، وإن بعض أقسام الصديد يخالطه دم فهو نجس، وبعضه لا يخالطه فهو طاهر، ولو شك ولم يكن مجال للفحص بنى على الطهاره.

{وكذا إذا شك من جهه الظلمه أنه دم أم قيح، لا يجب عليه الاستعلام} كسائر الشبهات الموضوعيه التى لا يجب فيها الفحص لإطلاق أدله الأصول الجاريه فيها، لكن قد عرفت غير مره عدم الإطلاق لها يشمل ما قبل الفحص، كما لا يشمل قبل الفحص فى الشبهات الحكميه، وعليه فيجب الفحص.

ثم إن القيح بنفسه ليس بنجس، لعدم وجه لنجاسته، قال فى

ص: ١٤٦

المعتبر: (أما القيح فإن مزجه دم، نجس بالممازج، وإن خلا من الدم كان طاهراً، ولا يقال هو مستحيل من الدم، لأننا نقول لا نسلم أن كل مستحيل من الدم لا يكون طاهراً كاللحم واللبن) (١) انتهى.

ص: ١٤٧

١-المعتبر: ص ١١٦ سطر ٢٠.

مسأله ٩: فى طهاره الرطوبه الناتجه من حك الجسد

(مسأله _ ٩): إذا حك جسده فخرجت رطوبه يشك فى أنها دم أو ماء أصفر يحكم عليها بالطهاره.

(مسأله _ ٩): {إذا حكَّ جسده فخرجت رطوبه يشك فى أنها دم أو ماء أصفر، يحكم عليها بالطهاره} لما سبق، وقد سبق ما فيه، وأنه يلزم الفحص.

ص: ١٤٨

(مسأله _ ١٠): الماء الأصفر الذى ينجمد على الجرح عند البرء طاهر إلا إذا علم كونه دمًا أو مخلوطاً به، فإنه نجس

(مسأله _ ١٠): {الماء الأصفر الذى ينجمد على الجرح عند البرء طاهر} لوضوح عدم وجه لنجاسته {إلا إذا علم كونه دمًا أو مخلوطاً به، فإنه نجس} ولو كان الخلط فى الداخل، إذ ولو قلنا إن الدم فى الباطن طاهر، إلا أنه لو كان الماء اصفر بالدم وخرج، كان فيه أجزاء الدم فهو قطعاً نجس، ولذا يكون أصفر، ولا يتحقق الاستهلاك فى مثل المقام، والحاصل: إن دليل الطهاره هو أن قبل الخروج لم يكن الدم نجسًا، وبعده ليس بدم.

ورده: إن بعد الخروج دم مخلوط، ولا- نسلم أنه ليس بدم، وبهذا ظهر أن ما ذكره فى المستمسك من الطهاره: (ومجرد تغير المائع بلون الدم لا دليل على أنه يوجب النجاسه فى أمثال المقام مما كانت الملاقاه فى الباطن)([1](#)) انتهى، منظور فيه.

قال فى المستند: (وإن تغير وهو فى الباطن لم يكن نجسًا ما دام فيه، على الأظهر لما مر، فإن خرج وزال تغيره فى الباطن كان طاهرًا، وإن خرج متغيراً فظاهر كلامهم نجاسته، ولا دليل عليه إلا إذا علم

ص: ١٤٩

إلا إذا استحال جلدًا.

بالتغير وجود أجزاء من النجس فيه) انتهى.

{إلا إذا استحال جلدًا} لكن تحققه خارجاً في غايه الإشكال، إذ هذه الجُلبه العاليه على الجرح بعد فرض كونها دمًا ليست إلا دمًا جامدًا لا جلدًا.

ص: ١٥٠

(مسأله _ ١١): الدم المراق فى الأمراق حال غليانها نجس منجس وإن كان قليلاً مستهلكاً والقول بطهارته بالنار

(مسأله _ ١١): {الدم المراق فى الأمراق حال غليانها نجس منجس} لنجاسه الدم ومنجسيته {وإن كان قليلاً مستهلكاً} إذ الاستهلاك يحصل بعد الملاقاه الموجهه للنجاسه {والقول بطهارته بالنار} المحكى عن المفيد والشيخ فى النهايه والقاضى والديلمى بل صريح المحقق فى النافع أيضاً حيث قال: (ولو وقع قليل دم فى قدر وهى تغلى لم يهرق المرق، ولا ما فيها إذا ذهب بالغليان، ومن الأصحاب من منع من المائع وأوجب غسل التوابل) (١) انتهى.

ومنه يظهر أن الحكم بالنجاسه كان شاذاً بين المتقدمين، فإن الرياض صرح بأن "البعض" هو الحلى، وكذا الجواهر، نعم ذكر أتباع المتأخرين له، لكن ذلك محل نظر، فقد ذهب بعضهم إلى عدم النجاسه، قال السبزوارى فى الكفايه: (واختلف الأصحاب فيما لو وقع قليل من الدم كالأوقيه فما دون فى القدر وهى تغلى على النار فذهب الدم بالغليان، فذهب الشيخان إلى حلّ المرق استناداً إلى صحيحه سعيد الأعرج، وروايه زكريا بن آدم، وذهب ابن ادريس والمتأخرون إلى بقاء المرق على نجاسته لأنه ماء قليل لاقى نجاسه، والغليان غير مطهر، وفيه منع بعد ثبوت الروايه، والاستضعاف لا

ص: ١٥١

لروايه ضعيفه ضعيف.

يجرى فى الأولى(١) انتهى.

ولعل المتتبع لكلماتهم يجد أكثر من هذا، وكيف كان، فهذا القول {لروايه ضعيفه} عند المصنف (رحمه الله) {ضعيف}.

أقول: أما الروايه، فهى صحيحه سعيد الأعرج التى رواها المشايخ الثلاثة: الكلينى، والشيخ بسندين، والصدوق، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن قدر فيها جزور وقع فيها أوقيه من دم أيؤكل؟ قال: «نعم لأن النار تأكل الدم» (٢)، وفى خبر زكريا بن آدم الذى رواه الكلينى (رحمه الله): سألت الرضا (عليه السلام) عن قطره خمر أو نبيذ مسكر قطرت فى قدر فيها لحم ومرق كثير؟ قال: «يهرق المرق، أو يطعمه لأهل الذمه أو الكلاب، واللحم فاغسله وكله»، قلت: فإن قطر فيها الدم، فقال: «الدم تأكله النار إن شاء الله» (٣).

وفى خبر على بن جعفر عن أخيه (عليه السلام) قال: سألته عن قدر فيها ألف رطل ماء يطبخ فيها لحم وقع فيها وقية دم هل يصلح

ص: ١٥٢

١- كفايه الأحكام: ص ٢٥٢ سطر ١٢.

٢- الكافى: ج ٦ ص ٢٣٥ باب فى الدم يقع فى القدر ح ١. ومن لا يحضره الفقيه: ج ٣ ص ٢١٦ باب فى الصيد والذبائح ح ٩٥ مع اختلاف فى اللفظ.

٣- الكافى: ج ٦ ص ٤٢٢ باب فى المسكر يقطر منه فى الطعام ح ١.

أكله؟ فقال: «إذا طبخ فكل، فلا بأس»^(١)، ويؤيدها بالنسبه إلى تطهير النار، المرسل _ الذى هو كالصحيح _ بابن أبى عمير: فى عجين عجن وخبز، ثم علم أن الماء كانت فيه ميتة، قال (عليه السلام): «لا بأس أكلت النار ما فيه»^(٢)، ولا مانع من العمل بهذه الروايات إلا أمور:

الأول: عدم صحه السند، وفيه: إن روايه الأعرج صحيحه، كما يظهر لمن راجع سندها، ولذا أطبق الأصحاب على ذلك، سوى العلامه فى المختلف وتبعه الدروس، فقال الأول: (سعيد الأعرج لا أعرف حاله، والاحتجاج يتوقف على معرفه عدالته)^(٣)، وقال الثانى: (وبذلك _ أى بما ذكره الشيخان فى مسألتنا _ روايتان لم يثبت صحه سندهما)^(٤) انتهى، وبهذا تعرف أنهما لو اعتمدا على السند لأفتيا بمضمون الروايه، فهذا تسليم تقديرى للمسأله.

وأما روايه زكريا فهى أيضاً معتمد عليها لروايه الكلينى، الذى قد مرّ غير مره التزامه بحجيه ما فى كتابه، وهو كاف كما حققناه فى الرجال.

ص: ١٥٣

-
- ١- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٧٦ الباب ٤٤ من كتاب الأطمعه والأشربه ح ٣.
 - ٢- الوسائل: ج ١ ص ١٢٩ الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق ح ١٨.
 - ٣- المختلف: ص ٦٥٨ الفصل الخامس فى الأطمعه والأشربه سطر ١٨.
 - ٤- الدروس: ص ٢٨٣ سطر ٩.

الثانى: عدم تماميه الدلاله، قال فى محكى كشف اللثام: (إن شيئاً منهما لا يدل على جواز الأكل قبل الغسل، وإنما ذكر فيهما أن النار تأكل الدم دفعاً لتوهم السائل أنه لا يجوز الأكل وإن غسل، لأن الدم تخين يبعد أن يأكله النار، فهو ينفذ فى اللحم فلا يجدى الغسل)(١) انتهى. وفيه: إنه خلاف ظاهر صحيح سعيد وخير ابن جعفر وصریح خير زكريا.

الثالث: احتمال صدورها تقيه، ذكره الوسائل، وفيه: إنه لا تصل النوبه إلى التقيه بعد الجمع الدلالى، فإنه لو ثبت عموم نجاسه الدم _ وإن كان ناقش فيه جماعه كما عرفت _ فإن ذلك لا يكون أزيد من العموم القابل للتخصيص بهذه الروايات، مضافاً إلى أنه لم نجد هذا القول للعامه حتى نقول بموافقه الخبر للتقيه.

نعم تقيه صاحب الحدائق لها مجال إن كان المورد من صغريات "أنا خالفت بينهم" والظاهر أنه ليس كذلك حيث إن المسأله ليست مما لها غلبه تحتاج إلى إيقاع الخلاف لئلا تُعرف الشيعة بمسلك واحد، على أن فى أصل هذا القسم من التقيه نظر.

الرابع: الحمل على كرىء الماء، ذكره الوسائل أيضاً، وفيه: ما لا يخفى.

ص: ١٥٤

١- كشف اللثام: ج ٢ ص ٨٨ فى المايعات سطر ٣٥.

الخامس: الحمل على الدم الطاهر، وفيه: إنه خلاف الإطلاق بل المنساق من الصحيح، بل كاد أن يكون صريح خبر زكريا.

السادس: إعراض الأصحاب، وفيه: إن القدماء لم يعرضوا، بل لم ينقل إلا خلاف الحلّى، والمتأخرون استندوا إلى هذه الوجوه التي عرفت، ومثله ما في المستمسك من أن مضمونها من المستنكرات الواضحة عند المتشرعة، وفيه: إن ذلك مستند إلى فتاوى الفقهاء، كما كان عدم انفعال البئر من المستنكرات الواضحة إلى زمان المحقق، وكيف كان فهذه هي الوجوه والمناقشات، فمن اطمئن بالأولى ذهب إلى مقاله المشهوره بين المتأخرين، ومن اطمأن بالثانيه ذهب إلى مقاله المشهوره بين القدماء، ويظهر من بعض المعاصرين التوقف في المسأله، والله العالم.

ص: ١٥٥

مسأله ١٢ : فى ما لو أدخل إبره أو سكيناً فى البدن

(مسأله _ ١٢): إذا غرز إبره أو أدخل سكيناً فى بدنه أو بدن حيوان، فإن لم يعلم ملاقاته للدم فى الباطن فظاهر، وإن علم ملاقاته لكنه خرج نظيفاً فالأحوط الاجتناب عنه.

(مسأله _ ١٢): {إذا غرز إبره أو أدخل سكيناً فى بدنه أو بدن حيوان فإن لم يعلم ملاقاته للدم فى الباطن فظاهر} للاستصحاب والقاعده، لكن ذلك بعد الفحص المتعارف لو قلنا بنجاسه الدم فى الباطن ومنجسيته، ومثله لو غرز فى المثانه والأثنى عشرية، والصُّلب ونحوها مما هى محل النجاسات {وإن علم ملاقاته لكنه خرج نظيفاً فالأحوط الاجتناب عنه} لما عرفت فى المسأله الأولى من نجاسه البول، وفى المسأله السابعه هنا، وذلك لعموم أدله النجاسه للداخل كشمولها للخارج على إشكال، لكن قال الفقيه الهمداني (رحمه الله): (وأما النجاسه الواصله إليها _ أى إلى البواطن _ من الجوف، فضلاً عن النجاسه المتكوّنه فيها، فلا ينبغى الاستشكال فى عدم كونها مؤثره فى تنجيسها، لعدم الدليل على ثبوت الآثار للنجاسات قبل بروزها فى الخارج، لانصراف ما دل عليها من النص والإجماع عمّا لم تخرج، بل ربما يدعى الإجماع على أنه لا أثر لها ما دامت فى الباطن، ولذا حكم بطهاره ماء الحُقنه أو الإبره النافذه فى الجوف ونحوها إذا خرجت نقيه) (١) إلى آخره.

ص: ١٥٦

مسأله ١٣ : فى الدم الخارج من الأسنان أو الفم

(مسأله _ ١٣): إذا استهلك الدم الخارج من بين الأسنان فى ماء الفم، فالظاهر طهارته، بل جواز بلعه،

نعم لو دخل من الخارج دم فى الفم فاستهلك فالأحوط الإجتناى عنه

(مسأله _ ١٣): {إذا استهلك الدم الخارج من بين الأسنان} أو محل آخر من الفم {فى ماء الفم فالظاهر طهارته} لأنه _ مضافاً إلى ما تقدم _ مستهلك فى الباطن الذى لا يتنجس بالملاقاه {بل جواز بلعه} لأن المحرّم إنما هو شرب الدم، وهذا ليس من شرب الدم قطعاً، فهو مثل ما لو استهلكت قطره من الدم فى ماء الكرى، فإنه لا يضر أن شرب منه أحد مع العلم بأنه داخل فى هذا الماء، فإن مجرد الدخول الحقيقى بعد عدم صدق الاسم الذى هو مناط الحكم غير مضرّ.

{نعم لو دخل من الخارج دم فى الفم فاستهلك، فالأحوط الاجتناب عنه} لاحتمال تنجس الباطن بالنجاسات الخارجيه، فالاستهلاك غير مجد، لكن بناءً على ما عرفت _ من عدم الدليل على نجاسه الباطن، وأنه بعد الاستهلاك لا يصدق عليه الدم حتى يحكم عليه بحرمة _ يكون حال الدم الخارجى كغيره من النجاسات الداخليه، ولذا قال الفقيه الهمدانى بعد كلام طويل فى تنجس الباطن وعدم تنجسه: (فالأشبه هو الحكم بعدم انفعال البواطن

والأولى غسل الفم بالمضمضه أو نحوها.

وبقائها على ما كان من الطهاره(١).

{والأولى غسل الفم بالمضمضه ونحوها} كالغمس فى الكر، لكن الظاهر _ كما عرفت _ عدم أولويه ذلك أيضاً، ويؤيده ما دل على كون الفم من الجوف وأنه لا يجب غسله ولا يستحب، كروايه زراره عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: «ليس المضمضه والاستنشاق فريضه ولا سنه، إنما عليك أن تغسل ما ظهر»(٢).

وروايه أبى بكر الحضرمى عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «ليس عليك مضمضه ولا استنشاق لأنهما من الجوف»(٣).

ونحوهما غيرهما مما دلّ على عدم وجوب غسل الباطن والجوف عموماً أو خصوصاً، كما دل على عدم غسل داخل المقعده وداخل الأنف وداخل الجرح وغيرها.

وما دل على غسل باطن الحيوان إذا شرب النجس أو أكله كالمرسله عن أبى جعفر (عليه السلام): فى شاه شربت بولاً ثم ذبحت؟ قال: فقال: «يغسل ما فى جوفها، ثم لا بأس به»(٤)، وكذلك إذا

ص: ١٥٨

- ١- مصباح الفقيه: الجزء الأخير من المجلد الثانى ص ١٢٦ السطر الأخير.
- ٢- الوسائل: ج ١ ص ٣٠٣ الباب ٢٩ من أبواب الوضوء ح ٦.
- ٣- الوسائل: ج ١ ص ٣٠٤ الباب ٢٩ من أبواب الوضوء ح ١٠.
- ٤- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٥٢ الباب ٢٤ من كتاب الأئمه والأشربه ح ٢.

اعتلفت بالعدرة ما لم تكن جلاله، والجلاله: التي تكون ذلك غذاؤها، فالمراد ذبحها حال كون النجس في جوفها بلا إشكال، ويؤيده ما عن زيد الشحام عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه قال: _ في شاه شربت خمراً حتى سكرت ثم ذبحت على تلك الحال _ «لا يؤكل ما في بطنها»^(١)، فتدبر.

ص: ١٥٩

١- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٥٢ الباب ٢٤ من كتاب الأئمة والأشربة ح ١.

(مسأله _ ١٤): الدم المنجمد تحت الأظفار أو تحت الجلد من البدن إن لم يستحل وصدق عليه الدم نجس،

(مسأله _ ١٤): {الدم المنجمد تحت الأظفار أو تحت الجلد من البدن، إن لم يستحل وصدق عليه الدم، نجس} بناءً على نجاسه الدم في الباطن، ولا يجب خرق الجلد وإخراجه، وفقاً للحدائق قال: (الدم لو خرج من الجسد، لكن لم يبرز إلى فضاء البدن بل احتقن تحت الجلد، فالظاهر العفو عنه، لأن الخطاب بوجوب غسله مرتب على خروجه على الجلد)(١) انتهى.

وربما يحكى عن الدروس والبيان وجوب إخراجه، لكن الظاهر من عبارته (رحمه الله) فرض المسأله فيما أدخل الدم من الخارج تحت الجلد، قال في محكى البيان: (ولو شرب نجساً، فالأقوى وجوب استفراغه إن أمكن، وكذا لو احتقن في جلده دم أو جبر عظمه بعظم نجس أو خاط جرحه بخيط نجس، ولو خيف الضرر سقط)(٢) انتهى.

وقال في محكى الدروس: (ولو شرب خمراً أو منجساً أو أكل ميتة أو احتقن تحت جلده دم نجس، احتمل وجوب الإزاله مع إمكانها،

ص: ١٦٠

١- الحدائق: ج ٥ ص ٣٤٤.

٢- البيان: ص ٤١ فى النجاسات.

ولو عللت القاروره بأنها من باب العفو، أحتمل ضعيفاً إطراده هنا، "المسأله الثامنه عشره" المتعرضه لحال الجلد المطروح، فراجع (١).

لأنه التحق بالباطن (٢) انتهى. فإنك ترى من سياق عباره البيان وظاهر تقييد الدم بالنجس، والتعليل بالالتحاق بالباطن فى الدروس، ما يدل على كون المراد الدم الخارجى، وقد عرفت الحال فى ذلك، وأما وجوب استفراغ النجس فقد ذكره علامه فى محكى المنتهى قائلًا: (لو شرب خمراً أو أكل ميتة ففى قيئه نظر، أقربه الوجوب لأن شربه محرم فاستدامته كذلك) (٣) انتهى. وعن المدارك كون ذلك أحوط وإن كان فى تعيينه نظر.

ثم اختلف فى بطلان الصلاه إذا صلى بتلك الحال وعدمه، استقرب المدارك والحدائق العدم، وحكى القول بالبطلان عن بعض، وكيف كان ففى تعيين القىء وجهان: من ظاهر التعليقات الوارده فى الروايات لتحريم المذكورات، بضميمه أن المؤثر لتلك الأمور كقساوه القلب واصفرار الوجه وموت الفجأه ونحوها هو هضم المحرمات فى المعده، لا مجرد دخولها فيها، مضافاً إلى موثقه عبد

ص: ١٤١

١- الدروس: ص ١٨ سطر ١٨.

٢- تقدم فى ص ٣٨٢ من هذا الكتاب.

٣- المنتهى: ج ١ ص ١٨٥ فى أحكام النجاسات السطر ١٢ السابع.

فلو انخرق الجلد ووصل الماء إليه تنجس، ويشكل معه الوضوء أو الغسل، فيجب إخراجه إن لم يكن حرج، ومعه يجب أن يجعل عليه شيئاً مثل الجبيره فيتوضأ أو يغتسل.

الحميد بن سعيد، قال: بعث أبو الحسن (عليه السلام) غلاماً يشتري له بيضاً فأخذ الغلام بيضه أو بيضتين فقامر بها فلما أتى به

أكله، فقال له _ مولى له _ إن فيه من القمار، قال: فدعا بطشت فتقيأ فقاءه(١).

ومن: أن التعليقات حكمه لا- عله، وإلا- جاز البلع والقيء فوراً، مع أنه خلاف أدله التحريم، ولم يجر أكل ما يوجب القسوه بضروره اتفاق الأطباء، والحاصل: إنها لا تصلح عله تامه وإلا نوقضت طرداً وعكساً، والموثقه مع أنها منافية لما هو المرتكز في أذهان الشيعة من عصمه الإمام (عليه السلام) غير ما نحن فيه، إذ هي في الحرام لا- في النجس، وعلى هذا فالأقرب بحسب القواعد عدم وجوب القيء.

وأما بطلان الصلاة فلا وجه له إلا من باب كونه حاملاً للنجس، والظاهر انصراف الأدله عنه، والله العالم.

فلو انخرق الجلد ووصل الماء إليه تنجس، ويشكل معه الوضوء أو الغسل، فيجب إخراجه إن لم يكن حرج، ومعه يجب أن يجعل عليه شيئاً مثل الجبيره فيتوضأ أو يغتسل { والمحمتملات حينئذ أربعة:

ص: ١٦٢

١- الوسائل: ج ١٢ ص ١١٩ الباب ٣٥ من أبواب ما يكتسب به ح ٢.

الأول: غسل الجبيره ووضؤها بخرقه أجنبيه.

الثاني: الغسل والوضوء مع استثناء المحل بلا جبيره.

الثالث: التيمم.

الرابع: الجمع بين الأمرين أو الثلاثة.

أما دليل الأول: فهو أدله الجبيره.

وأما دليل الثاني: فهو ما دل على استثناء محل الجرح، كصحيحه الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث، قال: وسألته عن الجرح كيف أصنع به في غسله؟ قال: «اغسل ما حوله»^(١).

وعن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الجرح كيف يصنع صاحبه؟ قال: «يغسل ما حوله»^(٢).

بعد الإشكال في شمول أدله الجبيره للمقام، إذ الظاهر منها ما كان على الجرح لاحتياج منه إليه لا أنه يوضع عليه لهذه الغايه ، اللهم إلا أن يقال إن المفهوم من استدلاله (عليه السلام) بآيه: ((ما

ص: ١٤٣

١- الوسائل: ج ١ ص ٣٢٦ الباب ٣٩ من أبواب الوضوء ح ٢.

٢- الوسائل: ج ١ ص ٣٢٦ الباب ٣٩ من أبواب الوضوء ح ٣.

هذا إذا علم أنه دم منجمد، وإن احتمل كونه لحماً صار كالدم من جهة الرض كما يكون كذلك غالباً فهو طاهر.

السادس والسابع من النجاسات: الكلب والخنزير

الكلب والخنزير

السادس والسابع: الكلب

جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ (١١) يشمل ما نحن فيه فتدبر.

وأما دليل الثالث: فهو إطلاقات أدله التيمم بعد عدم استقامه دليل الأول لما عرفت، ودليل الثاني لما ورد من أن الوضوء لا يتبعض.

وأما دليل الرابع: فهو العلم الإجمالى المنحصر فى الطرفين أو الأطراف بعد عدم استقامه دليل الثالث لاحتمال تماميه أحد الدليلين الأولين، وسيأتى فى باب الجبيره بقيه الكلام فى المقام إن شاء الله.

{هذا إذا علم أنه دم منجمد، وإن احتمل كونه لحماً صار كالدم من جهة الرض كما يكون كذلك غالباً فهو طاهر} لكن بعد الفحص المتعارف، كما تقدم وجهه غير مره.

{السادس والسابع} من النجاسات العينيه: {الكلب

ص: ١٦٤

والخزير { إجماعاً مستفيضاً عن الخلاف، والمعتبر، والغنيه، والتحرير، والمنتهى، والمتذكرة، والدلائل، وكشف اللثام، والمستند، والجواهر، والحدائق، والمصباح، والمستمسك وغيرها، بل قلّ من ذكرهما ولم يذكر الإجماع على ذلك، وقد وافق الحكم أكثر العامه على ما يحكى عنهم، ويدل على النجاسه قبل ذلك: الأخبار المستفيضه أو المتواتره.

ففى صحيحه محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الكلب يصيب شيئاً من جسد الرجل؟ قال: «تغسل المكان الذى أصابه»^(١)، وعنه أيضاً عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الكلب يشرب من الإناء؟ قال: «اغسل الإناء»^(٢)، الحديث.

وصحيحه الفضل أبى العباس قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «إن أصاب ثوبك من الكلب رطوبه فاغسله، وإن مسه جافاً فاصب عليه الماء»^(٣)، الحديث.

وعنه أيضاً، فى حديث أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن الكلب؟ فقال: «رجس نجس لا يتوضأ بفضله واصبب ذلك الماء

-
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠١٥ الباب ١٢ من أبواب النجاسات ح ٤.
 - ٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠١٥ الباب ١٢ من أبواب النجاسات ح ٣.
 - ٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠١٥ الباب ١٢ من أبواب النجاسات ح ١.

واغسله بالتراب أول مره، ثم بالماء»(١).

ومرسله حريز عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لإذا ولغ الكلب في الإناء فصبه»(٢).

وروايه شريح عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث أنه سُئل عن سؤر الكلب يشرب منه أو يتوضأ؟ قال: «لا» قلت: أليس هو سبع؟ قال: «لا والله، إنه نجس، لا والله، إنه نجس»(٣).

وروايه أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث قال: «لا- يشرب سؤر الكلب إلا- أن يكون حوضاً كبيراً يستقى منه»(٤).

وخبر أبي سهل القرشي، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن لحم الكلب؟ فقال: «هو مسخ»، قلت: أهو حرام؟ قال: «هو نجس» أعيدها(٥) عليه ثلاث مرات، كل ذلك يقول: «هو نجس»(٦).

وفى الأربعمائه، عن علي (عليه السلام): «تنزهوا عن قرب الكلاب، فمن أصاب الكلب وهو رطب فليغسله، وإن كان جافاً

ص: ١٦٦

- ١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠١٥ الباب ١٢ من أبواب النجاسات ح ٢.
- ٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠١٥ الباب ١٢ من أبواب النجاسات ح ٥.
- ٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠١٥ الباب ١٢ من أبواب النجاسات ح ٦.
- ٤- الوسائل: ج ٢ ص ١٠١٥ الباب ١٢ من أبواب النجاسات ح ٧.
- ٥- وفى نسخه: (أعيده).
- ٦- الوسائل: ج ٢ ص ١٠١٦ الباب ١٢ من أبواب النجاسات ح ١٠.

فليوضح ثوبه بالماء»^(١)، إلى غير ذلك من الأخبار الكثيره.

ومما يدل على نجاسه الخنزير: صحيحه على بن جعفر، عن أخيه موسى (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل يصيب ثوبه خنزير فلم يغسله فذكر وهو في صلاته، كيف يصنع به؟ قال: «إن كان دخل في صلاته فليمض، فإن لم يكن دخل في صلاته فليوضح ما أصاب من ثوبه إلا- أن يكون فيه أثر، فيغسله» قال: وسألته عن خنزير يشرب من إناء كيف يصنع به؟ قال: «يغسل سبع مرات»^(٢).

ورواه سليمان الإسكافي، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن شعر الخنزير يخرز به؟ قال: «لا بأس به، ولكن يغسل يده إذا أراد أن يصلّي»^(٣).

وعن خيران الخادم قال: كتبت إلى الرجل (عليه السلام) أسأله عن الثوب يصيبه الخمر ولحم الخنزير، أيصلّي فيه أم لا-؟ فإن أصحابنا قد اختلفوا فيه، فقال بعضهم: صلّ فيه فإن الله إنما حرم شربها، وقال بعضهم: لا تصل فيه، فكتب (عليه السلام): «لا تصلّ فيه فإنه رجس»^(٤).

وفى خبر على بن رئاب، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قلت:

ص: ١٦٧

١- الخصال: ج ٢ حديث الأربعمائه ص ٦٢٦.

٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠١٧ الباب ١٣ من أبواب النجاسات ح ١.

٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠١٧ الباب ١٣ من أبواب النجاسات ح ٣.

٤- الوسائل: ج ٢ ص ١٠١٧ الباب ١٣ من أبواب النجاسات ح ٢.

وما على من قلب لحم الخنزير؟ قال: «يغسل يده»^(١)، إلى غير ذلك.

نعم ورد في جملة من الأخبار ما ظاهره المنافاه، كصحيحه ابن مسكان عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الوضوء مما ولغ الكلب فيه والسنور، أو شرب منه جمل، أو دابه، أو غير ذلك، أيتوضأ منه أو يغتسل؟ قال: «نعم إلا- أن تجده غيره فتنزه عنه»^(٢).

وخبر زراره عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الحبل يكون من شعر الخنزير يستقى به الماء من البئر، هل يتوضأ من ذلك الماء؟ قال: «لا بأس»^(٣).

وخبره الآخر، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن جلد الخنزير يجعل دلواً يستقى به الماء؟ قال: «لا بأس»^(٤).

وخبر حسين بن زراره عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قلت له: جلد الخنزير يجعل دلواً يستقى به من البئر يشرب منها؟ قال: «لا بأس»^(٥).

وخبره الآخر عنه (عليه السلام) قال: قلت له: شعر الخنزير

ص: ١٦٨

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠١٨ الباب ١٣ من أبواب النجاسات ح ٤.

٢- الوسائل: ج ١ ص ١٦٤ الباب ٢ من أبواب الأستار ح ٦.

٣- الوسائل: ج ١ ص ١٢٥ الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق ح ٢.

٤- الوسائل: ج ١ ص ١٢٩ الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق ح ١٦.

٥- لم نعثر على هذه الرواية بهذا السند والتمتن. نعم ذكره الفقيه الهمداني في الجزء الأخير من المجلد الأول ص ٣١ هكذا، وفي التهذيب: ج ١ ص ٤١٣ ح ٢٠ عن زراره، وفي الحقائق: ج ٥ ص ٢٠٧ عن الحسين بن زياد.

يعمل حبلاً ويستقى به من البئر التى يشرب منها، أو يتوضأ منها؟ فقال: «لا بأس به»^(١).

وقد حمل الأصحاب هذه الأخبار على محامل، وجعلها من يقول بعدم انفعال الماء القليل دليلاً على مذهبه، وقد تقدم تحقيق ذلك فى تلك المسألة.

نعم رواه ابن مسكان لا بد أن تحمل على غير الإناء لو قلنا بعدم الانفعال جمعاً بينها وبين ما دل على عدم الانتفاع بماء الظرف الذى ولغ فيه الكلب، وقد تقدم خبر ودك الخنزير فى تلك المسألة فراجع، وكأن المسألة من الضروريات عند الشيعة، قديماً وحديثاً، وإن اختلف فى بعض الخصوصيات، كما لا تحله الحياه ونحو ذلك مما سيأتى.

ثم الكلب والخنزير {البريان} محكومان بما ذكر {دون البحرى منهما} على المعروف، بل المشهور، بل ربما ادعى الإجماع إلا من ابن ادريس عليه، فإنه قال بنجاسه كلب الماء، وربما يلزمه القول بنجاسه خنزير الماء أيضاً، وحكى عن العلامة فى المنتهى أنه استقرب مقاله ابن ادريس، واستدل لهذا القول بإطلاق الأخبار الشامل للكلب والخنزير المائى، ورده العلامة فى محكى التذكرة بما يظهر منه أن اللفظ

ص: ١٦٩

١- الوسائل: ج ١ ص ١٢٦ الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق ح ٣.

مجاز في البحرى، قال: (كلب الماء طاهر بالأصل، خلافاً لابن ادريس، ولا يجوز حمل اللفظ على الحقيقه والمجاز بغير قرينه) (١) انتهى، ويظهر عن المحقق الثانى تسليم كونه حقيقه فى البحرى، إلا أن المانع الانصراف، قال فى محكى جامع المقاصد: (كلب الماء طاهر اقتصاراً فى نجاسه الكلب على المتعارف المتفاهم) (٢) انتهى.

ثم إنه ربما استدلل للنجاسه باشتراك اللفظ المقتضى لاشتراك الحكم، كما عن العلامة فى المنتهى، وهذا غير ما تقدم من الاشتراك المعنوى، وردّ بأنه لو قلنا بهذا القول أيضاً لزم حمل اللفظ على البرى، لأن كونه مراداً من اللفظ قطعى بلا خلاف حتى من المنتهى فيتوقف إرادته البحرى على جواز استعمال اللفظ المشترك فى أكثر من معنى، وهو وإن لم نقل باستحالته لكنه محتاج إلى القرينه قطعاً، والقرينه ليست فى المقام قطعاً، بل قرينه الخلاف موجوده فى كثير من الأخبار.

والحاصل: فإن لفظ الكلب إما مجاز فى كلب الماء، أو مشترك، لفظاً، أو معنى، فعلى الأولين يحتاج استعماله فيه إلى القرينه المفقوده فى المقام، بعد تسليم جواز استعمال اللفظ فى المعنيين الحقيقى والمجازى، أو الحقيقين. وعلى الثالث: لا بد من بقاء الإطلاق حتى

ص: ١٧٠

١- التذكرة: ج ١ ص ٨ سطر ٢.

٢- جامع المقاصد: ص ١٦ السطر الأخير، حكم كلب الماء.

يستفاد حكم ذلك منه، وهو مقطوع بعدم، إذ لا- يتبادر إلى أى ذهن من أذهان العرف من الكلب سوى كلب البر، حتى أن استعماله فى كلب الماء يحتاج إلى قرينه قطعاً، فاللفظ منصرف عن ذلك، وليس الانصراف لندره الأفراد أو الاستعمال، بل لعدم أنس الذهن العرفى الموجب لتغيير وجهه اللفظ، هذا مضافاً إلى قيام القرينه فى جملة من الأخبار، كأخبار الولوغ ونحوها، على إرادة كلب البر، ومثله خنزيره.

ثم إن الظاهر كون لفظ الكلب فعلاً- حقيقه فى كلب الماء على نحو الاشتراك، لعدم رؤيه العرف جامعاً بينهما، وأما أنه بالغلبه بعد استعماله مجازاً فيه أو بوضع ابتدائى فغير معلوم، وإن كان لا يبعد الأول، لما يظهر من اللغويين من كون ذلك مشابهاً لكلب البر بعض الشبه، ثم إنه ربما يشهد للطهاره بصحيحه ابن الحجاج، قال: سأل أبا عبد الله (عليه السلام) رجل وأنا عنده عن جلود الخنزير؟ فقال: «ليس بها بأس». فقال الرجل: جعلت فداك إنها علاجى فى بلادى، وإنما هى كلاب تخرج من الماء، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): «إذا خرجت من الماء تعيش خارجه من الماء» فقال الرجل: لا، فقال (عليه السلام): «ليس به بأس»^(١)، بل يظهر الطهاره من خبر آخر عن ابن أبى يعفور، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن أكل لحم الخنزير؟ قال: «كلب الماء إن كان له

ص: ١٧١

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٦٣ الباب ١٠ من أبواب لباس المصلى ح ١.

وكذا رطوباتهما وأجزاؤهما وإن كانت مما لا تحله الحياه، كالشعر والعظم ونحوهما،

ناب فلا تقربه وإلا فاقربه»^(١)، فانه لو كان كلب الماء نجساً لم يكن وجه لهذا التفصيل، كما لا يخفى.

{وكذا رطوباتهما وأجزاؤهما} لدخولهما في إطلاقات النصوص ومعاهد الإجماعات، بل ما دل على النجاسه بمماسّتهما رطباً يدل على ذلك، إذ المس في الغالب بالشعر لا- بنفس الجلد، والظاهر أنه لا- خلاف في الرطوبه، بل ادعى الإجماع عليه في الذكري والمدارك وغيرهما {وإن كانت} الأجزاء {مما لا تحله الحياه كالشعر والعظم ونحوهما} على المشهور، بل لم يعرف المخالف إلا السيد، وجدّه الناصر، والمجلسي (رحمه الله) في البحار، والذي يستدل به لهذا القول أمور:

الأول: أصاله الطهاره، بعد عدم صدق الكلب والخنزير على مثل الشعر.

الثاني: ما دل على طهاره ما لا تحله الحياه من الميته.

الثالث: الإجماع المدعى في كلام السيد، حيث إنه (رحمه الله) في شرح المسائل الناصريه قال بعد قول الناصر: شعر الميته طاهر، وكذا

ص: ١٧٢

١- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٧٢ الباب ٣٩ من كتاب الأئمه والأشربه ح ٣.

شعر الكلب والخنزير، ما لفظه: (هذا صحيح وهو مذهب أصحابنا _ ثم استدل بالإجماع ثم قال: _ وليس لأحد أن يقول إن الشعر والصوف من جملة الخنزير والكلب وهما نجسان، وذلك إنه لا يكون من جملة الحي إلا ما يحلّه الحياه)^(١)، انتهى.

الرابع: جملة من الأخبار كصحيح زراره عن الصادق (عليه السلام) قال: سألته عن الحبل يكون من شعر الخنزير يستقى به الماء من البئر، هل يتوضأ من ذلك الماء؟ قال: «لا بأس»^(٢).

وموثق حسين بن زراره عنه (عليه السلام) قال: قلت له: الشعر الخنزير يعمل حبلاً ويستقى به من البئر التي يشرب منها أو يتوضأ منها؟ فقال: «لا بأس به»^(٣).

وخبر برد الاسكاف قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إني رجل خزاز، ولا يستقيم عملنا إلا بشعر الخنزير نخرز به، قال: «خذ منه وبره، فاجعلها في فخاره، ثم أوقد تحتها حتى يذهب دسمها ثم اعمل به»^(٤)، وفي الكل نظر.

ص: ١٧٣

- ١- كتاب الناصريات، من الجوامع الفقيهيه: ص ٢١٨ سطر ١٧ و ٢٣.
- ٢- الوسائل: ج ١ ص ١٢٥ الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق ح ٢.
- ٣- الوسائل: ج ١ ص ١٢٦ الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق ح ٣.
- ٤- الوسائل: ج ١٢ ص ١٦٨ الباب ٥٨ من أبواب ما يكتسب به ح ٣.

اما الأول: فلأنه لا مجال للأصل بعد صدق اسم الكلب والخنزير على المجموع الذى منه هذا الجزء، كيف ولو لم يصدق الكلب على الشعر والعظم لزم أن يكون الكلب اسماً للحم ونحوه، وهو خلاف ضروره العرف، ولذا قال فى المدارك فى رده: (المرجع فى صدق الاسم إلى اللغه والعرف وهما متفقان على عدم اعتبار التفرقه المذكوره) (١)، وزاد عليه فى الحدائق (٢): الصدق شرعاً، واستدل له بما يوجب الديه على حلق الشعر، وبما دل على أن عدم الشعر على عوره الجاربه عيب، لأنه مما زاد أو نقص عن الخلقه الأصليه، ولولا كون الشعر من الإنسان _ أى مما يصدق عليه الإنسان فى ضمن المجموع المركب _ لم يكن عدمه عيباً ولم يوجب حلقه الديه، لأن الزيادة والنقص فى الإنسان عيب، والديه إنما تجب على التصرف فى الإنسان.

وأما الثانى: فلأن أدله المستثنيات من الميتة إنما تدل على أن الطاهر حال الحياه لا ينجس بالموت، فلا يشمل ما كان نجساً حال الحياه، مضافاً إلى الفرق الواضح، فإن الشعر والعظم لا يموت، والدليل إنما دل على نجاسه الميتة بخلافهما، فإنهما من جمله ما يصدق عليه أنه كلب أو خنزير.

وأما الثالث: فموهون بأن القول بذلك لم يعرف إلا من الناصر

ص: ١٧٤

١- انظر الحدائق: ج ٥ ص ٢٠٩.

٢- الحدائق: ج ٥ ص ٢١٠.

قبل السيد، فكيف يتحقق الإجماع بذلك. وأما رد الإجماع بعد ذهاب من بعده، فلا يخفى ما فيه، إذ لا ينافي عدم ذهاب من بعد السيد مع تحقق الإجماع في زمانه وقبله، وكيف كان فالإجماع مخدوش صغرى وكبرى.

وأما الرابع أى الروايات، فقد عرفت فيما سبق أنها في مقام انفعال الماء القليل بالملاقاه أو غير ذلك، مما قيل من عدم نجاسه ماء البئر، أو عدم العلم بملاقاه الحبل لماء الدلو، وإن كان هذان الحملان خلاف الظاهر، هذا مضافاً إلى ما دل على النجاسه في نفس هذا المورد، حتى أنه لو كان للروايات السابقه إطلاق لزم تقييده، كروايه برد التي رواها الشيخ والصدوق قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): جعلت فداك، إنا نعمل بشعر الخنزير فربما نسي الرجل فصلى وفي يده شيء منه؟ قال: «لا ينبغي له أن يصلى وفي يده منه شيء»، وقال: «خذوه فاغسلوه فما كان له دسم فلا تعلموا به، وما لم يكن له دسم فاعملوا به واغسلوا أيديكم منه»^(١). وروايه سليمان الإسكاف قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن شعر الخنزير يخرز به؟ قال: «لا بأس به ولكن يغسل يده إذا أراد أن يصلى»^(٢).

ص: ١٧٥

-
- ١- التهذيب: ج ٩ ص ٨٥ الباب ٢ في الذبائح والأطعمه ح ٩١. والفقيه: ج ٣ ص ٢٢٠ الباب ٩٦ في الصيد والذبائح ح ١٠٩.
 - ٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠١٧ الباب ١٣ من أبواب النجاسات ح ٣.

ولو اجتمع أحدهما مع الآخر أو مع آخر فتولد منهما ولد، فإن صدق عليه اسم أحدهما تبعه، وإن صدق عليه اسم أحد الحيوانات الأخر، أو كان مما ليس له مثل في الخارج كان طاهراً، وإن كان الأحوط الاجتناب عن المتولد منهما إذا لم يصدق عليه اسم أحد الحيوانات الطاهرة، بل الأحوط الاجتناب عن المتولد من أحدهما مع طاهر إذا لم يصدق عليه اسم ذلك الطاهر، فلو نزا كلب على شاه، أو خروف على كلبه ولم يصدق على المتولد منهما اسم الشاه فالأحوط الاجتناب عنه، وإن لم يصدق عليه اسم الكلب.

في المتولد بين الحيوانين

ولو اجتمع أحدهما مع الآخر أو مع آخر فتولد منهما ولد، فإن صدق عليه اسم أحدهما تبعه، وإن صدق عليه اسم أحد الحيوانات الأخر أو كان مما ليس له مثل في الخارج كان طاهراً، وإن كان الأحوط الاجتناب عن المتولد منهما إذا لم يصدق عليه اسم أحد الحيوانات الطاهرة، بل الأحوط الاجتناب عن المتولد من أحدهما مع طاهر، إذا لم يصدق عليه اسم ذلك الطاهر، فلو نزا كلب على شاه أو خروف على كلبه ولم يصدق على المتولد منهما اسم الشاه، فالأحوط الاجتناب عنه وإن لم يصدق عليه اسم الكلب.

أقول: صور المسألة ستة، لأنه إما أن يتولد الحيوان من نجسين، أو من طاهر ونجس، وعلى كل تقدير فيما أن يشبه نجساً أو طاهراً أو لا يشبه شيئاً، ومقتضى القاعده الأولى، حرمه المشابهة لنجس وطهاره

غيره، لأن الأحكام تدور مدار الأسماء، فلو تولد من بين كلب وخنزير مثلاً ما يشبه الشاه أو لا شبه له فهو ليس بـ كلب ولا خنزير، حتى يحكم بحكمهما، كما أنه لو تولد بين شاه و كلب ما يشبه الكلب مثلاً فهو كلب، فيحكم عليه بحكمه وهو النجاسة، وكذلك مقتضى القاعده ترتب حكم الحليه والحرمة أيضاً على ذلك، بل وكذا المتولد من طاهرين، فلو فرض أنه تولد بين شاتين ما يشبه الكلب، كان محكوماً بحكمه.

قال الفقيه الهمداني: (ولو نرى كلب أو خنزير على حيوان طاهر أو نجس فأولده روعى في إلحاقه بأحكامه إطلاق الاسم، لتعليقها عليه، فإن صدق عليه اسم الكلب أو الخنزير حكم بنجاسته، وترتيب سائر أحكامه عليه، وإلا فلا، سواء اندرج في مسمى اسم آخر كالهرة ونحوها أو لم يندرج، بأن لم يكن مصداقاً لشيء من العناوين المعروفه، فإنه أيضاً محكوم بالطهاره للأصل، بل وكذا الحكم في المتولد من الكلبين، أو الخنزيرين، أو الطاهرين، فإن الحكم يدور مدار عنوان موضوعه، فإذا صدق عليه اسم الكلب حقيقه حكم بنجاسته، سواء كان أبواه طاهرين أم نجسين، وإن صدق عليه اسم الهرة مثلاً حكم بطهارته من غير التفات إلى أبويه، كما صرح به بعض) (١) انتهى.

ص: ١٧٧

١- مصباح الفقيه: ج ١ ص ٣١ من الجزء الأخير سطر ١٥.

أقول: لكن في الروايه المرويّه عن أمير المؤمنين (عليه السلام) ما ينافي ما ذكرناه، فإنه قد روى في زهر الربيع عن شيخنا البهائي (رحمه الله): إن أعرابياً سأل علياً (عليه السلام) فقال: إن رأيت كلباً وطأ شاهاً فأولدها ولدأً فما حكم ذلك في الحل؟ فقال (عليه السلام): «اعتبره في الأكل، فإن أكل لحمأً فهو كلب، وإن رأيتَه يأكل علفأً فهو شاه». فقال الأعرابي: رأيتَه يأكل هذا تاره، ويأكل هذا أخرى. فقال (عليه السلام): «اعتبره في الشرب، فإن كرع فهو شاه، وإن ولغ فهو كلب». فقال الأعرابي: رأيتَه يبلغ تاره ويكرع أخرى. فقال (عليه السلام): «اعتبره في المشى مع الماشيه، فإن تأخر عنها فهو كلب، وإن تقدم أو توسط فهو شاه». فقال: وجدته مره هكذا ومره هكذا، قال (عليه السلام): «اعتبره في الجلوس، فإن برك فهو شاه، وإن أقعى فهو كلب». قال: إنه يفعل هذا مره وهذا مره. قال (عليه السلام): «اذبحه، فإن وجدت له كرشأً فهو شاه، وإن وجدت له أمعاء فهو كلب»^(١)، فبهت الأعرابي عند ذلك من علم أمير المؤمنين (عليه السلام).

أقول: هذه الروايه لو صح سندها لتعين العمل بها، لأنه لا مجال للقاعده مع الحديث، لكنني لم أجد لها سندأً متصلأً، وحينئذ يكون الأحوط الأخذ بضوابطها في مقام التحريم. وأما ضوابطها

ص: ١٧٨

١- زهر الربيع: ص ٢٣٦.

فى مقام الحليه، فإن وافقت القاعده المتقدمه أخذ بها قطعاً، وإلا كان الأحوط الاجتناب، هذا وقد اختلف الفقهاء فى ذلك، فالظاهر من كشف اللثام، وكشف الغطاء، والجواهر، وبعض آخر ما تقدم عن الفقيه الهمدانى. وقد أكثر الثانى من فروع المسأله فقال: (ليس المدار على المبدئين كسائر أقسام المستحيلات من الأعيان النجسه والطاهره، بل على تحقق الاسمين، وحاصل المسأله: إن التولد إما بين طاهرى العين أو نجسى العين، أو المختلفين، أو المركبين مع طاهر العين، أو نجس العين، لمصداق نجاسه العين، أو طهاره العين، أو المجتمعين، والحكم فى الجميع واضح مما سبق، فيجرى حكم الطهاره والنجاسه وأنواعهما من جهه حكم الولوغ ونزح البثر وكميته ومكروهيه السؤر وعدمها على الاسم)^(١)، انتهى.

هذا وعن الشهيدين والمحقق الثانى وغيرهم: التفصيل بين المتولد من طاهر ونجس، وبين المتولد من نجسين، فاقتصروا فى الاعتبار بالاسم على القسم الأول، وحكموا بنجاسه المتولد فى القسم الثانى، ومال إليه الشيخ فى الطهاره، واستدل لهم بأمر:

الأول: القطع بعدم خروجه عن أحدهما، وإن باينهما صورته، والأسماء إنما تكون معياراً للأحكام لكشفها عن الحقيقه، فلو انكشفت

ص: ١٧٩

بدون صدق الاسم كانت هي المناط في الحكم دون الاسم.

الثاني: تنقيح المناط، إذ المتشرعه لا يفرقون بين المتولد من كلبين أو خنزيرين، وبين المتولد من كلب وخنزير.

الثالث: فحوى ما دل على تحريم الجدوى الراضع من لبن خنزيره، حتى كبر وشب واشتد عظمه، وتحريم نسله من الغنم الذي استفحله فيها، فعن حنان بن سدير قال: سئل أبو عبد الله (عليه السلام) وأنا حاضر عنده عن جدى رضع من لبن خنزيره حتى شب وكبر واشتد عظمه، ثم إن رجلاً استفحله فى غنمه فخرج له نسل؟ فقال: «أما ما عرفت من نسله بعينه فلا تقربته، وأما ما لم تعرفه فكله، فهو بمنزله الجبن، ولا تسأل عنه» (١).

وعن أبى حمزه رفعه قال: «لا- تأكل من لحم حمل رضع من لبن خنزيره» (٢)، ونحوهما غيرهما، فإنه إذا صار مثل هذا سبباً للتحريم كان الولاده سبباً لها بطريق أولى.

الرابع: استصحاب النجاسه والحرمه قبل خروجه من بطن أمه، هذا ولكن شىء من ذلك لا يصلح لرفع اليد عن القاعده.

إذ يرد:

ص: ١٨٠

١- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٥٢ الباب ٢٥ من كتاب الأطمعه والأشربه ح ١.

٢- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٥٣ الباب ٢٥ من كتاب الأطمعه والأشربه ح ٣.

على الأول: إن المعتبر هو الحقيقة عند العرف لا- الحقيقة في نظر العقل، والمفروض أن هذا شاه حقيقه عندهم، مضافاً إلى أن كون أصل هذا من حيوانين نجسين لا- يلزم بقاء حقيقتهما فيه عقلاً للاستحالة، فإنه رب شيء يكون أصل غير ما يتفرع منه عقلاً، بل هو الغالب في المستحيلات.

وعلى الثاني: إن المناط في نجاستهما غير ظاهر عندنا حتى يدعى وجوده في المتولد منهما، ودعوى أن المتشرعه لا يفرقون، في غير محله.

وعلى الثالث: إنه ليس من محل الكلام، إذ الكلام في النجاسة والطهارة، لا الحليه والحرمة، والقول بأن الحرمة تلازم النجاسة في هذا المورد، إذ لا- سبب للحرمة إلا كونه مستحيلاً إلى حقيقة النجس الملازم للنجاسة، في غير محله، لبداهه عدم الاستحالة، والحكم بحرمة اللحم لم يعلم كونه للاستحالة الشرعيه حتى يقال: بأن الشارع نزل منزله النجس العين فيترب عليه سائر أحكامه، ولذا لا- أظن أن أحداً من الفقهاء رتب عليه جميع أحكام نجس العين. هذا مضافاً إلى أن الحكم بالحرمة في مورد الروايه مشكل، لما ورد من تحليله بإطعامه الطاهر، فتأمل.

وعلى الرابع: إنه لا- مجال للاستصحاب مع فرض صدق عنوان طاهر عليه. ومنه: يعلم أنه لا وجه للحكم بالنجاسة، كما لا وجه للإشكال، كما عن المنتهى والنهايه والمعالم والمدارك وغيرها.

الكافر

«الثامن»: الكافر بأقسامه

{الثامن} من النجاسات: {الكافر بأقسامه} وقد استفاض على نجاسته دعوى الإجماع من الناصريات، والانتصار، والغنيه، والسرائر، والتحرير، والمنتهى، والبحار، وكشف اللثام، وظاهر التذكرة، ونهايه الأحكام، وغيرها، بل عن التهذيب دعوى إجماع المسلمين على ذلك.

أما غير الكتابي الذي لا يتحلل الاسلام، كالمشركين وعبده الأصنام والثور ونحوهما. فلم ينقل الخلاف في نجاستهم عن أحد، بل في المستند: (ونجاسته عند الإماميه إجماعيه، وحكاية الإجماع على نجاسته بخصوصه من المحقق وجماعه) (١) انتهى، والدليل عليه الآيه الآتية.

وأما الكتابي: فإنه وان استفاض نقل الإجماع على نجاسته، كما عرفت جملة من الكتب الحاكية له، إلا أن هناك جماعه ذهبوا إلى الطهاره، كابن الجنيد، والعماني، والشيخ في النهايه، والمفيد في العزیه، بل في المصباح، وتبعهم جماعه من متأخري المتأخرين.

استدل القائلون بالنجاسه: بالإجماع المتقدم، والكتاب، والسنه.

أما الكتاب، فأيتان:

الأولى: قوله تعالى: (إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ

ص: ١٨٢

الْحَرَامِ)) (١) الآيه، بتقريب أن النجس نص في المطلوب، والظاهر منها كونهم بأعيانهم نجس لا أنهم ذو نجاسه عارضه لشربهم الخمر وأكلهم لحم الخنزير، إذ ذلك خلاف الظاهر، كما أن حمل النجس على القذاره المعنويه خلاف الظاهر، فإن النجس يتبادر منه ما هو المرتكز فعلاً في أذهان المتشرعه، وبضميمه أصل عدم النقل الذي يسميه بالاستصحاب القهقري يتم المطلوب.

الثانيه: قوله تعالى: ((كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرَّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ)) (٢)، فعن المحقق في المعبر إنه تمسك به ثم قال: (لا يقال الرجس العذاب رجوعاً إلى أهل التفسير، لأننا نقول حقيقه اللفظ يعطى ما ذكرناه، فلا يُسند إلى مفسّر برأيه، ولأن الرجس اسم لما يكره فهو يقع على موارد بالتواطى فيحمل على الجميع عملاً بالإطلاق) (٣). انتهى.

وأما السنه: فمتواتر الروايات مثل صحيحه سعيد الأعرج: أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن سؤر اليهودى والنصرانى، أيؤكل أو يشرب؟ قال: «لا» (٤).

ص: ١٨٣

١- سورة التوبه: الآيه ٢٨.

٢- سورة الأنعام: الآيه ١٢٥.

٣- المعبر: ص ٢٤ سطر ١٠.

٤- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٨٤ الباب ٥٤ من أبواب الأطمعه المحرمه ح ١.

وصحيحه محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام) في رجل صافح رجلاً مجوسياً، قال: «يغسل يده، ولا يتوضأ» (١).

وروايه أبي بصير عن أحدهما (عليهما السلام): في مصافحه المسلم اليهودى والنصرانى؟ قال: «من واره الثوب، فإن صافحك بيده فاغسل يدك» (٢).

وصحيحه على بن جعفر، عن أخيه موسى (عليه السلام) قال: سألته عن النصرانى يغتسل مع المسلم فى الحمام؟ فقال: «إذا علم أنه نصرانى اغتسل بغير ماء الحمام، إلا أن يغتسل وحده على الحوض فيغسله ثم يغتسل». وسأله عن اليهودى والنصرانى يدخل يده فى الماء أيتوضأ منه للصلاه؟ قال: «لا، إلا أن يضطر إليه» (٣).

وصحيحته الأخرى عن أخيه موسى (عليه السلام) قال: سألته عن فراش اليهودى والنصرانى ينام عليه؟ قال: «لا بأس، ولا يصلى فى ثيابهما _ وقال: _ لا يأكل المسلم مع المجوسى فى قصعه واحده، ولا يقعه فى فراشه ولا مسجده ولا يصفحه»، قال: وسألته عن رجل اشترى ثوباً من السوق للباس، لا يدري لمن كان، هل تصلح الصلاه فيه؟ قال: «إن اشتراه من مسلم فليصل فيه، وإن اشتراه من

ص: ١٨٤

-
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠١٨ الباب ١٤ من أبواب النجاسات ح ٣.
 - ٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠١٩ الباب ١٤ من أبواب النجاسات ح ٥.
 - ٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٢٠ الباب ١٤ من أبواب النجاسات ح ٩.

نصراني فلا يصلى فيه حتى يغسله»(١).

وروايته الأخرى أيضاً عن أخيه موسى (عليه السلام) قال: سألته عن مؤاكلة المجوسى فى قصعه واحده، وأرقد معه على فراش واحد وأصافحه؟ قال: «لا»(٢).

وروايه هارون بن خارجه قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): إني أخالط المجوس فأكل من طعامهم؟ فقال: «لا»(٣).

ومفهوم روايه سماعه عن أبى عبد الله (عليه السلام): سألته عن طعام أهل الذمه ما يحل منه؟ قال: «الحبوب»(٤).

وصحيحه محمد بن مسلم، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن آنيه أهل الذمه والمجوسى؟ فقال: «لا تأكلوا فى آنيهم، ولا من طعامهم الذى يطبخون، ولا فى آنيهم التى يشربون فيها الخمر»(٥).

ومفهوم جمله من الروايات المفسره لآيه حل الطعام: مثل روايه أبى الجارود، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن قول الله عز

ص: ١٨٥

- ١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٢٠ الباب ١٤ من أبواب النجاسات ح ١٠.
- ٢- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٨٢ الباب ٥٢ من أبواب الأئعمه المحرمه ح ١.
- ٣- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٨٢ الباب ٥٢ من أبواب الأئعمه والمحرمه ح ٢.
- ٤- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٨١ الباب ٥١ من أبواب الأئعمه المحرمه ح ١.
- ٥- الوسائل: ج ٢ ص ١٠١٨ الباب ١٤ من أبواب الأئعمه المحرمه ح ١.

وجل: (وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ) (١٧) قال: «الحبوب والبقول» (٢).

وعن الأعشى عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث أنه سُئل عن قوله تعالى: ((وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ))؟ قال: «كان أبي يقول: إنما هي الحبوب وأشباؤها» (٣).

وعن هشام بن سالم عن أبي عبد الله (عليه السلام) في قوله تعالى: ((وَطَعَامُهُمْ حِلٌّ لَكُمْ)) فقال: «العدس والحمص وغير ذلك» (٤).

ومرسله الفقيه، قال: سئل الصادق (عليه السلام) عن قول الله عز وجل: ((وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ)) قال: «يعنى الحبوب» (٥).

وعن العياشي (٦)، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله (عليه

ص: ١٨٤

١- سورة المائدة: الآية ٥.

٢- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٨١ الباب ٥١ من أبواب الأطعمة المحرمة ح ٣.

٣- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٨١ الباب ٥١ من أبواب الأطعمة المحرمة ح ٤.

٤- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٨١ الباب ٥١ من أبواب الأطعمة المحرمة ح ٥.

٥- الفقيه: ج ٣ ص ٢١٩ الباب ٩٦ في الصيد والذبايح ح ١٠٢.

٦- تفسير العياشي: ج ١ ص ٢٩٦ ح ٣٧.

السلام) فى قول الله تبارك وتعالى: ((وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَّ لَكُمْ)) قال: «العدس والحبوب وأشباه ذلك» يعنى من أهل الكتاب (١)، إلى غير ذلك من هذا القبيل.

ومن الروايات الداله على النجاسه: صحيح العيص، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن مؤاكله اليهودى، والنصرانى، والمجوسى، أفأكل من طعامهم؟ قال: «لا» (٢).

وعن زراره عن الصادق (عليه السلام) إنه قال فى آنيه المجوس: «إذا اضطررتم إليها فاغسلوها بالماء» (٣).

وعن إسماعيل بن جابر وعبد الله بن طلحه قالوا: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «لا تأكل من ذبيحه اليهودى ولا تأكل فى آنيهم» (٤).

وعن كتاب درست، بسنده عن أبى عبد الله وأبى الحسن (عليهما السلام) قالوا: «لا تأكل من فضل طعامهم، ولا تشرب من

ص: ١٨٧

-
- ١- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٨٢ الباب ٥١ من أبواب الأئمة المحرمه ح ٨.
 - ٢- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٨٣ الباب ٥٢ من أبواب الأئمة المحرمه ح ٣.
 - ٣- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٨٥ الباب ٥٤ من أبواب الأئمة المحرمه ح ٢.
 - ٤- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٨٦ الباب ٥٤ من أبواب الأئمة المحرمه ح ٧.

فضل شرابهم»(١١).

أقول: مرجع الضمير اليهود والنصارى بقريته روايته السابقه عن إسماعيل الآتيه في أدله الطهاره، إلى غير ذلك من الأخبار بهذه المضامين.

وربما يورد على أدله القول بالنجاسه:

إما الإجماع: فبأنه مخدوش صغرى بعدم تحققه، وكبرى بعدم حجيه غير الدخولى، مضافاً إلى أنه فرض الحجيه فى الحدسى فإنما هو فى غير محتمل الاستناد، وهذا محتمل الاستناد بل مظنونه لما نرى من استدلال القائلين بهذه الأخبار.

وأما الآيه الأولى من الكتاب:

فأولاً: ما عن المقدس الأردبيلى وصاحبى المدارك والذخيره، بتوضيح منا: من عدم ثبوت الحقيقه الشرعيه فى النجس، بل الظاهر أن المراد به القذاره المعنويه كسائر إطلاقاته فى لسان الشارع، نحو ما ورد فى آداب التخلّى: «أعوذ بالله من الرجس النجس الخبيث المخبث الشيطان الرجيم»(٢)، كما أن مقابله وهو الطهر والطاهر فى لسان الشارع يراد به الطهاره المعنويه خصوصاً فى إطلاقه على

ص: ١٨٨

١- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ١٦١ الباب ١٠ من أبواب النجاسات ح ١.

٢- الوسائل: ج ١ ص ٢١٧ الباب ٥ من أبواب أحكام الخلو ح ٨.

الإنسان، كما أريد به ذلك في إطلاقاته على النبي (صلى الله عليه واله) والأئمة (عليهم السلام) في متواتر الأخبار، ومنه: «طُهِرَتْ وطَهَّرَتْ بك البلاد»^(١)، ويؤيد ذلك التفرع في الآيه الكريمه، إذ النجاسه الظاهريه لا تمنع دخولها في مسجد الحرام ما لم يستلزم الهتك، فلو كان في ثوب أحد عين النجاسه لم يمنع من دخول المسجد، ولو سلمنا الاشتراك اللغوي في هذا اللفظ فهو مجمل لا يمكن التمسك به لأحدهما، ثم إن من المعلوم أنه لم يكن هذا الاصطلاح المتداول في ألسنه الفقهاء والمشرعه في لفظي الطاهر والنجس متداولاً في ألسنه الأئمه (عليهم السلام) والروايات، ولذا ما أقل إطلاقهما في الروايات، كما لا يخفى على من راجعها، ولو كان هذا الاصطلاح متداولاً كثيراً، كما كثراً فعلاً في لسان المشرعه لكثرت الابتلاء بهما.

وثانياً: بأن مفاد الآيه أخص من المدعى، إذ المراد إثبات نجاسه كل كافر والآيه إنما تضمنت نجاسه المشركين فقط، والجواب بأن ذلك يتم بعدم القول بالفصل مردود بأن المشرك لم يخالف في نجاسته أحد _ على ما ذكروا _ وأهل الكتاب مختلف فيهم، مضافاً إلى أنه ليس تمسكاً بالآيه فقط.

وأما القول بأن أهل الكتاب مشركون لما نرى وجداناً من جعلهم

ص: ١٨٩

١- مفاتيح الجنان: ص ٤٣٩ زياره الحسين عليه السلام سطر ١٤ ط الوفاء بيروت.

الله والمسيح وروح القدس آلهه ثلاثه فى عين كونهم إلهاً واحداً، فالثلاثه واحد، والواحد ثلاثه، ولقوله تعالى: ((لَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً اتَّهُوا)) (١)، وقوله تعالى: ((لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ)) (٢)، وقوله تعالى: ((أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ)) (٣)، وقوله تعالى: ((وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا)) (٤)، حيث ورد فى تفسيره أنه رد لما أشكلوه على النبى (صلى الله عليه وآله) من أنه يلزم أن يكون المسيح حصب جهنم لقوله تعالى: ((إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصْبُ جَهَنَّمَ)) (٥)، وقوله: ((وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ)) (٦). الظاهر فى أن من يأخذ النبى رباً كافراً، ومن المعلوم أنه مشرك، إلى غير ذلك من الأدله الصريحه على شركهم، بل وظاهر قوله تعالى: ((وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ - إِلَى أَنْ قَالَ - سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ)) (٧). فإن الظاهر من ذلك نسبه الشرك إليهم، بل عن شرح الروضه

ص: ١٩٠

- ١- سورة النساء: الآيه ١٧١.
- ٢- سورة النحل: الآيه ٥١.
- ٣- سورة المائدة: الآيه ١١٦.
- ٤- سورة الزخرف: الآيه ٥٧.
- ٥- سورة الأنبياء: الآيه ٩٨.
- ٦- سورة آل عمران: الآيه ٨٠.
- ٧- سورة التوبه: الآيه ٣٠ - ٣١.

للفاضل الأصفهاني التصريح بشمول المشرك للذمي لشيوع إطلاقه عليه مستشهداً بما حكاه النووي في التحرير من أن المشرك يطلق على كل كافر من عابد صنم، ويهودي، ونصراني، ومجوسي، وزنديق وغيرهم، انتهى.

وعلى هذا فيشملمهم آيه: ((إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ)) (١) فمردود بأنا وإن قلنا بكونهم مشركين حقيقه لما ذكر، خلافاً لبعض المعاصرين _ أبي عبد الله الزنجاني في رساله مستقله _ حيث منع كونهم مشركين مأولاً للآيات الداله على ذلك، ومصححاً لتوحيدهم بتمحلات عجيبه، إلا أن الظاهر من الآيه الكريمه، هم المشركون المصطلح، لا كل من كان مشركاً ولو كان من أهل الكتاب، ولذا قويل بينهما في غير واحد من الآيات والأخبار، فتحصل من جميع ذلك أن الآيه لا تدل على نجاسه المشرك بمعناها المتشرعى الآن، فكيف بنجاسه أهل الكتاب.

وأما الآيه الثانيه: فقد اورد على الاستدلال بها في محكى المدارك: (أن الرجس لغه يجىء لمعانٍ، منها: القدر، والعمل المؤدى إلى العذاب، والشك والعقاب والغضب، والظاهر أن إطلاقه عليها على سبيل الاشتراك اللفظى، فيكون مجملاً محتاجاً فى تعيين المعنى

ص: ١٩١

المراد منه إلى القرينه، على أن المتبادر من سوق الآية إرادته الغضب والعذاب، كما ذكره أكثر المفسرين (١) انتهى.

أقول: مضافاً إلى أنه لا معنى لجعل النجاسه عليهم، ألا ترى أنه لو بدل مكان الرجس النجاسه فكانت الآية: ويجعل النجاسه على الذين لا يؤمنون، لكان النظم متبترأ لا يكاد يستسيغه الطبع، فإن الرجس في هذا المقام مقامه مساق الرجس في قوله تعالى: ((إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ)) (٢)، وقوله: ((إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ)) (٣) لا يراد به النجاسه الظاهرية المصطلحه.

وأما الأخبار _ فمضافاً إلى عدم دلالة جمله منها وضعف السند في جمله _ معارضه بأظهر منها دلالة، وهي ما تمسك به القائلون بالطهاره بعد الأصل، وعموم "طعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم" مما يبلغ حد التواتر.

مثل صحيحه إسماعيل بن جابر قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): ما تقول في طعام أهل الكتاب؟ فقال: «لا تأكله»، ثم سكت هنيهة ... ثم قال: «لا تأكله، ولا تتركه، تقول إنه

ص: ١٩٢

١- المدارك: ص ١١٣ سطر ٣٧.

٢- سورة الأحزاب: الآية ٣٣.

٣- سورة المائدة: الآية ٩٠.

حرام، ولكن تتركه تنتزه عنه، إن في آنتهم الخمر ولحم الخنزير»(١)، وهذه الروايه مع صراحتها فى عدم الحرمة تصلح قرينه بمدلولها اللفظى على صرف الأخبار الظاهره فى الحرمة أو النجاسه عن ظاهرها، كصحيحه على بن جعفر المتقدمه، الداله على جواز الوضوء للصلاه بالماء الذى باشره اليهودى أو النصرانى لدى الضروره.

وصحيحه العيص بن القاسم: أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن مؤاكلة اليهودى والنصرانى؟ فقال: «لا- بأس إذا كان من طعامك»، وسألته عن مؤاكلة المجوسى؟ فقال: «إذا توضأ فلا بأس»(٢).

وصحيحه إبراهيم بن أبى محمود قال: قلت للرضا (عليه السلام): الجاريه النصرانيه تخدمك وأنت تعلم أنها نصرانيه، لا تتوضأ ولا تغتسل من جنبه، قال: «لا بأس تغسل يديها»(٣).

وصحيحته الأخرى قال: قلت للرضا (عليه السلام): الخياط أو القصار يكون يهودياً أو نصرانياً وأنت تعلم أنه يبول ولا يتوضأ ما

ص: ١٩٣

-
- ١- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٨٥ الباب ٥٤ من أبواب الأئمة المحرمه ح ٤.
 - ٢- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٨٤ الباب ٥٣ من أبواب الأئمة المحرمه ح ٤.
 - ٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٧٧ الباب ٥٤ من أبواب النجاسات ح ٢.

تقول فى عمله؟ قال: «لا بأس»^(١)، فان القصار هو الذى يغسل الثوب وفيه الشاهد، وأما الخياط فإنه لا شاهد فيه صريحاً.

وروايه زكريا بن إبراهيم قال: دخلت على أبى عبد الله (عليه السلام) فقلت: إني رجل من أهل الكتاب، وإني أسلمت، وبقي أهلى كلهم على النصرانيه، وأنا معهم فى بيت واحد، لم أفارقهم بعد فأكل من طعامهم؟ فقال لى: «يا أكلون الخنزير»؟ فقلت: لا، ولكنهم يشربون الخمر، فقال لى: «كل معهم واشرب»^(٢).

أقول: هذه الروايه مما يدل على عدم نجاسه الخمر، كما أنها تدل على عدم نجاسه أهل الكتاب، وسيأتى الكلام فى الخمر فى محله إن شاء الله.

وموثقه عمار عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل هل يتوضأ من كوز أو إناء غيره، إذا شرب منه على أنه يهودى؟ فقال: «نعم» فقلت: من ذلك الماء الذى يشرب منه؟ قال: «نعم»^(٣).

أقول: قد تقدم الاستدلال بهذه الروايه على عدم انفعال الماء

ص: ١٩٤

١- الحدائق: ج ٥ ص ١٦٩ فى القول بطهاره الكتابى. وفى الوافى: فى باب التطهير من مس الحيوانات من أبواب الطهاره من الخبث.

٢- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٨٥ الباب ٥٤ من أبواب الأطمعه المحرمه ح ٥.

٣- الوسائل: ج ١ ص ١٦٥ الباب ٣ من أبواب الأستار ح ٣.

القليل فهي داله على أحد الأمرين على سبيل منع الخلو، وروايه أبي جميله عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه سأله عن ثوب المجوسى، ألبسه وأصلى فيه؟ قال: «نعم» قلت: يشربون الخمر! قال: «نعم نحن نشترى الثياب السابريه فنلبسها ولا نغسلها» (١).

وروايه الاحتجاج، عن محمد بن عبد الله بن جعفر الحميرى، إنه كتب إلى صاحب الزمان (عليه السلام): عندنا حاكه مجوس يأكلون الميتة ولا- يغتسلون من الجنابه وينسجون لنا ثياباً فهل يجوز الصلاه فيها من قبل أن تغسل؟ فكتب إليه فى الجواب: «لا بأس بالصلاه فيها» (٢).

وروايه أبى على البزاز، عن أبيه قال: سألت جعفر بن محمد (عليه السلام) عن الثوب يعمله أهل الكتاب، أصلى فيه قبل أن يغسل؟ قال: «لا بأس، وإن يغسل أحب إلى» (٣).

وعن معاويه بن عمار قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الثياب السابريه يعملها المجوس وهم أخباث (٤) وهم يشربون الخمر ونسأؤهم على تلك الحال، ألبسها ولا أغسلها وأصلى فيها؟

ص: ١٩٥

-
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٩٤ الباب ٧٣ من أبواب النجاسات ح ٧.
 - ٢- الاحتجاج: ج ٢ ص ٣٠٤ السطر ١٧.
 - ٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٩٣ الباب ٧٣ من أبواب النجاسات ح ٥.
 - ٤- وفى نسخه: أجناب.

قال: «نعم»، قال معاوية: فقطعت له قميصاً وخططته وفتلت له أزراراً ورداءً من السابري، ثم بعثت بها إليه يوم جمعه حين ارتفع النهار، فكأنه عرف ما أريد، فخرج بها إلى الجمعة (١).

وعن العيص بن القاسم قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن مؤاكله اليهودى والنصرانى والمجوسى؟ فقال: «إن كان من طعامك وتوضأ، فلا بأس» (٢).

وعن عبد الله بن يحيى الكاهلى قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن قوم مسلمين يأكلون وحضرهم مجوسى، أيدعونه إلى طعامهم؟ فقال: «أما أنا فلا أواكل المجوسى، وأكره أن أحرم عليكم شيئاً تصنعونه فى بلادكم» (٣).

وصحيحه محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) قال: سألته عن آنيه أهل الكتاب؟ فقال: «لا تأكل فى آنيهم إذا كانوا يأكلون فيه الميتة والدم ولحم الخنزير» (٤).

وعن كتاب درست بن أبى منصور، عن إسماعيل بن جابر، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام)

ص: ١٩٦

-
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٩٣ الباب ٧٣ من أبواب النجاسات ح ١.
 - ٢- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٨٣ الباب ٥٣ من أبواب الأئمة المحرمة ح ١.
 - ٣- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٨٣ الباب ٥٣ من أبواب الأئمة المحرمة ح ٢.
 - ٤- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٨٥ الباب ٥٤ من أبواب الأئمة المحرمة ح ٦.

جعلت فداك، آكل من طعام اليهودى والنصرانى؟ قال: فقال: «لا تأكل» قال: ثم قال: «يا اسماعيل لا تدعه تحريماً له، ولكن دعه تنزهاً له، وتنجساً له، إن فى آنتهم الخمر ولحم الخنزير»^(١١)، إلى غير ذلك من الأخبار الكثيره الداله على جواز مخالطه الكتابى مثل ما دل على جواز تزويجهم الكتابيه، واتخاذها ظئراً، وجواز إعاره الثوب للكتابى ولبسه بعد استرداده من غير أن يغسله، وتغسيل الكتابى للميت المسلم عند فقد المماثل والمحرم. وربما يناقش فى هذه الأدله.

اما الأصل: فبأنه لا مجال له مع ورود الدليل.

واما آيه حل الطعام: فبأنه لا مجال للاستدلال بها مع ورود الأخبار المتقدمه فى تفسيرها بالحبوب والبقول ونحوهما، مضافاً إلى أن ظهورها فى الطهاره غير ظاهر، لأن الظاهر من الحل فيها الحل التكليفى بقريته السياق مع قوله تعالى: ((وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ)) وهذا الحل كما لا يعارض ما دل على حرمه المغصوب، لا يعارض ما دل على حرمه النجس، والظاهر من الإضافه إضافه الملك، لا إضافه العمل، والمباشره المؤديه إلى سرايه النجاسه، ولعل الوجه فى إنشاء التحليل المذكور دفع توهم الحرمه من جهه عدم حجيه أيديهم

ص: ١٩٧

١- المستدرک: ج ١ ص ١٦٧ الباب ٤ من أبواب النجاسات والأوانى ح ١.

على الملكيه، لأنهم يستحلون الأموال بالمعاملات الفاسده التي لم يشرعها الإسلام، أو لعدم مبالاتهم في الأسباب المملكه، فالتحليل المذكور ظاهرى لحجبه اليد لا واقعى، فمع العلم بالبطلان وعدم صحه اليد لا تحليل، بل يجب العمل على العلم، هكذا أجاب في المستمسك تبعاً لغيره.

وأما عن الأخبار: فبضعف السند في جملة منها تاره، وضعف الدلاله في جملة أخرى، وجرى غيرها مجرى التقيه لموافقته لمذهب العامه، ويشهد لذلك روايه زكريا بن إبراهيم التي يظهر منها الفرق بين الخمر ولحم الخنزير، فلولا صدورها تقيه لم يكن وجه لذلك، وأوضح منها روايه الكاهلى المتقدمه، فإن الظاهر منها أن مؤاكلة المجوسى محرمه من الله سبحانه، لكنى لا أحرّم من جهه شيوع ذلك في بلادكم، فإنها لو لا التقيه لم يكن شيوع الارتكاب عله لكراهه التحريم، ولو لم يكن الحكم من الله التحريم لم يكن وجه لتعليل كراهه التحريم بشيوع الارتكاب في تلك البلاد، هذا كله مضافاً إلى إعراض المشهور عن هذه الروايات، بل المنقول عنهم من المتقدمين الطهاره، لم يثبت صحه النسبه إلا من بعضهم، فكيف يمكن الاستناد إلى مثل هذه الأخبار، وقد تصدى بعض للمناقشه في خبرٍ خبر من أخبار الطهاره، كما تصدى آخر للمناقشه في خبرٍ خبر من أخبار النجاسه، لكننا أضربنا عن ذلك حذراً من التطويل، هذا ولكن أنت خبير بأن شيئاً من هذه الإيرادات غير وارده.

وأما تفسير آيه حل الطعام بالحبوب ونحوها، فغير ضار، إذ

التفسير في قبالة حليه المطبوخات التي هي الغالب في الانسباق إلى الذهن، ألا ترى أنه لو قيل طعام فلان حلال لك لم يكذبك في إرادته جميع أطعمته التي يكون الشائع منها المطبوخات المشتملة على اللحم، إذ هو الغالب في الغداء والعشاء، ففسّر في الأخبار بالحبوب والبقول ونحوهما للتحرز عن ذلك، لأن ما يذبحونه ميتة عندنا لعدم توفر شرائط التذكية، مضافاً إلى اشتغال أطعمتهم على اللحوم المحرمة أصاله، إذ يحللون كل حيوان حتى الخنزير.

والحاصل: إن التفسير ليس مانعاً عن التمسك بها لما نحن فيه، ويدل على ذلك بعض الروايات الواردة في باب تحريم ذبائح أهل الكتاب، حيث فهم الرواي من الآية حليه الذبيحة فرده الإمام (عليه السلام) بالاختصاص، ففي روايه الأعشى قال: سألت رجلاً أبا عبد الله (عليه السلام) وأنا عنده، فقال له: الغنم يرسل فيها اليهودي والنصراني، فتعرض فيها العارضه فيذبح، أنا أكل ذبيحته؟ فقال أبو عبد الله (عليه السلام): «لا تدخل ثمنها مالك ولا تأكلها، فإنما هو الاسم، ولا يؤمن عليه إلا مسلم» فقال له الرجل: قال الله تعالى: ((الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ)) فقال له أبو عبد الله (عليه السلام): «كان أبي (عليه السلام) يقول: إنما هو الحبوب وأشباؤها» (١).

ص: ١٩٩

١- الوسائل: ج ١٦ ص ٢٧٩ الباب ٢٦ من أبواب الذبائح ح ١.

وفى روايته الأخرى: فقال له بعض من فى البيت: فأين قول الله عز وجل: ((وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حَلَّ لَهُمْ)) فقال: «إن أبى (عليه السلام) كان يقول: ذلك الحبوب وما أشبهها» (١).

ثم إنه لو لم يكن المراد بالطعام عاماً وإنما يخرج مثل اللحوم بالتخصيص لزم تبتت النظم، حيث إريد من "طعامكم حل لهم" العموم، وإريد من "طعامهم حل لكم" الخصوص وهو بعيد جداً.

وأما قول المستدل: الظاهر من الحل فيها الحل التكليفى إلى آخره، ففيه: إن الظاهر الحليه المطلقه كحليه "طعامنا لهم"، وإنما يخرج منه مثل المغصوب والمتنجس بالأعيان النجسه، بدليل "لا تغصب" و"لا تأكل ما باشر النجس" مثلاً، فيكون عدم الحليه من جهه أخرى بلا دليل، ألا ترى أنه لو قال أحد بأنه ينجس ما نظر إليه الكتابى، كانت هذه الآية رداً له.

وأما الروايات الواردة للنجاسه، فقد عرفت بمعارضتها بما هو أظهر.

وأما قوله: "ولعل الوجه" إلى آخره، ففيه: إن ذلك خلاف

ص: ٢٠٠

١- الوسائل: ج ١٦ ص ٢٨٠ الباب ٢٥ من أبواب الذبائح ح ٦، فى نسخه: (وأشباهاها).

سياقه مع "طعامكم حل لهم" "وأحل لكم الطيبات"، بل إن الآيه كسائر آيات الأحكام لبيان الأحكام الإلهيه فى نفسها.

وأما قوله: فالتحليل المذكور ظاهرى، إلى آخره، ففيه: إنه بمراحل من الواقع، إذ لا إشكال فى صحه معامله مع ما فى يد الكافر وإن علمنا أن ما بيده حصل له من سبب غير مشروع عندنا، ولذا ورد النص والفتوى بصحه أخذنا ثمن الخمر التى باعها، ونحو ذلك مع علمنا به، هذا مضافاً إلى أن كون التحليل ظاهرياً ينافى تحليل "الطيبات" و"طعامنا لهم" المعلوم كون واقعياً، وكيف كان فالآيه دليل على حليه طعامهم لنا نحو حليه طعامنا لهم، ما خلا الخارج بالدليل كالمطبوخ الذى فيه اللحم، ومن هنا يصح أن يقال: إن أخبار الطهاره موافقه للكتاب، هذا تمام الكلام فى الآيه.

أما الكلام فى الأخبار، فنقول: ضعف السند أو الدلاله فى جمله منها غير ضار بالجمله الأخرى الصحيحه السند الصريحه الدلاله، وقد كان فى أخبار النجاسه مثل هذه الأخبار سنداً ودلاله، منتهى الأمر أن الطائفتين من قبيل النص والظاهر، والثانى يحمل على الاستحباب بالأول، والقول بأنه ليس جمعاً عرفياً كما ذهب إليه فى الحدائق فى غير محله كما قرر فى الأصول، وعليه عمل الفقهاء كافه، حتى صاحب الحدائق بنفسه فى كثير من الموارد، كما لا يخفى على من تتبع.

هذا مضافاً إلى أن فى المقام شاهد الجمع، وهو أن الحكم بالنجاسه لأكلهم الخنزير والميته والدم ونحوها، كما صرح بذلك فى

عده روايات، وكثيراً ما يأخذ الحدائق مثله شاهداً للجمع، فما الذى يوجب رفع اليد عن ذلك فى المقام، والطعن الشديد على الفقهاء بأنهم عدلوا عما مهده أئمتهم إلى ما أحدثوه بعقولهم وأنه جراه وأخذ بالرأى، وأعجب العجائب إلى آخر كلامه (رحمه الله).

وأما الحمل على التقيه، فمضافاً إلى أنه فيما لا يمكن الجمع العرفى المفروض إمكانه فى المقام، أن الطهاره ليست مذهب جميع العامه، قال الشيخ فى الخلاف: (لا يجوز استعمال أواني المشركين من أهل الذمه وغيرهم، وقال الشافعى: لا بأس باستعمالها ما لم يعلم فيها نجاسه، وبه قال أبو حنيفه ومالك، وقال أحمد بن حنبل وإسحاق: لا- يجوز استعمالها، دليلنا قوله تعالى: ((إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ)) فحكم عليهم بالنجاسه، فيجب أن يكون كلما باشروه نجسا)) (1) انتهى. وبهذا يتضح أن المسأله مختلف فيها بينهم، على أن فى أخبار الطهاره ما لا- يمكن حملها على التقيه، فإن صحيحه العيص الناصه على أنه لا بأس إذا كان من طعامك، خلافاً مذهب العامه المطلقين للحليه، وأى فرق بين الحكم بالنجاسه مطلقاً، وبين الحكم بالنجاسه فى صوره ما إذا كان من طعام اليهودى والنصرانى فى كون كلا الحكمين مخالفاً للعامه ونحوه، قوله "إذا توضحاً فلا بأس".

والقول بأنه يمكن التخلص حينئذ بأن المجوسى إذا لم يغسل يده

ص: ٢٠٢

١- الخلاف: ج ١ ص ٤ مسأله ١٦.

كان ملوثاً بلحم الخنزير مردود، بأن الإطلاق أيضاً بعدم الجواز فيه مكان هذا التخلص، ونحوها غيرها من الروايات المفصلة، والاستشهاد بروايتي إبراهيم والكاهلي، لكون الحكم صادراً عن التقيه، ففيه ما لا يخفى.

قال الفقيه الهمداني بعد التقريب السابق: (ولا يخفى ما في هذا التقريب فإن التقيه ليست مقتضيه لأن يكره الإمام (عليه السلام) تحريم ما حرمه الله تعالى، فالظاهر أن مؤاكلة المجوسى من حيث هي ولو بالنسبه إلى الخبز وغيره من الأطعمة الجامده على ما يقتضيه إطلاق أدلتها من الأمور المكروهه التي يمقتها الله وأولياؤه (عليهم السلام)، ولعلّ حكمته كونها نحواً من المواد الممقوته، لكن الإمام (عليه السلام) كره أن يكلفهم بالمنع إرفاقاً بهم، وتوسعه عليهم، فمراده بقوله (عليه السلام) "ان أحرم عليكم"، أما مطلق المنع لا-التحريم الحقيقي، لكن بلحاظ تعلق أمر الإمام (عليه السلام) بتركه، كما لو أمر الوالد ولده بترك بعض الأشياء المحلله لغرض صحيح _ إلى أن قال: _ وأضعف من ذلك الاستشهاد له بروايه زكريا بن إبراهيم "فإنهم أكلوا لحم الخنزير"، يكون اللحم أيضاً من جمله طعامهم، وربما يمزجونه فى سائر أطعمتهم ولذا استفصل عنه الإمام (عليه السلام) عند إرادته بيان حكم طعامهم، وأما الخمر فهو شراب مستقل لا يكون مانعاً من حل طعامهم، ألا ترى أنه يصح أن نقول يحل طعام شارب الخمر

ولا- يصلح أن نقول بحل طعام من يأكل لحم الخنزير إلا- بعد التقييد بخلو طعامه عنه، فلعل الإمام استفصل عنه لإرادته تقييد الرخصه بصوره العلم بخلو طعامهم عنه، أو عدم العلم بوجوده فيه، مع أنه يظهر بالتدبر فيما أسلفناه في مبحث نجاسه الخمر أن احتمال صدور الأخبار الداله على طهارتها تقيه ليس بأقوى من احتمال كون ما دل على نجاستها كذلك، فالإنصاف أنه ليس فى شىء من أخبار الطهاره ما يشعر بصدورها تقيه، فضلاً عن أن يدل على ذلك دلاله معتبره مصححه لطرح هذه الأخبار الكثيره فلا يجوز رفع اليد عن مثل هذه الروايات الا بدليل معتبر(1)، انتهى ما أردنا نقله.

وأما إعراض الأصحاب، فلا- يزيد عن إعراضهم عن عدم انفعال البئر، وهو ليس بموهن بعد معلوميه استناده إلى الوجوه المرجحه، فتحصل أن مقتضى الأدله طرف، ومقتضى كلام المشهور طرف آخر، والفقيه بينهما إن خاف الشهره عمل بالثانى، وإن لم يخف عمل بالأول، والله العالم.

وقد تبين مما تقدم، الكلام فى سائر أقسام الكفار و{حتى المرتد بقسميه} الملى والفطرى. وربما تأمل فيه من حكم بنجاسه الكافر بأن الإجماع على نجاسه كل كافر منصرف عن مثله. وأجيب عنه: بأن

وكذا رطوباته وأجزأؤه، سواء كانت مما تحله الحياه أو لا.

الأدله اللفظيه الداله على النجاسه شامله له {واليهود والنصارى والمجوس} وإنما خصهم بالذكر لكونهم مورد النصوص، وإلا فهم داخلون فى الكافر بلا خفاء.

{وكذا رطوباته وأجزأؤه سواء كانت مما تحله الحياه} كقطعه من بدنه إذا قطعت {أو لا} كالعظم والسن والشعر ونحوها، ويدل على ذلك قبل إطلاق الإجماع، آيه المشركين لما تقدم تقريبه فى نجاسه أجزاء الخنزير. ولازم خلاف السيد فيما لا تحله الحياه من أجزاء الكلب والخنزير الخلاف هنا أيضا لا-طراد دليله. وعن المعالم الإشكال فى ذلك، قال فى الحدائق: (الظاهر أنه لا خلاف بين الأصحاب فى عموم النجاسه من الكافر لما تحله الحياه منه وما لا تحله الحياه إلا ما يأتى من كلام المرتضى رحمه الله) [\(1\)](#)، ثم نقل عن المعالم الإشكال بعد أن نقل عن المختلف عدم العلم بمخالف فى ذلك سوى المرتضى، انتهى.

أقول: غايه ما يستدل به للقول بالنجاسه إطلاق آيه "إنما المشركون نجس" بدعوى شمول المشرك لجميع أجزائه كشمول

ص: ٢٠٥

والمراد بالكافر من كان منكراً للألوهيه أو التوحيد أو الرساله

الكلب لها _ كما تقدم _ وإطلاق روايه الوشا عن ذكره عن الصادق (عليه السلام): أنه كره سؤر ولد الزنا واليهودى والنصرانى والمشرك وكل من يخالف الإسلام، بدعوى أن هذه العناوين تشمل جميع أجزاء المذكورين، استدلالاً بهذا فى الحدائق وعدم الخلاف المدعى، لكن من لا يرى دلالة الآيه والروايه تامه، أما الآيه فلما تقدم، وأما الروايه فلأن الحكم معلق على السؤر وليس الكلام فيه، لا يبقى عنده إلا عدم الخلاف الذى خالفه المرتضى والمعالم.

وأما الاستدلال لذلك بأن التفكيك فى النجاسه الذاتيه بين أجزاء الإنسان، خلاف المرتكز العرفى، فلا يخفى ما فيه.

قال فى المستند: (ما لا تحله الحياه من الكافر نجس على المشهور، ونسب الخلاف فيه إلى السيد وكلامه فى الناصريات بالكليين مخصوص، وفى البحار صرح بطهارته من كل نجس العين، ويظهر من المعالم الميل إلى طهارته من الكافر، واستحسنه فى المدارك وهو فى موقعه لعدم الدليل على النجاسه) (1) انتهى.

{والمراد بالكافر من كان منكراً للألوهيه أو التوحيد أو الرساله} كالطبيعيه، والثنويه، واليهودى، والنصارى، والمجوس، وغيرهم، بلا

ص: ٢٠٦

١- المستند: ج ١ ص ٣٥ السطر الأخير.

خلاف ولا- إشكال، بل النص والفتوى بذلك متواتر، بل هذا من ضروريات المذهب، بل الدين. وإنما الكلام في الشاك، والظاهر أن الشاك من كل طائفة محكوم بحكمهم، مثلاً المسلم إذا شك في شيء من الأمور المذكورة، لكنه غير مرتب على شكه شيئاً، بل يعمل عمل المسلمين، محكوم بالإسلام، وعليه ينزل جملة من الأخبار الدالة على أن الشخص يكفر إذا جحد. كروايه محمد بن مسلم قال: سأل أبو بصير أبا عبد الله (عليه السلام) وعليه ينزل جملة من الأخبار الدالة على أن الشخص يكفر إذا جحد. قال: فشكك في رسول الله (صلى الله عليه وآله)؟ فقال: «كافر»، ثم التفت إلى زواره فقال: «إنما يكفر إذا جحد»^(١).

وفى روايه أخرى: «لو أن العباد إذا جهلوا وقفوا ولم يجحدوا لم يكفروا»^(٢)، بل يمكن أن يقال: إن الحكم مترتب على الصورة، فمن التزم ظاهراً بأحكام الإسلام وأقر بالشهادتين كان مسلماً يترتب عليه أحكام المسلمين، وإن كان جاحداً باطناً، ويدل على ذلك معاشره النبي (صلى الله عليه وآله) والصحابه مع المنافقين المظهريين للإسلام، مع علمهم بنفاقهم وكفرهم، كما أن من أقر باطناً وجحد ظاهراً كان

ص: ٢٠٧

١- الوسائل: ج ١٨ ص ٥٦٩ الباب ١٠ من أبواب حد المرتد ح ٥٦، والكافي: ج ٢ ص ٣٩٩.

٢- الوسائل: ج ١ ص ٢١ الباب ٢ من أبواب مق دمه العبادات ح ٨.

محكوماً بالكفر. قال تعالى: (وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ) (١)، وقال: (فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ) (٢)، وقال: (الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ) (٣).

وعن ابن صدقه عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) أنه قال له: إن الإيمان قد يجوز بالقلب دون اللسان. فقال له: «إن كان ذلك كما تقول فقد حرم علينا قتال المشركين، وذلك أنا لا ندرى بزعمك لعل ضميره الإيمان» (٤) الحديث.

ثم الظاهر من كلام الأصحاب كون مرادهم بالرسالة، رساله نبينا (صلى الله عليه وآله) فهل منكر رساله غيره محكوم بهذا الحكم أم لا؟ الظاهر نعم، لقوله تعالى: ((وَيَقُولُونَ نُوْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا)) (٥) الآية، فإنها عامه وإن كان موردها خاصا.

فعن محمد بن مسلم في حديث عن أبي جعفر (عليه السلام):

ص: ٢٠٨

١- سورة النمل: الآية ١٤.

٢- سورة البقرة: الآية ٨٩.

٣- سورة البقرة: الآية ١٤٦.

٤- قرب الإسناد: ص ٢٣ سطر ١١.

٥- سورة النساء: الآية ١٥٠ _ ١٥١.

«ومن جحد نبياً مرسلًا نبوته وكذبه فدمه مباح» (١) الحديث.

في منكر ضروره المذهب

{أو ضرورياً من ضروريات الدين} قال في المستمسك: (بلا خلاف ظاهر فيه في الجملة، بل ظاهر جماعه من الأعيان كونه من المسلمات، وظاهر مفتاح الكرامه حكايه الإجماع عليه في كثير من كتب القدماء والمتأخرين، بل عن التحرير: الكافر كل من جحد ما يعلمه من الدين ضروره سواء كانوا حربيين أو أهل كتاب أو مرتدين، وكذا النواصب والغلاة والخوارج) (٢) انتهى.

ثم إنهم اختلفوا في أن إنكار الضرورى هل هو سبب مستقل للكفر والنجاسه، كما عن مفتاح الكرامه نسبتة إلى الأصحاب وتبعه الجواهر، أو أنه يوجب ذلك لرجوعه إلى إنكار النبوه، كما عن الأردبيلي والخونسارى وكشف اللثام وغيرهم، وقبل الشروع في الاستدلال نذكر جملة من الروايات الداله على كفر منكر الضرورى عن الوسائل.

فعن داود بن كثير الرقى قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): سنن رسول الله (صلى الله عليه وآله) كفرائض الله عز وجل؟ فقال: «إن الله عز وجل فرض فرائض موجبات على العباد فمن ترك فريضه

ص: ٢٠٩

١- الوسائل: ج ١٨ ص ٥٤٤ الباب ١ من أبواب حد المرتد ح ١.

٢- المستمسك: ج ١ ص ٣٧٨.

من الموجبات فلم يعمل بها وجحدها كان كافراً» (١).

وعن ابن بكير عن زراره عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لو أن العباد إذا جهلوا وقفوا ولم يجحدوا لم يكفروا» (٢).

وعن عمرو الزبيرى عن أبي عبد الله (عليه السلام) فى حديث: «والوجه الرابع من الكفر ترك ما أمر الله عز وجل به، وهو قول الله عز وجل: ((أَفْتَوْمُنُونَ بِنِعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضِ))» (٣) فكفرهم بترك ما أمرهم الله عز وجل» (٤)، الحديث.

وعن عبد الله بن سنان قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يرتكب الكبيره فيموت هل يخرج منه ذلك من الإسلام، وإن عذب كان عذابه كعذاب المشركين، أم له مده وانقطاع؟ فقال: «من ارتكب كبيره من الكبائر فزعم أنها حلال أخرجته ذلك من الإسلام وعذب أشد العذاب، وإن كان معترفاً أنه ذنب ومات عليها أخرجته من الإيمان ولم يخرج منه الإسلام، وكان عذابه أهون من عذاب

ص: ٢١٠

١- الوسائل: ج ١ ص ٢٠ الباب ٢ من أبواب مقدمه العبادات ح ٢.

٢- الوسائل: ج ١ ص ٢١ الباب ٢ من أبواب مقدمه العبادات ح ٨، والكافى: ج ٢ ص ٣٨٨ ح ١٩.

٣- سورة البقره: الآيه ٨٥.

٤- الوسائل: ج ١ ص ٢٢ الباب ٢ من أبواب مقدمه العبادات ح ٩، ومثله لكن التفصيل فى الكافى: ج ٢ ص ٣٨٩ ح ١.

وعن مسعده بن صدقه عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال في حديث، فقيل له أرأيت المرتكب للكبيره يموت عليها أخرجته من الإيمان، وإن عذب بها فيكون عذابها كعذاب المشركين، أو له انقطاع؟ قال: «يخرج من الإسلام إذا زعم أنها حلال، ولذلك يعذب بأشد العذاب»(٢٢). الحديث قريب من سابقه.

وعن أبي الصباح الكناني عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: قيل لأئمة المؤمنين (عليه السلام): من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله كان مؤمناً؟ قال: «فأين فرائض الله _ إلى ان قال: ثم قال: _ فما بال من جحد الفرائض كان كافراً»(٢٣).

وعن حسن بن علي بن شعبه في تحف العقول عن الصادق (عليه السلام) في حديث: «فمعنى الكفر كل معصية عصي الله بها بوجه الجحد والإنكار والاستخفاف والتهاون في كل ما دق وجل وفاعله

ص: ٢١١

-
- ١- الوسائل: ج ١ ص ٢٢ الباب ٢ من أبواب مقدمه العبادات ح ١٠ والكافي: ج ٢ ص ٢٨٥ ح ٢٣.
 - ٢- الوسائل: ج ١ ص ٢٢ الباب ٢ من أبواب مقدمه العبادات ح ١١ والكافي: ج ٢ ص ٢٨٠ ح ١٠.
 - ٣- الوسائل: ج ١ ص ٢٣ الباب ٢ من أبواب مقدمه العبادات ح ١٣ والكافي: ج ٢ ص ٢٣ ح ٢.

كافر ومعناه معنى كفر من أى مله كان ومن أى فرقه كان بعد أن تكون منه معصيه بهذه الصفات فهو كافر _ إلى أن قال: _ فإن كان هو الذى مال بهواه إلى وجه من وجوه المعصيه بجهه الجحود والاستخفاف والتهاون كفر»(١).

وعن عبد الرحيم القصير عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى حديث قال: «الإسلام قبل الإيمان، وهو يشارك الإيمان، فإذا أتى العبد بكبيره من كبائر المعاصى أو صغيره من صغائر المعاصى التى نهى الله عنها كان خارجاً من الإيمان، وثابتاً عليه اسم الإسلام، فإن تاب واستغفر عاد إلى الإيمان، ولم يخرج به إلى الكفر والجحود والاستحلال، وإذا قال للحلال هذا حرام وللحرام هذا حلال ودان بذلك، فعندها يكون خارجاً من الإيمان والإسلام إلى الكفر»(٢)، إلى غير ذلك من الروايات العامه، ويبدل عليه أيضاً بعض الروايات الوارده فى موارد خاصه.

فعن المفيد فى الإرشاد قال: (فمن ذلك ما جاءت به العامه والخاصه فى قصه قدامه بن مظعون، وقد شرب الخمر، فأراد عمر أن يحدّه، فقال له قدامه: إنه لا يجب على الحد لأن الله تعالى يقول: ((لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعَمُوا إِذَا مَا

ص: ٢١٢

١- تحف العقول: ص ٢٤٢ فى صفه الخروج من الإيمان.

٢- الوسائل: ج ١ ص ٢٥ الباب ٢ من أبواب مقدمه العبادات ح ١٨.

اتَّقُوا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ»(١) فدرأ عمر عنه الحد، فبلغ ذلك أمير المؤمنين (عليه السلام) فمشى إلى عمر فقال له: «... ليس قدامه من أهل هذه الآيه، ولا- من سلك سبيله في ارتكاب ما حرم الله تعالى ((إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ)) لا يستحلون حراماً، فاردد قدامه واستتبه مما قال، فإن تاب فأقم عليه الحد، وإن لم يتب فاقتله، فقد خرج عن المله» فاستيقظ عمر لذلك وعرف قدامه الخبر فأظهر التوبه والإقلاع فدرأ عمر عنه القتل ولم يدر كيف يحده فقال لأمير المؤمنين (عليه السلام) أشر علي في حده، فقال: «حده ثمانين جلده»(٢) الحديث، فإن قوله (عليه السلام) «خرج عن المله» ظاهر في كفره.

وفي آخر روايه حفص بن غياث عن أبي عبد الله (عليه السلام) الوارده في أقسام الجهاد، قال (عليه السلام): «فهذه السيوف التي بعث الله بها إلى نبيه محمداً (صلى الله عليه وآله) فمن جردها أو جحد واحداً منها أو شيئاً من سيرها أو أحكامها فقد كفر بما أنزل الله على محمد (صلى الله عليه وآله)»(٣).

إذا عرفت ذلك فنقول: هل المناط في الكفر المستلزم للنجاسه

ص: ٢١٣

١- سورة المائدة: الآية ٩٣.

٢- الإرشاد، للمفيد: ص ١٠٨ في قضاياها في زمن إماره عمر.

٣- الوسائل: ج ١١ ص ١٦ الباب ٥ من أبواب جهاد العدو وما يناسبه ح ٢.

عند المشهور هو إنكار الضرورى، أو انكار ما علم كونه من الشرع إذ بين الأمرين عموم من وجه لاجتماعهما فى الضرورى الذى علمه هذا الشخص، وافتراقهما فى الضرورى غير المعلوم عنده، لشبهه ونحوها، وفى المعلوم لديه غير الضرورى المتيقن من النصوص هو مجمع العنوانين، فلو علم وجوب الصلاه ومع ذلك استحلت تركها كان كافراً.

وأما المعلوم غير الضرورى والضرورى غير المعلوم، فى شمول الأدله لهما احتمالان، وتفصيل الكلام أن الظاهر شمول النصوص المتقدمه للمعلوم عند الشخص غير الضرورى، إذ لا دليل على تقييد إطلاقاتها بالضرورى، فإن قوله (عليه السلام): "فمن ترك فريضه من الواجبات فلم يعمل بها وجحدتها كان كافراً". وقوله: "فكفرهم بترك ما أمر الله عز وجل" إلى غير ذلك مما تقدم، يشمل العالم بالواجب التارك له جحوداً، بل هذا هو صريح جمله من العلماء وظاهر آخرين.

فعن الأردبيلي: (الضرورى الذى يكفر منكره الذى ثبت عنده يقينا كونه من الدين ولو بالبرهان ولو لم يكن مجمعاً عليه) (١) انتهى. ونحوه عبارته غيره.

ص: ٢١٤

١- كما فى الجواهر: ج ٦ ص ٤٧ سطر ٥، انظر مجمع البرهان: ج ١ ص ٣٨ سطر ٢.

وأما الضرورى الذى لا يعلمه الشخص لشبهه أو نحوها فقد تقدم الاختلاف فيه، وأنه هل يوجب إنكاره الكفر أو لا، والذى استدل به للقول بالكفر أمور:

الأول: إطلاق الروايات المتقدمه، فإن قوله (عليه السلام): "فمن ترك فريضه من الواجبات" _ إلى قوله _ "كان كافراً" يشمل التارك الجاحد سواء علم أم لم يعلم، وكذا غيره من الروايات المتقدمه.

الثانى: إن الإسلام عبارته عن مجموع هذه الشريعة فمن لم يتدين به كان كافراً سواء لم يتدين ببعضه أو كله.

الثالث: إن قول على (عليه السلام): "فإن لم يتب فاقتله، فقد خرج عن الملة" أعم من كون إنكاره لشبهه أم لا؟ بل الظاهر حصول الشبهه له من الآيه التى استدل بها.

الرابع: ما دل على كون مثل الصلاه والصوم ونحوهما داخل فى حقيقه الإسلام. كروايه سفيان بن السمط عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى الفرق بين الإسلام والإيمان: «الإسلام هو الظاهر الذى عليه الناس، شهادته أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله (صلى الله عليه وآله) وإقام الصلاه وإيتاء الزكاه وحج البيت وصيام شهر رمضان، فهذا الإسلام» وقال: «الإيمان معرفه هذا الأمر مع هذا، فإن أقربها ولم يعرف هذا الأمر كان مسلماً

وكان ضالاً»(١١).

الخامس: التسالم على كفر النواصب والخوارج متمسكين لذلك بإنكارهم الضرورى مع بداهه أن كثيراً منهم لا يعرفون الحق خصوصاً ضعفائهم المقلدون، بل يظهر من كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) بالنسبه إلى الخوارج: «فليس من طلب الحق فأخطأه»(١٢)، ونهيه (عليه السلام) عن قتلهم بعده، أنهم كانوا على شبهه.

هذا وربما يستدل لعدم كفرهم بأمور:

الأول: ما ورد من رد جماعه لرسول الله (صلى الله عليه وآله) فى مسأله الصوم فى السفر فسامهم (صلى الله عليه وآله) العصاه فإنه لا- يمكن أن يكون ردهم مع علمهم وإلا لسامهم (صلى الله عليه وآله) كفره وأمر بقتلهم، بل اللازم أن يحمل ذلك على كونه اجتهاداً منهم.

الثانى: ما ورد من ردّ عمر له (صلى الله عليه وآله) فى مسأله متعه الحج، فتركه بحاله ولم يزد على الغضب عليه، وقوله (صلى الله عليه وآله): «إنك لن تؤمن بهذا أبداً»(١٣)، فإنه لو كان المنكر

ص: ٢١٤

١- الكافى: ج ٢ ص ٢٤ باب الإسلام يحقن به الدم ح ٤.

٢- نهج البلاغه: فى خطبه له (ع) لما قتل الخوارج ص ١١٥.

٣- الوسائل: ج ٨ ص ١٥٧ الباب ٢ من أبواب أقسام الحج ح ١٤.

للضرورى كافرأ بقول مطلق؁ لزم أن يكفره (صلى الله عليه وآله) ويرتب عليه آثاره.

الثالث: ما ورد من نهى أمير المؤمنين (عليه السلام) لقتل الخوارج بعده مع كون ولايته (عليه السلام) من الضروريات؁ فإنه لو لا الشبهه كانوا مهذورى الدم قطعاً؁ لكونها ضرورية معلومه لديهم؁ فاللازم أن يحمل على كون ذلك نشأ من شبهه؁ ومنكر الضرورى لشبهه لا يقتل ولا يكفر.

الرابع: ما عن الصفار فى كتاب بصائر الدرجات بسنده عن عمر بن يزيد قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): رأيت من لم يقر بما يأتكم فى ليله القدر كما ذكر ولم يجحده؟ قال: «أما إذا قامت عليه الحجة من يثق به فى علمنا فلم يثق به فهو كافر؁ وأما من لا يسمع ذلك فهو فى عذر حتى يسمع _ ثم قال (عليه السلام): _ يؤمن بالله ويؤمن للمؤمنين» (١).

الخامس: ما دل على أن شارب الخمر مستحلاً؁ إذا لم يعلم حرمتها لم يكن عليه شيء؁ ففى موثقه ابن بكير عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «شرب رجل على عهد أبى بكر خمرأ؁ فرفع إلى أبى بكر فقال له: أشربت خمرأ؟ قال: نعم؁ قال: ولم وهى محرمة؁

ص: ٢١٧

قال: فقال له الرجل: إني أسلمت وحسن إسلامي ومنزلي بين ظهرائي قوم يشربون الخمر ويستحلون، ولو علمت أنها حرام اجتنبتها، فالتفت أبو بكر إلى عمر، قال: فقال: ما تقول في أمر هذا الرجل؟ قال عمر: معضله وليس لها إلا أبو الحسن، فقال: ادع لنا علياً، فقال عمر: يؤتى الحكم في بيته، فقاما والرجل معهما ومن حضرهما من الناس حتى أتوا أمير المؤمنين (عليه السلام) فأخبراه بقصه الرجل، وقص الرجل قصته، قال: فقال: ابعثوا معه من يدور به على مجالس المهاجرين والأنصار من كان تلا عليه آية التحريم فليشهد عليه، ففعلوا ذلك، فلم يشهد عليه أحد بأنه قرأ عليه آية التحريم، فخلى عنه، وقال له: إن شربت بعدها أقمنا عليك الحد^(١)، فان الظاهر أنه شربها مستحلاً لها مع كون حرمه الخمر في تلك الأزمنة كهذه الأزمنة من الضروريات.

أقول: هذه الأدلة من الطرفين، وإن كان يمكن المناقشة فيها كلاً- أو بعضاً، لكن المسألة محل تردد وإشكال، وإن كان أدله الحكم بالكفر _ بالنظر العلمي _ أرجح، إذ يكفي في ذلك إطلاق الروايات المتقدمه، ولم أر جواباً كافياً عنها، فإن الفقيه الهمداني حيث تعرض لتزييف أدله الكفر، ولم يزد في الجواب عن الروايات

ص: ٢١٨

١- التهذيب: ج ١٠ الباب ٧ في الحد في السكر ص ٩٤ ح ١٨.

شيئاً على قوله: (ويتوجه على الاستدلال بمثل الروايات بعد الغض عما في بعضها من الخدشه من حيث الدلاله، أن استحلال الحرام أو عكسه موجب للكفر، من غير فرق بين كونه ضرورياً أو غيره، بل بعضها كالصریح في الإطلاق، وحيث لا يمكن الالتزام بإطلاقها يتعين حملها على إرادته ما إذا كان عالماً بكون ما استحله حراماً في الشريعة فيكون نفى الإثم عن نفسه واستحلاله منافياً للتدين بهذا الدين ومناقضاً للتصديق بما جاء به سيد المرسلين، فيكون كافراً سواء كان الحكم في حد ذاته ضرورياً أم لم يكن) (١) انتهى.

وأنت خير بأنه لم يذكر وجهاً لقوله: "لا يمكن الالتزام بإطلاقها"، بل نقول: وأي مانع من الالتزام بذلك بعد تمامه الإطلاق، والنسبه إلى المشهور كما عرفت عن مفتاح الكرامه، كما أن السيد الحكيم بعد ذكر بعض الروايات أجاب عنها بقوله: (وأما النصوص فهي ما بين مشتمل على الجحود المحتمل الاختصاص بصوره العلم، ومطلق لا يمكن الأخذ بإطلاقه لعمومه للضروري وغيره، وتخصيصه بالضروري ليس بأولى من تخصيصه بصوره العلم، بل لعل الثاني أولى بقرينه ما اشتمل منها على التعبير بالجحود المختص بالعلم، ولو فرض التساوى فالمتيقن الثاني) (٢) انتهى.

ص: ٢١٩

١- مصباح الفقيه: ج ١ ص ٥٢ من الجزء الأخير سطر ٢٤.

٢- المستمسك: ج ١ ص ٣٧٩.

ومن المعلوم: أن الجحود لا- يختص بصوره العلم، فإن "جحده" معناه كفر به وكذبه، ويؤيده قوله تعالى: ((وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ)) فإنه لو كان الجحود الإنكار مع العلم، لم يكن وجه للعطف إلا- توضيحاً، وهو خلاف الظاهر، نعم معنى جحد بحقه أنكره مع العلم لكنه ليس مما نحن فيه.

ثم إنه لم لا- يمكن الأخذ بإطلاق النص، والقول بأنه يشمل الضرورى وغيره، فإن القدر المتيقن من الخارج هو ما لم يكن ضرورياً ولا- عالمياً به، بل خروجه من البديهى، فإن الفقيهين المختلفين لا شك فى أن أحدهم منكر للحكم الواقعى على بناء العدليه من وحده الحكم فى الواقع، ومع ذلك فلا يوجب ذلك شكاً فى عدالتهما، فكيف بغيره.

والحاصل: أن لتحريم الحلال وعكسه أربع صور: لأنه إما ضرورى أو لا، وعلى كل تقدير فإن الشخص إما عالم به أم لا؟ والمتيقن بل البديهى الخروج ما ليس ضرورياً، ولا المكلف عالم به، وشمول الإطلاق للبقية لا مانع منه، واشتمال بعض الروايات على الجحود ولو سلمنا ظهوره فى العلم لا يوجب تقييد المطلقات بعد كون الحكمين مثبتين فيهما من قبيل: أكرم العلماء وأكرم زيداً.

وكيف كان، ففى منكر الضرورى لشبهه تردد. بل نقول: أى فرق بين منكر أصول الدين لشبهه، وبين منكر الضرورى لشبهه،

حيث حكموا بكفر الأول بلا- شبهه دون الثانى، مع أن إطلاقات على حد سواء، ووجود لفظ الجاحد فى المقامين، والقول بأن أصول الدين لا يعقل أن يشك فيها أحد حقيقه، فكل منكر معاند مع العلم بخلاف الضرورى خلاف الوجدان، والله تعالى هو العالم.

بقى الكلام فى شىء: وهو أنه هل إنكار ضرورى المذهب كإنكار ضرورى الدين أم لا؟ الظاهر الأول، قال فى القوانين: اعلم أن ضرورى الدين كما يستلزم إنكاره الخروج عن الدين، فضرورى المذهب أيضاً يستلزم إنكاره الخروج من المذهب، وهنا دقيقه لا بد أن ينبه عليها وهو أن ضرورى الدين قد يختلف باعتبار المذهب، فيشتبه ضرورى الدين بضرورى المذهب، كما لو صار عند الشيعة وجوب مسح الرجلين ضرورياً عن النبى (صلى الله عليه وآله) فإنكاره من الشيعة إنكار لضرورى الدين بخلاف مخالفينهم، فتأمل. انتهى.

أقول: إطلاق الروايات المتقدمه يشمل إنكار ما علمه الشخص مما ثبت فى المذهب، فلو أنكر الشيعة ما علمه من مسح الرجل، أو عكس اليد من فوق، أو بدعيه صلاه الضحى، أو الأذان الثالثه، أو أنكر متعه النساء، أو غيرها مما علمه من الشرع كان مشمولاً للروايات، فيشملة صحيح الكنانى: «ما بال من جحد الفرائض

مع الالتفات إلى كونه ضرورياً بحيث يرجع إنكاره إلى إنكار الرسالة، والأحوط الاجتناب عن منكر الضرورى مطلقاً، وإن لم يكن ملتفتاً إلى

كان كافراً»، وصحيح ابن سنان: «من ارتكب كبيره من الكبائر فزعم أنها حلال، أخرجه ذلك عن الإسلام»، وغيرهما مما تقدم، والكلام فى الضرورى غير المعلوم عنده كالكلام فى ضرورى الدين، فيه تردد، والله العالم.

وقد تبين مما ذكرنا مواقع النظر فى قوله: "أو ضرورياً من ضروريات الدين" {مع الالتفات إلى كونه ضرورياً بحيث يرجع إنكاره إلى إنكار الرسالة، والأحوط الاجتناب عن منكر الضرورى مطلقاً وإن لم يكن ملتفتاً إلى كونه ضرورياً} ثم إنه قد تحقق مما سبق فى نجاسه الكافر، أن دليل النجاسه منحصر بالآيه والأخبار الوارده فى أهل الكتب الثلاثه، فالتعدى عنهم إلى منكر الضرورى إنما هو بالإجماع من القائلين بالنجاسه، لكن فى المستند أشكل على ذلك قائلاً: (المصرح به فى كلام جماعه نجاسه المنكر لما يعلم ثبوته أو نفيه من الدين ضروره، وهو مشكل لأننا وإن قلنا بكفر ذلك، ولكن لا دليل على نجاسه الكافر مطلقاً بحيث يشمل المقام، وشمول الإجماعات المنقوله لمثله غير معلوم، فإن ظاهر بعض كلماتهم أن مرادهم من الكفار بالإطلاق غير فرق الإسلام _ إلى أن قال _ : فالطهاره هنا قويه للأصل، والقياس على غير المنتحل مردود، والآيه على فرض تماميتها غير

نافعه لعدم تحقق الشرك مطلقاً وعدم ثبوت الإجماع المركب(1) انتهى.

ثم إن منكر المعاد كافر قطعاً، لما دل من الكتاب والسنة عليه، قال تعالى: ((وَإِنْ تَعَجَّبْتَ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أِذَا كُنَّا تُرَابًا أَوْ إِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ)) (2)، وغيرها من الآيات، ولذا حكم في الروايات بكفر التناسخيه، فعن حسين بن خالد قال: قال أبو الحسن (عليه السلام): «من قال بالتناسخ فهو كافر» (3). وفي حديث قال المأمون للرضا (عليه السلام): يا أبا الحسن ما تقول في القائلين بالتناسخ؟ فقال الرضا (عليه السلام): «من قال بالتناسخ فهو كافر بالله العظيم، مكذب بالجنه والنار» (4).

في أولاد الكفار

وولد الكافر يتبعه في النجاسه { ففي المستند نسبه إلى ظاهر الأكثر، وعن الكفايه إلى المشهور، وفي المستمسك لم يعرف مخالف صريح فيه، وعن رسائل الأعرجى دعوى الإجماع عليه، وفي الجواهر (5): بلا خلاف أجده فيه، بل الإجماع بقسميه عليه، ومع

ص: ٢٢٣

١- المستند: ج ١ ص ٣٥ سطر ٩.

٢- سوره الرعد: الآيه ٥.

٣- الوسائل: ج ١٨ ص ٥٥٨ الباب ١٠ من أبواب حد المرتد ح ٧.

٤- الوسائل: ج ١٨ ص ٥٥٨ الباب ١٠ من أبواب حد المرتد ح ٦.

٥- الجواهر: ج ٦ ص ٤٤ سطر ١٢.

ذلك فقد حكى عن نهايه الأحكام ما يظهر منه وجود المخالف، وعن المدارك والمعالم التوقف.

وكيف كان فالذى استدل به للنجاسه أمور:

الأول: جملة من الأخبار:

مثل صحيحه عبد الله بن سنان قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن أولاد المشركين يموتون قبل أن يبلغوا الحنث؟ قال: «كفار، والله أعلم بما كانوا عاملين، يدخلون مداخل آبائهم»^(١).

وخبر ابن وهب، عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) قال: قال علي (عليه السلام) «أولاد المشركين مع آبائهم فى النار، وأولاد المسلمين مع آبائهم فى الجنة»^(٢).

وفى حديث: «أما أطفال المؤمنين فيلحقون بأبائهم، وأولاد المشركين يلحقون بأبائهم، وهو قول الله عز وجل: ((وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ))^(٣)»^(٤).

ص: ٢٢٤

-
- ١- من لا يحضره الفقيه: ج ٣ ص ٣١٧ الباب ١٥١ فى حال من يموت من الأطفال ح ٢.
 - ٢- من لا يحضره الفقيه: ج ٣ ص ٣١٧ الباب ١٥١ فى حال من يموت من الأطفال ح ١.
 - ٣- سورة الطور: الآية ٢١.
 - ٤- الكافي: ج ٣ ص ٢٤٨ باب الأطفال، من كتاب الجنائز، ذيل الحديث.

وخير حفص بن غياث قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل من أهل الحرب إذا أسلم في دار الحرب فظهر عليهم المسلمون بعد ذلك؟ فقال (عليه السلام): «إسلامه إسلام لنفسه ولولده الصغار، وهم أحرار، وولده ومتاعه ورقيقه له، فأما الولد الكبار فهم فيء للمسلمين، إلا أن يكونوا أسلموا قبل ذلك» (١).

الثاني: بدهاه معاملة النبي (صلى الله عليه وآله) مع أولاد الكفار، أعم من أهل الكتاب وغيرهم، كمعاملته مع الكفار في سبيهم وغير ذلك، وهذا يعطى أنهم كفار، فيجرى عليهم سائر أحكامهم من النجاسة ونحوها.

الثالث: الإجماع المتقدم نقله، بل في المصباح عن عده من الكتب دعوى الإجماع عليه.

الرابع: ما هو المرتكز في أذهان المتشرعة، فإنهم يتعدون من نجاسة الأبوين إلى نجاسة الولد، نظير ما تقدم في المتولد بين الكلب والخنزير، وهذا راجع إلى السيره.

الخامس: استصحاب نجاسته حال كونه جينياً في بطن أمه لكونه جزءاً منها، والانصاف أن شيئاً من ذلك لا يفي بإثبات

ص: ٢٢٥

١- الوسائل: ج ١١ ص ٨٩ الباب ٤٣ من أبواب جهاد العدو وما يناسبه ح ١.

أما الأخبار: فقد قال الفقيه الهمداني: (وفى دلاله مثل هذه الأخبار على نجاستهم ما داموا فى دار الدنيا تأمل، بل منع، نعم لا بأس بذكرها فى مقام التأييد)(١) انتهى، وذلك لأن سوق خبر ابن سنان يعطى أنه فى مقام بيان حكمهم فى الآخرة لا فى دار الدنيا، وهذا صارف عن التمسك بإطلاق كفار، وهو مع ذلك يلزم تقييده بمن تمت عليه الحججه فى الآخرة بعدم دخوله النار، كما دل على ذلك بعض الأخبار، ففى صحيح زراره قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) هل سئل رسول الله (صلى الله عليه وآله) عن الأطفال؟ فقال: «قد سئل فقال: الله أعلم بما كانوا عاملين _ ثم قال: _ يا زراره هل تدرى ما قوله: الله أعلم بما كانوا عاملين؟» قلت: لا، قال: «الله عز وجل فيهم المشيئه، إنه إذا كان يوم القيامة أتى بالأطفال والشيخ الكبير الذى قد أدرك السن(٢) ولم يعقل من الكبر والخرف، والذى مات فى الفتره بين النبيين، والمجنون، والأبلة الذى لا يعقل، فكل واحد يحتج على الله عز وجل، فيبعث الله تعالى إليهم ملكاً من الملائكه ويؤجج ناراً فيقول: إن ربكم يأمركم أن

ص: ٢٢٦

١- مصباح الفقيه: ج ١ ص ٤٨ من الجزء الأخير سطر ٣٥.

٢- وفى نسخه: قد أدرك النبى.

تَثْبُوا فِيهَا، فَمَنْ وَثِبَ فِيهَا كَانَتْ عَلَيْهِ بَرْدًا وَسَلَامًا، وَمَنْ عَصَاهُ سَيَقُ إِلَى النَّارِ» (١)، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الرَّوَايَاتِ الْوَارِدَةِ بِهَذِهِ الْمَضَامِينِ، كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ رَاجَعَ الْبَحَارَ، وَحَقَّ الْيَقِينُ لَشَبْرٍ، وَغَيْرِهَا.

وَأَمَّا الْأَخْبَارُ الثَّلَاثَةُ الْأُخْرَى، فَلَيْسَتْ فِي مَقَامِ النَّجَاسَةِ، بَلْ فِي مَقَامِ بَيَانِ حَالِهِمْ فِي الْآخِرَةِ، أَوْ حَالِهِمْ فِي السَّبْيِ وَعَدَمِهِ.

وَأَمَّا مَعَامَلَةُ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) مَعَهُمْ مَعَامَلَةُ آبَائِهِمْ، فَإِنَّهَا إِنَّمَا كَانَتْ فِي السَّبْيِ وَنَحْوِهِ، لَا فِي النَّجَاسَةِ.

وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ، فَمُضَافًا إِلَى عَدَمِ تَمَامِيَّتِهِ صَغْرَى، أَنَّهُ مُحْتَمَلُ الْإِسْتِنَادِ وَلَا حُجِّيَّةَ لِمِثْلِهِ، حَتَّى عَلَى مَبْنَى الْحَدْسِ الَّذِي اخْتَارَهُ الْمُتَأَخَّرُونَ.

وَأَمَّا الْارْتِكَازُ، فَهُوَ مُسْتَنَدٌ إِلَى الْفِتَاوَى.

وَأَمَّا الْإِسْتِصْحَابُ، فَفِيهِ: تَبَدُّلُ الْمَوْضُوعِ بَعْدَ تَسْلِيمِ كَوْنِ الْجَنِينِ جُزْءًا لِلْأُمِّ.

وَالْقَوْلُ بِأَنَّ الْإِسْلَامَ وَالْكَفْرَ بَيْنَهُمَا تَقَابُلُ الْعَدَمِ وَالْمَلَكَةِ، وَمِثْلُهُ لَيْسَ بِمُسْلِمٍ فَهُوَ كَافِرٌ، لَا يَخْفَى مَا فِيهِ: كَمَا أَنَّ الْإِسْتِدْلَالَ بِقَوْلِهِ

ص: ٢٢٧

١- البحار: ج ٥ باب ١٣ ص ٢٩٠ ح ٣.

إلا إذا أسلم بعد البلوغ أو قبله، مع فرض كونه عاقلاً مميزاً وكان إسلامه عن بصيره على الأقوى،

تعالى: ((وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا))^(١) يراد به من يؤول أمره إلى الفجور والكفر، وقريب منه الاستدلال للطهاره بحديث "كل مولود" ^(٢) بتقريب أنه قبل تهويده يكون على فطره الإسلام، إذ الفطره معناها بساطه الذهن كما فى الخبر.

{إلا إذا أسلم بعد البلوغ} فإنه لا شبهه فى قبول إسلامه، وإيجابه للطهاره بناءً على المشهور من النجاسه، لإطلاق أدله الإسلام الشامله له كغيره من الكبار، {أو قبله مع فرض كونه عاقلاً مميزاً وكان إسلامه عن بصيره على الأقوى} لضروره قبول النبى (صلى الله عليه وآله) إسلام الصبيان، وهو الذى أوجب الخروج عن عموم "رفع القلم" فيكون مشمولاً للأدله العامه للإسلام.

والقول: بأن "رفع القلم" خاص بقلم المؤاخذه، أو لا يشمل مثل الإسلام الذى هو فطرى، أو ما فى تركه الضرر المحتمل الذى يستقل العقل بدفعه ومنه الإسلام، أو أنه يدل على عدم الوجوب لا على العدم مطلقاً، أو غير ذلك، مردود بأن التخصيص بقلم

ص: ٢٢٨

١- سورة نوح: الآية ٢٧.

٢- أصول الكافى: ج ٢ ص ١٢ باب فطره الخلق ... ح ٤.

التكليف لا وجه له بعد عموم اللفظ وفطريه الإسلام، إن أريد بها أن كل عاقل إن نظر في الأدلة تيقن حقيقه الإسلام فهو شىء مسلم لدينا، لكن لا يرتبط بما نحن فيه، وإن أريد أن فطريه الإسلام مانعه عن تدخل الشارع في ترتيب الآثار الشرعيه عليه، حتى أنه ليس له أن يقول: لا ترتب آثار الإسلام على غير البالغ، فهذا إن كان شرعياً فما النص على ذلك، وإن كان عقلياً فما الدليل عليه.

والحاصل: أن فطريه الإسلام لا تمنع من عدم ترتيب الشارع آثار الإسلام على بعض الأشخاص، كما هو الظاهر من إطلاق خبر حفص المتقدم، حيث فصل في الأولاد الكبار دون الصغار.

وقد ذهب كثير من الفقهاء إلى أن المرتد لا تقبل توبته، ولازمه عدم ترتيب الشارع آثار الإسلام عليه، وترك الإسلام إنما يكون فيه ضرر إذا لم يشمله دليل "رفع القلم"، فالقول بعدم شمول "رفع القلم" له لأن في تركه الضرر دور، وإن شئت قلت: إن الإسلام كسائر الواجبات الشرعيه لا يتوجه الضرر على تاركه إلا إذا كان مخاطباً به، والفرص أن عموم "رفع القلم" مانع عن توجه الخطاب، فكما لا ضرر في تركه الحج مثلاً لا ضرر في تركه الإسلام.

وأما أن الحديث يدل على رفع الوجوب لا الرفع مطلقاً، ففيه: أنه خلاف الظاهر، ألا ترى أنه لو تشكلت دوله ووضعت قوانين، ثم قال المقنن: رفعنا القوانين عن من عمره ستون سنه، لم يفهم العرف إلا أن حالهم كحالهم ما قبل تشكيل الدوله.

ولا فرق في نجاسته بين كونه من حلال أو من الزنا ولو في مذهبه،

وقد تحصل من جميع ذلك: أن دليل "رفع القلم" يجعل حال غير البالغ كقرينه المجنون والنائم، كحالهم قبل الإسلام، فكلما خرج عن هذا العموم قلنا: وكلما لم يخرج نقول بمقتضى الرفع، وقد تعرضنا لشطر من الكلام حول الحديث في غير موضع من هذا الكتاب، ومن ذلك يظهر أن نجاسته ولد الكافر يحتاج إلى دليل غير الأدلة العامة على نجاسته كل كافر، وربما يقال: إن حديث "رفع القلم" مختص بمن دخل في الإسلام، أما غيره فيلزمه العقلي لا- يرتفع بشيء، وفيه ما لا- يخفى إذ لا- وجه لتخصيص، فإن الإسلام دين عام لمن دخل فيه ومن لم يدخل.

ثم إنه لم يعرف وجه لقوله (رحمه الله): "وكان إسلامه عن بصيره"، إذ بعد فرض كونه عاقلاً مميزاً لا فرق في ذلك، كما أن البالغ العاقل المميز لا معنى لتقييد إسلامه بكونه عن بصيره فتأمل {ولا فرق في نجاسته} على القول بها {بين كونه من حلال أو من الزنا ولو في مذهبه} احتراز عما كان في مذهبنا زنا دون مذهبه، فإن "لكل قوم نكاح"، و"من دان بدين لزمه أحكامهم" مانع عن تسميته ولد زنا، وعلى هذا فالأحسن حذف "ولو" من العبارة، كما لا يخفى.

ثم إن عدم الفرق مما قواه في محكي كاشف الغطاء، بل هو مقتضى إطلاق معاهد الإجماعات، لكن ربما يقال: إن عدم استثناء ما يكون من الزنا لأجل عدم الاحتياج إلى ذلك، إذ ذكروا في محله

ولو كان أحد الأبوين مسلماً فالولد تابع له،

نفى ولديه ولد الزنا، لكن في الجواهر: (قد يمنع الإجماع المزبور في المتولد منهما بغير النكاح الصحيح في حقه. اقتصاراً على المتيقن منه في قطع الأصول والعمومات وإن كان لا يخلو من إشكال) (١) انتهى.

وفصّل في المستمسك فحكم بنجاسه المميز غير المتدين بدين الإسلام، وتوقف في غيره، إلا أن يتمسك بالسيرة والخبر المتقدم.

أقول: المسألة محل تردد، خصوصاً في عدم إجراء أحكام أولاد الكافر عليه في سببه واسترقاقه وتبعيته في الإسلام لو أسلم والده، وشمول "الإسلام يجب ما قبله" فيما إذا أسلم أبوه أشكال. وإن كان التفصيل بين المميز وغيره لا وجه له كما عرفت.

{ولو كان أحد الأبوين مسلماً فالولد تابع له}، في الجواهر بعد المنع عن شمول الإجماع على النجاسة لولد الزنا قال: (كما يمنع فيما لو كان أحد أبويه مسلماً لتبعيته للأشرف حينئذ، بل في شرح الأستاذ أنه الظاهر منهم للأصل وغيره من الإجماع والأخبار) (٢) انتهى.

وفي المستمسك: (كما هو المعروف لأصالة الطهاره بعد عدم

ص: ٢٣١

١- الجواهر: ج ٦ ص ٤٦ في حكم أولاد الكفار.

٢- الجواهر: ج ٦ ص ٤٦ في حكم أولاد الكفار.

إذا لم يكن عن زنا،

دليل على النجاسة من إجماع أو غيره، لو لم يكن إجماع على الطهارة، كما قد يظهر من نسبه إلى الأصحاب في محكي شرح المفاتيح، مع أنه مقتضى خبر حفص المتقدم في خصوص إسلام الأب(1)، انتهى.

وفي فقه الصادق: (ولو كان أحد الأبوين مسلماً فالولد تابع له كما هو المشهور، ويشهد لتبعيته للأب خبر حفص المتقدم، وللأم عدم الدليل على نجاسته، إذ كما عرفت لا دليل على نجاسة ولد الكافر سوى الإجماع، ولا إجماع على نجاسته في الفرض، لو لم يكن الإجماع على العدم). انتهى.

أقول: أما الطهارة والنجاسة فالأمر فيهما سهل بعد ما عرفت من عدم تماميه أدله نجاسة الكافر، أما غيرهما من سائر الأحكام التي بها يفرق بين المسلم والكافر، كالتهييز والدفن في مقبره المسلمين والتوارث وأخذ الجزية والسبي في الجهاد، والنكاح وغيرها من الأحكام المهمه، فلا دليل على ترتبها بمجرد إسلام الأم مع بقاء الأب على الكفر فيما فرض تحقق ذلك.

ثم على القول بتبعيه الولد للمسلم إنما هو {إذا لم يكن عن زنا} من طرف المسلم فإنه لا يتبعه حينئذ إذ ليس هذا بولد له

ص: ٢٣٢

١- المستمسك: ج ١ ص ٣٨٣.

بل مطلقاً على وجه مطابق لأصل الطهاره.

شرعاً، ولذا جزم في محكى كشف الغطاء وغيره بالكفر لو كان الزنا من طرف المسلم، والحل من طرف الكافر، لإلحاقه بالكافر دون المسلم {بل مطلقاً على وجه مطابق لأصل الطهاره} إذ لا إجماع حينئذ على النجاسه ولو كان الزانى المسلم، والكافر فعل حلالاً، لكن لا يخفى ما فيه، إذ الكافر هو الملحق به هذا الولد شرعاً فاللزام تبعيته له، ولذا ذكر غير واحد من المحشين أن هذا إنما يتم إذا كان من الطرف الآخر زناً أيضاً، وإلا فالولد تابع للآخر.

ومما ذكرنا يظهر: أن الأقسام ستة عشر، حاصله من ضرب الأحوال الأربعة، للوالد من الإسلام والكفر والزنا والحليه، فى الأحوال الأربعة للأم.

وأما حكمها:

فلو كان الأب مسلماً غير زان، لحقه الولد فى الإسلام، فى الأحوال الأربعة للأم.

ولو كان الأب كافراً غير زان، لحقه الولد فى الكفر، فى الأحوال الأربعة للأم.

ولو كان الأب مسلماً زانياً، والأم غير زانية، كافره أو مسلمه، لحقها الولد، لأن الشارع لم يعتبر الزانى أباً.

ولو كان الأب كافراً زانياً، والأم غير زانية، كافره أو مسلمه، لحقها الولد، لما ذكر.

ص: ٢٣٣

ولو كان الأب مسلماً زانياً، والأم مسلمة زانية، فالولد بحكم المسلمين، فإنه لا وجه للحوقه بالكفار.

ولو كانت الأم كافرة زانية، ففيه توقف من كونه ولدًا لغه، ومن عدم كونه ولدًا شرعاً.

ولو كان الأب كافراً زانياً والأم كافرة زانية، فالولد بحكم الكفار، فإنه لا وجه للحوقه بالمسلمين.

ولو كانت الأم مسلمة زانية، ففيه توقف لما عرفت. وهذه الأحكام نتيجة الجمع بين خبر حفص وبين كون الزانى "لا يلحق به الولد". والله العالم.

ص: ٢٣٤

مسألة ١: في طهاره ولد الزنا

(مسألة ١ _ ١): الأقوى طهاره ولد الزنا من المسلمين،

(مسألة ١ _ ١): {الأقوى طهاره ولد الزنا من المسلمين} على الأشهر كما في المستند، أو على المشهور كما في طهاره شيخنا المرتضى، بل لعله إجماعى كما في الجواهر، بل عن الخلاف دعوى الإجماع على الطهاره، ولكن المحكى عن جماعه كالصدوق والسيد والحلى النجاسه، وعن المعتمر عن بعض الأصحاب الإجماع عليها، بل عن بعض هؤلاء القول بكفره.

واستدلوا لذلك بروايات:

مثل مرسله الوشاء عن ذكره عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إنه كره سؤر ولد الزنا، وسؤر اليهودى والنصرانى والمشرک، وكل من خالف الإسلام، وكان أشد ذلك عنده سؤر الناصب» (١).

وروايه ابن أبى يعفور، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «لا تغتسل من البئر التى يجتمع فيها غساله الحمام، فإن فيها غساله ولد الزنا، وهو لا يطهر إلى سبعة آباء، وفيها غساله الناصب» (٢)، الحديث.

وروايه حمزه بن أحمد، عن أبى الحسن الأول (عليه السلام) فى حديث قال فيه: «ولا تغتسل من البئر التى تجتمع فيها ماء الحمام،

ص: ٢٣٥

١- الوسائل: ج ١ ص ١٦٥ الباب ٣ من أبواب الأستار ح ٢.

٢- الوسائل: ج ١ ص ١٥٩ الباب ١١ من أبواب الماء المضاف ح ٤.

فإنه يسيل فيها ما يغتسل به الجنب، وولد الزنا، والناصب لنا أهل البيت، وهو شرهم»^(١).

ومرفوعه سليمان الديلمي، إلى الصادق (عليه السلام) قال: «يقول ولد الزنا: يا رب ما ذنبي، فما كان لى فى أمرى صنع؟ قال: فيناديه مناد فيقول: «أنت شر الثلاثة، أذنب والداك فتبت عليهما، وأنت رجس ولن يدخل الجنة إلا طاهر»^(٢)، إلى غير ذلك من الروايات بهذه المضامين.

أقول: يقع الكلام فى مقامين:

الأول: أنه لا إشكال فى أن ولد الزنا كسائر الناس إن أسلم وعمل صالحاً لا يضيع الله من أجره مثقال ذره، لمتواتر الآيات والروايات، وحكم العقل القطعى بأن الله تعالى: ((لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئاً))^(٣)، وقد دل بالخصوص خبر ابن أبى يعفر المروى عن الكافى قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «إنّ ولد الزنا يُستعمل إن عمل خيراً جزى به، وإن عمل شراً جزى به»^(٤) الحديث.

ص: ٢٣٦

١- الوسائل: ج ١ ص ١٥٨ الباب ١١ من أبواب الماء المضاف ح ١.

٢- علل الشرائع: ج ٢ ص ٥٦٤ باب ٣٦٣ ح ٢.

٣- سوره يونس: الآية ٤٤.

٤- الكافى: ج ٨ ص ٢٣٨ ح ٣٢٢.

كما أنه لا إشكال في أن ولد الزنا ليس مجبوراً على العصيان، بل هو من بديهيات العدلية الذي دل عليه العقل والنقل.

الثاني: إننا لا ننكر القول بأن مقتضى الشر فيه أكثر، كما أن مقتضى العصيان في من تولد في بلاد الشرك أكثر بالنسبة إلى من تولد في بلاد الإسلام، لكن ذلك بمقتضى داخلي، وهذا بمقتضى خارجي، كما لا ننكر أن لا يدخل الجنة ولد الزنا وإن عمل صالحاً، بل يدخل روضه من الرياض التي خلقها الله تعالى، إذ لم يدل دليل على تحتم دخول المطيع الجنة، كما أن الشريعة المقدسه عاملت مع ولد الزنا غير معاملتها مع سائر الناس، ولذا أفتى الفقهاء بعدم صلاحيته للتقليد والإمامه والشهاده والقضاء، ولا يرث، ويكره نكاحه، ولا يعطى من الزكاه والخمس، إلى غير ذلك من الأمور المختلف فيها، أو المتفق عليها، وشيء من ذلك لا ينافى قواعد العدل.

والقول بأنه ليس منه تقصير كقول بأن المرأه ليس منها تقصير فلم لا تصلح لإمامه الرجال، وشهادتها وإرثها نصف شهاده الرجل وإرثه، إلى غير ذلك، ولبسط القول في ذلك مقام آخر، والغرض بيان المقدمه لرفع استيحاش بعض من القائلين بالنجاسه بأنه ينافى قواعد العدل أو نحو ذلك، فليكن الحكم بنجاسته كالحكم بعدم صلاحيته للإمامه، فكما لا ينافى ذلك قواعد العدل فليكن هذا كذلك.

لكن الكلام في أنه هل تصلح هذه الروايات الواردة لإثبات

هذا الحكم أم لا؟ والظاهر العدم، لأنه علاوه على معاشره النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) والأصحاب لمن كان ولد الزنا متيقناً كما لا يخفى، أن هذه الروايات ظاهرها خباثه الذاتيه المعنويه بعد ما عرفت من الإشكال في نجاسه بعض من وقع في سياقه من اليهود والنصارى، ويؤيده قوله (عليه السلام): "إلى سبعة آباء" ونحوه، ومع أن غسله الحمام قد عرفت فيما سبق حالها، وتعارض النصوص فيها.

نعم نقول بالكراهه، لأن الظاهر من النصوص أن فيه مضافاً إلى الخباثه المعنويه، خباثه شرعيه، بحيث يستحسن الاجتناب عن سؤره، بل يكره مساورته ومباشرته.

ففي موثقه زراره، عن الباقر (عليه السلام): «لا خير في ولد الزنا، ولا في بشره، ولا في شعره، ولا في لحمه، ولا في دمه، ولا في شىء منه» (١).

وفي حسنه ابن مسلم، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «لبن اليهوديه والنصرانيه والمجوسيه أحب إلى من ولد الزنا» (٢).

ثم إن القائل بالكفر كأنه استند إلى التلازم بين النجاسه

ص: ٢٣٨

١- ثواب الأعمال وعقاب الأعمال: ص ٣١١ باب عقاب الزانى والزانيه ح ٩.

٢- الوسائل: ج ١٥ ص ١٨٤ الباب ٧٥ من أبواب أحكام الأولاد ح ٢.

والكفر، وحيث إن ولد الزنا نجس بحكم النصوص المتقدمة فهو كافر، وإلى ما دل على أنه «ينادى الناس يوم القيامة بأسماء أمهاتهم ما خلا الشيعة فينادون بأسماء آبائهم لطيب ولادتهم»^(١) وما دل على أن أمير المؤمنين (عليه السلام) لا يبغضه إلا ولد زنا^(٢)، بتقريب أنه يظهر من هذه النصوص أن ولد الزنا ليس من الشيعة، وأنه يبغض أهل البيت والمبغض كافر.

لكن فى الدليلين نظر.

أما الأول: فلأنه لا تلازم بين النجاسة والكفر، إذ لم يدل دليل شرعى أو عقلى على أن كل نجس كافر، وإن سلّمنا العكس، وأن كل كافر نجس، فإن الموجه الكليه لا- تنعكس كنفسها، إلا- إذا كان هناك دليل من الخارج على التساوى، نحو كل ناطق إنسان، على اصطلاح الأصوليين من التساوى الكلى بينهما، ولذا ذكرنا فى المنطق أن الأجود كان التفصيل فى عكس الموجه الكليه بأنه إن كان بينهما تساوى انعكس كنفسه، وإلا فإلى الجزئية، وكيف كان فحيث لا دليل على أن كل نجس كافر، لا يمكن الالتزام بكفر ولد الزنا من

ص: ٢٣٩

١- أمالى الطوسى: ص ٤٦٩ سطر ١٦.

٢- الغدير: ج ٤ ص ٣٢٢ ح ٢ المطبوع بطهران. وكما فى البحار: ج ٣٩ ص ٢٨٧ الباب ٨٧ ح ٨٠.

سواء كان من طرف أو طرفين، بل وإن كان أحد الأبوين مسلماً كما مر.

دليل نجاسته، مضافاً إلى ما عرفت من منع الصغرى أعنى: "ولد الزنا نجس".

وأما الثانى: فلأن عدم التشيع لا يلزم البغض، وما دل على أنه "لا يبغضه إلا ولد زنا" قرن فى كثير من النصوص بالعطف عليه وولد الحيض، أو المطعون فى الإجماع، مضافاً إلى أن الدليل دل على أنه "لا يبغضه إلا ولد زنا" لا أن كل ولد زنا يبغضه، وإلا فهو مخالف للوجدان لأنه كم فى الكفار الذين لا يعرفون الإسلام أصلاً، فضلاً عن أمير المؤمنين (عليه الصلاة والسلام) من ولد زنا، وعلى هذا فالأقوى ما ذهب إليه المشهور من الطهاره وقبول الإسلام منه للأدله العامه المعتضده بعمل النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) والأئمه (عليهم السلام)، والله تعالى العالم بحقائق الأحكام.

ثم إنه لا فرق فى أقسام ولد الزنا {سواء كان من طرف أو طرفين، بل وإن كان أحد الأبوين مسلماً كما مر} وقد مر الكلام فيه.

(مسألة ٢ _ ٢): لا إشكال في نجاسة الغلاة

(مسألة ٢ _ ٢): {لا إشكال في نجاسة الغلاة} إجماعاً مستفيضاً في كلماتهم، ولا شبهه في كفرهم، بناءً على تفسيرهم بمن يعتقد ربوبيه أمير المؤمنين (عليه السلام) أو غيره من الخلق، ويدل على ذلك ما رواه الكشي في كتاب الرجال بسنده عن عبد الله بن سنان، عن أبيه عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «إن عبد الله بن سبأ كان يدعى النبوه، يزعم أن أمير المؤمنين (عليه السلام) هو الله تعالى عن ذلك، فبلغ ذلك أمير المؤمنين (عليه السلام) فدعاه وسأله فأقر بذلك وقال: نعم أنت هو، وقد كان ألقى في روعي أنك أنت الله وأنا نبي، فقال له أمير المؤمنين (عليه السلام): ويلك قد سخر منك الشيطان فارجع عن هذا، ثكلتك أمك وتب، فأبى فحبسه، واستتابه ثلاثه أيام فلم يتب فأحرقه بالنار» (١).

وعن هشام بن سالم قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول وهو يحدث أصحابه بحديث عبد الله بن سبأ، وما ادعى من الربوبية لأمر المؤمنين (عليه السلام) فقال: «إنه لما ادعى ذلك فيه استتابه أمير المؤمنين (عليه السلام) فأبى أن يتوب فأحرقه بالنار» (٢)، وذكر الكشي عن بعض أهل العلم أن عبد الله بن سبأ كان يهودياً فأسلم (٣).

ص: ٢٤١

- ١- اختيار معرفه الرجال: ص ١٠٦ (عبد الله بن سبأ) ح ١٧٠.
- ٢- الوسائل: ج ١٨ ص ٥٥٤ الباب ٦ من أبواب حد المرتد ح ٥.
- ٣- اختيار معرفه الرجال: ص ١٠٨ ح ١٧٤.

وعن ابن شهر آشوب في المناقب: روى أن سبعين رجلاً من الزط أتوه _ يعنى أمير المؤمنين (عليه السلام) _ بعد قتال أهل البصره يدعونه إلهاً بلسانهم، وسجدوا له، فقال لهم: «ويلكم لا تفعلوا إنما أنا مخلوق مثلكم»، فأبوا عليه، فقال: «لئن لم ترجعوا عما قلتم فيّ وتوبوا إلى الله لأقتلنكم». قال: فأبوا، فخذّ على (عليه السلام) أخاديد وأوقد ناراً، فكان قنبر يحمل الرجل بعد الرجل على منكبه فيقذفه في النار، ثم قال (عليه السلام):

إني إذا أبصرت أمراً منكراً

أوقدت ناراً ودعوت قنبراً

ثم احتفرت حفراً مخفراً

وقنبر يحطم حطماً منكراً» (١)

وعن الدعائم عن أمير المؤمنين (عليه السلام): إنه أتاه قوم فقالوا: أنت إلهنا وخالقنا ورازقنا إليه معادنا، فتغير وجهه ورفض عرقاً وارتعد كالسعفه، تعظيماً لجلال الله وخوفاً منه، وقام مغضباً ونادى لمن حوله، وأمرهم فحفروا حفيراً، وقال: «لأشبعنك اليوم شحماً ولحمًا»، فلما علموا أنه قاتلهم، قالوا: إن قتلنا فأنت تحيينا، فاستشاط غضباً عليهم وأمر بضرب أعناقهم، وأضرم لهم ناراً في ذلك الحفير وأحرقهم، وقال:

لما رأيت اليوم أمراً منكراً

أضرمت ناراً ودعوت قنبراً

ص: ٢٤٢

وهذا من مشهور الأخبار عنه (عليه السلام) (١).

وعن عمار الساباطى قال: قدم أمير المؤمنين (عليه السلام) المدائن، فنزل بأيوان كسرى، وكان معه دلف بن مجير منجم كسرى، فلما زال الزوال قال لدلف: «قم معي» _ إلى أن قال: _ ثم نظر إلى جمجمه نخره، فقال لبعض أصحابه: «خذ هذه الجمجمه» وكانت مطروحه، وجاء إلى الأيوان وجلس فيه ودعا بطست وصب فيه ماءً وقال له: «دع هذه الجمجمه فى الطست» ثم قال (عليه السلام): «أقسمت عليك يا جمجمه أخبريني من أنا ومن أنت» فنظقت الجمجمه بلسان فصيح وقالت: أما أنت فأمير المؤمنين وسيد الوصيين، وأما أنا فعبد الله وابن أمه الله كسرى أنوشيروان، فانصرف القوم الذين كانوا معه من أهل ساباط إلى أهاليهم وأخبروهم بما كان وبما سمعوه من الجمجمه، فاضطربوا واختلفوا فى معنى أمير المؤمنين (عليه السلام) وحضروه، وقال بعضهم فيه مثل ما قال النصارى فى المسيح، ومثل ما قال عبد الله بن سبأ وأصحابه، فقال له أصحابه: فإن تركتهم على هذا كفر الناس، فلما سمع ذلك منهم، قال لهم: «ما تجبون أن أصنع بهم»؟ قال: تحرقهم بالنار كما أحرقت عبد الله بن سبأ وأصحابه، فأحضرهم وقال: «ما حملكم على ما قلتم» قالوا: سمعنا كلام الجمجمه النخره ومخاطبتها إياك،

ص: ٢٤٣

١- مستدرک الوسائل: ج ٣ ص ٢٤٤ باب ٥ ح ٤. والدعائم: ج ١ ص ٤٨.

ولا يجوز ذلك إلا لله تعالى، فمن ذلك قلنا ما قلنا، فقال (عليه السلام): «ارجعوا إلى كلامكم وتوبوا إلى الله» فقالوا: ما كنا نرجع عن قولنا فاصنع بنا ما أنت صانع، فأمر أن تضرم لهم النار فحرقهم، فلما احترقوا قال: «اسحقوهم واذروهم في الريح»، فسحقوهم واذروهم في الريح، فلما كان اليوم الثالث من إحراقهم دخل إليه أهل الساباط وقالوا: الله الله في دين محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) إن الذين أحرقتهم بالنار قد رجعوا إلى منازلهم أحسن ما كانوا، فقال (عليه السلام): «أليس قد أحرقتموهم بالنار وسحقتموهم وذريتموهم في الريح؟» قالوا: بلى، قال: «أحرقتهم أنا، والله أحياهم» فانصرف أهل ساباط متحيرين (١).

وقد روى هذه الرواية شاذان بن جبرئيل القمي بتغيير يسير، وفي آخره: فسمع بذلك أمير المؤمنين (عليه السلام) وضاق صدره فأحضرهم وقال: «يا قوم غلب عليكم الشيطان، إن أنا إلا عبد الله أنعم على بإمامته وولايته ووصيه رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) فارجعوا عن الكفر فأنا عبد الله وابن عبده، ومحمد (صلى الله عليه وآله وسلم) خير منى وهو أيضا عبد الله، وإن نحن إلا بشر مثلكم، فخرج بعضهم من الكفر، وبقي قوم على الكفر ما رجعوا، فألح عليهم أمير المؤمنين (عليه السلام) بالرجوع فما رجعوا،

ص: ٢٤٤

١- المستدرک: ج ٣ ص ٢٤٣ باب ٥ من أبواب حد المحارب ح ١.

فأحرقهم بالنار وتفرق منهم قوم في البلاد، وقالوا: لولا إن فيه الربوبية ما كان أحرقنا في النار(١).

هذا كله فيما إذا اعتقد انحصار الرب في مخلوق، بشراً كان أم لا؟ وأما إذا اعتقد خالقيه أحد المخلوقات واعترف بوجود إله آخر الذى هو الله تعالى فهو مشرك، وإن اعتقد حلول الله تعالى في أحد من الأئمة (عليهم السلام) أو غيرهم فهو من الغلاة حقيقه، فيشملة روايه الطبرسى فى الاحتجاج: روى عن أبى الحسن الرضا (عليه السلام): من ذم الغلاة والمفوضه وتكفيرهم وتضليلهم والبراءه منهم(٢).

وروايه الكشى فى الرجال بسنده عن مرزم قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «قل للغالية توبوا إلى الله فإنكم فساق كفار مشركون»(٣).

وروايه سهل بن زياد: إن أبا الحسن العسكرى (عليه السلام) كتب إلى بعض أصحابنا فى كتاب فى حق الغلاة قال: «وإن وجدت من أحد منهم خلوه فاشدخ رأسه بالصخر»(٤).

ص: ٢٤٥

١- المستدرک: ج ٣ ص ٢٤٤ الباب ٥ من أبواب حد المحارب ح ٢.

٢- الاحتجاج للطبرسى: ج ٢ ص ٢٣١.

٣- اختيار معرفه الرجال: ص ٢٩٧ ح ٥٢٧.

٤- اختيار معرفه الرجال: ص ٥١٨ ذيل ح ٩٩٧.

وأما الاستشهاد للنجاسة بما ورد في فارس بن حاتم القزويني فلا يخفى ما فيه، إذ ليس في الدليل نص على نجاسته، وإنما أمر الإمام (عليه السلام) بقتله، كما أن كونه غالباً غير متيقن وإن ذكره بعض في الغلاة.

وقد ذهب شيخنا المرتضى (رحمه الله) إلى كفر مثله لكونه منكراً للضرورة، وتبعه الفقيه الهمداني: بأنه (منكر لما قد ثبت بالضرورة من الشرع من أن الله تبارك وتعالى، أجل وأعظم من أن يصير بشراً يأكل وينام ويمشي في الأسواق) (١) انتهى.

وأشكل فيه في المستمسك قائلاً: (أما لو أريد منهم من يعتقد حلوله تعالى فيهم، أو في أحدهم _ كما هو الأظهر عند شيخنا الأعمش (رحمه الله) _ فالنجاسة مبنية على أن إنكار الضرورى كفر تعبدى، فإن لم يثبت أشكال الحكم بها، ودعوى الإجماع لعلها مبنية على ذلك المبنى فيشكل الاعتماد عليها) (٢) انتهى.

أقول: مضافاً إلى استحالة الحلول، كما برهن عليه في الكلام، أن الأدلة قد دلت على أن القائل به كافر.

فعن الكشي بسنده عن يونس بن عبد الرحمن قال: كتبت إلى

ص: ٢٤٦

١- مصباح الفقيه: ج ١ ص ٥٥ من الجزء الأخير سطر ٢.

٢- المستمسك: ج ١ ص ٣٨٦.

أبى الحسن الرضا (عليه السلام) سألته عن آدم هل كان فيه من جوهرية الرب شيء؟ فكتب إلى جواب كتابي: «ليس صاحب هذه المسألة على شيء من السنه، زنديق»^(١).

وعن التوحيد بسنده عن داود بن القاسم قال: سمعت على بن موسى الرضا (عليه السلام) يقول: «من شبه الله بخلقه فهو مشرك، ومن وصفه بالمكان فهو كافر»^(٢)، الحديث.

وأما الغالى بمعناه الذى أراداه الصدوق (رحمه الله) تبعاً لابن الوليد حتى أنه جعل أول درجه فى الغلو نفى السهو عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم)، فليس بكافر، بل قد ثبت بالأدله خلافه، بل أصبح مثل هذا الاعتقاد اليوم من ضروريات المذهب، نعم ورد فى بعض الروايات تكفير من نسب إلى الأئمه (عليهم السلام) ما ليس لهم.

فعن الكلينى عن إسحاق بن يعقوب فى جواب مسائله وردت على يد العمرى بخط صاحب الزمان _ إلى أن قال _: «وأما قول من قال إن الحسين (عليه السلام) لم يمت فكفر وتكذيب وضلال»^(٣)، ولا يهمنى التعرض لأكثر من ذلك إذ لا نتيجه لذلك فعلاً.

ص: ٢٤٧

١- اختيار معرفه الرجال: ص ٤٩٥ ح ٩٥٠.

٢- التوحيد: ص ٦٨ ح ٢٥.

٣- كما فى كتاب الغيبه: ص ١٧٧ سطر ٢ عن الكلينى. والوسائل: ج ١٨ ص ٥٦٥ الباب ١٠ من أبواب حدّ المرتد ح ٣٩.

والخوارج

{والخوارج} إجماعاً مستفيضاً في كلماتهم، وهم الطائفة الملعونه الذين اعتقدوا كفر أمير المؤمنين (صلوات الله وسلامه عليه) واستحلوا قتاله، ويدل على نجاستهم مضافاً إلى ما يأتي من الأدله على نجاسه النواصب، روايه الفضل: دخل على أبي جعفر (عليه السلام) رجل محصور عظيم البطن فجلس معه على سريره، فحيّاه ورّحّب به، فلما قام قال (عليه السلام): «هذا من الخوارج كما هو»، قال: قلت: مشرك؟ قال: «مشرك والله مشرك»^(١).

وفي الزياره الجامعه: «ومن حاربكم مشرك»^(٢).

وعن المفيد، في روايه عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في حديث مخاطباً لأمير المؤمنين (عليه السلام): «ومن كفر بك فقد كفر بي، ومن ظلمك فقد ظلمني، يا على أنت منى وأنا منك، يا على لولا أنت لما قوتل أهل النهروان، قال: فقلت: يا رسول الله ومن أهل النهروان؟ قال: قوم يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمي»^(٣)، وفي روايه عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): «الخوارج

ص: ٢٤٨

١- الجواهر: ج ٦ ص ٥٠، كما في سفينه البحار: ج ١ ص ٣٨٣.

٢- مفاتيح الجنان: ص ٥٤٧ الزياره الجامعه الكبيره.

٣- البحار: ج ٣٨ ص ١١٥ الباب ٦١ ح ٥٣، نقلاً عن أمالي الشيخ: ص ١٢٥.

كلاب أهل النار»(١)).

{والنواصب} إجماعاً مستفيضاً في كلماتهم، ويدل عليه ما رواه الفضيل عن الباقر (عليه السلام) عن المرأة العارفة هل أزوجها الناصب؟ قال (عليه السلام): «لا، لأن الناصب كافر»(٢).

وروايه ابن أبي يعفور: «إن الله تبارك وتعالى لم يخلق خلقاً نجس من الكلب، وإن الناصب لنا أهل البيت لأنجس منه»(٣).

وروايه القلانسي قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): ألقى الذمي فيصافحني؟ قال: «امسحها بالتراب أو بالحائط» قلت: فالناصب؟ قال: «اغسلها»(٤).

ومرسله الوشاء، عن أبي عبد الله (عليه السلام): إنه كره سؤر ولد الزنا، وسؤر اليهودي والنصراني والمشرک، وكل من خالف الإسلام، وكان أشد ذلك عنده سؤر الناصب(٥).

ص: ٢٤٩

١- أمالي الطوسي: ص ٥٠٠.

٢- الوسائل: ج ١٤ ص ٤٢٧ الباب ١٠ من أبواب ما يحرم بالكفر ونحوه ١٥.

٣- الوسائل: ج ١ ص ١٥٩ الباب ١١ من أبواب الماء المضاف ح ٥.

٤- الوسائل: ج ٢ ص ١٠١٩ الباب ١٤ من أبواب النجاسات ح ٤.

٥- الوسائل: ج ١ ص ١٦٥ الباب ٣ من أبواب الأستار ح ٢.

وعن الفضيل عن أبي الحسن (عليه السلام) قال: قال أبو جعفر (عليه السلام): «حبنا إيمان، وبغضنا كفر»^(١).

وعن زيد الشحام قال: قال لي أبو عبد الله (عليه السلام): «يا زيد حبنا إيمان وبغضنا كفر»^(٢).

وعن أبي خالد الكابلي عن علي بن الحسين (عليه السلام) في حديث: «ومن أبغضنا وردنا، أو ردّ واحداً منّا، فهو كافر بالله وبآياته»^(٣).

وعن علي بن الحكم عن رجل عن أبي الحسن (عليه السلام) في حديث أنه قال: «لا تغتسل من غسله ماء الحمام، فإنه يغتسل فيه من الزنا، ويغتسل فيه ولد الزنا، والناصب لنا أهل البيت وهو شرهم»^(٤).

وعن أبي مسروق قال: سألتني أبو عبد الله (عليه السلام) عن أهل البصرة فقال لي: «ما هم»؟ قلت: مرجئه وقدرية وحرورية، فقال: «لعن الله تلك الملل الكافرة المشركة التي لا تعبد الله على

ص: ٢٥٠

-
- ١- الوسائل: ج ١٨ ص ٥٦١ الباب ١٠ من أبواب حد المرتد ح ٢٣.
 - ٢- الوسائل: ج ١٨ ص ٥٦١ الباب ١٠ من أبواب حد المرتد ح ٢٤.
 - ٣- الوسائل: ج ١٨ ص ٥٦٢ الباب ١٠ من أبواب حد المرتد ح ٢٩.
 - ٤- الوسائل: ج ١ ص ١٥٨ الباب ١١ من أبواب الماء المضاف ح ٣.

وعن الفضيل قال: دخلت على أبي جعفر (عليه السلام) وعنده رجل فلما قعدت قام الرجل فخرج فقال لى: «يا فضيل ما هذا عندك؟ قلت: وما هو؟ قال: «حرورى» قلت: كافر؟ قال: «أى والله مشرك»(٢).

بل فى بعض الروايات جواز قتله، فعن داود بن فرقد قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): ما تقول فى قتل الناصب؟ فقال: «حلال الدم، ولكنى أتقى عليك، فإن قدرت أن تقلب عليه حائطاً أو تغرقه فى ماء، لكى لا يشهد به عليك فافعل»(٣) الحديث، إلى غير ذلك، ويؤيده المنع عن أكل ذبيحه الناصب، كقول أبى جعفر (عليه السلام): «لا تحل ذبائح الحروريه»(٤)، وقول أبى عبد الله (عليه السلام) فى جواب من سأله عن شراء اللحم من النصاب: «أى شىء تسألنى أن أقول؟ ما يأكل إلا مثل الميتة والدم ولحم الخنزير»(٥).

ص: ٢٥١

- ١- الوسائل: ج ١٨ ص ٥٦٨ الباب ١٠ من أبواب حد المرتد ح ٥٤.
- ٢- الوسائل: ج ١٨ ص ٥٦٩ الباب ١٠ من أبواب حد المرتد ح ٥٥.
- ٣- الوسائل: ج ١٨ ص ٤٦٣ الباب ٢٧ من أبواب حد القذف ح ٥.
- ٤- الوسائل: ج ١٦ ص ٢٩٢ الباب ٢٨ من كتاب الصيد والذبائح ح ٣.
- ٥- الوسائل: ج ١٦ ص ٢٩٢ الباب ٢٨ من كتاب الصيد والذبائح ح ٤.

ولكن قد يناقش في دلاله الروايات بما نوقش في دلاله روايات نجاسه ولد الزنا، مضافاً إلى ما دل على تزويج أمير المؤمنين (عليه السلام) بنته لبعض النواصب، وما دل على تزويج الإمام زين العابدين (عليه السلام) لامرأه من الخوارج ثم طلقها في قصه، وما دل على جواز أكل الذبيحه منهم إلى قيام الحجه (عليه السلام) ونحوه كقول أبي جعفر (عليه السلام) قال: سمعته يقول: «لا تأكل ذبيحه الناصب إلا أن تسمعه يسمى»^(١).

وعن الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن ذبيحه المرجيء والحروري؟ فقال: «كل، وقر، واستقر، حتى يكون ما يكون»^(٢)، مضافاً إلى بدهاه معاشره الأئمه (عليهم السلام) مع خلفاء الجور الذين هم من النصاب.

في المجسمه

{وأما الجسمه} فقد حكى عن الشيخ وجماعه: القول بكفرهم مطلقاً. وعن بعضهم التفصيل بين المجسمه حقيقه، وبين القائل بأنه جسم لا كأجسام، فسلب عنه كل ما هو من لوازم الجسميه من الحاجه والحدوث.

واستدل لكفرهم، مضافاً إلى أنهم منكرون للضرورة بعده من الروايات.

ص: ٢٥٢

١- الوسائل: ج ١٦ ص ٢٩٣ الباب ٢٨ من كتاب الصيد والذبائح ح ٧.

٢- الوسائل: ج ١٦ ص ٢٩٣ الباب ٢٨ من كتاب الصيد والذبائح ح ٨.

روايه ياسر الخادم قال: سمعت أبا الحسن علي بن موسى الرضا (عليه السلام) يقول: «من شبه الله بخلقه فهو مشرك، ومن نسب إليه ما نهى عنه فهو كافر»^(١).

وعن عبد السلام بن صالح الهروي عن الرضا (عليه السلام) في حديث قال: «من وصف الله بوجهه كالوجه فقد كفر»^(٢).

وعن الحسين بن خالد عن الرضا (عليه السلام) في حديث قال: «من قال بالتشبيه والجبر فهو كافر مشرك، ونحن منه براء في الدنيا والآخرة»^(٣).

وعن داود بن القاسم قال: سمعت علي بن موسى الرضا (عليه السلام) يقول: «من شبه الله بخلقه فهو مشرك، ومن وصفه بالمكان فهو كافر، ومن نسب إليه ما نهى عنه فهو كاذب»^(٤).

وعن محمد بن أبي عمير، عن غير واحد، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «من شبه الله بخلقه فهو مشرك، ومن أنكر قدرته

ص: ٢٥٣

-
- ١- الوسائل: ج ١٨ ص ٥٥٧ الباب ١٠ من أبواب حد المرتد ح ١.
 - ٢- الوسائل: ج ١٨ ص ٥٥٧ الباب ١٠ من أبواب حد المرتد ح ٣.
 - ٣- الوسائل: ج ١٨ ص ٥٥٨ الباب ١٠ من أبواب حد المرتد ح ٥.
 - ٤- الوسائل: ج ١٨ ص ٥٦٠ الباب ١٠ من أبواب حد المرتد ح ١٦.

فهو كافر»(١١). وعن يونس بن ظبيان عن الصادق (عليه السلام) في حديث قال: «من زعم أن الله وجهاً كالوجه فقد أشرك، ومن زعم أن له جوارح كجوارح المخلوقين فهو كافر»(١٢).

وعن هشام عن الصادق (عليه السلام) في حديث قال: «إن محمداً (صلى الله عليه وآله وسلم) لم ير الرب على مشاهدته العيان، فمن عنى بالرؤية رؤيه القلب فهو مصيب، ومن عنى بها رؤيه البصر فهو كافر بالله وبآياته، لقول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): من شبه الله بخلقه فقد كفر _ إلى أن قال: _ ومن شبهه بخلقه فقد اتخذ معه شريكاً»(١٣). إلى غير ذلك من الأخبار.

وهذه الأخبار كما تراها ظاهره في كفر المجسم، وبها يخرج عن إطلاق أدله الإسلام والإيمان، والفقهاء الهمداني (رحمه الله) حيث لم يذكر إلا روايه ياسر، أشكل في كفرهم قائلاً: (لكن يتوجه عليه عدم صلاحية مثل هذه الروايه الضعيفه التي لم يستند إليها الأصحاب في فتواهم لتقييد الأخبار الكثيره الوارده في تحديد الإسلام والإيمان الخاليه من اعتبار نفى التجسيم)(١٤) انتهى.

ص: ٢٥٤

-
- ١- الوسائل: ج ١٨ ص ٥٦٠ الباب ١٠ من أبواب حد المرتد ح ١٧.
 - ٢- الوسائل: ج ١٨ ص ٥٦٢ الباب ١٠ من أبواب حد المرتد ح ٢٦.
 - ٣- الوسائل: ج ١٨ ص ٥٦٣ الباب ١٠ من أبواب حد المرتد ح ٣٠.
 - ٤- مصباح الفقيه: ج ١ ص ٥٥ من المجلد الأخير سطر ٢٨.

وكيف كان، فالمسأله مشكله: من هذه الظواهر، ومن أن العامه قائلون بهذه الأقوال، وقد عاشروهم الأئمه (عليهم السلام) كما تقدم، هذا في جهه الكفر. أما النجاسه فحيث لا دليل على نجاسه الكافر فلا نقول بها، لكن الأصحاب اختلفوا فيها. فعن المبسوط والمنتهى والدروس وظاهر القواعد وغيرها: القول بها، بل عن جامع المقاصد: لا كلام فيها، وعن الروض: لا ريب في نجاستهم، وعن التذكره والذكري والنهائيه: القول بطهارتهم.

أقول: القول بالطهاره هنا ينافى القول بالنجاسه فيما سبق إذ مساق الأدله في المقامين واحد.

في المجبره

{و} أما {المجبره} فعن المبسوط، وكاشف اللثام، وكاشف الغطاء وغيرهم: القول بالنجاسه، ويدل على كفرهم جمله من النصوص:

فعن يزيد بن عمير الشامى عن الرضا (عليه السلام) في حديث: «والقائل بالجبر كافر»^(١).

وعن الحسين بن خالد، عنه (عليه السلام): «من قال بالتشبيه والجبر فهو كافر مشرك»^(٢).

ص: ٢٥٥

١- عيون أخبار الرضا: ج ١ ص ١٠١ ح ١٧.

٢- الوسائل: ج ١٨ ص ٥٥٨ الباب ١٠ من أبواب حد المرتد ح ٥.

وعن حريز بن عبد الله عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «الناس في القدر على ثلاثه أوجه: رجل زعم أن الله أجبر الناس على المعاصي، فهذا قد ظلم الله في حكمه فهو كافر...»^(١٢)، إلى غير ذلك، والكفر مستلزم للنجاسه على مبنى المشهور، وإن كان عرفت ما فيه، وربما يورد على القول بنجاسه هؤلاء: أن غالب العامه إن لم يكن كلهم قائلون بهذه الأقوال، فاللازم نجاسه جميعهم وهو خلاف سيره الأئمه (عليهم السلام) ومعاشرتهم لهم.

أقول: قد عرفت ورود هذا الإشكال على نجاسه النواصب، مع أنه لا شك في مساوره الأئمه ومباشرتهم لهم، فإن زمن معاويه (لعنه الله) قد شاع النصب، وهكذا كان إلى زمن عمر بن عبد العزيز، ومع ذلك فإن الأئمه (عليهم السلام) وأصحابهم كانوا يعاشرونهم، وهذا من المؤيدات لما ذكر سابقاً من حمل أخبار النجاسه على التنزه ونحوه، وإن كان المشهور حملوها على ظواهرها، والحاصل أن هذا الإشكال عام الورود، فتخصيص بعض المواضع به دون بعض كما صدر عن بعض من قارب عصرنا، بلا وجه.

في المخالفين

{والقائلين بوحده الوجود من الصوفيه} والحكماء أيضاً كذلك، كافر نجس بناءً على نجاسه كل كافر، فإن هذا القول حقيقه الكفر، لأنه إنكار للضروري، وأي كفر أعظم من القول بأن كل شيء

ص: ٢٥٦

إله، وإنما الاختلاف بالمهيات كاختلاف صور أمواج البحر، مع أن الجميع في الحقيقة بحر، أو كاختلاف الأعداد مع أن الجميع مؤلف من وحدات، أو كذات الإنسان عند حديث النفس الذي هو متكلم وهو سامع، أو كالمصدر في المشتقات، أو كالنوع البسيط المنحل إلى الجنس والفصل، أو كالمداد في الحروف والكلمات، أو غير ذلك مما مثله لو حده الوجود حقيقه، وإنما تختلف بالظهورات المختلفه، بل قال النسفي كما حكاه أنيس الأعلام: (١) إن الطيب والمريض والمتكلم والسامع والآكل والمأكل وهكذا كلها رب تعالى عما يقوله الملحدون.

وفيه: قال بعضهم: فإن قلت بالتشبيه كنت محددًا، وإن قلت بالتنزيه كنت مقيدًا، وإن قلت بالأمرين كنت مسددًا، وكنت إمامًا في المعارف سيدًا، إلى غير ذلك من كلماتهم الفاسده التي مضافاً إلى كونها موجهة للكفر قطعاً، لا يستند إلى دليل وبرهان، بل أوهام سموها ذوقاً عرفانياً، ولولا خوف الإطاله نقلنا جمله من كلماتهم، بل يظهر للممعن في كتب الفلسفه والحكمه أن كثيراً من كلماتهم كفر صريح، ومنها القول بالعقول العشره المساوقه لكونه تعالى فاعلاً بالجبر.

ص: ٢٥٧

١- أنيس الأعلام، أحمد صادق فخر الإسلام، كتبه بالفارسيه.

إذا التزموا بأحكام الإسلام فالأقوى عدم نجاستهم إلا مع العلم بالتزامهم بلوازم مذاهبيهم، من المفاسد.

ومما ذكرنا يظهر النظر في كلام المصنف (رحمه الله) {إذا التزموا بأحكام الإسلام فالأقوى عدم نجاستهم إلا مع العلم بالتزامهم بلوازم مذاهبيهم من المفاسد} فإن ذلك إنما يتم على القول بكون الكفر والشرك ليسا ملازمين للنجاسة. أما على القول بالتلازم فلا.

ص: ٢٥٨

(مسألة ٣ _ ٣): غير الاثنى عشرية من فرق الشيعة إذا لم يكونوا ناصبين ومعادين لسائر الأئمة ولا سابين لهم طاهرون،

(مسألة ٣ _ ٣): {غير الاثنى عشرية من فرق الشيعة} كالزيدية والواقفية والفضحية {إذا لم يكونوا ناصبين ومعادين لسائر الأئمة ولا سابين لهم طاهرون} وكذا المخالفون.

أقول: دلت نصوص كثيرة على كفرهم، منها: ما عن المفضل بن عمر قال: دخلت على أبي الحسن موسى بن جعفر (عليهما السلام) وعلني ابنه في حجره _ إلى أن قال: _ قلت: هو صاحب هذا الأمر من بعدك؟ قال: «نعم، من أطاعه رشد ومن عصاه كفر» (١).

وعن أبي حمزة، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «منا الإمام المفروض طاعته من جحده مات يهودياً أو نصرانياً» (٢).

وعن المفضل بن عمر، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قال أبو جعفر (عليه السلام): «إن الله جعل علياً (عليه السلام) علماً بينه وبين خلقه، ليس بينه وبينهم علم غيره، فمن تبعه كان مؤمناً، ومن جحده كان كافراً، ومن شك فيه كان مشركاً» (٣).

وعن محمد بن جعفر، عن أبيه (عليه السلام) قال: «على

ص: ٢٥٩

١- الوسائل: ج ١٨ ص ٥٥٧ الباب ١٠ من أبواب حد المرتد ح ٢.

٢- الوسائل: ج ١٨ ص ٥٥٩ الباب ١٠ من أبواب حد المرتد ح ١١.

٣- الوسائل: ج ١٨ ص ٥٥٩ الباب ١٠ من أبواب حد المرتد ح ١٣.

(عليه السلام) باب هدى، من خالفه كان كافراً، ومن أنكره دخل النار»(١).

وعن مروان بن مسلم، قال: قال الصادق جعفر بن محمد (عليهما السلام): «الامام عَلم فيما بين الله عز وجل وبين خلقه، فمن عرفه كان مؤمناً، ومن أنكره كان كافراً»(٢).

وعن سدير قال: قال أبو جعفر (عليه السلام) في حديث: «إن العلم الذي وضعه (٣) رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عند علي (عليه السلام) من عرفه كان مؤمناً، ومن جحدته كان كافراً، ثم كان من بعده الحسن (عليه السلام) بتلك المنزلة»(٤)، الحديث.

وعن الاعتقادات، قال الصادق (عليه السلام): «من شك في كفر أعدائنا والظالمين لنا فهو كافر»(٥).

وعن فرات، بسنده عن الصادق (عليه السلام) قال: «لما

ص: ٢٦٠

-
- ١- الوسائل: ج ١٨ ص ٥٥٩ الباب ١٠ من أبواب حد المرتد ح ١٤.
 - ٢- الوسائل: ج ١٨ ص ٥٦٠ الباب ١٠ من أبواب حد المرتد ح ١٨.
 - ٣- وفي نسخه: وصفه.
 - ٤- الوسائل: ج ١٨ ص ٥٦٠ الباب ١٠ من أبواب حد المرتد ح ١٩.
 - ٥- الاعتقادات: ص ١٠، كما في الوسائل: ج ١٨ ص ٥٦١ الباب ١٠ من أبواب حد المرتد ح ٢٠.

نزلت هذه الآية ((وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ))^(١) قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): لا يرد أحد على عيسى بن مريم (عليه السلام) ما جاء به فيه إلا كان كافراً، ولا يرد على علي بن أبي طالب (عليه السلام) أحد ما قال فيه النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إلا كافراً^(٢).

وعن صفوان الجمال، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لما نزلت الولاية لعلي (عليه السلام) قام رجل من جانب الناس فقال: لقد عقد هذا الرسول لهذا الرجل عقده لا يحلها إلا كافر _ إلى أن قال _ فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): هذا جبرئيل (عليه السلام)»^(٣).

وعن يحيى بن القاسم، عن جعفر بن محمد (عليه السلام) عن آباءه، عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: «الأئمة بعدى اثني عشر أولهم علي بن أبي طالب وآخرهم القائم _ إلى أن قال: _ المقر بهم مؤمن، والمنكر لهم كافر»^(٤).

وعن موسى بن عبد ربه، عن الحسين بن علي (عليه السلام)

ص: ٢٤١

١- سورة النساء: الآية ١٥٩.

٢- تفسير فرات الكوفى: ص ٢٨.

٣- الوسائل: ج ١٨ ص ٥٦١ الباب ١٠ من أبواب حد المرتد ح ٢٥.

٤- الوسائل: ج ١٨ ص ٥٦٢ الباب ١٠ من أبواب حد المرتد ح ٢٧.

عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فى حديث قال: «من زعم أنه يحب النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) ولا يحب الوصى فقد كذب، ومن زعم أنه يعرف النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) ولا يعرف الوصى فقد كفر» (١).

وفى روايه الكابلى المتقدمه عن على بن الحسين (عليه السلام) قال: «ومن أبغضنا وردنا أو رد واحداً منا فهو كافر بالله وبآياته» (٢).

وعن محمد بن مسلم، عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: قلت له: أرأيت من جحد إماماً منكم ما حاله؟ فقال: «من جحد إماماً من الأئمه وبرئ منه ومن دينه فهو كافر ومرتد عن الإسلام» (٣) الحديث.

وعن أحمد بن محمد بن مطهر، قال: كتب بعض أصحابنا إلى أبى محمد (عليه السلام) يسأله عن وقف على أبى الحسن، فكتب: «لا- ترحم على عمك وتبرأ منه، أنا إلى الله منه برىء، فلا تتولهم، ولا تعد مرضاهم، ولا تشهد جنازهم، ولا تصل على أحد منهم

ص: ٢٦٢

-
- ١- الوسائل: ج ١٨ ص ٥٦٢ الباب ١٠ من أبواب حد المرتد ح ٢٨.
 - ٢- الوسائل: ج ١٨ ص ٥٦٢ الباب ١٠ من أبواب حد المرتد ح ٢٩.
 - ٣- الوسائل: ج ١٨ ص ٥٦٥ الباب ١٠ من أبواب حد المرتد ح ٣٨.

مات أبداً، من جحد إماماً من الله، أو زاد إماماً ليست إمامته من الله، كان كمن قال: إن الله ثالث ثلاثه، إن الجاحد أمر آخرنا جاحد أمر أولنا»، (١) الحديث.

وعن أبي سلمه، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، في حديث قال: «من عرفنا كان مؤمناً، ومن أنكرنا كان كافراً، ومن لم يعرفنا ولم ينكرنا كان ضالاً» (٢).

وعن عبد العزيز بن مسلم، عن الرضا (عليه السلام) في حديث قال: «ولم يمض رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) حتى بين لأمته معالم دينهم، وأوضح لهم سبيلهم، وتركهم على قصد سبيل الحق، وأقام لهم علياً (عليه السلام) علماً وإماماً، وما ترك شيئاً تحتاج إليه الأئمة إلا بينه، فمن زعم أن الله عز وجل لم يكمل دينه، فقد رد كتاب الله عز وجل، ومن رد كتاب الله فهو كافر» (٣).

وعن الحارث بن المغيرة، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): من مات ولا يعرف إمامه مات ميتة جاهليه؟ قال: «نعم» قلت: جاهليه

ص: ٢٦٣

-
- ١- الوسائل: ج ١٨ ص ٥٦٥ الباب ١٠ من أبواب حد المرتد ح ٤٠.
 - ٢- الوسائل: ج ١٨ ص ٥٦٦ الباب ١٠ من أبواب حد المرتد ح ٤٣.
 - ٣- الوسائل: ج ١٨ ص ٥٦٦ الباب ١٠ من أبواب حد المرتد ح ٤٦.

جهلاء، أو جاهليه لا يعرف إمامه؟ قال: «جاهليه كفر ونفاق وضلال» (١).

وعن الفضل بن يسار عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «إن الله عز وجل نصّب علياً (عليه السلام) علماً بينه وبين خلقه، فمن عرفه كان مؤمناً، ومن أنكره كان كافراً، ومن جهله كان ضالاً، ومن نصب معه شيئاً كان مشركاً، ومن جاء بولايته دخل الجنة» (٢).

وعن أبي حمزه قال: سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: «إن علياً (عليه السلام) باب فتحه الله عز وجل، فمن دخله كان مؤمناً، ومن خرج منه كان كافراً، ومن لم يدخل فيه ولم يخرج منه كان في الطبقة الذين قال الله تبارك وتعالى فيهم المشيئة» (٣)، إلى غير ذلك من النصوص التي ستأتي جملة أخرى منها.

إذا عرفت هذا، قلنا: المشهور بين الأصحاب في الفرق المخالفة للشيعة الطهاره، كما في المستند وغيره، وعن السيد القول بالنجاسة مطلقاً، وعن الحلبي التفصيل، فحكم بالنجاسة في غير المستضعفين منهم، واختاره بعض مشائخ النراقي (رحمه الله) وعن الحدائق اختيار

ص: ٢٦٤

-
- ١- الوسائل: ج ١٨ ص ٥٦٧ الباب ١٠ من أبواب حد المرتد ح ٤٧.
 - ٢- الوسائل: ج ١٨ ص ٥٦٧ الباب ١٠ من أبواب حد المرتد ح ٤٧.
 - ٣- الوسائل: ج ١٨ ص ٥٦٧ الباب ١٠ من أبواب حد المرتد ح ٤٨.

النجاسه، ونسبته إلى المشهور مستشهداً بعباراتهم، وظاهر فص الياقوت والسرائر الإجماع على الكفر، فيكون دليلاً على النجاسه للتلازم.

واستدل لهذا القول بأمور:

الأول: الإجماع المتقدم، وفيه: مضافاً إلى الخلاف المعلوم أنه إجماع على الكفر لا على النجاسه.

الثاني: ما تقدم من الروايات المتواتره الداله على كفرهم وشركهم، وفيه: إنه لا بد أن يحمل على بعض مراتب الكفر والشرك، لما دل من متواتر النصوص على كونهم محكومين بحكم الإسلام.

مثل موثق سماعه قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): أخبرني عن الإسلام والإيمان أهما مختلفان؟ فقال (عليه السلام): «إن الإيمان يشارك الإسلام، والإسلام لا يشارك الإيمان» فقلت: فصفهما لي، فقال (عليه السلام): «الإسلام شهاده أن لا إله إلا الله والتصديق برسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) به حقنت الدماء، وعليه جرت المناكح والمواريث، وعلى ظاهره جماعه الناس، والإيمان الهدى وما يثبت في القلوب من صفه الإسلام، وما ظهر من العمل به»^(١).

ص: ٢٤٥

١- الكافي: ج ٢ ص ٢٥ باب أن الإيمان يشرك الإسلام ... ح ١.

وصحيح حمران، عن أبي جعفر (عليه السلام) سمعته يقول: «الإيمان ما استقر في القلب وأفضى به إلى الله عز وجل، وصدّقه العمل بالطاعة لله، والتسليم لأمره، والإسلام ما ظهر من قول أو فعل، وهو الذى عليه جماعه الناس من الفرق كلها، وبه حقنت الدماء، وعليه جرت المواريث، وجاز النكاح»^(١)، الحديث.

وخبر سفيان بن السمط، سأل رجل أبا عبد الله (عليه السلام) عن الإسلام والإيمان، ما الفرق بينهما؟ _ إلى أن قال: _ فقال: «الإسلام هو الظاهر الذى عليه الناس، شهادته أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) وأقام الصلاه، وإيتاء الزكاه، وحج البيت، وصيام شهر رمضان، فهذا الإسلام _ وقال (عليه السلام): _ الإيمان معرفه هذا الأمر مع هذا فإن أقرب بها ولم يعرف هذا الأمر كان مسلماً وكان ضالاً»^(٢).

وعن المفضل قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «الإسلام يحقن به الدم، وتؤدى به الأمانه، وتستحل به الفروج، والثواب على الإيمان»^(٣).

ص: ٢٦٦

-
- ١- الكافي: ج ٢ ص ٢٦ باب أن الإيمان يشرك الإسلام... ح ٥.
 - ٢- الكافي: ج ٢ ص ٢٤ باب أن الإسلام يحقن به الدم... ح ٤.
 - ٣- الكافي: ج ٢ ص ٢٤ باب أن الإسلام يحقن به الدم... ح ١.

وفى خبر الشامى الذى سأل أبا عبد الله (عليه السلام) مسائل فأجابته، فقال الشامى: أسلمت لله الساعة. فقال له (عليه السلام): «بل آمنت بالله الساعة، إن الإسلام قبل الإيمان، وعليه يتوارثون ويتناكحون، والإيمان عليه يثابون»^(١٢)، إلى غير ذلك من الروايات، وقد عقد المجلسى (رحمه الله) فى البحار باباً للفرق بين الإسلام والإيمان، فراجع.

ويؤيد ما ذكره النصوص الكثيره الوارده فى طهاره ما يؤخذ من أيديهم، من المائعات والجامدات التى يعلم مباشرتهم لها، كالأدهان والألبان، والعصير الذى قد ذهب ثلثاه، والجبن والجلود واللحوم، وقد تقدمت جملة منها فى باب سوق المسلمين.

الثالث: من أدله القول بالنجاسه إنهم منكرون لضرورى الدين كما عن المنتهى، فيدل على نجاستهم ما دل على نجاسه المنكر. وفيه: مضافاً إلى ما تقدم من أنه ليس المنكر كافراً مطلقاً، أن الخلافه من ضرورى المذهب لا الدين، ولو دل الدليل على ذلك أى سلمنا الصغرى والكبرى، لزم تخصيص ذلك بالمخالف، لما عرفت من الروايات الداله على أنهم يعامل معهم معامله المسلم.

الرابع: ما دل على نجاسه الناصب بضميمه أن كل مخالف ناصبى.

ص: ٢٦٧

مثل خبر المعلى بن خنيس سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «ليس الناصب من نصب لنا أهل البيت، لأنك لا تجد أحداً يقول: إنى أبغض آل محمد، ولكن الناصب من نصب لكم، وهو يعلم أنكم تتولونا وتبرأون من أعدائنا» (١).

ومكاتبه محمد بن علي بن عيسى إلى الهادي (عليه السلام) يسأله عن الناصب هل يحتاج في امتحانه إلى أكثر من تقديمه الجبت والطاغوت واعتقاد إمامتهما؟ فرجع الجواب: «من كان على هذا فهو ناصب» (٢).

وخبر عبد الله بن المغيرة قال: قلت لأبي الحسين (عليه السلام) إن لي جارين أحدهما ناصب، والآخر زيدي، ولا بد من معاشرتهما، فمن أعاشر؟ فقال (عليه السلام): «هما سيان، من كذب بآيه من كتاب الله فقد نبذ الإسلام وراء ظهره، وهو المكذب بجميع القرآن والأنبياء والمرسلين _ ثم قال: _ إن هذا نصب لك، وهذا الزيدي نصب لنا» (٣).

وخبر عبد الله بن سنان عن الصادق (عليه السلام): «ليس

ص: ٢٤٨

١- الوسائل: ج ١٩ ص ١٠٠ الباب ٦٨ من أبواب القصاص في النفس ح ٢.

٢- السرائر: ص ٤٧٩.

٣- الوسائل: ج ١١ ص ٥٠٠ الباب ٣٧ من أبواب الأمر والنهي وما يناسبهما ح ٢.

الناصب من نصب لنا أهل البيت لأنك لا تجد رجلاً يقول: أنا أبغض محمداً وآل محمد، ولكن الناصب من نصب لكم، وهو يعلم أنكم تتولوننا، وأنكم من شيعتنا»^(١). وفيه: مضافاً إلى الخدشه في السند وضعف الدلاله، لأن خبرى معلى وابن سنان كالدافع للبداهه، لكثرة المبغضين لهم والمستحلين لقتلهم وقتالهم، ومخالفتها للنصوص المصرحه بالناصب لنا أهل البيت، كروايتى على بن الحكم، وابن أبى يعفور وغيرهما مما تقدم، لا بد من تنزيلها على بعض مراتب النصب، الذى لا يوجب ترتيب الأحكام المرتبه على الناصبى بمعناه المصطلح عليه، وذلك بقريته الأخبار المتقدمه الداله على كون هؤلاء محكومين بالإسلام، والكلام فى المقام طويل اكتفينا منه بهذا القدر، هذا كله فى المخالف.

وأما سائر أقسام الشيعة غير الاثنى عشرية، فقد دلت نصوص كثيره على كفرهم، ككثير من الأخبار المتقدمه الداله على "إن من جحد إماماً كان كمن قال: إن الله ثالث ثلاثة"، ونحوه روايه الكشى بسنده عن ابن أبى عمير عن حذّته قال: سألت محمد بن على الرضا (عليه السلام) عن هذه الآية: ((وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ))^(٢). قال: «نزلت فى النصاب والزيديه والواقفيه من

ص: ٢٦٩

١- الوسائل: ج ١٩ ص ١٠٠ الباب ٦٨ من أبواب القصاص ح ٣.

٢- سورة الغاشيه الآيه ٢ _ ٣.

وروايته بسنده عن عمر بن يزيد قال: دخلت على الصادق (عليه السلام) فحدثني ملياً في فضائل الشيعة ثم قال: «إن من الشيعة بعدنا من هم شر من النصاب». فقلت جعلت فداك: أليس ينتحلون مودّتكم ويتبرؤون من عدوكم؟ قال: «نعم»، فقلت: جعلت فداك بين لنا لنعرفهم؟ قال: «إنما هم قوم يقفون بزيد ويقفون بموسى (عليه السلام)»(٢).

وما رواه أيضاً قال: «إن الزيدية والواقفية والنصاب عنده بمنزله واحده»(٣).

وروايه أحمد بن محمد بن مطهر المتقدمه وغيرها، ولذا ذهب صاحب الحقائق إلى كفرهم ونجاستهم، واستشهد أخيراً بما عن مشرق الشمسين (إن متقدمى أصحابنا كانوا يسمون تلك الفرق بالكلاب الممطوره، أى الكلاب التى أصابها المطر، مبالغه فى نجاستهم والبعد عنهم)(٤)، بل فى بعض الروايات جواز قتلهم.

ص: ٢٧٠

١- اختيار معرفه الرجال: ص ٢٢٩ ح ٤١١.

٢- كما فى الحقائق: ج ٥ ص ١٨٩ فى حكم المخالفين، وانظر اختيار معرفه الرجال: ص ٤٥٩ ح ٨٦٩.

٣- اختيار معرفه الرجال: ص ٤٦٠ ح ٨٧٣.

٤- الحقائق: ج ٥ ص ١٩٠ فى حكم المخالفين.

فمن رجال الكشي، بسنده عن علي بن حديد، قال: «سمعت من سأل أبا الحسن الأول (عليه السلام) فقال: إني سمعت محمد بن بشير يقول: إنك لست موسى بن جعفر الذي أنت إمامنا وحجتنا فيما بيننا وبين الله تعالى، قال: فقال: «لعنه الله _ ثلاثاً _ أذاقه الله حر الحديد، قتله الله أخبث ما يكون من قتله». فقلت له: إذا سمعت ذلك منه أو ليس حلال لي دمه، مباح كما أبيع دم السباب لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) والإمام؟ قال: «نعم حل والله، حل والله دمه، وأباحه لك ولمن سمع ذلك منه» (١).

الحديث.

لكن فيه: مضافاً إلى احتمال كون ذلك بالنسبة إلى الشيعي الذي انحرف بعداً، فإنه يكون بذلك منكراً لضروري مذهبه، وقد تقدم أن منكر ضروري المذهب من أهل المذهب كمنكر ضروري الدين من أهل الدين، ولا ينافي عدم كفر منكر ضروري المذهب من غير أهله كفر منكروه من أهله، كما لا ينافي عدم قتل منكر ضروري الدين من غير أهله قتل منكروه من أهله.

إن هذه النصوص لا تصلح لمقاومه ما تقدم من نصوص شرح الإسلام، ولذا كان الأئمة (عليهم السلام) يعاشرون هؤلاء، بل كثير من الروايات من أرباب هذه المذاهب، هذا ثم لا يخفى أنه قد شدد النكير في نصوص كثيره بالنسبة إلى ترك بعض الواجبات، أو ارتكاب

ص: ٢٧١

١- الوسائل: ج ١٨ ص ٤٦٣ الباب ٢٧ من أبواب حد القذف ح ٦، وانظر اختيار معرفة الرجال: ص ٤٨٢ ح ٩٠٨.

وأما مع النصب أو السب للأئمة الذين لا يعتقدون بإمامتهم

بعض المعاصي، حتى أن في بعضها أن ذلك كفر أو شرك أو نحوهما، لكن حيث دل غير واحد من النصوص على جريان أحكام الإسلام على هؤلاء، فاللائم حملها على المبالغه والاشتراك في بعض اللوازم، مثلاً ورد في اللواط أنه كفر، أو كفر من هذه الأمة عشرة: المنام والشرطي وكذا وكذا، أو ورد أن الرياء شرك، وقد ورد في توضيح ذلك جملة من الروايات المتضمنه لاحتجاج أمير المؤمنين (عليه السلام) مع الخوارج، وأن مثل هذه المعاصي لا تخرجهم عن الإسلام، ولذا حدهم النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ومع ذلك أجرى عليهم حكم المسلمين، كما ورد في باب الرياء أن عباس بن يزيد قال لأبي عبد الله (عليه السلام): إن هؤلاء العوام يزعمون أن الشرك أخفى من ديب النمل في الليله الظلماء على المسح الأسود، فقال: «لا يكون العبد مشركاً حتى يصلى لغير الله، أو يذبح لغير الله، أو يدعو لغير الله عز وجل» (١).

والحاصل: أنه لا يترتب أحكام الكفر والشرك إلا على الخارج عن الإسلام بالارتداد، أو بما يقطع أنه موجب للكفر بدليل معتبر محفوف بالشواهد.

وأما مع النصب أو السب للأئمة الذين لا يعتقدون بإمامتهم

ص: ٢٧٢

١- الوسائل: ج ١٨ ص ٥٥٨ الباب ١٠ من أبواب حد المرتد ح ٩.

فهم مثل سائر النواصب.

فهم مثل سائر النواصب { أما النصب فواضح، وأما السب فكونه موجباً للكفر إذا لم يكن الساب ناصبياً كما يصدر _ والعياذ بالله _ من بعض جهله الشيعة، فلا دليل على النجاسة، كما اعترف به في المستمسك.

نعم ورد في جملة من النصوص أن حده القتل، فعن هشام بن سالم قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): ما تقول في رجل سباه لعلى (عليه السلام)؟ قال: فقال لى: «حلال الدم والله، لو لا أن تعم به بريئاً» (١)، الحديث.

وفي حديث على بن حديد المتقدم: أو ليس حلال لى دمه مباح كما أبيض دم السباب لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) والإمام؟ قال (عليه السلام): «نعم» (٢)، الحديث. وغيرهما مما ذكر في الوسائل في باب قتل من سبّ علياً أو غيره من الأئمة (عليهم السلام)، في كتاب الحدود.

ص: ٢٧٣

١- الوسائل: ج ١٨ ص ٤٦١ الباب ٢٧ من أبواب حد القذف ح ١.

٢- الوسائل: ج ١٨ ص ٤٦٣ الباب ٢٧ من أبواب حد القذف ح ٦.

(مسأله ٤ _ ٤): من شك فى اسلامه وكفره طاهر، وإن لم يجر عليه سائر أحكام الإسلام.

التاسع: الخمر

(مسأله ٤ _ ٤): {من شك فى اسلامه وكفره طاهر} لقاعده الطهاره، لكن إنما تجرى بعد الفحص، لما عرفت من لزوم الفحص فى الشبهات الموضوعيه، والقول بجريان استصحاب عدم الإسلام الثابت حال الصغر، لا يخفى ما فيه، إذ الموضوع قد تبدل. {وإن لم يجر عليه سائر أحكام الإسلام} لعدم إحراز كونه مسلماً، ولا أصل ولا أماره على أحد الأمرين، وحديث: «كل مولود يولد على الفطره»^(١)، والنبوى: «الإسلام يعلو ولا يعلى عليه»^(٢)، لا- دلالة لهما على أصالة الإسلام، وقصه كمش الذكر تختص بالحرب.

١- أصول الكافى: ج ٢ ص ١٢ باب فطره الخلق على التوحيد ح ٤.

٢- الوسائل: ج ١٧ ص ٣٦٧ الباب ١ من أبواب موانع الإرث ح ١١.

الخمر

{التاسع} من النجاسات: {الخمر} على المشهور، بل عن السيدين والشيخ والمحقق دعوى الإجماع عليه، لكنه غريب، فإنهم كان أمامهم الصدوق (رحمه الله) وأبوه، القائلان بالطهاره، والمحقق هو بنفسه تردد في المعتبر على المحكى عنهم، وكيف كان ففي المسأله قولان: المشهور على النجاسه، والصدوق وأبوه والجعفي والمقدس الأردبيلي، وأصحاب المدارك والذخيره والمشارق

ص: ٢٧٤

على الطهاره، مع تردد من بعضهم.

استدل للقول بالنجاسه بأمر: الاجماع الذى عرفت حاله، والآيه: ((إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ))^(١)، فان الرجس هو النجس على ما ذكره بعض أهل اللغه، ويدل عليه عطف النجس عليه فى كثير من الموارد، والأمر بالاجتناب المطلق دليل على التنجيس.

وفيه: إن الظاهر من الرجس هنا ولو بقريته السياق المأثم كما عن المدارك، فالمراد أن فى استعمال هذه الأمور إثم، ويدل عليه قوله تعالى: ((مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ)) إلا أن يراد أن بدأ عملها وصنعها من الشيطان، لكنه خلاف الظاهر، فسياقه كسياق قول موسى (عليه السلام) من عمل الشيطان.

والأخبار المتواتره وهى العمده، كمرسله يونس عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا أصاب ثوبك خمر أو نبيذ مسكر فاغسله إن عرفت موضعه، وإن لم تعرف موضعه فاغسله كله، وإن صليت فيه فأعد صلاتك»^(٢).

وروايه زكريا بن آدم قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن

ص: ٢٧٥

١- سورة المائده: الآيه ٩٠.

٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٥٥ الباب ٣٨ من أبواب النجاسات ح ٣.

قطره خمرة أو نبيذ مسكر قطرت في قدر فيه لحم كثير ومرق كثير؟ قال: «بهرق المرق، أو يطعمه أهل الذمه أو الكلب، واللحم اغسله وكُله»، قلت: فإنه قطر فيه الدم، قال: «الدم تأكله النار إن شاء الله». قلت: فخمرة أو نبيذ قطر في عجين أو دم؟ قال: فقال: «فسد» قلت: أبيعته من اليهودى والنصرانى وأبين لهم، قال: «نعم، فإنهم يستحلون شربه»، قلت: والفقاع هو بتلك المنزله إذا قطر فى شىء من ذلك، قال: فقال: «أكره أنا أن آكله إذا قطر فى شىء من طعامى» (١).

وموثقه عمار بن موسى الساباطى، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الدن يكون فيه الخمر هل يصلح أن يكون فيه خل أو ماء أو كامخ أو زيتون؟ قال: «إذا غسل فلا بأس»، وعن الأبريق وغيره يكون فيه خمراً يصلح أن يكون فيه ماء؟ قال: «إذا غسل فلا بأس» وقال: فى قدح أو إناء يشرب فيه الخمر؟ قال: «تغسله ثلاث مرات» وسأل يجزيه أن يصب فيه الماء؟ قال: «لا يجزيه حتى يذلكه بيده ويغسله ثلاث مرات» (٢).

وعن هشام بن الحكم أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن الفقاع، فقال: «لا تشربه فإنه خمر مجهول، فإذا أصاب ثوبك

ص: ٢٧٦

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٥٦ الباب ٣٨ من أبواب النجاسات ح ٨.

٢- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٩٤ الباب ٣٠ من أبواب الأشربة المحرمة ح ١.

فاغسله»(١١).

وموثقه عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام) في الإتياء يشرب فيه النبيذ؟ فقال: «تغسله سبع مرات»(٢٢).

الأخرى عنه (عليه السلام) قال: «إذا أصاب ثوبك خمر أو نبيذ مسكر فاغسله إن عرفت موضعه، وإن لم تعرف موضعه فاغسله كله، وإن صليت فيه فأعد صلاتك»(٣٣).

وصحيحه الحلبي: عن دواء يعجن بالخمير؟ فقال: «لا- والله ما أحب أن أنظر اليه، فكيف أتداوى به، إنه بمنزله شحم الخنزير أو لحم الخنزير»(٤٤).

وفي بعض الروايات: «إنه بمنزله الميتة»(٥٥)، وفي رواية أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) في النبيذ، قال: «ما يبيل الميل ينجس حباً من ماء» يقولها ثلاثاً(٤٦).

وصحيحه محمد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن آنيه أهل الذمه والمجوس؟ فقال: «لا تأكلوا في

ص: ٢٧٧

- ١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٥٥ الباب ٣٨ من أبواب النجاسات ح ٥.
- ٢- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٩٤ الباب ٣٠ من أبواب الأشربة المحرمة ح ٢.
- ٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٥٥ الباب ٣٨ من أبواب النجاسات ح ٣.
- ٤- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٧٦ الباب ٢٠ من أبواب الأشربة المحرمة ح ٤.
- ٥- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٧٩ الباب ٢١ من أبواب الأشربة المحرمة ح ٥.
- ٦- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٧٥ الباب ٢٠ من أبواب الأشربة المحرمة ح ٢.

آنتهم ولا من طعامهم الذى يطبخون ولا فى آنتهم التى يشربون فيها الخمر»(١١).

وعن عمر بن حنظله، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): ما ترى فى قدح من مسكر يصب عليه الماء حتى تذهب عاديته ويذهب سكره؟ «فقال: لا والله، ولا قطره قطرت فى حب إلا أهرىق ذلك الحب»(١٢).

وعن هارون بن حمزه الغنوى، عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى رجل اشتكى عينيه فنعت له بكحل يعجن بالخمر؟ فقال: «هو خبيث بمنزله الميتة، فإن كان مضطراً فليكتحل به»(١٣).

وعن عمار، عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى الإناء يشرب فيه النبيذ؟ فقال: «تغسله سبع مرات، وكذلك الكلب _ إلى أن قال _: ولا تصل فى بيت فيه خمر ولا مسكر لأن الملائكة لا تدخله، ولا تصل فى ثوب أصابه خمر أو مسكر حتى يغسل»(١٤).

وعن على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر (عليه السلام)

ص: ٢٧٨

- ١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠١٨ الباب ١٤ من أبواب النجاسات ح ١.
- ٢- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٧٢ الباب ١٨ من أبواب الأشربة المحرمة ح ١.
- ٣- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٧٩ الباب ٢١ من أبواب الأشربة المحرمة ح ٥.
- ٤- الوسائل: ج ١٧ ص ٣٠٢ الباب ٣٥ من أبواب الأشربة المحرمة ح ٢.

قال: سألته عن الشراب فى إناء يشرب فىه الخمر قدحاً عيدان أو باطيه؟ قال: «إذا غسله فلا بأس» قال: وسألته عن دن الخمر يجعل فىه الخل والزيتون أو شبهه؟ قال: «إذا غسل فلا بأس» (١).

وعن عبد الله بن سنان، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الذى يعير ثوبه لمن يعلم أنه يأكل لحم الجرى أو يشرب الخمر فيرده، أىصلى فىه قبل أن يغسله؟ قال: «لا يصلى فىه حتى يغسله» (٢).

وعن الدعائم: سُئل الصادق (عليه السلام) عن الشراب الخبيث يصيب الثوب؟ قال: «يغسل» (٣).

وعن كتاب درست بن أبى منصور، عنه، عن إسماعيل بن جابر، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): جعلت فداك آكل من طعام اليهودى والنصرانى؟ قال: فقال: «لا تأكل _ قال ثم قال _: يا إسماعيل لا تدعه تحريماً، ولكن دعه تنزهاً له وتنجساً له، إن فى آنتهم الخمر ولحم الخنزير» (٤).

ص: ٢٧٩

١- قرب الإسناد: ص ١١٦.

٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٥٤ الباب ٣٨ من أبواب النجاسات ح ١.

٣- الدعائم: ج ١ ص ١١٧ فى كتاب الطهارة.

٤- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ١٦٤ الباب ٣٠ من أبواب النجاسات ح ٣.

وعن أبي جميل المصري، قال: كنت مع يونس بن عبد الرحمن ببغداد، وأنا أمشي معه في السوق، ففتح صاحب الفقاع فقاعه، فأصاب ثوب يونس، قد اغتم لذلك، حتى زالت الشمس، فقلت له: ألا تصلي؟ فقال: ليس أريد أصلي حتى أرجع إلى البيت فأغسل هذا الخمر من ثوبي، فقلت له: هذا رأيك أو شيء ترويه؟ فقال: أخبرني هشام بن الحكم أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن الفقاع؟ فقال: «لا تشربه فإنه خمر مجهول، فإذا أصاب ثوبك فاغسله» (١).

وروايه علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر (عليه السلام) قال: سألته عن النضوح يجعل فيه النيذ يصلح أن تصلي المرأة وهو في رأسها؟ قال: «لا- حتى تغتسل منه» (٢)، إلى غير ذلك من الروايات المذكوره في الوسائل والمستدرک في کتابي الطهاره والأطعمه والأشربه، وسيأتى بعضها.

وأجاب القائلون بالطهاره عنها بكونها معارضه بأظهر منها دلاله، كصحيحه ابن أبي ساره قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إن أصاب ثوبي شيء من الخمر أصلي فيه قبل أن أغسله؟ قال: «لا بأس إن الثوب لا يسكر» (٣).

ص: ٢٨٠

١- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ١٦٤ الباب ٣٠ من أبواب النجاسات ح ٥.

٢- قرب الإسناد: ص ١٠١.

٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٥٧ باب ٣٨ من أبواب النجاسات ح ١٠.

وموثقه ابن بكير قال: سألت رجلاً أبا عبد الله (عليه السلام) وأنا عنده، عن المسكر والنيذ يصيب الثوب؟ قال: «لا بأس» (١).

وصحيحه على بن رثاب قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الخمر والنيذ والمسكر يصيب ثوبى أغسله أو أصلى فيه؟ قال: «صل فيه، إلا أن تقذره، فتغسل منه موضع الأثر، إن الله تبارك وتعالى إنما حرم شربها» (٢).

ورواه الحسن بن موسى الحناط قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يشرب الخمر ثم يمجه من فيه فيصيب ثوبى؟ فقال: «لا بأس» (٣).

ورواه أبى بكر الحضرمى قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام) أصاب ثوبى نبيذ أصلى فيه؟ قال: «نعم»، قلت: قطره من نبيذ قطر فى حب أشرب منه؟ قال: «نعم إن أصل النبيذ حلال وإن أصل الخمر حرام» (٤).

أقول: حملة الشيخ فى محكى كلامه على النبيذ غير المسكر،

ص: ٢٨١

-
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٥٧ باب ٣٨ من أبواب النجاسات ح ١١.
 - ٢- قرب الإسناد: ص ٧٦.
 - ٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٥٩ باب ٣٩ من أبواب النجاسات ح ٢.
 - ٤- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٥٦ باب ٣٨ من أبواب النجاسات ح ٩.

ويمكن أن تكون من أدله عدم انفعال الماء القليل، أو يحمل الحب على الكرم، لما ورد في أخبار الكرم من أنه (عليه السلام) أشار إلى حب في داره وقال: «نحو حبي هذا»^(١)، أو أن ذلك لاستصحاب عدم الحرمة، إذ النيذ إنما يحرم بعد حصول الإسكار، فمع الشك فيه يستصحب الحيله فتأمل.

ورواه الحسين بن أبي ساره قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إنا نخالط اليهود والنصارى والمجوس وندخل عليهم وهم يأكلون ويشربون، فيمر ساقيتهم ويصب على ثيابي الخمر؟ فقال: «لا بأس به إلا أن تشتهي أن تغسله لأثره»^(٢).

ورواه حفص الأعور قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): الدن يكون فيه الخمر ثم يجفف يجعل فيه الخل؟ «نعم»^(٣).

ومرسله الصدوق قال: سُئِلَ أبو جعفر وأبو عبد الله (عليهما السلام) فقيل لهما: إنا نشترى ثياباً يصيبها الخمر وودك الخنزير عند حاكتها أنصلي فيها قبل أن نغسلها؟ فقالا: «نعم لا بأس، إنما حرم

ص: ٢٨٢

-
- ١- الوسائل: ج ١ ص ١٢٢ باب ١٠ من أبواب الماء المطلق ح ٧.
 - ٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٥٧ باب ٣٨ من أبواب النجاسات ح ١٢.
 - ٣- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٩٥ باب ٣٠ من أبواب الأشربة المحرمة ح ٤.

الله أكله وشربه، ولم يحرم لبسه ومسّه والصلاه فيه»^(١).

وصحيح ابن بكير عن أبي جعفر (عليه السلام) مثله.

وعن أبي الصلاح، وأبي سعيد، والحسن النبال، عن أبي عبد الله (عليه السلام) مثله.

وصحيحه علي بن جعفر (عليه السلام) عن أخيه موسى (عليه السلام) إنه سأله عن رجل يمر في ماء مطر قد صب فيه خمر فأصاب ثوبه هل يصلى فيه قبل أن يغسله؟ قال: «لا يغسل ثوبه ولا رجليه ويصلى فلا بأس»^(٢).

وعن الفقه الرضوي: «ولا بأس أن تصلى في ثوب أصابه الخمر لأن الله حرم شربها ولم يحرم الصلاه في ثوب أصابه»^(٣) إلى غير ذلك.

وقد أجيّب عن هذه الروايات بأمور:

الأول: معارضتها للكتاب الدال على أن الخمر رجس، وفيه: ما تقدم من عدم دلالة الكتاب على النجاسه.

ص: ٢٨٣

١- من لا يحضره الفقيه: ج ١ ص ١٦٠ باب ٣٩ ح ٣.

٢- قرب الإسناد: ص ٨٩.

٣- فقه الرضا: ص ٣٨ باب شرب الخمر سطر ١٤.

الثانى: معارضتها للإجماع والشهره المعاضده لأخبار النجاسه. وفيه: ما عرفت من عدم تماميه الإجماع، والشهره على فرض تسليم مرجحيه الفتوايه منها، إنما هو فيما لم تكن مستنده إلى التراجيح الاجتهاديه، والمفروض كونها فى المقام كذلك.

الثالث: موافقه أخبار الطهاره للتقيه، وهذا غريب، فإن المذاهب الأربعة متفقون على النجاسه، كما لا يخفى على من راجع كتبنا الحاكيه عنهم، وكتبهم، بل عن الشيخ البهائى: إطباق علمائهم إلا شردمه على النجاسه، والظاهر أنه أراد بالمخالف داود وربيعه، ولكن هذا لا يوجب حمل روايات الطهاره على التقيه.

والحاصل: أن حمل روايات النجاسه على التقيه أولى من العكس، والقول بأن التقيه إنما كانت من السلاطين لشربهم لها، ففيه: إن ذلك خلاف القاعده، ولو أريد بمثل هذه التمحلات حمل الأخبار على التقيه لم يبق مورد يسلم عن هذا، وهو يلازم رفع اليد عن هذا المرجح، كما لا- يخفى على من تتبع فى موارد حمل الروايات على التقيه، ولذا جعل الفقيه الهمداني ترجيح أخبار النجاسه يحتمل أخبار الطهاره على التقيه دون العكس تحكماً.

الرابع: المناقشه فى روايات الطهاره سنداً ودلاله، وفيه: إن مجال المناقشه فى أخبار النجاسه أوسع.

الخامس: إن أخبار النجاسه أظهر لتضمنها كون الخمر نجسا

وأخبار الطهاره لم تتضمن كونها طاهره، وفيه: إن النجس فى تلك الأخبار ليس صريحا إذ هو فى مورد الحرمة.

ولذا قال المحقق فى المعتبر: (يحتمل أن يكون المنع منه لا لنجاسته بل لتحريمه، فإذا مازج المحلل حرمة كما لو وقع فى القدر دهن من حيوان محرم فإننا نمنع منه لتحريمه لا لنجاسته)^(١) انتهى. هذا مضافا إلى أنه لا يبقى محمل لأخبار الطهاره لو حكمنا أخبار النجاسه بخلاف العكس فإن أخبار النجاسه تحمل على التنزه، وقد ورد مثل هذه الروايات فى أبواب الدواب وغيرها مما بنوا على طهارتها. والحاصل أنه يبقى مجال لأخبار النجاسه حتى مثل لفظ النجس لو حكمنا أخبار الطهاره دون العكس.

السادس: إن بعض الروايات تضمنت العلاج لهذا التعارض، بتقديم أخبار النجاسه، ففى صحيحه على بن مهزيار قال: قرأت فى كتاب عبد الله بن محمد إلى أبى الحسن (عليه السلام) جعلت فداك، روى زراره عن أبى جعفر وأبى عبد الله (عليهما السلام) فى الخمر يصيب ثوب الرجل؟ إنهما قالا: «لا بأس بأن تصلى فيه إنما حرّم شربها». وروى (غير) زراره عن أبى عبد الله (عليه السلام) أنه قال: «إذا أصاب ثوبك خمر أو نبيذ يعنى المسكر فاغسله إن عرفت

ص: ٢٨٥

١- المعتبر: ص ١١٧ فى النجاسات سطر ٣٢.

موضعه، وإن لم تعرف موضعه فاغسله كله، وإن صليت فيه فأعد صلاتك» فاعلمنى ما آخذ به؟ فوقع (عليه السلام) بخطه وقرأته: «خذ بقول أبى عبد الله (عليه السلام)»^(١)، فإن ظاهره الأخذ بقول أبى عبد الله (عليه السلام) المنفرد عن قول أبى جعفر (عليه السلام) الذى مضمونه النجاسه.

وما فى المدارك من حملها على الاستحباب جمعاً بينها وبين أخبار الطهاره فى غير محله، لحكومته هذه الصحيحه عليها، ونظير هذه الصحيحه فى الحكومه على الأخبار خبر خيران الخادم قال: كتبت إلى الرجل أسأله عن الثوب يصيبه الخمر ولحم الخنزير أىصلى فيه أم لا؟ فإن أصحابنا قد اختلفوا فيه، فقال بعضهم: صل فيه فإن الله حرم شربها، وقال بعضهم: لا تصل فيه. فكتب (عليه السلام): «لا تصل فيه فإنه رجس»^(٢).

لكن ربما يورد عليهما بعد عدم تماميه سند الثانيه كدلالته، إذ الظاهر إضراب الإمام (عليه السلام) عن حكم الخمر بقريته تذكير الضمير، فإن الخمر مؤنث قطعاً، إن الروايتين مكاتبه، وهى مظنه التقية خصوصاً، إن الصحيحه عن أبى الحسن (عليه السلام) الذى

ص: ٢٨٦

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٥٥ باب ٣٨ من أبواب النجاسات ح ٢.

٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٥٥ باب ٣٨ من أبواب النجاسات ح ٤.

بل كل مسكر مائع بالأصالة،

كان فى ضيق شديد، وربما يستأنس لذلك بعدم صراحة الجواب، فإن قوله (عليه السلام) "خذ بقول أبى عبد الله" مما يفهم العرف منه شبه الإعراض عن التصريح.

وقد تحصل مما تقدم: أن مقتضى الأدله فى طرف، والشهره فى طرف آخر، فمن اطمأن بالأول أخذ به، ومن كان مسلكه جبر الشهره وترجيحها أفتى بالثانى، والله تعالى هو العالم.

{بل كل مسكر مائع بالأصالة} على المعروف المشهور، بل عن الخلاف والمعتبر والمعالم: الإجماع أو عدم الخلاف بين الأصحاب على ذلك.

أقول: الظاهر أن مرادهم عند القائلين بالنجاسه، ويدل عليه مضافاً إلى الإجماع المركب، طائفتان من الأخبار:

الأولى: إن الخمر اسم للأعم من المسكر المأخوذ من العنب كروايه عطاء بن يسار عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): كل مسكر حرام، وكل مسكر خمر»^(١).

وصحيحه عبد الرحمن بن الحجاج عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): الخمر

ص: ٢٨٧

من خمسه: العصير من الكرم، والنقيع من الزبيب، والبتع من العسل، والمزر من الشعير، والنيذ من التمر»(١).

وعن علي بن إسحاق الهاشمي عن أبي عبد الله (عليه السلام): نحوها(٢).

وروايه الحضرمي، عمن أخبره عن علي بن الحسين (عليه السلام): «الخمير من خمسه أشياء: من التمر، والزبيب، والحنطه، والشعير، والعسل»(٣).

وعن تفسير العياشي عن عامر مثله، إلا أنه قال: «الخمير من ستة أشياء» وزاد علي الخمسه المذكوره «الذره»(٤).

وعن مجمع البيان: عن ابن عباس في تفسير قوله تعالى: ((إِنَّمَا الْخَمْرُ)) الآية، قال: (يريد بالخمير جميع الأشربه التي تسكر. وقد قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «الخمير من تسع، من التبع وهو العسل» إلى آخره(٥).

ص: ٢٨٨

-
- ١- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٢١ الباب ١ من أبواب الأشربه المحرمه ح ١.
 - ٢- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٢٢ الباب ١ من أبواب الأشربه المحرمه ح ٣.
 - ٣- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٢١ الباب ١ من أبواب الأشربه المحرمه ح ٢.
 - ٤- تفسير العياشي: ج ١ ص ١٠٦ ح ٣١٣ سورة البقره.
 - ٥- تفسير مجمع البيان: المجلد ٢ الجزء ٦ ص ١٨٦ سطر ١٧.

وعن القمى فى تفسيره عن أبى الجارود عن أبى جعفر (عليه السلام) فى تفسير قوله تعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ)): «أما الخمر فكل مسكر من الشراب خمر إذا أخمِر فهو حرام، وأما المسكر كثيره وقليله حرام، وذلك أن الأول شرب قبل أن يحرم الخمر فسكر، فجعل يقول الشعر ويكسى على قتلى المشركين من أهل بدر، فسمع النبى (صلى الله عليه وآله) فقال: «اللهم امسك على لسانه» فأمسك على لسانه فلم يتكلم حتى ذهب عنه السكر، فأنزل الله تحريمها بعد ذلك، وإنما كانت الخمر يوم حرمت بالمدينه، فضيخ (١) البسر والتمر، فلما نزل تحريمها خرج رسول الله (صلى الله عليه وآله) فقعد فى المسجد ثم دعا بأنيتهم التى كانوا يبنذون فيها فأكفأ كلها، ثم قال: هذه كلها خمر وقد حرّمها الله، فكان أكثر شىء أكفىء من ذلك يومئذ من الأشربه الفضيخ، ولا أعلم أكفىء يومئذ من خمر العنب شىء إلا إناء واحد كان فيه زبيب وتمر جميعها، فأما عصير العنب فلم يكن يومئذ بالمدينه منه شىء، حرم الله الخمر قليلها وكثيرها وبيعها وشراءها والانتفاع بها» (٢).

وعن النعمان بن بشير قال: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول: «أيها الناس إن من العنب خمرأ، وإن من الزبيب خمرأ، وإن من التمر خمرأ، وإن من الشعير خمرأ، ألا أيها

ص: ٢٨٩

١- الفضيخ، كنيذ: شراب يتخذ من البسر، والبسر: التمر إذا لَوّن ولم ينضج.

٢- تفسير القمى: ج ١ ص ١٨٠.

وإن صار جامداً بالعرض

الناس أنهاكم عن كل مسكر» (١١).

وفى تفسير أبي الفتوح عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: «إن من العنب خمراً، وإن من التمر خمراً، وإن من العسل خمراً، وإن من البرّ خمراً، وإن من الشعير خمراً» (١٢) إلى غير ذلك من الروايات من هذا القبيل.

وقد استظهر في الحدائق من جماعه من اللغويين كون الخمر اسماً للأعم، وهذا كاف في كون حكم المسكر المأخوذ من غير العنب حكم المسكر المأخوذ منه.

الثانية: ما دل على نجاسة المسكر مطلقاً أو بعض أصنافه بعد القطع بعدم الخصوصية، كمرسله يونس، وروايه زكريا، وخبر هشام، وموثقى عمار، وروايه أبي بصير، وخبر عمر بن حنظله، وخبر عمار، وخبر الدعائم، وصحيحه على بن مهزيار المتقدم جميعها، فإن جملة منها اشتملت على لفظ المسكر الذي هو أعم من جميع الأقسام، وجملة أخرى اشتملت على لفظ النبيذ والفقاع.

ثم إنه بعد ثبوت نجاسة المسكر المائع بالأصالة لا يضر في الحكم بالنجاسة تبدل حاله فإنه نجس {وإن صار جامداً بالعرض}

ص: ٢٩٠

١- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٢٢ الباب ١ من أبواب الأطحمة والأشربة ح ٤.

٢- تفسير الرازي الكبير: ج ٦ ص ٤١ سطر ١٨.

لا الجامد كالبنج، وإن صار مايعا بالعرض.

كما عن العلامة والشهيد وغيرهما، بل في المستمسك: (الظاهر التسالم عليه) (١) انتهى، وذلك لإطلاق الأدله نصاً وفتوى، ولو شك فالاستصحاب قاض بالبقاء لعدم تبدل الموضوع العرفي {لا الجامد كالبنج وإن صار مايعاً بالعرض} وقد استفاض نقل الإجماع على ذلك مضافاً إلى ما ربما يستدل من انصراف الأدله عنه، لكن يشكل ذلك بأن في جملة من الروايات إطلاق المسكر، كموثقه عمار، وخبر عمر بن حنظله، وخبر عمار، والانصراف لا وجه له، على أن ما دل على أن كل مسكر خمر لا يبعد شموله للمقام، وكون التنزيل بلحاظ الحرمة لا سائر الأحكام غير ظاهر، ولذا استشكل في ذلك في المستمسك لولا الإجماع.

أقول: على هذا ينبغي كون الجامد كالمائع، لكن قد عرفت الإشكال في أصل النجاسة، والله العالم.

ثم إن الفرق بين السكر والإغماء موكول إلى العرف، فلا يهمننا التعرض للفروق التي ذكروها بينهما.

ص: ٢٩١

١- المستمسك: ج ١ ص ٤٠٤ سطر ٩.

العصير العنبى

(مسأله _ ١): ألحق المشهور بالخمر العصير العنبى إذا غلى قبل أن يذهب ثلثاه

(مسأله _ ١): {ألحق المشهور بالخمر العصير العنبى إذا غلى قبل أن يذهب ثلثاه} كما عن المحقق والعلامة فى أكثر كتبهما، والشهيد فى رساله ابن حمزه إن كان الغليان بنفسه، وعن المدارك وأشربه المسالك دعوى شهره المتأخرين عليه. وعن طهاره الثانى والمختلف دعوى الشهره، وعن أطمعه التنقيح الاتفاق على أنه بحكم المسكر، وعن كنز العرفان ومجمع البحرين الإجماع، وربما نسب القول بالنجاسه إلى ظاهر الكلينى (رحمه الله) والصدوقين، وأنكر ذلك فى المستند، واستدل لذلك بأمور:

الأول: الإجماع الذى ادعاه كنز العرفان ونقله المجمع، وفيه: ما لا يخفى من شهره الخلاف قديماً وحديثاً، كما ستعرف.

الثانى: صدق الخمر على العصير العنبى حقيقه، فعن المهذب: إن اسم الخمر حقيقه فى عصير العنب إجماعاً.

وعن الفقيه عن رساله والده: (اعلم أن أصل الخمر من الكرم إذا أصابته النار أو غلى من غير أن تمسه النار فيصير أسفله أعلاه، فهو خمر، ولا يحل شربه إلى أن يذهب ثلثاه)^(١) وفيه: أنه خلاف الظاهر،

ص: ٢٩٢

إذ العصير مقابل للخمر لا من أقسامها، كما ترى التقابل بينهما في عبائر الفقهاء، بل صريح بعضهم حيث قسم الأشربه المحظوره على قسمين: مسكر وغير مسكر، وجعل العصير من أقسام غير المسكر، وبه يجاب عن الدليل الثالث.

الثالث من أدلتهم: وهو أنه مسكر، كما عن بحر العلوم وغيره.

الرابع: موثقه معاويه بن عمار، المصرح فيها بكون العصير خمرا، ففي التهذيب عن معاويه بن عمار قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل من أهل المعرفة بالحق يأتيني بالبختج، ويقول: قد طبخ على الثلث، وأنا أعرفه أنه يشربه على النصف، فقال: «خمر لا تشربه» قلت: فرجل من غير أهل المعرفة ممن لا نعرفه يشربه على الثلث، ولا يستحله على النصف يخبرنا أن عنده بختجاً على الثلث قد ذهب ثلثاه وبقي ثلثه، يشرب منه؟ قال: «نعم»^(١)، وفيه: أن لفظه «خمر» ليست في نسخه الكافي^(٢) الذي هو أضبط من التهذيب، وفي بعض النسخ أيضاً، وبهذا يقع الاختلاف الذي لا يمكن الاستناد، وتقديم أصاله عدم الزيادة في بعض نسخ التهذيب على أصاله عدم النقصان في الكافي، وبعض

ص: ٢٩٣

١- التهذيب: ج ٩ ص ١٢٢ الباب ٢ في الذبائح والأطعمه ح ٢٦١.

٢- الكافي: ج ٦ ص ٤٢١ باب الطلاء ح ٧.

نسخ التهذيب الآخر لا مجال لها لأنها من الأصول العقلانية.

ومن المعلوم أن العقلاء فى مثل ما نحن فيه لا يرجحونها بل يتوقفون، أو يرجحون أصاله عدم النقصان.

وأما الجواب بأن الظاهر كون التنزيل بلحاظ الحرمة أو أن الموثقه فى مقام جعل الحكم الظاهرى، فلا يخفى ما فيهما.

نعم من المحتمل ما ذكره الفقيه الهمدانى (رحمه الله) بقوله: (إن البختج بحسب الظاهر قسم خاص من العصير المطبوخ، وقد حكى عن النهاء الأثيريه: أنه فارسى معرب وأصله بالفارسيه "مى بخته"، فهى عباره أخرى عن الخمر المطبوخه، ومن البعيد إطلاق هذا الاسم على الدبس فإن للعصير المطبوخ أنحاء مختلفه، منها الدبس، ومنها ما نسميه فى بلدنا بالزُّب، ولعل هذا هو الذى كان يسمى بالبختج، وكيفيه طبخه أن يبقى العصير أياماً عديده إلى أن يتغير تغيراً فاحشاً إلى أن يبلغ حده المعروف عند أهله، ثم يطبخونه فيصير هو فى حد ذاته حلوا حامضاً كالسكنجيين، من غير أن يوضع فيه الخل فيحتمل قويا أن يكون هذا القسم من العصير قبل استكمال طبخه خمراً حقيقه، وأن تكون الحموضه الحاصله فيه ناشئه من انقلاب ما فيه من الطبيعه الخمريه _ إلى أن قال _ وملخص الكلام: أن غايه ما يمكن إثباته بهذه الروايه أن العصير المطبوخ الذى كان يسمى بختجاً إذا طبخ على النصف ولم يذهب ثلثاه هو خمر، فهو

نجس، ولا ملازمه بينه وبين كون سائر أفراد العصير أيضاً كذلك»(١) انتهى.

وربما يؤيد وجود لفظه الخمر في الرواية وجودها في الرضوى: «اعلم أن أصل الخمر من الكرم إذا أصابته النار أو غلى من غير أن تصيبه النار فهو خمر ولا يحل شربه إلا أن يذهب ثلثاه على النار وبقي ثلثه، فإن نش من غير أن تصيبه النار فدعه حتى يصير خلا من ذاته من غير أن يلقي فيه شيء»(٢) انتهى.

وكيف كان، فبالجواب المذكور يجاب عن الدليل الخامس.

الخامس: وهو موثق عمر بن يزيد، قلت: لأبي عبد الله (عليه السلام): الرجل يهدى إلى البختج من غير أصحابنا؟ فقال (عليه السلام): «إن كان ممن يستحل المسكر فلا تشربه، وإن كان ممن لا يستحل فاشربه»(٣)، وجه الدلالة أن استحلال المهدي للمسكر وعدمه مما يفهم العرف منه أنه قبل ذهاب الثلثين مسكر، وفيه: ما تقدم من احتمال كونه على قسمين، مسكر وغير مسكر.

السادس: ما ورد في تحريم أصل الخمر من نزاع آدم ونوح

ص: ٢٩٥

-
- ١- مصباح الفقيه: ج ١ ص ٣٧ من الجزء الأخير سطر ٣٣.
 - ٢- فقه الرضا: ص ٣٨ باب شرب الخمر والغنى سطر ١١.
 - ٣- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٣٣ الباب ٧ من أبواب الأشربة المحرمة ح ١.

(عليهما السلام) مع إبليس، فإنها تدل أن العصير خمر ما لم يذهب ثلثاه، مما ذكره صاحب الوسائل في باب تحريم العصير العنبي والتمرى من كتاب الأَطعمه والأشربه، وفيه: أن الروايات وإن دلت على الحرمة قبل ذهاب الثلثين، لكنها لا تدل على أنه خمر حتى يترتب عليه سائر أحكام الخمر.

السابع: ما ورد في بعض الروايات من إطلاق "الطَّيِّب" على ما بقي، فإن المفهوم منه أن قبل ذهاب الثلثين ليس طيباً، ففي روايه وهب بن منبه: «فما كان فوق الثلث من طبخها فلا إبليس وهو حظه، وما كان من الثلث فما دونه فهو لنوح (عليه السلام) وهو حظه، وذلك الحلال الطيب ليشرب منه»^(١)، وفي روايه محمد بن مسلم عن أبي عبد الله (عليه السلام) بعد قصه منازعه إبليس مع نوح (عليه السلام): «فمن هناك طاب الطلاء على الثلث»^(٢)، وفيه: إن الطيب مقابل الخبيث ولو لم يكن نجساً كالطيبات الواردة في الآيه، فلا يدل بمنطوقه على الطهاره فكيف بمفهومه على النجاسه.

الثامن: النصوص الداله على أنه لا خير فيه قبل الثلثين، بدعوى أن نفى الخير المطلق يدل عرفاً على النجاسه، ففي موثق أبي بصير قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) وسئل عن الطلاء؟

ص: ٢٩٤

-
- ١- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٢٨ الباب ٢ من أبواب الأشربه المحرمه ح ١١.
 - ٢- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٢٧ الباب ٢ من أبواب الأشربه المحرمه ح ١٠.

فقال: «إن طبخ حتى يذهب منه اثنان ويبقى واحد فهو حلال، وما كان دون ذلك فليس فيه خير»^(١).

وعن محمد بن الهيثم عن رجل عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن العصير يطبخ بالنار حتى يغلى من ساعته، أي شربه صاحبه؟ قال: «إذا تغير عن حاله وغلا فلا خير فيه حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه»^(٢)، وفيه: إن الظاهر من عدم الخير الحرمه.

التاسع: ما دل على المنع عن بيعه، كروايه أبي كهمش فقال: لى كرم وأنا أعصره كل سنه وأجعله فى الدنان وأبيعه قبل أن يغلى؟ قال «لا- بأس به، وإن غلى فلا يحل بيعه»^(٣)، وفيه: إنه لا- يلزم تحريم البيع كونه خمراً نجساً، إذ لعل حرمة لعدم حليه شربه ولو من جهه أخرى.

العاشر: إن الاستفادة من نصوص العصير بعد ضم بعضها إلى بعض ولحاظ القرائن المكتنفه هو أن الحرمه فيه ليس إلا- لأجل كونه خمراً، لا- لغير ذلك، والفقهاء إنما قابلوا بينهما لتعدد العنوان فى الروايات كما قابلوا بين الخمر والبيذ، والخمر والفقاع، وفيه: إن

ص: ٢٩٧

-
- ١- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٢٦ الباب ٢ من أبواب الأشربه المحرمه ح ٦.
 - ٢- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٢٦ الباب ٢ من أبواب الأشربه المحرمه ح ٧.
 - ٣- الوسائل: ج ١٢ ص ١٦٩ الباب ٥٩ من أبواب ما يكتسب به ح ٦.

وهو الأحوط، وإن كان الأقوى طهارته، نعم لا إشكال في حرمة،

ليس في المقام إلا الأدلة المتقدمة ونحوها، وقد عرفت جوابها، لكن الانصاف أن العرف يفهمون من هذه النصوص كونه خمراً، وإن سلمنا عدم الدلالة اللفظي، لكن الذي يهون الخطب في المقام أن نجاسه أصل الخمر، قد عرفت ما فيها.

{و} على هذا فالقول بالنجاسه {هو الأحوط، وإن كان الأقوى طهارته} كما عن العماني والشهيد الثاني في حواشى القواعد، والمحقق الأردبيلي، والدروس، والتبصره، والمدارك، والمعالم، وكشف اللثام، والذخيره، والنافع، وغيرها، بل عن الذكرى التصريح بعدم الوقوف على قول بالنجاسه لغير الفاضلين وابن حمزه، كما أن جماعه وقفوا في الحكم كما عن الذكرى والبيان، والمسالك والكركى وغيرهم.

وكيف كان، فيدل على الطهاره: استصحابها، أو قاعدتها، السالمان عن ورود ما تقدم من أدله القول بالنجاسه، فتأمل.

{نعم لا إشكال في حرمة} بلا خلاف فيه، بل دعوى الإجماع عليه مستفيضه، ويدل عليه متواتر النصوص، كصحيحه ابن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «كل عصير أصابته النار فهو حرام حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه» (١).

ص: ٢٩٨

١- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٢٣ الباب ٢ من أبواب الأشربه المحرمه ح ١.

وروايه أبى الربيع عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى حديث: «فدخلت النار حيث دخلت وقد ذهب منهما ثلاثهما وبقى الثلث، فقال الروح: أما ما ذهب منهما فحفظ إبليس، وما بقى فلك يا آدم»^(١).

وروايه زراره، وفيها: فقال أبو جعفر (عليه السلام): «فإذا أخذت عصيراً فطبخته حتى يذهب الثلثان نصيب الشيطان، فكل واشرب»^(٢).

وروايه سعيد بن يسار عن أبى عبد الله (عليه السلام) وفيها: «فطرح عليه جبرئيل ناراً فأحرقت الثلثين وبقى الثلث، فقال: ما أحرقت النار فهو نصيبه، وما بقى فهو لك يا نوح حلال»^(٣).

وروايه أبى بصير قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) وسئل عن الطلاء، فقال: «إن طبخ حتى يذهب منه اثنان ويبقى واحد فهو حلال، وما كان دون ذلك، فليس فيه خير»^(٤).

أقول: الطلاء: ما طبخ من عصير العنب.

ص: ٢٩٩

-
- ١- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٢٤ الباب ٢ من أبواب الأشربة المحرمه ح ٢.
 - ٢- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٢٥ الباب ٢ من أبواب الأشربة المحرمه ح ٤.
 - ٣- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٢٦ الباب ٢ من أبواب الأشربة المحرمه ح ٥.
 - ٤- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٢٦ الباب ٢ من أبواب الأشربة المحرمه ح ٦.

وروايه محمد بن الهيثم عن رجل عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن العصير يطبخ بالنار حتى يغلى من ساعته أيشر به صاحبه؟ فقال: «إذا تغير عن حاله وغلى فلا خير فيه حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه»^(١).

وموثقه ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا زاد الطلا على الثلث فهو حرام»^(٢).

وروايه محمد بن مسلم عن أبي عبد الله (عليه السلام) وفيها: «فمن هناك طاب الطلا على الثلث»^(٣).

وروايه وهب بن منبه، وفيها: «فما كان فوق الثلث من طبخها فلا إبليس وهو حظه، وما كان من الثلث فما دونه فهو لنوح (عليه السلام) وهو حظه، وذلك الحلال الطيب ليشرب منه»^(٤).

وصحيحه حماد عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا يحرم العصير حتى يغلى»^(٥) وروايته عنه (عليه السلام) قال: سألته عن

ص: ٣٠٠

-
- ١- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٢٦ الباب ٢ من أبواب الأشربة المحرمة ح ٧.
 - ٢- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٢٧ الباب ٢ من أبواب الأشربة المحرمة ح ٨.
 - ٣- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٢٧ الباب ٢ من أبواب الأشربة المحرمة ح ١٠.
 - ٤- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٢٨ الباب ٢ من أبواب الأشربة المحرمة ح ١١.
 - ٥- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٢٩ الباب ٢ من أبواب الأشربة المحرمة ح ١.

سواء غلى بالنار أو بالشمس أو بنفسه،

شرب العصير؟ قال: «تشرّب ما لم يغل فإذا غلا فلا تشربه»، قلت: أى شىء الغليان؟ قال: «القلب» (١).

وموثقه ذريح قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «إذا نشّ العصير أو غلى حرم» (٢).

وروايه عقبه بن خالد عن أبي عبد الله (عليه السلام) فى رجل أخذ عشره أرطال من عصير العنب، فصب عليه عشرين رطلاً ماءً، ثم طبخهما حتى ذهب منه عشرون رطلاً، وبقي عشره أرطال، أيصلح شرب تلك العشره أم لا؟ فقال: «ما طبخ على الثلث فهو حلال» (٣). إلى غير ذلك من الروايات التى تبلغ قدر ما ذكرناه أو أكثر، وسيأتى التعرض لجميعها فى كتاب الأئمة والأشربة إن شاء الله.

{سواء غلى بالنار أو بالشمس أو بنفسه} أو بالكهرباء فى هذه الأزمنه، لصدق الغليان الذى هو مناط الحكم.

بل فى المستمسك: (إنه لم يحك الخلاف فيه صريحاً، واختلاف بعض العبارات فى ذلك غير ظاهر فى الخلاف، نعم عن ابن حمزه فى

ص: ٣٠١

- ١- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٢٩ الباب ٣ من أبواب الأشربة المحرمه ح ٣.
- ٢- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٢٩ الباب ٣ من أبواب الأشربة المحرمه ح ٤.
- ٣- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٣٦ الباب ٨ من أبواب الأشربة المحرمه ح ١.

الوسيله: تخصيص النجاسه بالغليان بنفسه لا بالنار(١) انتهى.

وفى المستند: (مقتضى إطلاق أكثر هذه الأخبار وفتاوى الأصحاب وصريح جماعه، كالشرائع والتحرير والمسالك والروضه وغيرها، عدم الفرق فى الحكم بتحريمه بالغليان بين كونه بالنار أو غيرها)(٢) انتهى.

أقول: يدل على ذلك مضافاً إلى إطلاق النصوص: الرضوى المتقدم: «إذا أصابته النار، أو غلى من غير أن تصيبه النار فهو خمر»(٣) إلى آخره، بل ربما يستدل لذلك بروايه عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «العصير إذا طبخ حتى يذهب منه ثلاثه دوانيق ونصف، ثم يترك حتى يبرد، فقد ذهب ثلاثه وبقى ثلثه»(٤).

أقول: وذلك لأن تمه الثلثين قد ذهب بعد الترك، فإن كل شىء سته دوانيق، كما لا يخفى، لكن فيه: إن ذهب نصف الدائق بحراره النار الباقيه فى المغلى، فتأمل.

ص: ٣٠٢

١- المستمسك: ج ١ ص ٤٠٩.

٢- المستند: ج ٢ ص ٤١٩ فى حكم العصير العنبى، سطر ٧.

٣- فقه الرضا: ص ٣٨ فى شرب الخمر والغنى، سطر ١٢.

٤- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٣٢ الباب ٥ من أبواب الأشربه المحرمه ح ٧.

وربما يستدل للقول بتخصيص ذلك بالنار بأمرين:

الأول: اشتغال بعض الروايات المتقدمه على التقييد بالنار، وليس ذلك إلا للاحتراز عن غيره، فإن التقييد بها وإن كان من قبيل الوصف، إلا أنه إنما لا نلتزم بالمفهوم إذا لم يكن في مقام التحديد، أما إذا كان الوصف في هذا المقام فله مفهوم قطعاً.

الثاني: انصراف المطلقات إلى ذلك، إذ لا يكاد يسمع شخص لفظ الغليان إلا وبادر إلى ذهنه كونه بالنار، وذلك موجب لصرف وجه اللفظ عن الإطلاق إلى خصوص هذا القسم.

هذا مضافاً إلى أنه لو شك في الحرمة إذا كان الغليان بغير النار كان المحكم استصحاب الحليه والطهاره على القول بالنجاسه بالغليان.

وأما الرضوى: فهو ضعيف، مضافاً إلى اشتغاله على كونه خمراً، ولا نقول به، لكن الانصاف أن ما ذكر لا يصلح لرفع اليد عن الإطلاق، إذ المطلقات والمشتمل على وصف كونه بالنار من قبيل المثبتين نحو: أكرم العالم، وأكرم زيداً، وكون المشتمل على الوصف في مقام التحديد غير معلوم. بل الظاهر أن ذكر الوصف من باب الغلبه، فإن العاده جرت بذكر مثل هذه الأوصاف لكونها من لوازم الكلام عند المتعارف.

وأما الانصراف: فليس إلا لكثرة الوجود وذلك لا يوجب تقييداً

وإذا ذهب ثلثاه صار حلالاً، سواء كان بالنار أو بالشمس أو بالهواء.

كما تقدم في مبحث الدماء، وأنه لا وجه للقول بالانصراف فيما لو يكن يرى الذهن بعداً بين المطلق والفرد، وإن كان تحقق مثل هذا الفرد نادراً جداً، ألا ترى أنه لا يحق لأحد دعوى انصراف الغليان إلى الغليان بالنار المتكونه عن الحطب ونحوه، لا المتكونه عن النفط ومثله، بدعوى أن زمن صدور الروايات لم يكن هذا النحو من النار معتاداً، وضعف الرضوى مجبور بالعمل كما في المستند، واشتماله على الخمر غير ضار كما لا يخفى، والقول بأنه لو غلى بنفسه صار خمراً، ولا دليل على طهاره الخمر بذهاب الثلثين، مردود بأن الأدله القائله بمحلليه ذهاب الثلثين تشمل المقام، بل القائلون بخمريه العصير إذا غلى كلهم يقولون بذلك. والرضوى: «فإن نش من غير أن تصيبه النار فدعه حتى يصير خلاً من ذاته»⁽¹⁾ بعد ضعف الدلاله إذ لا يدل على عدم كافيه ذهاب الثلثين في حليته إلا بمفهوم اللقب، فلا يقاوم إطلاقات الروايات، ضعيف السند غير مجبور في المقام.

وعلى هذا فالأقوى ما اختاره المصنف (رحمه الله): {وإذا ذهب ثلثاه صار حلالاً} كما عرفت تصريح الأخبار بذلك، ودعوى الإجماع عليه مستفيضه، بل في المستند أنه ضرورى {سواء كان بالنار أو بالشمس أو بالهواء} أو بالكهرباء للإطلاق أيضاً، لكن من البديهي

ص: ٣٠٤

بل الأقوى حرمة بمجرد النشيش وإن لم يصل إلى حد الغليان،

أن ذلك فيما إذا لم يبق على خمريته _ حيث فرض صيرورته خمراً _ وإلا كان حراماً بلا إشكال، ونجساً على المشهور {بل الأقوى حرمة بمجرد النشيش وإن لم يصل إلى حد الغليان} كما مرّ في موثقه ذريح: «إذا نشَّ العصير أو غلى حرم»^(١)، وفي الرضوى أيضاً، وإن خصصه بغير النار.

ثم إن النشيش هو الصوت الحاصل قبل الغليان، كما هو الظاهر المتبادر، المصرح به في كلام جماعه من الفقهاء وأهل اللغة، ومنه نش الماء في الكوز الجديد الصوت، فالقول بأنه صوت الغليان كما عن بعض، أو صوت الغليان الحاصل من طول المكث كما عن آخر، خلاف الظاهر.

نعم يمكن أن القائل بأنه صوت الغليان وسَّع في الغليان مجازاً، كما هو الظاهر، أو حقيقه، لما ربما يقال: من إن إطلاق الغليان على النشيش حقيقه، إذ الغليان هو القلب _ كما في الروايه _ والنشيش ملازم له، كما هو وجداني.

بقي في المقام شيء: وهو أن جمله من الروايات أدارت التحريم مدار الغليان، والمفهوم عنه عدم الحرمة بدون الغليان، ولازمه

ص: ٣٠٥

١- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٢٩ الباب ٣ من أبواب الأشربه المحرمه ح ٤.

عدمها، ولو نش، لكن فيه: إنه على تقدير وجود المفهوم لها يلزم تقييده بموثقه ذريح والرضوى، أو يقال إن المراد بالغليان في تلك الروايات أعم من النشيش، لما عرفت من إطلاق الغليان عليه، لأنه أول مرتبه من الغليان.

لا يقال: بناءً على التحريم بمجرد النشيش يكون عطف الغليان عليه في الموثقه بلا مورد لحصول التحريم قبله دائماً.

لأننا نقول: يمكن حصول الغليان دفعه واحده، كما لو كانت النار قويه جداً، مضافاً إلى أن كون الغليان هو الغالب في طبخ العصير، بمعنى أن العصير يجعل حتى يغلى، كاف في ذكره مستقلاً، فإن العطف يكفى فيه مثل ذلك الفرق.

وأما الرضوى: فوجه تخصيصه النش بغير النار هو غلبه ذلك، فإن الغالب حصول النشيش بمجرد جعله مده.

ثم إنه ربما يقال: إن بعض نسخ الكافي ذكر موثقه ذريح "بالواو" بدل "أو"، لكن فيه: إن ذلك غير كاف بعد احتمال سقوط ألف "أو" من النسخه، فقد نقل الوسائل عن الكافي والشيخ بسندين، الروايه مع الـ "أو" ولم يتعرض إلى كون بعض النسخ "بالواو" وهذا من الشواهد على عدم اعتبار تلك النسخه، وكذا نقله في المستند وغيره، ثم إن مقتضى إطلاقات الأخبار والفتاوى كفايه مجرد الغليان _ حتى لو لم نقل بالنشيش _ في التحريم من غير اعتبار أمر آخر، خلافاً للعلامه في الإرشاد والقواعد، فاشترط أيضاً

ولا فرق بين العصير ونفس العنب، فإذا غلى نفس العنب من غير أن يعصر كان حراماً.

الاشتداد وهو الغلظه والثخن والقوام التي لا- تحصل إلا- مع تكرر الغليان، وأنت خير بأنه لا- دليل له، والقول بالتلازم كما عن الشهيد لا وجه له إن أراد الاشتداد المتعارف، وإن أراد العقلي منه الملازم مع أول مرتبه من الغليان، فإن الاشتداد أمر تدريجي يمتد من أول صعود البخار إلى قبيل حاله الانجماد، ففيه: إنه لا ثمره لذكره، لكن وجدت أخيراً روايه عن دعائم الإسلام تدل على القوام، قال: «وقد روينا عن علي (عليه السلام) إنه كان يروّق الطلاء وهو ما طبخ من عصير العنب حتى يصير له قوام»^(١)، لكن فيه: إنه ليس في مقام التحريم بدون ذلك.

{ولا- فرق بين العصير ونفس العنب، فإذا غلى نفس العنب من غير أن يعصر كان حراماً} وذلك لأن التعبير بالعصير من باب التعبير بالغالب، وإلا فلا بد أن لا يحكم بالحرمة إذا استخرج ماء العنب لا بالعصير بل بالغليان، وهو واضح الفساد، على ما ذكره شيخنا المرتضى (رحمه الله).

أقول: لكن الظاهر عدم الحرمة، إذ الدليل إنما دلّ على حرمة العصير الذي هو الماء الخارج من العنب لا مطلقاً، والنقض غير

ص: ٣٠٧

١- الدعائم: ج ٢ ص ١٢٨ في ذكر ما يحل شربه ح ٤٤١.

تام، إذ الماء لو خرج بأى وسيله، كأن يكون بالعصر، منتهى الأمر قد يكون بعصر اليد، وقد يكون بعصر الهواء، أو آله كهربائيه، أو غيرها، بخلاف ما لو لم يخرج الماء، ولذا لو أمر المولى عبده باشتراء العصير، فذهب واشترى العنب، لم يكن ممثلاً، بخلاف ما لو اشترى الماء الذى خرج منه، ولو كان المخرج حيواناً أو ضغط الهواء، ولذا قال المحقق الأردبيلي فى محكى شرح الإرشاد: (وظاهر النصوص أن ظاهرها اشتراط كونه على ماء العنب فى حبه لم يصدق عليه أنه عصير على، ففى تحريمه تأمل، ولكن صرّحوا به فتأمل، والأصل والعمومات وحصر المحرمات دليل التحليل حتى يعلم الناقل) (١) انتهى.

وقال فى المستند: (مقتضى تعليق الحكم بالحرمة على العصير وفاقاً لظاهر النص، قصر التحريم على ما إذا صدق عليه العصير عرفاً، وأما بدون ذلك، كما إذا كان الماء فى الحب ولم يعصر بعد، فلا وجه للحكم بتحريمه، كما هو ظاهر بعضهم، بل ظاهر قول الأردبيلي أنه قول كثير، حيث عبر بلفظ: قالوا، لعدم صدق العصير عليه، وإرادته ما يصلح أن يكون عصيراً بخلاف الأصل، مع أن فى صدق الغليان عليه أيضاً نظراً، ولو سلم صدقه فانصراف

ص: ٣٠٨

١- مجمع البرهان: ج ٢ كتاب الأَطعمه والأشربه حكم العصير العنبى سطر ٣٠.

المطلق إليه بعيد غايته»(١) انتهى.

وربما يورد على القائلين بذلك: أنهم وسّعوا مره في مدلول الروايه كما في هنا، وضيقوا أخرى فيه كما في تخصيصهم الغليان بالنار، مع أن الروايه في الأولى مقيده، وفي الثانية مطلقه، فتأمل.

بقي في المقام شيء: وهو أن مقتضى إطلاق الروايات والفتاوى عدم الفرق في حرمه العصير بالغليان بين أن يكون مجرداً، وبين أن يكون مخلوطاً بالمرق.

لكن روى محمد بن إدريس في آخر السرائر، نقلاً من كتاب مسائل الرجال، عن أبي الحسن علي بن محمد (عليه السلام): إن محمد بن علي بن عيسى، كتب إليه: جعلت فداك عندنا طبخ يجعل فيه الحصرم، وربما جعل له العصير من العنب وإنما هو لحم قد يطبخ به، وقد روى عنهم في العصير أنه إذا جعل على النار لم يشرب حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه، فإن الذي يجعل في القدر من العصير بتلك المنزله، وقد اجتنبوا أكله إلى أن أستأذن مولانا في ذلك، فكتب بخطه (عليه السلام): «لا بأس بذلك»(٢)، واستحسنه في المستند

ص: ٣٠٩

١- المستند: ج ٢ ص ٤١٩ في حكم العصير العنبى، سطر ٢٥.

٢- السرائر: ص ٤٧٩ سطر ٢٨ مسائل الرجال.

وأما التمر والزبيب وعصيرهما فالأقوى

لولا معارضتها للأخبار العديده المشترطه للذهاب مع تضمنها لمزج العصير بالماء من غير استهلاك فتأمل (١)، انتهى. وحملها بعض أساتذتنا على صورته الاستهلاك، وفيها نظر، إذ هذه الروايه مبايته لروايات مزج العصير بالماء لإمكان أن يكون فى المزج باللحم خصوصيه فى عدم التحريم، وهو غير المزج بالماء، كما أن الظاهر كون جعلهم العصير لأجل تبين طعمه الموجب لحسن المرق كجعلهم الحصرم، لا أن الكميّه قليله حتى تستهلك، فإن حمل الروايه على ذلك حمل لها على الفرد النادر، بل المعدوم فى المتعارف، والعمده سند الروايه، فإن كان مما يعتمد عليه قلنا به، وإلا فلا، هذا كله فى العصير العنبى.

فى ماء الزبيب

{وأما التمر والزبيب وعصيرهما فالأقوى} فى ذلك التفصيل:

فقول: أما عصير الزبيب، فالكلام يقع فيه من جهتين:

الأولى: النجاسه والطهاره.

والثانيه: الحليه والحرمه.

أما الجهه الأولى: فالذى يمكن أن يستدل به للنجاسه على القول بنجاسه العصير العنبى، إنما هو استصحاب حكمه الثابت له حال العنبى، وتقريبه أن هذا الشئء كان غليانه سببا للنجاسه حال كونه

ص: ٣١٠

١- المستند: ج ٢ ص ٤١٩ فى حكم العصير العنبى، سطر ٣٣.

عنباً، فإذا شككنا فى ارتفاع ذلك حال الزبيبه كان مقتضى الاستصحاب البقاء، والقول بتبدل الموضوع لاختلاف الاسم، والأحكام تدور مدار الأسماء، مدفوع، بأن مطلق اختلاف الاسم لا يوجب ذلك، ألا ترى أن الحنطه والدقيق والعجين والخبز مختلفات من حيث الاسم، ومع ذلك إذا حرم الأول حرم الباقي، وإذا تنجس الأول تنجس الباقي، لا بحرمة ونجاسه جديده، بل بالأولين، فإن الأحكام تدور مدار الأسماء إذا كانت الأسماء كاشفه عن اختلاف الحقائق، وإلا فلا.

وهذا التقريب كما يوجب نجاسه العصير الزبيبي يوجب حرمة أيضاً، ولو لم نقل بالنجاسه، إذ حرمة العصير العنبى كما عرفت لا شك فيه.

لكن يرد على هذا الاستصحاب عدم بقاء الموضوع، إذ كما أن العنب يغير الحصرم حقيقه وعرفاً وخاصيه، كذلك الزبيب يغير العنب، مضافاً إلى أنه ليس للزبيب ماء حتى يستصحب سببه غليانه للنجاسه، والماء الخارجى الممزوج بالأجزاء اللطيفه منه لم يكن ينجس بالغليان، والذى كان ينجس بالغليان إنما هو ماء العنب الذى لم يبق بعد جفافه، فالاستصحاب منعكس لأن هذا الماء الخارجى قبل امتزاجه بالأجزاء الزبيبيه كان إذا غلى لم ينجس، فإذا شككنا فى نجاسته بعد امتزاجه بالأجزاء الزبيبيه بالغليان كان الأصل عدم النجاسه، هذا كله مضافاً إلى ما عرفت من عدم تماميه أدله نجاسه

العصير فإذا ارتفع الأصل ارتفع الفرع، ومن هذه الجهة لم تر أحداً من الفقهاء أفتى بنجاسته، ففي الحدائق: (فالظاهر أنه لا خلاف في طهارته وعدم نجاسته بالغليان فإنني لم أقف على قائل بالنجاسه) (١)، وعن شرح الوسائل لبعض معاصري صاحب الحدائق: (أن الإجماع منعقد على عدم نجاسه عصير غير العنب) (٢).

نعم ربما يظهر من محكى المقاصد العليه وجود القول بالنجاسه، حيث قال بعد حكمه بنجاسه العصير العنبى: (ولا يلحق به عصير التمر وغيره إجماعاً، ولا الزبيب على أصح القولين) (٣).

وأما الجهة الثانيه: _ أعنى الكلام فى الحليه والحرمه _ ففيه قولان: نسب إلى المشهور الحليه، بل فى الحدائق استظهر عدم الخلاف، بل ربما قيل لم نعثر على قائل بالتحريم، وإن نسبه الشهيد إلى بعض مشائخه وإلى بعض فضلائنا المتقدمين.

قال فى المستند: (لا يحرم الزببى أو التمرى بالغليان مطلقاً، وفاقاً للفاضلين والشهيدى وفخر المحققين والسيورى والصميرى، وأكثر المتأخرين، وهو ظاهر المقنعه والمراسم وكتب السيد، حيث لم يتعرضوا لبيان تحريم العصير مطلقاً، بل هو الأشهر، كما صرح به

ص: ٣١٢

١- الحدائق: ج ٥ ص ١٢٥.

٢- ذرايع الأحلام: ج ٤ ص ١٩٥ سطر ١٨.

٣- ذرايع الأحلام: ج ٤ ص ١٩٥ سطر ٢١.

جماعه كالأردبيلي والسبزواري والصميري، وهو ظاهر المسالك لنسبه الخلاف في الزبيبي إلى بعض علمائنا(١) انتهى.

لكن عن جماعه من القدماء والمتأخرين القول بالحرمه قبل ذهاب الثلثين، واختاره العلامة الطباطبائي (رحمه الله) في محكي مصابحه، ناسباً ذلك إلى الشهره بين الأصحاب، وأنها بين القدماء كشهره الحل بين المتأخرين، والأقوى هذا القول لجمله من النصوص التي أظهرها دلالة موثقه زيد النرسی ولفظها كما في المستدرک: قال: سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن الزبيب يدق ويلقى في القدر، ثم يصب عليه الماء ويوقد تحته؟ فقال: «لا تأكله حتى يذهب الثلثان ويبقى الثلث، فإن النار قد أصابته». قلت: فالزبيب كما هو في القدر ويصب عليه الماء، ثم يطبخ ويصفى عنه الماء؟ فقال: «كذلك هو سواء، إذا أدت الحلاوه إلى الماء فصار حلواً بمنزله العصير، ثم نش من غير أن تصيبه النار فقد حرم، وكذلك إذا أصابته النار فأغلاه فقد فسد»(٢).

قال النورى (رحمه الله) في المستدرک بعد نقل الخبر هكذا ما لفظه: (قلت: وهكذا متن الخبر في نسختين من الأصل، وكذا نقله المجلسي فيما عندنا من نسخ البحار، ونقله في المستند عنه ولكن في

ص: ٣١٣

١- المستند: ج ٢ ص ٤٢٠ سطر ٢٤.

٢- المستدرک: ج ٣ ص ١٣٥ الباب ٢ من أبواب الأشربه المحرمه ح ١.

كتاب الطهارة للشيخ الأعظم تبعاً للجواهر ساقا متنه هكذا: عن الصادق (عليه السلام) في الزبيب يدق ويلقى في القدر ويصب عليه الماء؟ فقال: «حرام حتى يذهب الثلثان» وفي الثاني: «حرام إلا أن يذهب ثلثاه». قلت: الزبيب كما هو يلقي في القدر، قال: «هو كذلك سواء إذا أدت الحلاوة إلى الماء فقد فسد كلما غلا بنفسه أو بالماء أو بالنار فقد حرم حتى يذهب ثلثاه». وفي الثاني: «إلا أن يذهب ثلثاه»، بل فيه نسبة الخبر إلى زيد الزراد وزيد النرسی في مقام الاستدلال وردة، ولا يخفى ما في المتن الذي ساقاه من التحريف والتصحيح والزيادة، وكذا نسبه إلى الزراد فلاحظ(1) انتهى كلامه رفع مقامه.

أقول: دلالة هذه الرواية على التقديرين تامه، وإنما الكلام في سندها، والظاهر لدينا تبعاً لغير واحد اعتباره، إذ الأصل في القدرح فيه وفي كتابه ابن الوليد وتبعه ابن بابويه، وقد رد ذلك الشيخ ابن الغضائری مع كثره طعنه في الرواه، ومبالغته في تضعيف الروايات، حتى قبل إن السالم من رجال الحديث من سلم منه، فإنه قال في محكى كلامه: (زيد الكوفى وزيد النرسی روى عن أبى عبد الله (عليه السلام)، وقال أبو جعفر بن بابويه: إن كتابهما موضوع وضعه محمد بن موسى السمان، قال: وغلط أبو جعفر في هذا

ص: ٣١٤

القول، فإنني رأيت كتبهما مسموعه عن محمد بن أبي عمير(١) انتهى.

وعن النجاشي (رحمه الله) في كتاب الرجال: (زيد النرسی روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن (عليهما السلام) له كتب يرويه عنه جماعه)(٢) ثم رواه بإسناده.

وعن شيخ الطائفة في الفهرست: (إنه نص على روايه ابن أبي عمير كتاب زيد النرسی)(٣)، وعن المفيد كذلك، وعن البحار روايته عن زيد النرسی بطريق آخر.

وعن العلامة الطباطبائي في رجاله: (زيد النرسی أحد أصحاب الأصول كوفي صحيح المذهب منسوب إلى نرس بفتح الموحده الفوقانيه، وإسكان الراء المهمله، قريه من قرى الكوفه تنسب إليها الثياب النرسیه أو نهر من أنهارها عليه عده من القرى، كما قاله السمعاني في كتاب الأنساب)(٤) انتهى. إلى غير ذلك.

ومن المعلوم أن نقل هؤلاء الأجله وغيرهم هذا الأصل بالإسناد

ص: ٣١٥

١- مستدرک الوسائل: ج ٣ ص ٢٩٧ أصل زيد الزراد، سطر ٢٥.

٢- رجال النجاشي: ص ١٢٤ «زيد» سطر ١٦.

٣- الفهرست للشيخ الطوسي: ص ٧١.

٤- مستدرک الوسائل: ج ٣ ص ٣٠٠ أصل زيد النرسی، سطر ٢٩.

الصحيح إلى ابن أبي عمير من أقوى الشواهد على سقوط نسبه هذا الأصل إلى وضع الهمداني المتأخر العصر عن زمن الراوى والمروى عنه، ويكفى فى توثيق النرسى حكاية مثل ابن أبى عمير له الذى أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه، لأنه لا يروى ولا يرسل إلا عن ثقه، مضافا إلى بعض القرائن الأخر كعدّه من أصحاب الأصول، وتسميه كتابه أصلا، الذى لا يخفى على أهل الدرايه حسن حال من يعبر عنه، وعن كتابه بمثل ذلك، بل قد يشهد بحسن حاله روايه الكلينى (رحمه الله) فى الكافى عنه، وكذا الشيخ فى التهذيبين.

بل عن والد الصدوق أنه روى أصل زيد النرسى مع أنه شيخ القميين وفقههم والمخاطب بقول العسكرى (عليه السلام) فى توقيعه: "يا شيخى ومعتدى"، ولم ينكر عليه، بل الصدوق نفسه روى فى الفقيه ومعانى الأخبار وثواب الأعمال روايات عنه، وكيف كان فالمتتبع فى كلمات الأعلام لا- يبقى له شك فى هذا الأصل ولا فى وثاقه روايه، وأن الذى صدر عن ابن الوليد اشتباه محض وتبعه الصدوق (رحمه الله) بناءً على أصله من متابعتة فى كل جرح وتعديل، كما صرح هو (قدس سره) بذلك فى بعض كتبه.

وأما تضعيفات المتأخرين من الفقهاء وغيرهم فمنشأ الكل ذلك، ولا يخفى على من راجع كتب الرجال أنه لو أريد المناقشه بمثل هذه المناقشات فى الرواه والروايات لم يبق فى الفقه إلا أقل قليل مما لا

يفى بعشر عشر الفقه، فإن الكافي الذى هو أصح الكتب ليس عشره صحيحاً باصطلاح المتأخرين فكيف بغيره، والتشبيث بالمشهور فى الفروع فلا مانع من ضعف الروايه إذا كان معمولاً بها خروج عن قواعد الأصول، هذا ومن أراد الزيادة فليرجع إلى كتاب المستدرک فائدته الثانيه من الخاتمه، والله المستعان.

وكيف كان، فهذه الموثقه كافيه فى الاعتماد عليها للقول بالتحريم، مضافاً إلى جملة أخرى من النصوص التى تدل على التحريم أو تشهد له، كموثقه عمار الساباطى قال: وصف لى أبو عبد الله (عليه السلام) المطبوخ كيف يطبخ حتى يصير حالاً؟ فقال لى (عليه السلام): «تأخذ ربعاً من زيب وتنقيه، ثم تصب عليه اثنى عشر رطلاً من ماء ثم تنقعه ليله، فإذا كان أيام الصيف وخشيت أن ينش جعلته فى تنور سخن قليلاً حتى لا ينش، ثم تنزع الماء منه كله إذا أصبحت، ثم تصب عليه من الماء بقدر ما يغمره، ثم تغليه حتى تذهب حلاوته، ثم تنزع ماءه الآخر فتصبه على الماء الأول، ثم تكيهه كله فتتنظر كم الماء، ثم تكيهه ثلثه فتطرحه فى الإناء الذى تريد أن تغليه وتقدره وتجعل قدره قصبه أو عوداً، فتحدّها على قدر منتهى الماء، ثم تغلى الثلث الآخر حتى يذهب الماء الباقي، ثم تغليه بالنار فلا تزال تغليه حتى يذهب الثلثان، ويبقى الثلث، ثم تأخذ لكل ربع رطلاً من عسل فتغليه حتى تذهب رغو العسل وتذهب قساوه العسل فى المطبوخ، ثم تضربه بعود ضرباً شديداً حتى يختلط

وإن شئت أن تطيبه بشيء من زعفران أو شيء من زنجبيل فافعل، ثم اشربه، فإن أحببت أن يطول مكثه عندك فوِّقه» (١)، فإن هذه الرواية تدل على المطلوب من جهات ثلاث:

الأولى: تقرير الإمام (عليه السلام) لقول الراوى: "حتى يصير حلالاً".

الثانية: قوله (عليه السلام): "وخشيت أن ينش".

الثالثة: قوله (عليه السلام): "حتى يذهب الثلثان ويبقى الثلث"، والقول بأن ذلك ليس تقريراً، وأن النش لخوف اختماره، وذهاب الثلثين لعدم فسادهما، إلى الآخر خلاف الظاهر، وما في المصباح من أن جعله في التنوير ليس لخوف تحريمه بالنشيش، لأن الحرمة الحاصلة بالنشيش أو الغليان بالنار تزول بذهاب ثلثيه، فالخوف من نشيشه إما لكونه موجباً لفساده وتغير طعمه أو لكونه سبباً لصيرورته مسكراً بحيث لا يجديه ذهاب الثلثين، مدفوع، بأن الغالب النفرة عن صيرورته حراماً مده فتبقى هنا وهناك أجزاء محرمة بخلاف وقت إلقائه في القدر، فإنه لا تحل وقت الحرمة ولا يوجب تلوث آنيته متعدده، ولو سلم ذلك ففي الدليلين الآخرين كفايه.

والانصاف: أن العرف لا يكاد يشك في استفادة التحريم من

ص: ٣١٨

١- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٣٠ الباب ٥ من أبواب الأشربة المحرمة ح ٢.

هذه الروايه دون ذهاب الثلثين.

ومثل هذه الروايه موثقته الأخرى، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سُئل عن الزبيب كيف يحل طبخه حتى يشرب حالاً؟ قال: «تأخذ ربعاً من زبيب فتنقيه، ثم تطرح عليه اثني عشر رطلاً من ماء، ثم تنقعه ليله، فإذا كان من غد نزعت سلافته، ثم تصب عليه من الماء بقدر ما يغمره، ثم تغليه بالنار غليه، ثم تنزع ماءه فتصبه على الأول ثم تطرحه في إناء واحد، ثم توقد تحته النار حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه وتحته النار، ثم تأخذ رطل عسل فتغليه بالنار غليه وتنزع رغوته ثم تطرحه على المطبوخ، ثم اضربه حتى يختلط به، واطرح فيه إن شئت زعفراناً، وطيبه إن شئت بزنجبيل قليل، قال: فإن أردت أن تقسمه أثلاثاً لتطبخه فكله بشيء واحد حتى تعلم كم هو، ثم اطرح عليه الأول في الإناء الذي تغليه فيه، ثم تضع فيه مقداراً وحدّه حيث يبلغ الماء، ثم اطرح الثلث الآخر وحدّه حيث يبلغ الماء، ثم توقد تحته بنار لينه حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه» (1).

وروايه إسماعيل بن الفضل الهاشمي قال: شكوت إلى أبي عبد الله (عليه السلام) قراقر تصيبني في معدتي وقله استمراي الطعام؟ فقال لي: «لم لا تتخذ نبيداً نشربه نحن وهو يمرئ الطعام ويذهب

ص: ٣١٩

١- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٣١ الباب ٥ من أبواب الأشربه المحرمه ح ٣.

بالقراقر والرياح من البطن»، قال: فقلت له: صفه لي جعلت فداك، قال: «تأخذ صاعاً من زبيب فتنقيه من حبه وما فيه، ثم تغسله بالماء غسلًا جيداً، ثم تنقعه في مثله من الماء أو ما يغمره، ثم تتركه في الشتاء ثلاثه أيام بلياليها، وفي الصيف يوماً وليله، فإذا أتى عليه ذلك القدر صفيته وأخذت صفوته وجعلته في إناء وأخذت مقداره بعود، ثم طبخته طبخاً رقيقاً حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه، ثم تجعل عليه نصف رطل عسل وتأخذ مقدار العسل، ثم تطبخه حتى تذهب الزيادة، ثم تأخذ زنجبيلًا وخولنجان ودار صيني وزعفران وقرنفلاً ومصطكى وتدقه وتجعله في خرقة رقيقه وتطرحه فيه وتغليه معه غليه، ثم تنزله فإذا برد صفيت وأخذت منه على غذائك وعشائك»، قال: ففعلت فذهب عني ما كنت أجده وهو شراب طيب لا يتغير إذا بقي إن شاء الله (١).

ورواه علي بن جعفر عن أخيه موسى أبي الحسن (عليه السلام) قال: «سألته عن الزبيب هل يصلح أن يطبخ حتى يخرج طعمه، ثم يؤخذ الماء فيطبخ حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه ثم يرفع فيشرب منه السنه؟ فقال: «لا بأس به» (٢).

وعن رساله الذهبية للرضا (عليه السلام): صفه الشراب

ص: ٣٢٠

١- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٣١ الباب ٥ من أبواب الأشربه المحرمه ح ٤.

٢- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٣٦ الباب ٨ من أبواب الأشربه المحرمه ح ٢.

الذى يحل شربه واستعماله بعد الطعام قال (عليه السلام): «ويؤخذ مقداره بعود، ويغلى بنار لينة غلياناً ليناً رقيقاً حتى يمضى ثلثاه ويبقى ثلثه»^(١) الحديث.

ثم إنه ربما يستدل للقول بالحرمة بالاستصحاب التعليق، وفيه ما عرفت، وبعموم ما دل على حرمة كل عصير غلا حتى يذهب ثلثاه، وفيه: إن المتبادر من العصير المنصوص عليه لغة المصرح به في جملة من الأخبار هو العصير العنبى، وقوله (عليه السلام): "كل عصير" لا يدل على أن للعصير أقساماً، وإلا لزم تخصيص الأكثر، بل اللازم حمله على أقسام العصير العنبى فإن له أقساماً كما لا يخفى.

وبالروايات المتضمنه لتزاع إبليس مع آدم ونوح (عليهما السلام) الداله على أن ثلثى ثمر الكرم لإبليس، وذلك أعم من الزبيب والعنب، وفيه: أن تلك النصوص وارده فى عله حرمة الخمر والعصير إذا غلى لا مطلقاً حتى يشمل كل شىء حتى نفس العنب والحصرم ومائه وغيرها، هذا بعض الكلام فى ما يتعلق بماء الزبيب، وحيث رأينا أن التفصيل لا يناسب المقام أوكلناه إلى كتاب المطاعم والمشارب.

ص: ٣٢١

١- الرسالة الذهبية. ص ٢٢ سطر ٩، ومستدرک الوسائل: ج ٣ ص ١٣٥ الباب ٣ من أبواب الأشربة المحرمة ح ١.

وأما ماء التمر: فإن أسكر فلا إشكال في حرمة ونجاسته على المشهور، وإن لم يسكر ففيه قولان، فالمشهور شهره عظيمه عدم الحرمة بالغليان، بل في الحدائق كاد أن يكون إجماعاً، بل عن الشهيد الثاني في شرح الرسالة: الإجماع على عدم إلحاق التمرى، وعن ظاهر الوسائل والتهذيب والشيخ سليمان البحراني والسيد الجزائري والشيخ أبي الحسن والأستاذ الأكبر: اعتبار ذهاب الثلثين في حله.

وربما يستظهر من عبارته الشرائع في الحدود والقواعد: وجود الخلاف قبل ذلك، وكيف كان فقد استدلل للمشهور مضافاً إلى الإجماع المدعى وقاعده الحل واستصحابه: بجمله من الأخبار: كرواية الفضيل بن يسار عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: سألته عن النبيذ؟ فقال: «حرم الله الخمر بعينها وحرم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من الأشربة كل مسكر» (١).

وروايه عبد الرحمن بن الحجاج قال: استأذنت لبعض أصحابنا على أبي عبد الله (عليه السلام) فسأله عن النبيذ؟ فقال: «حلال»، فقال: أصلحك الله إنما سألتك عن النبيذ الذي يجعل فيه العكر فيغلى حتى يسكر؟ فقال أبو عبد الله (عليه السلام): «قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)»

ص: ٣٢٢

١- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٦٠ الباب ١٥ من أبواب الأشربة المحرمة ح ٦.

وآله وسلم): كل ما أسكر حرام»(١١). الحديث.

ورواه الكلبى النسيابة قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن النبيذ؟ فقال: «حلال». قلت: إنا ننبذه فنطرح فيه العكر وما سوى ذلك؟ فقال (عليه السلام): «شه شه (٢) تلك الخمره الممتنه»(٣).

وصحيحه معاوية بن وهب قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إن رجلاً من بنى عمى وهو من صلحاء مواليك يأمرنى أن أسألك عن النبيذ وأصفه لك، فقال: «أنا أصف لك، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): كل مسكر حرام وما أسكر كثيره فقليله حرام»(٤).

وعن الكافى بسنده عن محمد بن جعفر، عن أبيه (عليه السلام) قال: «قدم على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من اليمن قوم فسألوه عن معالم دينهم، فأجابهم، فخرج القوم بأجمعهم، فلما ساروا مرحله قال بعضهم لبعض: نسينا أن نسأل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عما هو أهم إلينا، ثم نزل القوم ثم بعثوا وفداً لهم، فأتى الوفد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فقالوا: يا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إن القوم بعثوا بنا إليك

ص: ٣٢٣

١- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٦٩ الباب ١٧ من أبواب الأشربة المحرمه ح ٧.

٢- شه: كلمه زجر وتنفير وتقييح واستقذار. منه (دام ظله).

٣- الكافى: ج ٦.

٤- الوسائل: ج ١٧.

يسألونك عن النبيذ؟ فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «وما النبيذ؟ صفوه لى» فقالوا: يؤخذ من التمر فينبذ في إناء، ثم يصب عليه الماء حتى يمتلى، ويوقد تحته حتى ينطبخ، فإذا انطبخ أخذوه فألقوه في إناء آخر، ثم صبوا عليه ماءً، ثم يمرس، ثم صفوه بثوب، ثم يلقي في إناء، ثم يصب عليه من عكر ما كان قبله، ثم يهدر ويُغلى، ثم يسكن على عكره، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «يا هذا قد أكثرت، أفيسكر؟» قال: نعم، قال: «فكل مسكر حرام»، قال: فخرج الوفد حتى انتهوا إلى أصحابهم فأخبروهم بما قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، فقال القوم: ارجعوا بنا إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) حتى نسأله عنها شفاهاً ولا يكون بيننا وبينه سفير، فرجع القوم جميعاً فقالوا: يا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إن أرضنا أرض دويه ونحن قوم نعمل الزرع ولا- نقوى على العمل إلا- بالنبيذ، فقال لهم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «صفوه لى»، فوصفوه له كما وصفه أصحابهم، فقال لهم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «أفيكسر؟» فقالوا: نعم، فقال: كل مسكر حرام، وحق على الله أن يسقى شارب كل مسكر من طينه خبال، أفتدرون ما طينه خبال؟» قالوا: لا، قال: «صديد أهل النار»^(١)، إلى غير

ص: ٣٢٤

١- الكافي: ج ٦ ص ٤١٧ باب النبيذ ح ٧.

ذلك من الأخبار، فإنها تدل على دوران الحرمة مدار الإسكار.

استدل للقول بالتحريم بأمور:

الأول: بعض الروايات الداله على منازعه إبليس لآدم ولنوح (عليهما السلام)، كروايه زراره عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «إن نوحاً لما هبط من السفينه غرس غرساً فكان فيما غرس النخله _ وفي آخرها _ فجعل نوح له الثلثين، فقال أبو جعفر: فإذا أخذت عصيراً فطبخته حتى يذهب الثلثان نصيب الشيطان، فكل واشرب»^(١).

وفى روايه إبراهيم عن أبي عبد الله (عليه السلام): «فبال فى أصل الكرمه والنخله فجرى الماء فى عودهما بيول عدو الله فمن ثم يختمر العنب والكرم»^(٢).

الثانى: ما دل على أن كل عصير يحرم بالغليان قبل ذهاب الثلثين، كصحيحه ابن سنان عن الصادق (عليه السلام) قال: «كل عصير أصابته النار فهو حرام حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه»^(٣).

وروى أيضاً فى الحسن عنه (عليه السلام): «أى عصير أصابته

ص: ٣٢٥

-
- ١- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٢٥ الباب ٢ من أبواب الأشربه المحرمه ح ٤.
 - ٢- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٢٥ الباب ٢ من أبواب الأشربه المحرمه ح ٣.
 - ٣- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٢٣ الباب ٢ من أبواب الأشربه المحرمه ح ١.

النار فهو حرام»(١١)، بضميمه أن (كل) و(أى) ظاهر في العموم.

الثالث: ما دل على حرمة ماء التمر بخصوصه قبل ذهاب الثلثين، كموثقه عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه سأل عن النضوح المعتق، كيف يصنع به حتى يحل؟ قال: «خذ ماء التمر فأغله حتى يذهب ثلثا ماء التمر»(٢).

وموثقه الأخرى عن أبي عبد الله (عليه السلام) سألته عن النضوح، قال (عليه السلام): «يطبخ التمر حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه ثم يتمشطن»(٣).

الرابع: ما دل على حرمة كل شراب غلى ولم يذهب ثلثاه كموثقه عمار، عن الرجل يأتى بالشراب فيقول: هذا مطبوخ على الثلث؟ قال: «إن كان مسلماً ورعاً مؤمناً (مأموناً) فلا بأس أن يشرب»(٤) وقريب منها غيرها.

لكن يرد:

على الأول: أن الرواية الأولى الظاهر من ذيلها كون الكلام في

ص: ٣٢٤

١- الحدائق: ج ٥ ص ١٤٥ في ماء التمر إذا غلى... سطر ٥.

٢- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٩٨ الباب ٣٢ من أبواب الأشربة المحرمة ح ٢.

٣- الوسائل: ج ١٧ ص ٣٠٣ الباب ٣٧ من أبواب الأشربة المحرمة ح ١.

٤- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٣٥ الباب ٧ من أبواب الأشربة المحرمة ح ٦.

العصير الذى عرفت أنه مختص بالعنب، وقوله (عليه السلام) فى صدرها فى ما غرس النخلة حكايه، والثانيه: ليست مرتبطه بما نحن فيه، إذ الكلام فيها فى الخمر.

وعلى الثاني: ما تقدم من أن العموم بلحاظ أقسام عصير العنب فهو مثل كل نقيع حكمه كذا، فإنه لا يشمل العصير، وإنما يكون الحكم بلحاظ الأنواع، لا بلحاظ الأجناس.

وعلى الثالث: إن الظاهر من الموتقه الأولى كون هذا التدبير لعدم سكره بالبقاء، فإن النضوح كما عن بعض، طيب مائع ينقعون التمر والسكر والقرنفل والتفاح والزعفران وأشباه ذلك فى قاروره فيها قدر مخصوص من الماء، ويشد رأسها ويصبرون أياماً حتى ينش ويخمر وهو شائع بين نساء الحرمين الشريفين، وكيفيه تطيب المرأه به: أن تحط الأزهار بين شعر رأسها ثم ترش به الأزهار ليشتد رائحتها، ولذا ورد نهيمهم (عليهم السلام) عن استعمال ذلك لحرمة استعمال الخمر، كروايه عيثمه قال: دخلت على الصادق (عليه السلام) وعنده نساؤه، قال: فشم رائحه النضوح، فقال: «ما هذا»؟ قالوا: نضوح يجعل فيه الضياع، قال: فأمر به فأهريق فى البالوعه (١).

أقول: الضياع كما فى الحدائق: (لغّه اللبن الخاثر يجعل فيه الماء

ص: ٣٢٧

١- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٩٨ الباب ٣٢ من أبواب الأشربه المحرمه ح ١.

عدم حرمتها أيضا بالغليان، وإن كان الأحوط الاجتناب عنهما أكلاً، بل من حيث النجاسه أيضاً.

ويمزج به (1)، ومما يؤيد أن ذلك لإرادته البقاء الذى لو لم يثلث اختمر قوله: (المعتق) بصيغه المفعول الذى يراد به جعله عتيقاً بأن يحفظ زماناً حتى يتمشطن به، وبما ذكر تسقط دلاله الموثقه الثانيه.

وعلى الرابع: إن ذلك لبيان حكم الشراب الذى يحرم بالغليان قبل التثليث، أما ذلك الشراب ما هو، فليس فى بيانه، مضافاً إلى ورود إشكالات آخر عليه، هذا كله فى العصيرين، وأما نفس الزبيب والتمر فالحليه فيهما قطعيه، لعدم أى دليل على الحرمة، وكذا لا إشكال فى ماء الحصرم، وإن كان ربما استدلل للتحريم ببعض ما تقدم مما عرفت جوابه، وقد تحصل من ذلك كله أن الأقوى حرمة الزبيب بالغليان بخلاف التمر، فالأقوى عدم حرمة فالقول بـ {عدم حرمتها} فيكون عصير الزبيب كعصير التمر، فكما لا يحرم الثانى لا يحرم الأول {أيضا بالغليان} ضعيف، ولا وجه لقول المصنف (رحمه الله): {وإن كان الأحوط الاجتناب عنهما أكلاً، بل من حيث النجاسه أيضاً}، والله العالم.

ص: ٣٢٨

١- الحدائق: ج ٥ ص ١٤٩ فى ماء التمر إذا غلى سطر ١٦.

(مسأله ۲ _ ۲): إذا صار العصير دبساً بعد الغليان قبل أن يذهب ثلثاه فالأحوط حرمته، وإن كان لحليته وجه،

(مسأله ۲ _ ۲): {إذا صار العصير دبساً بعد الغليان قبل أن يذهب ثلثاه فالأحوط حرمته} كما عن المشهور قال في المستند: (وظاهر كلام الذكري عروض الحل بالخلية أو الدبسيه مظنه الإجماع، وصرح بعض ساده مشائخنا المحققين بأنه مذهب بعض الأصحاب، ولكنه نسب عدم الحل إلى المشهور، قال في رسالته المعموله في حكم العصير في طي بعض مطالبه: هذا إن اشترطنا في حليه العصير ذهاب ثلثيه مطلقاً كما هو المشهور، فلو قلنا بالاكتفاء بصيرورته دبساً يخضب الإناء، كما ذهب إليه بعض الأصحاب زال الإشكال من أصله) (۱) انتهى. وهذا هو الذي اختاره كثير من المعاصرين كصاحبى المستمسك وفقه الصادق، والساده الخوئى والكوه كمرى والاصطهباناتى والخونسارى، وغيرهم.

{وإن كان لحليته وجه} بل هو مظنه الإجماع كما عرفت في كلام الذكري، ويظهر الميل إلى ذلك من صاحب المسالك والمقدس الأردبيلي، قال الأول: (لا فرق مع عدم ذهاب ثلثيه في تحريمه بين أن يصير دبساً وعدمه لإطلاق النصوص باسقاط ذهاب الثلثين _ إلى أن قال _ ويحتمل الاكتفاء بصيرورته دبساً على تقدير إمكانه لانتقاله

ص: ۳۲۹

عن اسم العصير، كما يطهر بصيرورته خلا لذلك(١) انتهى. وقال الثاني: (فقد ظهر المناقشه في حصول الحل بصيروره العصير دسباً أو بانقلابه خلاً، فإن الدليل كان مخصوصاً بذهاب الثلثين إلا أن يدعى الاستلزام أو الإجماع أو أنه إنما يصير خلا بعد أن يصير خمراً، وقد ثبت بالدليل أن الخمر يحل إذا صار خلا، أو يقال: إن الدليل الدال على أن الدبس والخل مطلقاً حلال يدل عليه)(٢) انتهى.

وظاهر المستند القول بالحليه، قال: (و كيف كان فاحتمال الحليه قوى جدا)(٣) الى آخره، بل عن اللوامع والجامع والوسيله الفتوى.

أقول: لكن الأقوى الحرمة في صورته بصيرورته دسباً، للعمومات التي لا رافع لها، إذ ما يمكن أن يستدل به لذلك أمور:

الأول: إنه كما يحل بانقلابه خلاً كذلك يحل بانقلابه دسباً، وفيه: مضافاً إلى عدم مسلميه الأول، بل قد عرفت في كلماتهم كونه محل تردد، وإن كان الأقرب الحليه، أنه فرق بين الصيرورتين، إذ في صيرورته خلا انقلاب له عن طبيعته الأوليه قطعاً، فإن العصير والخل متغايران اسماً ولوناً وصفةً وخاصيةً، ولهذا نحكم

ص: ٣٣٠

١- المسالك: ج ٢ ص ٢٤٤ في حكم السموم والمائعات سطر ٣٦.

٢- مجمع البرهان: ج ٢ كتاب الأطحمه والأشربه، حكم العصير العنبي.

٣- المستند: ج ٢ ص ٤٢٠ سطر ٤.

وعلى هذا فإذا استلزم ذهاب ثلثيه احتراقه فالأولى

بطهارته بخلاف صيرورته دبساً، إذ الدبس ليس إلا نفس ماء العنب المتحد معه في جميع الجهات إلا في أن ماء العنب سائل والدبس أغلظ منه.

الثاني: عمومات "حل كل شيء" الشامل للدبس، وفيه: إنها مخصصة بما دل على حرمة العصير قبل ذهاب ثلثيه.

الثالث: الإجماع المظنون، وفيه: معارضته بالشهره المدعاه.

الرابع: صحيحه عمر بن يزيد الورداه في البختج وهو العصير المطبوخ: «إذا كان يخضب الإناء فاشربه»^(١). بناءً على كونه كناية عن صيرورته دبساً، وفيه: إنها مقيدة بمفهوم صحيحه ابن وهب عن البختج فقال (عليه السلام): «إذا كان حلواً يخضب الإناء وقال صاحبه قد ذهب ثلثاه وبقي الثلث فاشربه»^(٢) فإن المراد قول ذى اليد المقرون بالشاهد.

الخامس: انصراف توقف المطهره على ذهاب الثلثين إلى ما لم يصر دبساً، وفيه: إنه لا وجه لهذا الانصراف {وعلى هذا} الذى اخترناه من الحرمة {فإذا استلزم ذهاب ثلثيه احتراقه فالأولى} بل

ص: ٣٣١

١- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٣٤ الباب ٧ من أبواب الأشربة المحرمة ح ٢.

٢- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٣٤ الباب ٧ من أبواب الأشربة المحرمة ح ٣.

أن يصب عليه مقدار من الماء فإذا ذهب ثلثاه حل بلا إشكال.

المتعين لمن يريد تحليله { أن يصب عليه مقدار من الماء فإذا ذهب ثلثاه حل بلا إشكال } لروايه الكليني بسنده عن عقبه بن خالد عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: في رجل أخذ عشره أرطال من عصير العنب فصب عليه عشرين رطلاً ماءً، وطبخها حتى ذهب منه عشرون رطلاً وبقي عشره أرطال، أيصلح شرب ذلك أم لا؟ فقال: «ما طبخ على ثلثه فهو حلال» (1)، هذا مضافاً إلى ما دل على أن ماء الزبيب كذلك بضميمه بداهه مزج الماء الخارجى مع ذرات الزبيب، ولا يخفى أنه لا مدخله فى ذلك للغليان قبلاً حتى يقال: إن مورد الروايه ما لم يغل قبلاً، ومورد الكلام ما غلى قبلاً، ويؤيده موثقه الساباطى عن أبى عبد الله (عليه السلام) الداله على كفايه ثلثى المجتمع بعد غلى سابق للبعض، ونحوها موثقه الأخرى، وروايه الهاشمى، وسيأتى بقيه الكلام فى كتاب المطاعم والمشارب إن شاء الله تعالى.

ص: ٣٣٢

١- الكافى: ج ٦ ص ٤٢١ باب الطلا من كتاب الأشربه ح ١١.

مسأله ٣: الكشمش وشبهه فى المرق

(مسأله _ ٣): يجوز أكل الزبيب والكشمش والتمر فى الأمرار والطبخ وإن غلت فىجوز أكلها بأى كيفية كانت على الأقوى.

(مسأله _ ٣): {يجوز أكل الزبيب والكشمش والتمر فى الأمرار والطبخ وإن غلت} أما التمور فلما عرفت من عدم الإشكال فيها حلاً وطهاره {فىجوز أكلها بأى كيفية كانت على الأقوى} وأما الزبيب والكشمش: فبناء على القول بعدم حرمتها كما هو مختار المصنف (رحمه الله) فكذلك.

وأما على المختار: فالظاهر أنه إذا أدت الحلاوه إلى مجاوره من الماء ونحوه فقد فسد، لتصريح موثقه النرسى بذلك، وبه يظهر الإشكال فيما ذكره فى الحدائق بقوله: (لو وقع فى قدر ماء يغلى على النار حبه أو حبات عنب فإن كان ما يخرج منها من الماء يضمحل فى ماء القدر فالظاهر أنه لا إشكال فى الحل، لعدم صدق العصير حينئذ، لأن الناظر إذا رآه إنما يحكم بكونه ماءً مطلقاً وإن أدت إليه الحلاوه مثلاً) (١) انتهى.

ولذا قال فى المستند: (فالظاهر حليه حبه العنب المداخلة فى الماء أو المرق، ولو غلى الماء أو المرق وطبخت فيه، وكذا الزبيب الداخلى فيه على القول بحرمة العصير الزببى بالغليان أيضاً، إلا أن

ص: ٣٣٣

يعلم انشقاق الحبه وخروج مائها ومزجها مع المرق مثلاً، وغلوانه(١) انتهى.

العاشر من النجاسات: الفقاع

الفقاع

{العاشر} من النجاسات: {الفقاع} بالإجماع المستفيض دعواه، وحكايته عن المبسوط، والخلاف، والانتصار، والغنيه، والمنتهى، والتذكرة، والنهائه، والتنقيح، وجامع المقاصد، والمهذب، وكشف الالتباس، وإرشاد الجعفريه، والجواهر، والمستند، وغيرها، لكن في مصباح الفقيه: (لكن الظاهر إرادتهم بذلك _ أى بالإجماع _ عدم الخلاف فيه بين القائلين بنجاسه الخمر لا مطلقاً) (٢) انتهى.

ويدل على الحكم _ نجاسه وحرمة _ الأخبار المستفيضه، بل المتواتره الداله على أنه خمر، مثل ما رواه الكليني (رحمه الله) بسنده عن الوشاء قال: كتبت إليه _ يعنى الرضا (عليه السلام) _ أسأله عن الفقاع، قال: فكتب: «حرام وهو خمر» (٣) الحديث.

وعن ابن فضال قال: كتبت إلى أبي الحسن (عليه السلام) أسأله عن الفقاع، فقال: «هو الخمر، وفيه حدّ شارب الخمر» (٤).

ص: ٣٣٤

١- المستند: ج ٢ ص ٤١٩ فى حكم العصير العنبى سطر ٢٨.

٢- مصباح الفقيه: ج ١ ص ٤٢ من الجزء الأخير سطر ١٤.

٣- الكافى: ج ٦ ص ٤٢٣ باب الفقاع من كتاب الأشربه ح ٩.

٤- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٨٧ الباب ٢٧ من أبواب الأشربه المحرمه ح ٢.

وعن الوشاء عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام) قال: «كل مسكر حرام، وكل مخمر حرام، والفقاع حرام»^(١).

وعن عمار بن موسى قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الفقاع؟ فقال: «هو خمر»^(٢).

وعن أبي يحيى قال: كتبت إلى أبي الحسن (عليه السلام) أسأله عن الفقاع وأصفه له، فقال: «لا تشربه»، فأعدت عليه كل ذلك أصفه له كيف يصنع؟ قال: «لا تشربه، ولا تراجعني فيه»^(٣).

وعن حسين القلانسي قال: كتبت إلى أبي الحسن الماضي (عليه السلام) أسأله عن الفقاع فقال: «لا تقربه فإنه من الخمر»^(٤).

وعن محمد بن سنان قال: سألت أبا الحسن الرضا (عليه السلام) عن الفقاع؟ فقال: «لا تقربه فإنه من الخمر»^(٥).

وعنه أيضاً قال: سألت أبا الحسن الرضا (عليه السلام) عن

ص: ٣٣٥

-
- ١- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٨٨ الباب ٢٧ من أبواب الأشربة المحرمة ح ٣.
 - ٢- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٨٨ الباب ٢٧ من أبواب الأشربة المحرمة ح ٤.
 - ٣- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٨٨ الباب ٢٧ من أبواب الأشربة المحرمة ح ٥.
 - ٤- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٨٨ الباب ٢٧ من أبواب الأشربة المحرمة ح ٦.
 - ٥- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٨٨ الباب ٢٧ من أبواب الأشربة المحرمة ح ٦.

الفقاع؟ فقال: «هي الخمر بعينها» (١).

وعن هشام بن الحكم أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن الفقاع؟ فقال: «لا- تشربه فإنه خمر مجهول، وإذا أصاب ثوبك فاغسله» (٢).

وعن زاذان عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لو أن لي سلطاناً على أسواق المسلمين لرفعت عنهم هذه الخميره» يعنى الفقاع (٣).

وعن ابن فضال قال: كتبت إلى أبي الحسن (عليه السلام) أسأله عن الفقاع فكتب ينهاني عنه (٤).

وعن الحسن بن جهم، وابن فضال جميعاً، قالوا: سألنا أبا الحسن (عليه السلام) عن الفقاع؟ فقال: «هو خمر مجهول وفيه حدّ شارب الخمر» (٥).

وعن محمد بن إسماعيل قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام)

ص: ٣٣٦

-
- ١- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٨٨ الباب ٢٧ من أبواب الأشربة المحرمة ح ٧.
 - ٢- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٨٨ الباب ٢٧ من أبواب الأشربة المحرمة ح ٨.
 - ٣- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٨٩ الباب ٢٧ من أبواب الأشربة المحرمة ح ٩.
 - ٤- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٨٩ الباب ٢٧ من أبواب الأشربة المحرمة ح ١٠.
 - ٥- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٨٩ الباب ٢٧ من أبواب الأشربة المحرمة ح ١١.

عن شرب الفقاع فكره كراهه شديدہ (١).

وعن الفضل بن شاذان قال: سمعت الرضا (عليه السلام) يقول: «لما حمل رأس الحسين بن علي (عليهما السلام) إلى الشام، أمر يزيد (لعنه الله) فوضع ونصب عليه مائده، فأقبل هو وأصحابه يأكلون ويشربون الفقاع، فلما فرغوا أمر بالرأس فوضع في طشت تحت سريره، وبسط عليه رقعه الشطرنج، وجلس يزيد (لعنه الله) يلعب بالشطرنج _ إلى أن قال _ ويشرب الفقاع، فمن كان من شيعتنا فليتورع من شرب الفقاع والشطرنج، ومن نظر إلى الفقاع وإلى الشطرنج فلينكر الحسين (عليه السلام) وليلعن يزيد وآل زياد، يمحو الله عز وجل بذلك ذنوبه ولو كانت بعدد النجوم» (٢).

وعن عبد السلام بن صالح الهروي، قال: سمعت أبا الحسن الرضا (عليه السلام) يقول: «أول من اتخذ له الفقاع في الإسلام بالشام يزيد بن معاوية (لعهما الله) فأحضر وهو على المائده وقد نصبها على رأس الحسين (عليه السلام) فجعل يشربه ويسقى أصحابه _ إلى أن قال _ فمن كان من شيعتنا فليتورع عن شرب الفقاع، فإنه شراب أعدائنا، فإن لم يفعل فليس منا، ولقد حدثني أبي عن آبائه عن علي بن أبي طالب (عليهم السلام) قال: قال رسول الله

ص: ٣٣٧

١- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٨٩ الباب ٢٧ من أبواب الأشربة المحرمه ح ١٢.

٢- عيون الأخبار: ج ٢ ص ٢١ ح ٥٠. والوسائل: ج ١٧ ص ٢٩٠ ح ١٣.

(صلى الله عليه وآله وسلم): «لا تلبسوا لباس أعدائي، ولا تطعموا مطاعم أعدائي، ولا تسلكوا مسالك أعدائي، فتكونوا أعدائي، كما هم أعدائي»^(١).

وعن إسحاق بن يعقوب فيما ورد عليه من توقعات صاحب الزمان (عليه السلام) بخطه: «وأما الفقاع فحرام»^(٢).

وعن الكليني بسنده عن الوشاء قال: كتبت إليه _ يعنى الرضا (عليه السلام) _ أسأله عن الفقاع؟ فكتب: «حرام، ومن شربه كان بمنزلة شارب الخمر». قال: وقال أبو الحسن الأخير (عليه السلام): «لو أن الدار دارى لقتلت بايعه ولجلدت شاربه»، وقال أبو الحسن الأخير (عليه السلام) «حدّه حدّ شارب الخمر»، وقال (عليه السلام): «هى خميره استصغرها الناس»^(٣).

وعن سليمان بن جعفر قال: قلت لأبى الحسن الرضا (عليه السلام): ما تقول فى شرب الفقاع؟ فقال: «هو خمر مجهول يا سليمان فلا تشربه، أما يا سليمان لو كان الحكم لى والدار لى لجلدت شاربه ولقتلت بايعه»^(٤).

ص: ٣٣٨

-
- ١- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٩٠ الباب ٢٧ من أبواب الأشربة المحرمة ح ١٤.
 - ٢- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٩١ الباب ٢٧ من أبواب الأشربة المحرمة ح ١٥.
 - ٣- الكافي: ج ٦ ص ٤٢٣ باب الفقاع من أبواب الأشربة ح ٩.
 - ٤- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٩٢ الباب ٢٨ من أبواب الأشربة المحرمة ح ٢، والكافي: ج ٦ ص ٤٢٣ باب الفقاع ح ١٠.

وعن أبي جميله البصرى قال: كنت مع يونس بيغداد فبينما أنا أمشى معه فى السوق إذ فتح صاحب الفقاع فقاعه، فأصاب ثوب يونس، فرأيته قد اغتم لذلك حتى زالت الشمس فقلت له: ألا تصلى يا أبا محمد؟ فقال: ليس أريد أن أصلى حتى أرجع إلى البيت فأغسل هذا الخمر من ثوبى، فقلت له: هذا رأيك أو شىء ترويه؟ فقال: أخبرنى هشام بن الحكم أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن الفقاع؟ فقال: «لا تشربه، فإنه خمر مجهول، فإذا أصاب ثوبك فاغسله» (١).

وعن الدعائم عن جعفر بن محمد (عليه السلام) أنه سئل عن شرب الفقاع، فسأل سائل: كيف هو؟ فأخبره، فقال: «حرام، فلا تشربه» (٢).

ثم إن أصل الحكم أعنى الحرمة وكونه نجساً بناءً على نجاسه الخمر لا إشكال فيه، وإنما الكلام يقع فى مقامين:

المقام الأول: فى تشخيص موضوعه، فعن جماعه كأبى هاشم الواسطى ومجمع البحرين والمدنيات أنه خاص بالشعير، وعن آخرين ككشف الغطاء، والروض، والروضه، والمسالك، والمهنا، وترجمه

ص: ٣٣٩

١- الكافى: ج ٦ ص ٤٢٣ باب الفقاع من أبواب الأشربه ح ٧.

٢- الدعائم: ج ٢ ص ١٣٤ فصل ٣ فى ذكر ما يحرم شربه ح ٤٧٢.

القاموس، والانتصار، والرازيات، وغيرها، كونه أعم.

وعن جماعه كالقاموس، والصحاح، وغيرهما، الإحالة على الخارج والعرف.

وعن بعض كالشهيد (قدس سره) التفصيل، ولا يبعد المقداديات أن الفقاع كان قديماً يتخذ من الشعير أنه الجامع بين القولين، قال في المسائل: «وكأنه الآن يتخذ من الزبيب ويحصل فيه هاتان الخاصتان»^(١) أيضاً يعنى النشيش والقفران.

وكيف كان، فهذا النزاع إنما يثمر على القول بأن الفقاع مطلقاً سواء أسكر أم لم يسكر، محرم، وهو خلاف الظاهر كما سيأتى فى المقام الثانى، وحيث لا يبقى له كثير أهميه، وإن كان لا يبعد كونه أعم، وأن وجه التسميه هو القفز الصادق على غير المتخذ من الشعير، ويؤيده مضافاً إلى ما عرفت ما يقتضيه الجمع بين هذه الكلمات الآتية، فعن زيد بن أسلم: الغبيراء التى نهى رسول الله (صلى الله عليه وآله) عنها هى الأسكره، وقال أبو موسى: الأسكره خمر الحبشه^(٢).

ص: ٣٤٠

١- المسائل الناصريه: ص ١٨٥.

٢- الانتصار: ص ١٩٩.

وعن مجمع البحرين تفسيرها بأنها ما يتخذ من الذره(١).

وعن الجوهري: (إنها خمر الحبشه. وفسر الغبيراء أيضاً بأنه نوع من الشراب يتخذة الحبش من الذره)(٢).

وعن أم حبيبه زوجة النسي (صلى الله عليه وآله): إن ناساً من أهل اليمن قدموا على رسول الله (صلى الله عليه وآله) ليعلمهم الصلاه والسنن والفرائض، فقالوا: يا رسول الله إن لنا شراباً نعمله من القمح والشعير... فقال: «الغبيراء»؟ قالوا: نعم، قال: «لا تطعموها». قالوا: فإنهم لا يدعون، فقال (صلى الله عليه وآله): «ومن لم يتركها فاضربوا عنقه»(٣)، فان هذه الكلمات المستفاده منها كون الأسكره هي الغبيراء، وهي تتخذ من القمح والشعير والذره بضميمه ما عن الانتصار عن زيد بن أسلم: إن الأسكره اسم يختص الفقاع به(٤) تدل على أعميه الفقاع من الشعير.

المقام الثانى: هل يختص الحكم بما إذا أسكر، أم يعم حتى ما لو لم يسكر، الأقوى الأول، وفاقاً لغير واحد الذين منهم ابن الجنيد

ص: ٣٤١

١- مجمع البحرين: ج ٣ ص ٤١٩.

٢- الصحاح: ج ٢ ص ٧٦٥ الغبيراء سطر ٨.

٣- الانتصار ص ١٩٨.

٤- الانتصار ص ١٩٨.

وصاحب الحداثق، ومصباح الفقيه، وفقه الصادق، بل ربما يقال: إلو لم يسكر لا يكون فقاعاً حقيقه، إذ تسميته فقاعاً موقوف على القفز والنشيش المتلازمين مع السكر، ولو بمرته خفيفه، خلافاً لآخرين حيث أداروا الحكم مدار الاسم وإن لم يسكر، ولقد أغرب فى المستند، حيث ادعى عدم الخلاف بين الأصحاب فى لحوق الحكم وإن لم يسكر.

وكيف كان، فغايه ما يستدل به للإطلاق مطلقات الأخبار المعلق فيها الحكم على الاسم كصحيح الوشاء: «كل مسكر حرام، وكل مخمر حرام، والفقاع حرام»^(١) وغيره.

لكن يرد عليه: ان المستفاد من جمله من النصوص الحرمة إنما هى لكونه خمراً كقول الرضا (عليه السلام): «وهو خمرة»^(٢)، وقول أبى الحسن (عليه السلام): «هو الخمر»^(٣)، وقول أبى عبد الله (عليه السلام): «هو خمرة»^(٤). وقول أبى الحسن الماضى (عليه السلام): «لا تقربه فإنه من الخمر»^(٥). وقول الرضا (عليه السلام): «هى

ص: ٣٤٢

- ١- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٨٨ الباب ٢٧ من أبواب الأشربة المحرمة ح ٣.
- ٢- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٨٧ الباب ٢٧ من أبواب الأشربة المحرمة ح ١.
- ٣- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٨٧ الباب ٢٧ من أبواب الأشربة المحرمة ح ٢.
- ٤- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٨٨ الباب ٢٧ من أبواب الأشربة المحرمة ح ٤.
- ٥- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٨٨ الباب ٢٧ من أبواب الأشربة المحرمة ح ٦.

الخمير بعينها»^(١). إلى غير ذلك مما تقدم، مضافاً إلى أن ترتيب آثار الخمر عليه من حد شاربه حدّ الخمر، كما في جملة من النصوص وغيره من أقوى الشواهد على أنه إنما يحرم لكونه خمراً مسكراً، على أنه ورد في جملة من النصوص ما يشير إلى ذلك.

مثل صحيحه ابن أبي عمير عن مرزم قال: كان يعمل لأبي الحسن (عليه السلام) الفقع في منزله، قال ابن أبي عمير: ولم يعمل فقع يغلى^(٢).

ورواه عثمان بن عيسى قال: كتب عبد الله بن محمد الرازي إلى أبي جعفر الثاني (عليه السلام) إن رأيت أن تفسر لي الفقع فإنه قد اشتبه علينا، أمكروه هو بعد غليانه أم قبله؟ فكتب: «لا تقرب الفقع إلا ما لم يضر آنيته أو كان جديداً»، فأعاد الكتاب إليه: إنني كتبت أسأل عن الفقع ما لم يغلى؟ فأتاني: «أن اشربه ما كان في إناء جديد أو غير ضار» ولم أعرف حد الضراره والجديد. وسأل أن يفسر ذلك له، وهل يجوز شرب ما يعمل في الغضاره والزجاج والخشب ونحوه من الأواني؟ فكتب (عليه السلام): «تجعل [تفعل] الفقع في الزجاج وفي الفخار الجديد إلى قدر ثلاث عملات ثم لا يعد منه بعد ثلاث عملات إلا في إناء جديد والخشب مثل

ص: ٣٤٣

-
- ١- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٨٨ الباب ٢٧ من أبواب الأشربه المحرمه ح ٧.
 - ٢- الوسائل: ج ١٧ ص ٣٠٥ الباب ٣٩ من أبواب الأشربه المحرمه ح ١.

بل وصحيحه على بن يقطين عن أبي الحسن الماضى (عليه السلام) قال: سألته عن شرب الفقاع الذى يعمل فى السوق ويبيع ولا أدرى كيف عمل ولا متى عمل أيحل أن أشربه؟ قال: «لا أحبه» (٢) بناءً على ظهور قوله: "متى عمل" فى أن الحرام منه ما يبقى حتى يحصل له النشيش الملازم للحرمه.

وخير إبراهيم بن مهزيار، عن أخيه، قال: كتب على بن محمد الحضيني إلى أبي جعفر الثاني (عليه السلام) يسأله عن الفقاع، وكتب: إني شيخ كبير وهو يحط عنى طعامى وتمرء لى فما ترى فيه؟ فكتب إليه: «لا بأس بالفقاع إذا عمل أول عمله أو الثانيه فى أوانى الزجاج والفخار، فأما إذا ضرى عليه الإناء فلا- تقربه» قال على: فأقرأنى الكتاب وقال لست أعرف ضراوه الإناء فأعاد الكتاب إليه: جعلت فداك لست أعرف حد ضراوه الإناء، فاشرح لى من ذلك شرحاً بيناً أعمل به، فكتب اليه: «إن الإناء إذا عمل ثلاث عملات أو أربعه ضرى عليه، فاغلاه، فإذا غلا حرم، فإذا حرم فلا يتعرض له» (٣).

ص: ٣٤٤

-
- ١- الوسائل: ج ١٧ ص ٣٠٥ الباب ٣٩ من أبواب الأشربه المحرمه ح ٢.
 - ٢- الوسائل: ج ١٧ ص ٣٠٦ الباب ٣٩ من أبواب الأشربه المحرمه ح ٣.
 - ٣- مستدرک الوسائل: ج ٣ ص ١٤٣ الباب ٢٦ من أبواب الأشربه المحرمه ح ٢.

وهو شراب متخذ من الشعير على وجه مخصوص، ويقال: إن فيه سكرًا خفيًا.

وإذا كان متخذًا من غير الشعير فلا حرمه ولا نجاسه إلا إذا كان مسكرًا.

أقول: عن ابن الجنييد أنه قال: (كان الشعير وغيره مما يعمل منه الفقاع، يؤخذ فيستخرج منه عصارته ويجعل في إناء لم يضر بالفقاع ولا- بغيره من الأشربه المسكره ولا- لحقه نشيش ولا غليان ولا جعل فيه ما يغليه ويقفزه فإن ذلك لا بأس بشربه) (١١) انتهى.

فتحصل مما تقدم: أن الفقاع حرام في الجملة، {وهو شراب متخذ من الشعير} وغيره {على وجه مخصوص} يكون فيه القفز ولهذا سمي فقاعاً {ويقال: إن فيه سكرًا خفيًا} يعنى القسم المسكر منه، أما غير المسكر فليس فيه كما عرفت.

{و} كيف كان فـ {إذا كان متخذًا} من الشعير أو {من غير الشعير} فإن لم يكن مسكرًا {فلا حرمه} فيه {ولا نجاسه إلا إذا كان مسكرًا} فإنه حرام بلا إشكال نجس على المشهور.

ص: ٣٤٥

١- مستدرک الوسائل: ج ٣ ص ١٤٣ الباب ٢٦ من أبواب الأشربه المحرمه سطر ١٥.

(مسألة ٤ _ ٤): ماء الشعير الذي يستعمله الأطباء في معالجاتهم ليس من الفقاع، فهو طاهر حلال.

الحادى عشر: عرق الجنب من الحرام

(مسألة ٤ _ ٤): {ماء الشعير الذى يستعمله الأطباء فى معالجاتهم ليس من الفقاع فهو طاهر حلال} قال فى المستمسك: (كما صرح به جماعه منهم كاشف الغطاء معللاً له بأن الظاهر أنه يحصل منه فتور لا يبلغ حد السكر وليس ذلك فى ماء الشعير، انتهى. والعمده أن الفقاع متخذ على نحو خاص من العمل لا مجرد غليان الشعير كما فى ماء الشعير)(١) انتهى.

الحادى عشر من النجاسات: عرق الجنب من الحرام

عرق الجنب من الحرام

{الحادى عشر} من النجاسات: {عرق الجنب من الحرام} وفاقا للصدوقين، والإسكافى، والشيخين، فى المقنعه والخلاف والنهائه، والقاضى، بل عن الديلمى وابن زهره نسبته إلى أصحابنا، وعن الرياض نسبته إلى الأشهر بين المتقدمين تاره، وإلى الشهره العظيمة بينهم أخرى، بل عن الخلاف دعوى الإجماع عليه، وعن الأمالى نسبته إلى دين الإماميه، ووافقهم على ذلك جملة من متأخرى المتأخرين، خلافاً للمفيد فى رسالته إلى ولده صريحاً، والشيخ فى المبسوط، والديلمى، والحلى، والفاضلين، والشهيدين، وعامه المتأخرين فحكموا بالطهاره، بل عن المختلف والذكرى،

ص: ٣٤٦

وكشف اللثام أنه المشهور، بل عن الحلبي في السرائر دعوى الإجماع عليه، واختاره النراقيان.

وكيف كان، فقد استدلل للنجاسة بجملة من الروايات: فعن محمد بن همام بإسناده إلى إدريس بن داود [برزا] الكفري ثوثي أنه كان يقول بالوقف، فدخل سرّاً من رأى في عهد أبي الحسن (عليه السلام)، فأراد أن يسأله عن الثوب الذي يعرق فيه الجنب أيصلي فيه؟ فبينما هو قائم في طاق باب لانتظاره إذ حركه أبو الحسن (عليه السلام) بمقرعه وقال مبتدئاً: «إن كان من حلال فصل فيه، وإن كان من حرام فلا تصل فيه» (١).

وعن البحار، نقلاً عن كتاب المناقب لابن شهر آشوب، نقلاً عن كتاب المعتمد في الأصول، قال: قال علي بن مهزيار: وردت العسكر وأنا شاك في الإمامه، فرأيت السلطان قد خرج إلى الصيد في يوم من الربيع، إلا أنه صائف والناس عليهم ثياب الصيف، وعلى أبي الحسن (عليه السلام) لباده، وعلى فرسه تجفاف لبود، وقد عقد ذنب الفرسه والناس يتعجبون منه ويقولون ألا ترون إلى هذه المدنى وما قد فعل بنفسه؟ فقلت في نفسى: لو كان إماماً ما فعل هذا، فلما خرج الناس إلى الصحراء لم يلبثوا أن ارتفعت سحابه عظيمه هطلت فلم

ص: ٣٤٧

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٣٩ الباب ٢٧ من أبواب النجاسات ح ١٢.

يبقى أحد إلا ابتل حتى غرق بالمطر، وعاد (عليه السلام) وهو سالم من جميعه، فقلت في نفسي: يوشك أن يكون هو الإمام، ثم قلت: أريد أن أسأله عن الجنب إذا عرق في الثوب؟ فقلت في نفسي: إن كشف وجهه فهو الإمام، فلما قرب مني كشف وجهه ثم قال: «إن كان عرق الجنب في الثوب وجنابته من حرام لا تجوز الصلاة فيه، وإن كان جنابته من حلال فلا بأس» فلم يبق في نفسي بعد ذلك شبهه (١).

وعن المجلسي (رحمه الله) أنه وجد في كتاب آخر مثله، وقال (عليه السلام): «إن كان من حلال فالصلاة في الثوب حلال، وإن كان من حرام فالصلاة في الثوب حرام» (٢).

وعن الفقيه الرضوي: «إن عرقت في ثوبك وأنت جنب وكانت الجنابه من الحلال فتجوز الصلاة فيه، وإن كانت حراماً فلا تجوز الصلاة فيه حتى تغتسل» (٣).

وفي مرسله على بن الحكم، عن أبي الحسن (عليه السلام) أنه قال: «لا تغتسل من غسله ماء الحمام فإنه يغتسل فيه من الزنا

ص: ٣٤٨

١- البحار: ج ٧٧ ص ١١٧ الباب ٧ من أبواب النجاسات والمطهرات ح ٥. والمناقب: ج ٤ ص ٤١٤.

٢- البحار: ج ٧٧ ص ١١٨ الباب ٧ من أبواب النجاسات والمطهرات ح ٦.

٣- فقه الرضا: ص ٤ سطر ١٨.

ويغتسل فيه ولد الزنا... والناصب لنا أهل البيت وهو شرهم»(١).

وعن المسعودي في إثبات الوصية، عن أحمد بن محمد بن بنداذ الكاتب في قصة طويله قال في جملتها فقال: خرجت من عندك وعزمتي إذا لقيت سيدي أبا الحسن (عليه السلام) أن أسأله عن مسائل وكان فيما عدده أن أسأله عن عرق الجنب، هل يجوز الصلاة في القميص الذي أعرق فيه وأنا جنب، أم لا؟ فسرت إلى سر من رأى فلم أصل اليه وأبطأ عن الركوب لعله كانت به، ثم سمعت الناس يتحدثون بأنه يركب فبادرت ففاتني، ودخل باب السلطان، فجلست باب الشارع، وعزمت أن لا أبرح أو ينصرف واشتد الحر على، فعدلت إلى باب دار فيه فجلست أرقبه ونعست فحملتني عيني فلم أنتبه إلا بمقرعه على كتفي ففتحت عيني وإذا أنا بمولاي أبي الحسن (عليه السلام) واقف على دابته، فوثبت، فقال لي: «يا إدريس أما آن لك؟» فقلت: بلى يا سيدي. فقال: «إن كان العرق من الحلال فحلال، وإن كان من الحرام فحرام» من غير أن أسأله، فقلت به وسلّمت لأمره عليه السلام(٢).

ومرسل المبسوط حيث قال فيه: (وإن كانت الجنازة من حرام،

ص: ٣٤٩

١- الوسائل: ج ١ ص ١٥٨ الباب ١١ من أبواب الماء المضاف ح ٣.

٢- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ١٦٢ باب ٢٠ في بيان النجاسات والأواني ح ٧.

وجب غسل ما عرق فيه، على ما رواه بعض أصحابنا(١). إلى غير ذلك من الروايات الواردة في غسله الحمام، وهذه الروايات وإن كانت ضعيفه السند، إلا أن شهره الفتوى بمضمونها خصوصاً بين القدماء كافيه في جبرها.

نعم لا تدل هذه الروايات على أزيد من المنع عن الصلاه في الثوب الذي أصابه العرق، فلا تدل على النجاسه بعد عدم التلازم بينهما، كما في أجزاء ما لا يؤكل لحمه.

لا يقال: مرسله المبسوط وأخبار الغساله داله على النجاسه.

لأننا نقول: أما مرسله المبسوط، فالظاهر أنه تفسير بالمعنى بحسب نظره لا أن ما ذكره مضمون الروايه.

وأما اخبار الغساله، فمع قطع النظر عن ابتلائها بالمعارض كما سيأتى إن شاء الله تعالى، فعدم الاغتسال لم يعلم كونه من جهه النجاسه، بل لعله من جهه أخرى، كما يظهر من جعل ولد الزنا رديفاً له.

وربما أورد القائلون بعدم البأس بهذا العرق على الاستدلال المذكور بأمور:

ص: ٣٥٠

١- المبسوط: ج ١ ص ٣٧.

الأول: الأصل، وفيه: إنه حيث لا دليل.

الثاني: إجماع الحلبي، وفيه: إنه معلوم العدم.

الثالث: الأخبار الدالة على عدم البأس بعرق الجنب مطلقاً، كروايه على بن أبي حمزه قال: سئل أبو عبد الله (عليه السلام) وأنا حاضر عن رجل أجنب في ثوبه فيعرق فيه، فقال: «ما أرى به بأساً». قال: إنه يعرق حتى لو شاء أن يعصره عصره، قال: فقطب أبو عبد الله (عليه السلام) في وجه الرجل فقال: «إن أبيتم فشيء من ماء فانضح به»^(١).

وروايه حمزه بن حمران عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا يجب الثوب الرجل ولا يجب الرجل الثوب»^(٢).

وروايه عمر بن خالد، عن زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي (عليهم السلام) قال: «سألت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عن الجنب والحائض يعرقان في الثوب حتى يلصق عليهما، فقال: إن الحيض والجنبه حيث جعلهما الله عز وجل ليس في العرق فلا يغسلان ثوبهما»^(٣).

ص: ٣٥١

-
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٣٧ الباب ٢٧ من أبواب النجاسات ح ٤.
 - ٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٣٨ الباب ٢٧ من أبواب النجاسات ح ٥.
 - ٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٣٨ الباب ٢٧ من أبواب النجاسات ح ٩.

وروايه أبى بصير قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن القميص يعرق فيه الرجل وهو جنب حتى يبتل القميص، فقال: «لا بأس، وإن أحب أن يرشه بالماء فليفعل»^(١)، إلى غير ذلك من الإطلاقات، وفيه: إن تلك الروايات تصلح مقيدة لهذه بالنسبة إلى الصلاة: أما بالنسبة إلى النجاسة فقد عرفت عدم دلالتها.

الرابع: إن غالب هذه الروايات المفصلة صادرة في مقام الإعجاز، فلا يمكن الاستناد إليها في إثبات حكم، حتى عدم جواز الصلاة، وفيه: إن مقام الإعجاز لا يوجب إصدار الحكم على خلاف الواقع، فلا يمكن رفع اليد عن ظواهرها.

الخامس: إن هذا الحكم لو كان من الأحكام الإلزامية لم يكن يختفى إلى زمان الهادى (عليه السلام) لكثرة الابتلاء به، وفيه: مضافاً إلى النقض بالأحكام الواردة عن الصادق (عليه السلام) فإنه كيف يمكن اختفاء الحكم إلى زمان الصادق (عليه السلام) مع شدة الابتلاء به، إن عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود، فلعله صدر عن الأئمة (عليهم السلام) لكن لم يصل إلينا.

ثم إنه استدل في المستمسك للنجاسة بما لفظه: (اللهم إلا أن يقال: ظاهر الروايات المتقدمة المنع من الصلاة في الثوب الذى أصابه

ص: ٣٥٢

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٣٨ الباب ٢٧ من أبواب النجاسات ح ٨.

عرق الجنب من الحرام وإن جف وزهبت عينه، ومقتضى الجمود على ذلك المنع من الصلاة في الثوب المذكور دائماً وإن غسل، لعدم الدليل على زوال الحكم المذكور بالغسل، ولأجل عدم إمكان الالتزام بذلك تعين: إما الحمل على صورته وجود العرق حال الصلاة، أو الحمل على عدم الغسل بالماء، والثاني أقرب، بقريته أن الظاهر من السؤال _ بمناسبه الارتكاز العرفي _ السؤال عن النجاسه والطهاره لعرق الجنب، كما يظهر ذلك من الروايات الواردة في نفى البأس عن عرق الجنب، وعلى هذا فالروايات تكون داله على النجاسه(١)، انتهى.

لكن فيه: مضافاً إلى تصريح الفقه الرضوي، ومرسل المبسوط بالغسل، أن قوله (عليه السلام) في خبر ابن مهزيار: «إن كان عرق الجنب في الثوب وجنابته من حرام لا تجوز الصلاة فيه»(٢) كالصريح، بل صريح في دوران الحكم مدار وجود العرق وعدمه، هذا على أن الارتكاز العرفي في السؤال عن الصلاة في ثوب ليس كونه من جهه النجاسه، إذ عموم عدم جواز الصلاة في الشاف، والحريه والذهب للرجال والمغصوب وما لا يؤكل لحمه، والنجس يمنع من الارتكاز، إذ الارتكاز لا يحصل غالب إلا من التلازم، أو

ص: ٣٥٣

١- المستمسك: ج ١ ص ٤٣٥.

٢- البحار: ج ٧٧ ص ١١٧ الباب ٧ من أبواب النجاسات والمطهرات وأحكامها ح ٥.

سواء خرج حين الجماع أو بعده، من الرجل أو المرأة، سواء كان من زنا أو غيره كوطئ البهيمه أو الاستمناء أو نحوها مما حرّمته ذاته، بل الأقوى ذلك في وطئ الحائض والجماع في يوم الصوم الواجب المعين، أو في الظهر قبل التكفير.

الغلبه، وكلاهما مفقودان في المقام، مع أن ظاهر النصوص كون المانع وجود العرق لا- مطلقاً، كما لا يخفى {سواء خرج حين الجماع أو بعده، من الرجل أو المرأة، سواء كان من زنا أو غير كوطئ البهيمه} أو السحق أو اللواط {أو الاستمناء أو نحوها مما حرّمته ذاته} كل ذلك لإطلاق النص والفتوى، فالقول بالانصراف في بعضها غير مسموع {بل الأقوى ذلك في وطئ الحائض والجماع في يوم الصوم الواجب المعين أو في الحج أو غير ذلك كالاستمناء في يوم الصوم وغيره.

لكن لا يخفى أن احتمال الانصراف هنا قوى، فالحكم بذلك أحوط، وقد اختلفت الأقوال في المسأله، فربما يقال بعدم البأس مطلقاً، وربما يقال بالبأس كذلك، وربما يفصل بتفصيلات، وليس منشأ جميع ذلك إلا الإطلاق والانصراف، فمن رجح الأول قال بالبأس، ومن رجح الثاني قال بعدمه، ومن فصل فصل، ومن ذلك كله تعرف حال النذر، والعهد، واليمين، والشرط، ونهى الوالدين والمولى، وما أوجب الضرر، ووطئ المرأة في الدبر على القول بالتحريم، وغير ذلك.

اما وطئ الشبهه فإنه حيث كان حلالاً لا يكون عرقه بهذا

الحكم، وكذا الوطىء جبراً وكرهاً وغفلةً ونسياناً في مثل شهر رمضان والحج، ولو كان من أحد الطرفين حراماً جرى حكم العرق فيه دون الطرف الآخر.

ص: ٣٥٥

مسأله ١: فى العرق الخارج حال الاغتسال

(مسأله _ ١): العرق الخارج منه حال الاغتسال قبل تمامه نجس، وعلى هذا فليغتسل فى الماء البارد، وإن لم يتمكن فليترمس فى الماء الحار، وينوى الغسل حال الخروج، أو يحرك بدنه تحت الماء بقصد الغسل.

(مسأله _ ١): {العرق الخارج منه حال الاغتسال قبل تمامه نجس} لكونه جنباً حينئذ، وإنما ترتفع جنابته بتمام الغسل _ هذا على القول بالنجاسه _ أما على المختار فلا يصح الصلاه فيه، ومنه يظهر الإشكال فى قوله {وعلى هذا فليغتسل فى الماء البارد} لثلا يخرج العرق فينجس بدنه فلا يصح غسله {وإن لم يتمكن} من الغسل فى الماء البارد لعدم وجوده أو تضرره بذلك {فليترمس فى الماء الحار وينوى الغسل حال الخروج} ليظهر بدنه حال الدخول فيصح الغسل حال الخروج {أو يحرك بدنه تحت الماء بقصد الغسل} ولا يخفى ما فى هذه التفاريح من الإشكال مع قطع النظر عن الأشكال فى أصل المبنى.

مسأله ٢: فى ما لو أجنب من الحرام ثم من الحلال

(مسأله _ ٢): إذا أجنب من حرام ثم من حلال، أو من حلال ثم من حرام فالظاهر نجاسه عرقه أيضا خصوصاً فى الصوره الأولى.

(مسأله _ ٢): {إذا أجنب من حرام ثم من حلال} فالظاهر جريان حكم العرق عليه، لأنه جنب عن حرام، والسبب الثانى لا يوجب جنبه مستقلاً، بحيث يقال عرفاً إنه جنب من الحلال {أو} نحوه من الألفاظ الوارده فى النصوص، ولو انعكس بأن أجنب {من حلال} أولاً {ثم من حرام فالظاهر} عدم {نجاسه عرقه} لما تقدم، وعدم مانعيته لذلك {أيضاً} فإنه لا يقال له إنه جنب من الحرام، فإن النجاسه أو المانعيه عن الصلاه مترتبه على الجنابه من حرام، لا على السبب المحرم، وحيث إن المجنب لا يجنب ثانياً، لا يؤثر الثانى، ومنه يعلم أن حكم المصنف (رحمه الله) بذلك فى الصورتين {خصوصاً فى الصوره الأولى} لا وجه له، بل الحكم خاص بها.

(مسأله _ ۳): المجنب من حرام إذا تيمم لعدم التمكن من الغسل فالظاهر عدم نجاسه عرقه، وإن كان الأحوط الاجتناب عنه ما لم يغتسل، وإذا وجد الماء ولم يغتسل بعد فعرقه نجس لبطلان تيممه بالوجدان.

(مسأله _ ۳): {المجنب من حرام إذا تيمم لعدم التمكن من الغسل فالظاهر عدم نجاسه عرقه} على القول بالنجاسه، وعدم مانعيته عن الصلاه على المختار، وذلك لعموم أدله بدليه التيمم، فإن المستفاد منها أن التراب يقوم مقام الماء في جميع الخصوصيات، ولذا رجحنا كفايته لطهاره الميت فلا يجب الغسل بمسه، وسيأتى تفصيل الكلام في ذلك في باب إن شاء الله تعالى {وإن كان الأحوط} استحباباً _ لاحتمال عدم كونه رافعاً بل مبيحاً كما عن بعض _ {الاجتناب عنه} على القول بالنجاسه وعدم الصلاه فيه على المانعيه {ما لم يغتسل وإذا وجد الماء ولم يغتسل بعد فعرقه نجس} أو مانع {لبطلان تيممه بالوجدان} للماء أو التمكن من استعماله.

مسألة ٤: فى عرق الصبى الغير بالغ ١٠نب من الحرام

(مسألة _ ٤): الصبى غير البالغ إذا أجنب من حرام ففى نجاسه عرقه إشكال، والأحوط أمره بالغسل، إذ يصح منه قبل البلوغ على الأقوى.

الثانى عشر: عرق الإبل الجلاله

(مسألة _ ٤): {الصبى غير البالغ إذا أجنب من حرام ففى نجاسه عرقه} أو مانعيته {إشكال} من عدم الحرمة فى حقه، لحديث "رفع القلم عن الصبى"، ومن ثبوت الحرمة فى حد ذاته ولذا يؤدب، والأقوى الأول، والقول باختصاص الحديث بالمؤاخذة فى غير محله، كما ستعرف مفصلاً فى طى هذا الكتاب، ولذا رجحنا عدم تعلق الخمس كالزكاه بماله فيما سيأتى، والحرمة فى حد ذاتها لا معنى له لأنه لو أريد أنه لو بلغ لكان حراماً، فهذه الحرمة موجوده فى حق الزوجه أيضاً، لأنها لو لم تنكح لكانت محرمة، وإن أريد وجود مناط الحرمة فيه، فمجرد المنط دون فعلية الحرمة غير كاف، وعدم إرادته الشارع صدور هذا الفعل فى الخارج ولذا جعل التأديب عليه، لا يلزم الحرمة، {والأحوط أمره بالغسل إذ يصح منه قبل البلوغ على الأقوى} على تأمل يأتى فى مسأله شرعيه عبادات الصبى، ولو أريد الاحتياط التام، جمع بين الغسل قبل البلوغ والغسل بعد البلوغ، والله العالم.

الثانى عشر من النجاسات: عرق الإبل الجلاله

عرق الإبل الجلاله

{الثانى عشر} من النجاسات: {عرق الإبل الجلاله} كما عن الشيخين والصدوقين والقاضى، والعلامه فى المنتهى، والمقدس الأردبيلى، وأصحاب المدارك والذخيره والمستند، بل نسب إلى

ص: ٣٥٩

مشهور القدماء خلافاً لسائر، وللفاضلين في أكثر كتبهما، ولجماعه آخرين، فحكموا بالطهاره.

استدل الأولون بحسنه حفص بن البختري، بل مصححه عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا تشرب من ألبان الإبل الجلاله، وإن أصابك شيء من عرقها فاغسله» (١).

وصحيحه هشام بن سالم عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا تأكلوا لحوم الجلالات وإن أصابك من عرقها فاغسله» (٢).

ومرسله المقنع: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «لا تشرب من ألبان الإبل الجلاله وإن أصابك شيء من عرقها فاغسله» (٣).

وعن الصدوق بإسناده عن زكريا بن آدم عن أبي الحسن (عليه السلام): أنه سأله عن دجاج الماء فقال: «إن كانت تلتقط غير العذره فلا بأس به» (٤).

قال: ونهى (عليه السلام) عن ركوب الجلالات وشرب ألبانها

ص: ٣٦٠

- ١- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٥٤ الباب ٢٧ من أبواب الأئمه المحرمه ح ٢.
- ٢- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٥٤ الباب ٢٧ من أبواب الأئمه المحرمه ح ١.
- ٣- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ١٦١ باب ١١ من أبواب النجاسات ح ١.
- ٤- من لا يحضره الفقيه: ج ٣ ص ٢٠٦ الباب ٩٦ فى الصيد والذبائح ح ٣١.

فقال: «إن أصابك شيء من عرقها فاغسله»^(١).

وهذه الأخبار كما تراها ظاهره الدلالة في نجاسة عرق الإبل الجلاله، إما بالإطلاق، أو التنقيص، وربما أورد على القول بالنجاسة بضعف السند، في حسنه حفص، وعدم استقامه الدلالة في البواقي، لأن ظاهر هذه الروايات عدم اختصاص الحكم بالإبل، ولا قائل بذلك إلا ما يحكى عن شاذ، كابن سعيد في النزاهه، وحينئذ فيدور أمر هذه المطلقات بين حملها على الاستحباب، وبين جعل اللام فيها للعهد، فيراد بها الإبل الجلاله فقط، وحملها على إرادة العهد ليس بأولى من حملها على الاستحباب الذى هو مجاز شائع، حتى قيل بتساوى احتمالاه لاحتمال الوجوب، ولو فرض تكافؤ الاحتمالين كان مجملاً لا يؤخذ به، فالمرجع أصله الطهاره.

هذا مضافاً إلى عمومات طهاره الأستار ونحوها، لكن فيه ما لا يخفى، إذ مضافاً إلى أن الحسنه مما يعتمد عليها فلا معنى لتضعيف السند، أن الإجماع غير تام صغرى وكبرى، ولذا لا تخصص الحكم بالإبل الجلاله {بل} نقول بذلك فى {مطلق الحيوان الجلاله} اتباعاً لإطلاق النص، وإلى أنه على تقدير تسليم الإجماع يكون اللانزم رفع اليد عن ظاهر الإطلاق بالقدر المسلّم تخصيصه، وذلك لا يوجب رفع اليد عن الظاهر مطلقاً، أن كون اللام للعهد، أولى بنظر العرف من

ص: ٣٤١

١- من لا يحضره الفقيه: ج ٣ ص ٢١٤ الباب ٩٦ فى الصيد والذبائح ح ٨١.

الحمل على الاستحباب، ألا ترى أنه لو قال المولى: لا تكرم زيدا، ثم قال: لا تكرم الفاسق، كان العلم بعدم إرادته العموم سبباً لفهم زيد الفاسق من الفاسق المطلق في لا تكرم الفاسق، لا سبباً لفهم الكراهه من النهى في لا تكرم زيدا.

وهذا وربما يؤيد العموم اشتراك غير الإبل للإبل في سائر الأحكام من عدم أكل لحمه، وشرب لبنه، وغيرهما.

وبهذا اتضح أن قول المصنف {على الأحوط} ليس في محله، بل اللانزم القول بكونه أقرب، والقول بأنه يكفي في وهن الصحيح إعراض القدماء عن ظاهره، لأنه يوجب ارتفاع الوثوق المعتبر في حجته، غير تام، إذ الإعراض غير معلوم، وكونه موهناً غير ثابت، كما أن احتمال كون القدر المتيقن من المطلقات الإبل فقط، ومعه لا مجال للأخذ بإطلاقها، غير مضر بعد جريان أصاله الإطلاق.

(مسألة _ ١): الأحوط الاجتناب عن الثعلب والأرنب والوزغ والعقرب والفأر. بل مطلق المسوخات

(مسألة _ ١): {الأحوط الاجتناب عن الثعلب} تبعاً للقائل بنجاسته كما عن الشيخ في النهاية، وأبى الصلاح وابن زهره وابن البراج {والأرنب} تبعاً لمن ذكر أيضاً، ومصباح السيد، {والوزغ} كما عن النهاية والمقنعه والصدوق وابن البراج وسلار {والعقرب} تبعاً للشيخ وابن حمزه وسلار وابن البراج {والفأر} تبعاً للشيخ في النهاية، لكن يحكى عنه أنه في باب المياه من الكتاب المذكور نفى البأس عما وقعت فيه الفأره من الماء الذى فى الآنيه إذا خرجت منه، وكذا إذا شربت، وجعل ترك استعماله على كل حال أفضل، انتهى. وحكم بالنجاسه المقنعه وسلار، وعن ابن البراج أنه كرهها.

{بل مطلق المسوخات} كما عن صريح أئمه الخلفاء، وظاهر بيعه، وبيع المبسوط، وعن الاسكافى والمراسم والوسيله والإصباح، بل عن موضع من التهذيب: القول بنجاسه كل ما لا يؤكل لحمه، وحمل على إرادته المسوخ، لكن يمكن إبقاؤه على ظاهره، ويكون مستنده فى ذلك روايه الوشاء عن ذكره عن أبى عبد الله (عليه السلام): إنه كان يكره سؤر كل شىء لا يؤكل لحمه (١).

ص: ٣٦٣

ومضمرة سماعه قال: سألته هل يشرب سؤر شيء من الدواب ويتوضأ منه؟ قال: «أما الإبل والبقر والغنم فلا بأس» (١١).

أقول: أما الدليل على نجاسة العقرب والوزغ فقد تقدم في أوائل مبحث نجاسة الميتة، وتقدم الجواب عنه فراجع.

وأما الدليل على نجاسة سائر المذكورات فعدده من الروايات، كصحيح علي بن جعفر عن أخيه موسى (عليه السلام) قال: سألته عن الفأرة الرطبة قد وقعت في الماء فتمشى على الثياب، أيصلى فيها؟ قال: «اغسل ما رأيت من أثرها وما لم تره انضحه بالماء» (٢).

وصحيحته الأخرى أيضاً عن أخيه موسى (عليه السلام) قال: سألته عن الفأرة والكلب إذا أكلا الخبز أو شمأه، أيؤكل؟ قال: «يطرح ما شمأه، ويؤكل ما بقي» (٣).

وعن قرب الإسناد عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى (عليه السلام) قال: سألته عن الفأرة والكلب إذا أكلا من الخبز وشبهه، أيحل أكله؟ قال: «يطرح منه ما أكل ويؤكل الباقي» (٤).

ص: ٣٦٤

١- الوسائل: ج ١ ص ١٦٧ باب ٥ من أبواب الأستار ح ٣.

٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٤٩ باب ٣٣ من أبواب النجاسات ح ٢.

٣- تهذيب الأحكام: ج ١ ص ٢٢٩ باب ١٠ من أبواب المياه وأحكامها ح ٤٦.

٤- قرب الإسناد: ص ١١٦.

ومرسله يونس عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته هل يحل أن يمسه الثعلب والأرنب أو شيئاً من السباع حياً أو ميتاً؟ قال: «لا يضره، ولكن يغسل يده» ((١)).

وخبر عمار الساباطي عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث قال: إنه سُئِلَ عن الكلب والفأره أكلا عن الخبز وشبهه؟ قال: «يطرح منه ويؤكل الباقي» ((٢)).

وعن العظايه يقع في اللبن قال: «يحرم اللبن _ وقال _ إن فيها السم» ((٣)).

وصحيحه معاويه بن عمار قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الفأره والوزغه تقع في البئر، قال: «ينزح منها ثلاث دلاء» ((٤)).

وعن الفقه الرضوي قال: «إن وقع فيه وزغ أهريق ذلك الماء _ إلى أن قال _ وإن وقع فيه فأره أو حيه أهريق الماء، وإن دخل فيه حيه وخرجت منه صب من ذلك الماء ثلاثه أكف واستعمل الباقي

ص: ٣٦٥

-
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٥٠ باب ٣٤ من أبواب النجاسات ح ٣.
 - ٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٥٢ باب ٣٦ من أبواب النجاسات ح ٢.
 - ٣- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٧٨ باب ٤٦ من أبواب الأطحمة والأشربه ح ٢.
 - ٤- الوسائل: ج ١ ص ١٣٧ باب ١٩ من أبواب الماء المطلق ح ٢.

وقليله وكثيره بمنزله واحده(١).

وعن الصدوق بسنده عن جعفر بن محمد (عليه السلام) عن آبائه (عليهم السلام) في حديث المناهى أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): «نهى عن أكل سؤر الفأر»(٢).

هذا ولكن لا- بد من حمل هذه الأخبار على الاستحباب، بقرينه جملة من الروايات الناصه على عدم البأس بذلك، إما عموماً كصحيحه الفضل بن أبي العباس قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن فضل الهره، والشاه، والبقره، والإبل، والحمار، والخيّل، والبغال، والوحش، والسباع، فلم أترك شيئاً إلا- سألته عنه، فقال: «لا- بأس به» حتى انتهيت إلى الكلب فقال: «رجس نجس لا تتوضأ بفضله واصيب ذلك الماء واغسله بالتراب أول مره ثم بالماء»(٣)، أو خصوصاً، كصحيحه على بن جعفر عن أخيه موسى (عليه السلام) قال: سألته عن العظايه، والحيه، والوزغ، يقع في الماء فلا- يموت أيتوضأ منه للصلاه؟ قال: «لا بأس به»، وسألته عن فأره وقعت في حب دهن وأخرجت قبل أن تموت، أيبيعه من

ص: ٣٦٦

١- فقه الرضا: ص ٥ في المياه وشربها سطر ٢٨.

٢- من لا يحضره الفقيه: ج ٤ ص ٢ باب ١ في مناهى النبي (ص) ح ١.

٣- الوسائل: ج ١ ص ١٦٣ باب ٣ من أبواب الأستار ح ٤.

مسلم؟ قال: «نعم ويدهن منه»^(١).

وصحيحه سعيد الأعرج، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الفأره والكلب يقع في السمن والزيت ثم يخرج منه حياً، قال: «لا بأس بأكله»^(٢).

وصحيحه إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام): إن أبا جعفر (عليه السلام) كان يقول: «لا بأس بسؤر الفأره إذا شربت من الإناء أن تشرب منه وتتوضأ منه»^(٣).

وروايه قرب الإسناد عن أبي البختری عن جعفر (عليه السلام) عن علي (عليه السلام) قال: «لا بأس بسؤر الفأره يشرب منه ويتوضأ»^(٤).

وروايه هارون بن حمزه الغنوي عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الفأره والعقرب وأشباه ذلك، يقع في الماء فيخرج حياً، هل يشرب من ذلك الماء ويتوضأ به؟ قال: «يسكب منه ثلاث مرات، وقليله وكثيره بمنزله واحده، ثم يشرب منه ويتوضأ

ص: ٣٦٧

١- الوسائل: ج ١ ص ١٧١ باب ٩ من أبواب الأستار ح ١.

٢- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٧٧ باب ٤٥ من أبواب الأطعمه والأشربه ح ١.

٣- الوسائل: ج ١ ص ١٧١ باب ٩ من أبواب الأستار ح ٢.

٤- قرب الإسناد: ص ٧٠.

وأما الثعالب والأرانب، فالمستفاد من أخبار باب لباس المصلى، أنها قابله للتذكية، وإن اختلفت الأخبار كالأقوال في جواز الصلاة في جلودها وعدمه، ومن المعلوم أن القبول للتذكية فرع عدم النجاسة العينيه، كما أن جملة من الأخبار صريحه في جواز اللبس حال عدم الصلاة، الذى هو من أمارات الطهاره، كصحيحه على بن راشد، قلت لأبى جعفر (عليه السلام): الثعالب يصلى فيها؟ قال: «لا ولكن تلبس بعد الصلاة»، قلت: أصلى فى الثوب الذى يليه؟ قال: «لا»(٢).

وروايه الوليد بن أبان قلت للرضا (عليه السلام): يصلى فى الثعالب إذا كانت ذكيه؟ قال: «لا تصل فيها»(٣). فإن عدم ردع الإمام (عليه السلام) عن الذكاه دليل على قبولها لها.

وروايه جعفر بن محمد بن ابى يزيد، قال: سأل الرضا (عليه السلام) عن جلود الثعالب الذكيه؟ قال: «لا تصل فيها»(٤).

ص: ٣٤٨

١- الوسائل: ج ١ ص ١٧٢ باب ٩ من أبواب الأستار ح ٤.

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٥٨ باب ٧ من أبواب لباس المصلى ح ٤.

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٢٥٩ باب ٧ من أبواب لباس المصلى ح ٧.

٤- الوسائل: ج ٣ ص ٢٥٩ باب ٧ من أبواب لباس المصلى ح ٦.

وصحيحه على بن يقطين قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن لباس الفراء، والسمور، والفنك، والثعالب، وجميع الجلود، قال: «لا بأس بذلك» (١).

وصحيحه جميل عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن جلود الثعالب إذا كانت ذكاه أيصلى فيها؟ قال: «نعم» (٢).

وخبر ابن دراج عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الصلاة في جلود الثعالب؟ فقال: «إذا كانت ذكاه فلا بأس» (٣).

وتوقيع الحميري إنه كتب إليه (عليه السلام): وروى لنا عن صاحب العسكر (عليه السلام) أنه سئل عن الصلاة في الخز الذي يغش بوبر الأرناب؟ فوقع: «يجوز» (٤).

وخبر بشير بن بشار قال: سألته عن الصلاة في الخز يغش بوبر الأرناب؟ فكتب: «يجوز ذلك» (٥)، إلى غير ذلك من الروايات.

هذا مضافاً الى أنه مرسل لضعفه في نفسه، وإعراض الأصحاب عن العمل به، لا بد من التصرف في دلالته، إذ لا يجب الغسل

ص: ٣٦٩

- ١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٥٥ باب ٥ من أبواب لباس المصلي ح ١.
- ٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٦٠ باب ٧ من أبواب لباس المصلي ح ١٠.
- ٣- الوسائل: ج ٣ ص ٢٥٩ باب ٧ من أبواب لباس المصلي ح ٩.
- ٤- الوسائل: ج ٣ ص ٢٦٦ باب ١٠ من أبواب لباس المصلي ح ١٥.
- ٥- الوسائل: ج ٣ ص ٢٦٢ باب ٩ من أبواب لباس المصلي ح ٢.

وإن كان الأقوى طهاره الجميع.

بمجرد المس، ولو جافاً بالاتفاق، مضافاً إلى أن أحداً لم يخصص الحكم بالسباع، وكيف كان فالحكم أظهر من أن يتجشم له. وأما المسوخ فلم نجد شيئاً يصح الاستناد إليه للقول بالنجاسه إلا حرمه البيع، وهو غير صالح قطعاً. ولذا قال في الجواهر: (لم نعرف له دليلاً يعتد به على النجاسه بالمعنى المعروف) (١).

وقال في المستند: (المشهور المنصور طهارته _ أى المسوخ _ للأصل، وعموم صحیحه البقباق المتقدمه، وخصوص النصوص الواردة في بعضها كالعقرب، والفأره، والوزغه، والعاج، ونحوها، مضافاً إلى الضروره في بعض أفرادها كالزنبور ونحوه، مما يوجب القول بوجوب التحرز عنه مخالفه الطريقه المستمره بين المسلمين في الأعصار والأمصار مع استلزامه العسر والخرج المنفيين) (٢) انتهى.

وقال في المستمسك: (وكذا _ أى المرجع أصل الطهاره _ في عامه المسوخات مع ورود النص بطهاره كثير منها وكون الطهاره في بعضها ضروريه) (٣) وبهذا كله تحقق أن الأحوط الاجتناب في المنصوص.

{وإن كان الأقوى طهاره الجميع} والله العالم.

ص: ٣٧٠

١- الجواهر: ج ٦ ص ٨٢ في حكم المسوخ.

٢- المستند: ج ١ ص ٣٨ طهاره المسوخ سطر ١٩.

٣- المستمسك: ج ١ ص ٤٤٢.

(مسأله ٢ _ ٢): كل مشكوك طاهر،

(مسأله ٢ _ ٢): {كل مشكوك طاهر} إذا لم يكن مستصحب النجاسه، بلا خلاف، كما فى مصباح الفقيه والمستمسك وغيرهما، لكن الظاهر أن هذه الدعوى فى غير محلها، فقد نقل فى الحدائق عن أبى الصلاح التقى الحلبي: الحكم بالنجاسه بمجرد الظن، بل يظهر من الجواهر أن هذه المسأله غير منقحه فى كلمات العلماء، فإنه فى طهاره فضله الحيوان المردد بين كونه عن ذى النفس وغيره، ذكر وجودها واحتمالات، وقال أخيراً: لم أعر على تنقيح شىء منها فى كلمات الأصحاب.

وكيف كان، فالمستند لهذه الكليه جمله من الروايات: كصحيحه زراره المرويه مضمرة فى التهذيب، ومسنده إلى أبى جعفر (عليه السلام) فى العلل قال: قلت: أصاب ثوبى دم رعا ف أو غيره، أو شىء من منى... فإن ظننت أنه قد أصابه ولم أتيقن ذلك فنظرت فلم أر شيئاً ثم صليت فرأيت فيه؟ قال: «تغسله ولا- تعيد الصلاه» قلت: لم ذلك؟ قال: «لأنك كنت على يقين من طهارتك ثم شككت فليس ينبغى لك أن تنقض اليقين بالشك أبداً»... قلت: فهل على إن شككت فى أنه أصابه شىء أن انظر فيه؟ قال: «لا ولكنك إنما تريد أن تذهب الشك الذى وقع فى نفسك» (١) الحديث.

ص: ٣٧١

١- التهذيب: ج ١ ص ٤٢١ الباب ٢٢ تطهير البدن والثياب .. ح ٨ = ١٣٣٥. وعن العلل: ج ٢ ص ٣٤١ الباب ٨٠ فى عله غسل المنى إذا أصاب الثوب ح ١.

وصحيح عبد الرحمن بن الحجاج، قال: سألت أبا إبراهيم (عليه السلام) عن رجل يبول بالليل فيحسب أن البول أصابه فلا يستيقن، فهل يجزيه أن يصبّ على ذكره إذا بال ولا يتنشف؟ قال: «يغسل ما استبان أنه أصابه وينضح ما يشك فيه من جسده أو ثيابه ويتنشف قبل أن يتوضأ»^(١).

أقول: المراد بالتنشف الاستبراء، وبالوضوء الاستنجاء، والظاهر أن السؤال وقع عن شيئين، عن حكم الشك في أصابه البول وعن الاستبراء، فأجاب الإمام (عليه السلام) بعدم لزوم غسل المشكوك، ولزوم الاستبراء.

وموثقه عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث قال: «كل شيء نظيف حتى تعلم أنه قذر، فإذا علمت فقد قذر، وما لم تعلم فليس عليك»^(٢).

وخبر حفص بن غياث عن جعفر عن أبيه عن علي (عليهم السلام) قال: «ما أبالي أبول أصابني أو ماء إذا لم أعلم»^(٣).

ص: ٣٧٢

-
- ١- الوسائل: ج ١ ص ٢٢٥ الباب ١١ من أبواب أحكام الخلو ح ١.
 - ٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٥٤ الباب ٣٧ من أبواب النجاسات ح ٤.
 - ٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٥٤ الباب ٣٧ من أبواب النجاسات ح ٥.

وعن دعائم الإسلام: سئل الصادق (عليه السلام) عن خراء الفأر يكون في الدقيق؟ قال: «إن علم به أخرج، وإن لم يعلم به فلا بأس به»^(١).

وعن الرضوى: «نروى قليل البول والغائط والجنابه وكثيرها سواء، لا بد من غسله إذا علم به، وإذا لم يعلم به أصابه أو لم يصبه رش على موضع الشك الماء»^(٢).

وعن الصدوق في المقنع: «وكل شيء طاهر حتى تعلم أنه قدر»^(٣).

أقول: قال في الحقائق: (وإن الأصل _ أى الأصل طهاره كل شيء) إلى أن قال: (وإن لم يرد بقاعده كليه فيما سوى الماء إلا ما يتناقله الفقهاء في كتب الاستدلال من قوله (عليه السلام): «كل شيء طاهر حتى تعلم أنه قدر» مع عدم وجوده في كتب الأخبار فيما أعلم، إلا أن هذه مستفاده من جملة من الأخبار بضم بعضها إلى بعض _ ثم استدل بخبري عمار وحفص، وجملة من أخبار السوق

ص: ٣٧٣

-
- ١- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٢٢ باب طهارات الأطعمة والأشربة.
 - ٢- فقه الرضا: ص ٤١ باب اللباس وما يكره فيه الصلاة سطر ١٦.
 - ٣- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ١٦٤ الباب ٢٩ من أبواب النجاسات والأواني ح ٤ نقلا عن المقنع.

وإعارة الثوب للذمي ونحوها _ (١) انتهى.

لكن الظاهر: أنهم أخذوها من المقنع بعد البناء على كونه متون الروايات كما حقق في محله، ويدل على الحكم أيضاً: موثق عمار في من رأى في إنائه فأره وقد توضأ من ذلك الإناء مراراً أو اغتسل منه أو غسل ثيابه؟ قال (عليه السلام): «إن كان رآها في الإناء... فعليه أن يغسل ثيابه، ويغسل كل ما أصابه ذلك الماء، ويعيد الوضوء والصلاه، وإن كان إنما رآها بعد ما فرغ من ذلك وفعله، فلا- يمس من ذلك الماء شيئاً وليس عليه شيء، لأنه لا يعلم متى سقطت فيه _ ثم قال (عليه السلام): _ لعله أن يكون إنما سقطت فيه تلك الساعه التي رآها» (٢).

هذا، ولكن الذى يقرب فى النظر: أنه يلزم الفحص فى الموارد التى جرت سيره العقلاء على الفحص بالنسبه إلى أوامر الموالى العرفيه، وهذه الإطلاقات غير كافيه لرفع اليد عن السيره العقلانيه، لأنها ناظره إلى الغالب الذى لم تجر السيره كما تقدم ويأتى، وقد ذكرنا عدم الفرق فى الشبهه، بين الحكميه والموضوعيه، مع ورود الإطلاقات فيهما، ويؤيد ما ذكرنا جملة من النصوص.

مثل صحيح محمد بن مسلم عن أبى عبد الله (عليه السلام)

ص: ٣٧٤

١- الحدائق: ج ٥ ص ٢٥٥.

٢- الوسائل: ج ١ ص ١٠٦ الباب ٤ من أبواب الماء المطلق ح ١.

سواء كانت الشبهه لاحتمال كونه من الأعيان النجسه، أو

قال: ذكر المنى فشدده فجعله أشد من البول، ثم قال: «إن رأيت المنى قبل أو بعد ما تدخل فى الصلاه، فعليك إعادة الصلاه، وإن أنت نظرت فى ثوبك فلم تصبه، ثم صليت فيه، ثم رأيت بعد فلا إعادة عليك، فكذلك البول» (١).

وخير ميمون الصيقل عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: قلت له رجل أصابته جنابه بالليل فاغتسل، فلما أصبح نظر فإذا فى ثوبه جنابه، فقال: «الحمد لله الذى لم يدع شيئاً إلا وله حد، إن كان حين قام نظر فلم ير شيئاً فلا إعادة عليه، وإن كان حين قام لم ينظر فعليه الإعاده» (٢). إلى غير ذلك، كأخبار البلل المشتبه، وما دل على اختبار الدم فى المستحاضه وغيرها، وحيث فصلنا الكلام قبلاً، ونفصله بعداً، لا نطيل ها هنا.

هذا كله فيما لم يكن مستصحب النجاسه، وإلا فالحكم على سابقه حتى يتبين لحكومته الاستصحاب على القاعده، ويؤيد ذلك أخبار البختج المذكوره فى كتاب المطاعم والمشارب وغيرها.

{سواء كانت الشبهه لاحتمال كونه من الأعيان النجسه أو

ص: ٣٧٥

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٦٢ باب ٤١ من أبواب النجاسات ح ٢.

٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٦٢ باب ٤١ من أبواب النجاسات ح ٣.

لاحتمال تنجسه مع كونه من الأعيان الطاهره والقول بأن الدم المشكوك كونه من القسم الطاهر أو النجس محكوم بالنجاسه
ضعيف،

نعم يستثنى مما ذكرنا الرطوبه الخارجه بعد البول قبل الاستبراء بالخرطاط، أو بعد خروج المنى قبل الاستبراء بالبول، فإنها مع
الشك محكوم به بالنجاسه.

لاحتمال تنجسه مع كونه من الأعيان الطاهره { وذلك لإطلاق الدليل فى الشبهه على مختار المصنف (رحمه الله)، وفى غير
الموارد التى جرت السيره العقلائيه على الفحص على المختار {والقول بأن الدم المشكوك كونه من القسم الطاهر أو النجس
محكوم بالنجاسه ضعيف { وقد تقدم تفصيله فى المسأله السابعه من نجاسه الدم، فراجع.

{نعم يستثنى مما ذكرنا الرطوبه الخارجه بعد البول قبل الاستبراء بالخرطاط، أو بعد خروج المنى قبل الاستبراء بالبول، فإنها مع
الشك محكوم به بالنجاسه { لما سيأتى فى محله من حكم الشارع بذلك.

مسألة ٣: الأقوى طهاره غسله الحمام وإن ظن نجاستها

(مسألة _ ٣): الأقوى طهاره غسله الحمام وإن ظن نجاستها،

(مسألة _ ٣): {الأقوى طهاره غسله الحمام وإن ظن نجاستها} وفاقاً للمنتهى، وجامع المقاصد، ومجمع البرهان، والمعالم، والدلائل، والروض، وشرح القواعد، والمدارك، بل عن المجلسى فى شرحه الفارسى على الفقيه أنه نسبه إلى أكثر المتأخرين مع الكراهه.

وخطافاً للعلامه فى الإرشاد وبعض كتبه الأخرى، فحكم بالنجاسه، بل عن المحقق الكركى: أنه المشهور، وعن جماعه كالصدوقين والمحقق فى المعبر: المنع من استعماله، واستظهر صاحب الحدائق من عبارهم الطهاره، إذ مقتضاها عدم جواز الاستعمال وهو أعم من النجاسه، وأيد ذلك بنقل الصدوق الروايه الداله على نفي البأس عن ملاقاتها الثوب.

وعن النهايه والسرائر: لا يجوز استعمالها على حال، بل فى الثانى إنه إجماع، وقد وردت به عن الأئمه آثار معتمده، قد أجمع الأصحاب عليها لا أجد من خالف فيها.

وكيف كان، فالأقوال فى المسألة ثلاثه: الطهاره مطلقاً. والنجاسه مطلقاً، والتفصيل، وقد أنهى الأقوال فى المستند إلى سته، والمنشأ فى هذا الاختلاف، اختلاف الروايات، والأقرب فى النظر أنه طاهر لا يرفع الحدث، للجمع بين الطائفتين من الأخبار، أما ما دل على عدم رفعه الحدث:

فمثل روايه حمزه بن أحمد عن أبي الحسن الأول (عليه السلام) قال: سألته أو سأله غيرى عن الحمام، قال: «ادخله بمئزر، وغض بصرك، ولا تغتسل من البئر التى تجتمع فيها ماء الحمام، فإنه يسيل فيها ما يغتسل به الجنب وولد الزنا والناصب لنا أهل البيت وهو شرهم»^(١).

وخبر ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا تغتسل من البئر التى يجتمع فيها غسله الحمام فإن فيها غسله ولد الزنا وهو لا يطهر إلى سبعة آباء، وفيها غسله الناصب وهو شرهما»^(٢).

وروايه على بن الحكم عن رجل عن أبي الحسن (عليه السلام) قال: «لا تغتسل من غسله ماء الحمام فإنه يغتسل فيه من الزنا، ويغتسل فيه ولد الزنا والناصب لنا أهل البيت وهو شرهم»^(٣).

وخبر عبد الله ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله (عليه السلام) فى حديث قال: «وإياك أن تغتسل من غسله الحمام، ففيها تجتمع غسله اليهودى، والنصرانى والمجوسى والناصب لنا أهل البيت فهو

ص: ٣٧٨

-
- ١- الوسائل: ج ١ ص ١٥٨ الباب ١١ من أبواب الماء المضاف ح ١.
 - ٢- الوسائل: ج ١ ص ١٥٩ الباب ١١ من أبواب الماء المضاف ح ٤.
 - ٣- الوسائل: ج ١ ص ١٥٨ الباب ١١ من أبواب الماء المضاف ح ٣.

شهرهم» إلى غير ذلك(١).

وأما ما دل على عدم نجاسته، فمثل روايه أبي يحيى الواسطي عن بعض أصحابنا عن أبي الحسن الماضي (عليه السلام) قال: سئل عن مجتمع الماء في الحمام من غسله الناس يصيب الثوب؟ قال: «لا بأس»(٢).

وصحيح محمد بن مسلم قلت: لأبي عبد الله (عليه السلام): الحمام يغتسل فيه الجنب وغيره، أغتسل من مائه؟ قال (عليه السلام): «نعم لا بأس أن يغتسل منه الجنب ولقد اغتسلت فيه ثم جئت فغسلت رجلى وما غسلتهما إلا مما لزق بهما من التراب»(٣).

أقول: ليس المراد من الاغتسال فيه الاغتسال من ماء البثر، بل السؤال عن الاغتسال على الحيض، مع أن الأرض لا قاهها ماء غسل الجنب ونحوه، بقريته جواب الإمام (عليه السلام)، مضافا إلى جوابه (عليه السلام): "ولقد اغتسلت فيه"، ومن البديهي أن الإمام (عليه السلام) لا يرتكب مثل هذا الأمر المنهي في الروايات الكاشفة عن شدة النفرة منه، ولا أقل من الكراهة الشديده البالغه قريب الحرمه، والقول بأن عدم غسل رجله (عليه السلام) كان لأجل حصول

ص: ٣٧٩

-
- ١- الوسائل: ج ١ ص ١٥٩ الباب ١١ من أبواب الماء المضاف ح ٥.
 - ٢- الوسائل: ج ١ ص ١٥٤ الباب ٩ من أبواب الماء المضاف ح ٩.
 - ٣- الوسائل: ج ١ ص ١١١ الباب ٧ من أبواب الماء المطلق ح ٢.

الطهاره من المشى على الأرض، مردود بأنه مناف لكونه (عليه السلام) فى مقام إعطاء الحكم بفعله (عليه السلام) وإلا لكان هذا أجنبياً.

وقريب من الصحيحه موثقه زراره: رأيت أبا جعفر (عليه السلام) يخرج من الحمام فيمضى كما هو لا- يغسل رجله حتى يصلى (١١). وصحيح محمد بن مسلم قال: رأيت أبا جعفر (عليه السلام) جائياً من الحمام وبينه وبين داره قنذر، فقال: «لولا ما بينى وبين دارى ما غسلت رجلى ولا يخبث ماء الحمام» (١٢).

ومن المعلوم أنه لا- فرق بين تلك المياه الجارية فى سطح الحمام، والمياه المجتمعه فى البئر، إذ هى هى، فالقول بأن هذه الروايات الثلاث خارجه عن محل الكلام ليس فى محله.

لا يقال: قد ورد فى بعض الروايات ما يشير إلى كراهه الاغتسال، ففى روايه محمد بن على بن جعفر عن أبى الحسن الرضا (عليه السلام) فى حديث قال: «من اغتسل من الماء الذى قد اغتسل فيه فأصابه الجذام فلا يلومن إلا نفسه». فقلت لأبى الحسن (عليه السلام): إن أهل المدينه يقولون إن فيه شفاءً من العين،

ص: ٣٨٠

١- الوسائل: ج ١ ص ١٥٣ الباب ٩ من أبواب الماء المضاف ح ٢.

٢- الوسائل: ج ١ ص ١١١ الباب ٧ من أبواب الماء المطلق ح ٣، وفى نسخه: لا يجنب.

لكن الأحوط الاجتناب عنها.

فقال: «كذبوا، يغتسل فيه الجنب من الحرام والزانى والناصب الذى هو شرهما وكل من خلق الله، ثم يكون فيه شفاء من العين»^(١)، فإن التعليل يناسب الكراهه.

لأننا نقول: التعليل لا يصلح لصرف الظاهر، ولذا ترى أن أكثر الواجبات والمحرمات معلله، ومع ذلك لا يوجب ذلك صرف الأوامر والنواهي عن ظاهرها، وبهذا كله تحقق أن الأقوى الطهاره فى المياه المجتمعه والمياه الجاريه {لكن الأحوط} بالنسبه إلى المياه المجتمعه {الاجتناب عنها} وأما الاحتياط عن المياه الجاريه، فليس إلا بالملاك ونحوه.

ثم لو اغتسل فى ذلك الماء لم يصح غسله، وإن لم ينجس بدنه، والظاهر أن الوضوء حكمه حكم الغسل للمناطق القطعي، وعدم القول بالفصل، وهل مجرد دخول هذا الماء مكروه أم لا؟ المستفاد من النص عرف ذلك، خصوصاً لمكان العله فى خبر محمد بن على بن جعفر، هذا كله فيما لم يعلم ملاقيه الماء للنجاسه، وإلا كان نجساً، بلا خلاف ممن يرى انفعال الماء القليل، كما أنه لو علم عدم ملاقيه لبدن نجس، أو جنب، أو نحوهما، فالظاهر عدم الكراهه، فإن النص وإن كان مطلقاً وما ذكر من الملاقيه لا بد أن المذكورين كالحكمه، إلا أن المستفاد عرفاً أنه فى غير المقامين أعنى العلم

ص: ٣٨١

١- الوسائل: ج ١ ص ١٥٨ الباب ١١ من أبواب الماء المضاف ح ٢.

بالنجاسه والعلم بعدم الملاقاه.

ثم لو صار مضافاً تنجس بلا إشكال بملاقاه النجاسه، وهل يتعدى من ذلك إلى الخزائن التي يغتسل فيها المذكورون، احتمالان: من عموم العله في خبر محمد بن علي بن جعفر، ومن احتمال الانصراف، وهل يلحق مجتمع الماء والماء الجارى في سطح الحمامات الفعلية التي لا- يغتسل بها بل ينظف بها فقط، ويغتسل في الخزائن بذلك أم لا-؟ الظاهر الأول، لأن المستفاد من النصوص ليس خصوصيه الغسل الشرعى بل جريان الماء على أبدان المذكورين، خصوصاً وأن اليهودى والنصرانى لا يغتسلان.

ثم هل حكم الحمامات الكائنه في مثل النجف الأشرف وكربلاء المقدسه التي لا يغتسل فيها اليهودى والنصرانى والناصب والجنب من الحرام وولد الزنا، علماً أو ظناً قوياً، وان شئت قلت: الحمام المختص بالدار الذى لا يغتسلون فيه هؤلاء، حكم ذلك أم لا؟

احتمالان: من الانصراف عن مثل ذلك، ومن احتمال كون ذلك على وجه الحكمه، إلا أن فيه إشكالا.

ص: ٣٨٢

مسأله ٤: فى الصلاه فى معابد اليهود والنصارى

(مسأله _ ٤): يستحب رش الماء إذا أراد أن يصلى فى معابد اليهود والنصارى مع الشك فى نجاستها، وإن كانت محكومته بالطهاره.

(مسأله _ ٤): {يستحب رش الماء إذا أراد أن يصلى فى معابد اليهود والنصارى مع الشك فى نجاستها وإن كانت محكومته بالطهاره} وكذا بيوت المجوس بلا خلاف ولا إشكال، لجملة من النصوص:

ففى صحيح عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الصلاه فى البيع والكنائس وبيوت المجوس؟ فقال: «رشّ وصلّ»^(١).

وفى روايته الأخرى قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الصلاه فى البيع والكنائس؟ فقال: «رشّ وصلّ». قال: وسألته عن بيوت المجوس؟ فقال: «رشها وصلّ»^(٢).

وفى خبر أبى بصير قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الصلاه فى بيوت المجوس؟ فقال: «رش وصلّ»^(٣)، وهذه الأوامر محموله على الاستحباب، بقرينه جملة من الروايات الداله على نظافه هذه الأماكن، كخبر حكم بن الحكم قال: سمعت أبا عبد الله (عليه

ص: ٣٨٣

- ١- الوسائل: ج ٣ ص ٤٣٨ الباب ١٣ من أبواب مكان المصلى ح ٢.
- ٢- الوسائل: ج ٣ ص ٤٣٩ الباب ١٣ من أبواب مكان المصلى ح ٤.
- ٣- الوسائل: ج ٣ ص ٤٣٩ الباب ١٤ من أبواب مكان المصلى ح ٣.

السلام) يقول: وسُئِلَ عن الصلاه في البيع والكنائس فقال: «صَلَّ فِيهَا قَدْ رَأَيْتَهَا مَا أَنْظَفَهَا» قلت: أيصلى فيها وإن كانوا يصلون فيها، فقال: «نعم أما تقرأ القرآن: ((قُلْ كُلُّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَى سَبِيلًا)) ((١))» ((٢)) الحديث، وسيأتى تفصيل الكلام في ذلك في كتاب الصلاه إن شاء الله تعالى.

ومن المعلوم أن هذه النصوص منصرفه عن صورته العلم بالنجاسه، ولهذا قيده المصنف (رحمه الله) بالشك في نجاستها.

ص: ٣٨٤

١- سورة الإسراء: الآية ٨٤.

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٤٣٨ الباب ١٣ من أبواب مكان المصلى ح ٣.

مسأله ٥: عدم وجوب الفحص فى الشك فى الطهاره والنجاسه

(مسأله ٥ _ ٥): فى الشك فى الطهاره والنجاسه لا يجب الفحص، بل بينى على الطهاره إذا لم يكن مسبقاً بالنجاسه، ولو أمكن حصول العلم بالحال فى الحال.

(مسأله ٥ _ ٥): {فى الشك فى الطهاره والنجاسه، لا يجب الفحص، بل بينى على الطهاره إذا لم يكن مسبقاً بالنجاسه ولو أمكن حصول العلم بالحال فى الحال} وقد تقدم تفصيل الكلام فى ذلك فراجع (١١).

ص: ٣٨٥

١- إلى هنا انتهى الجزء الثانى من كتاب الطهاره، حسب تجزأه المؤلف (دام ظله).

اشاره

فصل

طريق ثبوت النجاسه أو التنجس: العلم الوجدانى، أو البينه العادله، وفى كفايه العدل الواحد إشكال، فلا يترك مراعاة الاحتياط، وتثبت أيضاً بقول صاحب اليد بملك أو إجاره أو إعاره أو أمانه بل أو غصب،

{فصل}

{طريق ثبوت النجاسه أو التنجس} أو بعض مقدماته {العلم الوجدانى} إذ بعد العلم لا يبقى شىء آخر إلا ترتيب الأحكام، فقد يعلم بأنه كلب، وقد يعلم بأنه لاقى الكلب وهو رطب، وقد يعلم بأنه لاقى الكلب ويستصحب الرطوبه مثلاً.

والظاهر أن المراد بذلك القطع، إذ القطع يوجب عن القاطع ترتيب الأثر، وإن لم يكن مطابقاً فى الواقع، فإن الكلام فيما يوجب ترتيب الأثر عند العالم، لا ما هو نجس واقعاً، {أو البينه العادله، وفى كفايه العدل الواحد إشكال، فلا يترك مراعاة الاحتياط، وقد ثبت أيضاً بقول صاحب اليد بملك أو إجاره أو إعاره أو أمانه، بل أو غصب} أو سائر أنحاء الاستيلاء، وقد تقدم الكلام فى ذلك فى

ص: ٣٨٧

ثم إنه لا فرق في اليد بين كونه ملك العين، أو ملك المنفعة، أو ملك الانتفاع كالعاريه، أو لم يكن يملك أصلاً كالوديعة في يد الودعي، فإن كل ذلك مشمول لقوله (عليه السلام): «حتى يستين»^(١)، ولغيره من أدله اليد، كما لا فرق بين أن يكون قد تصرف في العين بإذن المالك، إذناً صريحاً أو بالفحوى، أو بشاهد الحال، وكذا إذا كان الاستيلاء بالغصب كأموال الظلمه، أو كان الاستيلاء بنحو استيلاء المدرّس والمربيّ على التلاميذ والأطفال، فلو قال الطفل: ليس ثوبي نجساً، وقالت المربيّة: بل إنه نجس، قدّم قولها لعدم حجّيه قول الصبي.

نعم الظاهر عدم اشتراط البلوغ، فإذا كان الطفل مميزاً وقال: إن ثوبه نجس، لم يستبعد قبول قوله، وإن كان المحتمل عدم القبول لقوله (عليه السلام): «عمد الصبيان خطأ»^(٢). فتأمل. وعلى الحجّيه فإذا تعارض قول المعلم والطالب أو المربيّة والطفل تساقطا وكان الأصل الطهاره، فيكون مثل تعارض البيتين أو ذوى اليد أو ما أشبه.

نعم لو اختلف المستولى وغير المستولى، كما إذا استأجر الدار

ص: ٣٨٨

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٦٠ الباب ٤ من أبواب ما يكتسب به ح ٤.

٢- الوسائل: ج ١٩ ص ٣٠٧ الباب ١١ من أبواب العاقله ح ٣.

ووضع اليد عليها، ثم قال: إن المكان الفلاني منه طاهر أو نجس، وقال المؤجر بعكسه، قدم قول المستأجر لأنه ذو اليد دون المؤجر، اللهم إلا إذا كانت القرائن تقضى بعدم صحّته قول المستأجر، كما إذا كان استيلاؤه على الدار من قبل ساعه، ولا يكفي الوقت لتنجيسه كل الدار أو تطهيره كلها وادعى ذلك، وقال المؤجر عكسه، قدم قول المؤجر لأنه ذو اليد في هذا المكان دون المستأجر.

ولو أخبر الشركاء على نحو الإشاعة بشيء قبل، وإن قال بعضهم وسكت الباقيون قبل أيضاً، لأن المتكلم هو ذو اليد، وإن نفى الباقيون قوله كان من التعارض، فإن كان في طرف العدد والعدالة دون الطرف الآخر قبل قوله من باب البيئه، وإلا-تساقطاً، والمرجع أصل الطهاره.

ثم الظاهر أنه لا فرق بين الشيعي والسني، وإن كان يرى هو ما لا نراه في الطهاره والنجاسه، بل والمنافق في ذلك.

أما هل يقبل قول الكافر؟ احتمالان: من أنه كسائر أمورهِ التي تحت يده كالأملاك ونحوها، فيقبل قوله فيها خصوصاً بعد قوله (عليه السلام): «عليكم أنتم أن تسألوا عنه إذا رأيتم المشركين يبيعون ذلك»^(١)، الدال عرفاً على قبول قول المشرك بالطهاره، ومن

ص: ٣٨٩

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٧٢ الباب ٥٠ من أبواب النجاسات ح ٧.

الشك في شمول أدله ذى اليد له، والأصل عدم الحجية فيما شك في حجتيه، فتأمل.

ثم إن قوله: "بل أو غضب" إنما جاء بكلمه "بل" لاحتمال توهم عدم حجيه قول الغاصب وإن كان ذا يد، لأن الشارع لم يعتبر يده، ولذا لا تترتب آثار اليد من الملكيه ونحوها عليها، فإذا علمنا أن هذه الشاه التي ذبحها مغصوبه لم يكن قوله حجه في أنه ذبحها على الطريقه الشرعيه. ولو علمنا بأنه غضب طفل الغير فمات الطفل، وقال إني غسّلته وصليت عليه لم يكن قوله حجه، لأن قوله وفعله لا- يحملان على الصحه بعد أن علمنا بأنه عاصٍ لله تعالى بالنسبه إلى متعلق قوله وفعله، وهكذا بالنسبه إلى سائر الأحكام، فإذا غضب زوجه الناس، أو أكره امرأه على زوجيته بدون رضاها، لم يكن قوله حجه، فإن الطفل الذى جاءت به من زوجها الشرعى أو من زواج لغيره، شرعى، إلى غير ذلك.

لكن يرد على ذلك: أن فعل المسلم وقوله يحملان على الصحه مطلقا، إلا فى القدر الذى علمنا بفساده، وإن علمنا بأنه يفعل الحرام فى الجملة، فإن الشارع ألغى الملكيه ولم يبلغ أصاله صحه عمل وقول المسلم. وكذلك بالنسبه إلى الشاه والطفل، فإذا ترشح إلى ثيابنا من دم الشاه المغصوبه المذبوحه، لم يحكم بنجاسه الدم المتخلف، كما لا تجب الصلاه والغسل على ذلك الطفل الميت، ويحكم بأن الولد للفراش وأنه عن نكاح صحيح فيجوز تقليده إذا كبر.

ولا اعتبار بمطلق الظن وإن كان قوياً، فالدهن واللبن والجبن

والحاصل أن إطلاق حجيه قول ذى اليد وصحة فعل المسلم يُعمل به فى غير ما علم خروجه عن تحت الإطلاق، ولو شك فى أنه ذو اليد فإذا كان هناك أصل موضوعى أخذ به، وإلا فالأصل عدم حجيه قوله للشك فى الموضوع. وهل الكبيران المتعاشران أحدهما ذو اليد بالنسبه إلى الآخر كالزوجين والشريكين حتى إذا قال أحدهما: إن ثوب شريكه نجس مثلاً يسمع قوله أم لا؟ الظاهر نعم، لإطلاق أدله ذى اليد.

ثم الظاهر أن مراتب النجاسه أيضاً تثبت بقول ذى اليد، فإذا قال: إن الثوب نجس بالدم، كفى غسله مره، وإذا قال إنه نجس بالبول، لزم غسله مرتين، للإطلاق المذكور، فبقول ذى اليد يثبت الشئ كما يثبت لازمه وملزومه وملازمه.

{ولا اعتبار بمطلق الظن وإن كان قوياً} إن لم يصل إلى حد الاطمئنان، وذلك لأصالة عدم الحجيه فى الظن مطلقاً، فاستصحاب الطهاره محكم، بل نرى من الشارع عدم اعتبار الظن فى المقام بصوره خاصه، كما فى إخبار الجبن وماء الحمام وما أشبههما.

ولو اطمئن ثم زال الاطمئنان كان من الشك السارى فلا حجيه فى اطمئنانه بالنسبه إلى ما بعد زواله، كما أنه لو انعكس بأن ظن ثم اطمأن كانت حجه لأنه علم عادى، وبما تقدم يظهر أن قول النهايه والحلبى بحجيه الظن فى المقام ممنوع {فالدهن واللبن والجبن

ص: ٣٩١

المأخوذ من أهل البوادي محكوم بالطهاره، وإن حصل الظن بنجاستها

المأخوذ من أهل البوادي محكوم بالطهاره وإن حصل الظن بنجاستها، بل وإن ظن ظناً قوياً، لعدم توفر المياه عندهم، وعدم اجتنابهم عن النجاسات خصوصاً الكلب.

ويدل على ذلك بالاضافه إلى الأصل وسوق المسلم ويد المسلم في بعض موارد، إطلاقات الأدله، مثل ما رواه الكافي عن يونس عنهم (عليهم السلام) في روايه: «ولا بأس بأكل الجبن كله مما عمله مسلم أو غيره»^(١).

وعن دعائم الإسلام عن أبي جعفر (عليه السلام) أنه ذكر له الجبن الذي يعمله المشركون وأنهم يجعلون فيه الانفحة من الميتة ومما لا يذكر اسم الله عليه، قال: «إذا علم ذلك لم يؤكل، وإن كان الجبن مجهولاً لا يعلم من عمله وبيع في سوق المسلمين، فكله»^(٢).

وفي روايه أبي حمزه قال (عليه السلام): «فاشتر الجبن من أسواق المسلمين من أيدي المصلين، ولا تسأل عنه، إلا أن يأتيك من يخبرك عنه»^(٣).

ص: ٣٩٢

١- الكافي: ج ٦ ص ٢٥٧ باب ما ينتفع به من الميتة وما لا ينتفع به منها ح ٢.

٢- دعائم الإسلام: ج ٢ ص ١٢٦ في ذكر ما يحل أكله ... ح ٤٣٧.

٣- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٦٤ الباب ٣٣ من أبواب ما لا يحرم الانتفاع به من الميتة ح ١.

بل قد يقال بعدم رجحان الاحتياط بالاجتناب عنها

وفى أحاديث جواز شراء اللحم من سوق المسلمين المذكوره فى أبواب الأطمعه دلالة على ما نحن فيه.

{بل قد يقال بعدم رجحان الاحتياط بالاجتناب عنها} فإن أدله الاحتياط وإن كانت شامله للمقام إلا أنها مخصصة بما دلّ على عدم السؤال، وعدم الاحتياط فى أمثال المقام مثل روايه أبى نصر عن الرضا (عليه السلام)، وفيها قال (عليه السلام): «أنا أشتري الخف من السوق ويصنع لى وأصلى فيه، وليس عليكم المسأله»^(١)، مع وضوح أن السنه لا يشترطون ما تشترط الشيعة فى الخف وسائر الجلود من الذبح المشروط عندنا بشروط خاصه.

وفى روايه الحسن بن الجهم قال: قلت لأبى الحسن الرضا (عليه السلام): أعترض السوق فاشتري خفا لا أدري أذكى هو أم لا؟ قال: «صل فيه». قلت: فالنعل؟ قال: «مثل ذلك». قلت: إنى أضيق من هذا. قال (عليه السلام): «أترغب عما كان أبو الحسن (عليه السلام) يفعل»^(٢).

وروى الفقيه عن إسماعيل بن عيسى قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن جلود الفراء يشتريها الرجل فى سوق من أسواق الجبل، أيسأل عن ذكاته إذا كان البائع مسلماً غير عارف؟

ص: ٣٩٣

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٧٢ الباب ٥٠ من أبواب النجاسات ح ٦.

٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٧٣ الباب ٥٠ من أبواب النجاسات ح ٩.

بل قد يكره أو يحرم إذا كان في معرض حصول الوسواس.

قال (عليه السلام): «عليكم أتم أن تسألوا عنه إذا رأيتم المشركين يبيعون ذلك، وإذا رأيتم يصلون فيه فلا تسألوا عنه» (1)، إلى غيرها من الروايات الكثيره التي تقدمت جملها منها، فراجع الوسائل والمستدرک في أبواب السوق وحکم ما شك في طهارته، إلى غير ذلك.

{بل قد يكره} لما عرفت من النهي في هذه الروايات، بل في بعض الروايات أن الخوارج ضيقوا على أنفسهم، وأن الدين أوسع من ذلك، وأن شيعتهم (عليهم السلام) في أوسع مما بين السماء والأرض.

{أو يحرم إذا كان في معرض حصول الوسواس} فإن اتباع الوسوسة حرام، كما دلّ عليه النص والإجماع، ومقدمه الحرام حرام إذا كانت الحرمة مهمه في نظر الشرع، وكأنه لا شبهه في أهميه هذا الحرام لأنه ضرر بالغ على النفس والجسد، كما يراه الإنسان بالنسبه إلى الوسواس.

ويظهر من الأخبار تشديد بالنسبه إلى الوسوسة، ففي صحيح ابن سنان قال: ذكرت لأبي عبد الله (عليه السلام) رجلاً مبتلى بالوضوء والصلاه، وقلت: هو رجل عاقل؟ فقال أبو عبد الله (عليه السلام): «وأى عقل له، وهو يطيع الشيطان». فقلت

ص: ٣٩٤

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٧٢ الباب ٥٠ من أبواب النجاسات ح ٧. وانظر من لا يحضره الفقيه: ج ١ ص ٢٥٩ الباب ٣٩ في ما يصلى فيه وما لا يصلى ... ح ٣٩.

له: وكيف يطبع الشيطان؟ فقال (عليه السلام): «سله هذا الذي يأتيه من أى شىء هو؟ فإنه يقول لك من عمل الشيطان»(١).

وفى صحيح زراره وأبى بصير قالان: قلنا له (عليه السلام): الرجل يشك كثيراً فى صلاته حتى لا يدرى كم صلّى، ولا ما بقى عليه؟ قال: «يعيد». قلنا: فإنه يكثر عليه ذلك كلما أعاد شكك. قال: «يمضى فى شكه». ثم قال: «لا تعودوا الخبيث من أنفسكم نقض الصلاه فتطمعوه، فإن الشيطان خبيث معتاد لما عوّد، فليمض أحدكم فى الوهم ولا يكثرن نقض الصلاه، فإنه إذا فعل ذلك مرات لم يعد إليه الشك». قال زراره: ثم قال (عليه السلام): «إنما يريد الخبيث أن يطاع، فإذا عصى لم يعد إلى أحدكم»(٢). إلى غيرهما من الروايات الداله على أن اتباع الوسوسه إطاعه للشيطان فيشملة قوله (سبحانه): «أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ»(٣)، فراجع بحث الخلل فى الصلاه.

وبهذا تبين أنه لا مورد لأن يقال: إن مقدمه الحرام ليست حراماً، فإنه لا إشكال فى حرمه مقدمه الحرام إذا كانت الحرمه مهمه

ص: ٣٩٥

١- الوسائل: ج ١ ص ٤٦ الباب ١٠ من أبواب مقدمه العبادات ح ١.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٣٢٩ الباب ١٦ من أبواب الخلل ح ٢.

٣- سوره يس: الآيه ٦٠.

فى نظر الشارع؁ كمن يهىء الآله لقتل نبى أو وصى أو مؤمن؁ وقد قال (صلى الله عليه وآله وسلم): «إن المقتول فى النار... لأنه أراد قتلاً» (١)؁ و«لعن فى الخمر عشره» (٢).

هذا بالإضافة إلى أن الوسواس ضرر بالغ والخوف من مثل هذا الضرر يوجب رفع الحكم؁ بل ظاهرهم التسالم على حرمة ما يحتمل ترتب الضرر عليه احتمالاً عقلائياً؁ كما يظهر من كلماتهم فى باب الوضوء والغسل وباب الصوم؁ ومنه يعلم أن قول المستمسك إن (ثبوت الأهمية لحرمة الوسواس على نحو يستوجب الحذر غير ظاهر. كما أن كون الوسواس من قبيل الضرر على النفس الذى يحرم الوقوع فيه لا يخلو من تأمل) (٣)؁ انتهى؁ محل تأمل.

نعم لا شبهه فى الاحتياط الذى هو وسواس لأنه من إطاعة الشيطان؁ بل قد يقال إن مقدمه الوسواس أيضاً وسواس؁ لأن العمل إما عادى؁ وإما وسوسه؁ ولا فاصل بينهما؁ وليس أحدهما مقدمه للآخر.

ص: ٣٩٤

-
- ١- الوسائل: ج ١١ ص ١١٣ الباب ٦٧ من أبواب جهاد العدو ح ١.
 - ٢- الوسائل: ج ١٢ ص ١٦٥ الباب ٥٥ من أبواب ما يكتسب به ح ٤.
 - ٣- المستمسك: ج ١ ص ٤٤٩.

(مسأله ۱ _ ۱): لا اعتبار بعلم الوسواسی، في الطهاره والنجاسه.

(مسأله ۱ _ ۱): {لا اعتبار بعلم الوسواسی في الطهاره والنجاسه} الوسوسه مرض نفسانی قد يحصل من أسباب جسديه فإن بعض الأمراض تنتهي إلى الوسوسه، كما ذكر في الطب، وقد يحصل من أسباب نفسيه وهو الغالب في الوسواسی في الطهاره والنجاسه، وأولها نوع من الريب والشوشه في الذهن، ولذا قال أمير المؤمنين (عليه السلام): «لا- ترتابوا فتشكوا، ولا تشكوا فتكفروا»(۱).

ثم يرتفع هذا الريب إلى الشك العملي مع بقاء العلم بالواقع، فإن الإنسان ربما يعلم شيئاً لكنه لا يقدر على الاثبات بمعلومه، إما لأسباب خارجيه كما قال سبحانه: ((وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ)) (۲) أو لإسباب نفسيه كما في الوسواسی، ثم إلى الشك العلمي فلا يحصل له العلم من الأسباب العاديه لمكان الوسوسه، فقد يعلم بأنه اغتسل لكنه لا يتمكن من ترتيب الأثر على غسله، ولذا يغتسل ثانياً، وقد يشك في أنه اغتسل أم لا؟ مع أنه لو لم يكن وسواسياً لعلم أنه اغتسل.

ثم إن الكلام في الوسواسی قد يكون بالنسبه إلى نفسه، وقد يكون بالنسبه إلى غيره، فالأقسام أربعه:

ص: ۳۹۷

۱- الكافي: ج ۲ ص ۳۹۹ باب الشك ح ۲.

۲- سورة النمل: الآية ۱۴.

الأول: أن يعلم، لكنه لا يتمكن من ترتيب الأثر بالنسبة إلى نفسه، وهذا لا بد له من ترتيب الأثر، ولا يجوز له ترك ترتيب الأثر، فإذا علم بأنه اغتسل لا يجوز له أن يغتسل ثانياً للنص والإجماع كما تقدم.

الثاني: أن يعلم، لكنه لا يتمكن من ترتيب الأثر بالنسبة إلى غيره، ولا إشكال في أن الغير يرتب الأثر على علم الوسواسي، فإذا شهد بنجاسه شيء وكان من هذا القسم صحَّ ترتيب الأثر على شهادته، فإن الأخذ بعلمه في المقام ضد الوسوسة، فلا يشمل أدله المنع من الإجماع وغيره.

الثالث: أن لا يعلم، لكنه من جهه الوسوسة، فلو كان عادياً لعلم، وعدم علمه قد يكون للشك، وقد يكون لأجل العلم بالخلاف، كما اذا اغتسل ولو كان عادياً لعلم بغسله، لكنه من جهه الوسوسة يشك في أنه اغتسل، أو يقطع بأنه لم يغتسل، وهذا يجب عليه ترتيب الأثر اتباعاً للمتعارف وإن شك أو قطع بأنه لم يغتسل.

وحيث إن الشك مورد لأحكام خاصة كاستصحاب عدم الغسل، فلا بد أن نقول: إن أدله حرمه اتباع الوسوسة مخصصه للأدله الأوليه والثانويه فكأن الشارع قال: الاستصحاب حجه إلا في مورد الوسوسة، وهكذا.

وكذلك حيث إن العلم _ ولو كان جهلاً مركباً _ كاشف لدى

العالم فلا- يمكن الجمع بين أن يقول الشارع: الجنب يجب عليه الغسل مطلقاً ويكون العلم بعدم الغسل حجه عقليه، وبين أنه لا يجب عليه الغسل، فلا بد وأن يكون الشارع قد خصص _ ولو في نظر الوسواسي _ أدله الأحكام، بأن يقول: الجنب يجب عليه الغسل إلا- في الوسواسي _ الآتي بالمتعارف من صورته الغسل فإنه لا يجب عليه الغسل، فالشارع لا يقول للوسواسي: "أنت لا تعلم" بل يقول له: "الغسل لا يجب عليك". هذا كله بالنسبة إلى نفس الوسواسي.

الرابع: أن لا- يعلم الوسواسي _ إما شكاً أو قطعاً بالخلاف _ وفيه لا يصحّ لغيره ترتيب الأثر على مجرى شك الوسواسي، أو مجرى علمه بالخلاف، فلو خمّس ثم شك وسوسه لا- يجوز لوصيه أن يخمس مره ثانيه من أمواله، وإن شك الوصي في أن إعطاه للخمس كان صحيحاً بأن كان جامعاً للشرائط، أم لم يكن صحيحاً، كما أنه لو قطع الوسواسي بأنه لم يخمس، لم يصح إخراج خمسه للوصي بعد أن علم الوصي بأنه عمل صورته الخمس، وإنما لا يصح للغير ترتب الأثر لانصراف أدله ترتيب الغير عن مثل الوسواسي، ولا استفاده ذلك من أدله ردع الوسواسي، وللإجماع.

ومما تقدم يظهر أنه لا اعتبار بشك الوسواسي ولا بعلمه ولا بظنه في مورد يكون الظن حجه بالنسبه إلى سائر الناس.

كما أنه يظهر عدم خصوصيه باب الطهاره والنجاسه، بل هو

كذلك بالنسبه إلى جميع الأبواب.

كما يظهر أنه لو علم بالنجاسه فى مورد لا- يتعارف العلم بها، أو علم بالطهاره فى مورد لا يتعارف العلم بها يلزم أن لا يعتنى هو ولا- غيره بهذا العلم، مثلاً إذا علم بأنه تنجس هذا الموضع من الترشح من البول بينى هو وغيره على الطهاره، وإذا علم بأنه طهر الموضع النجس إذا كانت وسوسته فى الطهاره، أى بينى على الطهاره من غير الأسباب العاديه لا يصح أن بينى هو أو غيره على الطهاره، فإن النفس قد تنحرف إلى النجاسه، وقد تنحرف إلى الطهاره، بأن تتخيل مثلاً أن المطر ينزل والحال أنه لا ينزل واقعاً، فإن نفس الوسواسى تجسّم له ما لا- واقع له، وفى مثل هذه الصوره لا- يحق له ولا- لغيره البناء على طهاره الأرض التى قطع الوسواسى بحصول طهارتها.

ومما ذكرنا يظهر أن قول مصباح الهدى: (لعل ذكر الطهاره فى المتن من باب الازدواج نظير اخطوا لى جبه وقميصاً، وإلا فلا معنى لسلب الاعتبار من علم الوسواسى بالطهاره)^(١)، انتهى، محل منع.

ص: ٤٠٠

١- مصباح الهدى: ج ١ ص ٤٥١ سطر ٦.

(مسأله ۲ _ ۲): العلم الإجمالى كالتفصلى، فإذا علم بنجاسه أحد الشئین يجب الاجتناب عنهما.

(مسأله ۲ _ ۲): {العلم الإجمالى} الذى هو عبارته عن معلوم تفصلى وهو النجس فى البین، ومجهولين تفصليين وهما كون النجس هذا أو ذاك، والعلم الإجمالى فى الفقه والأصول لا يراد به العلم الإجمالى فى المنطق والفلسفه، كما لا يخفى.

{كالتفصلى، فإذا علم بنجاسه أحد الشئین يجب الاجتناب عنهما} لأن العقل لا يفرّق فى وجوب إطاعه المولى بين أن يكون متعلق تكليفه معلوماً بالتفصيل أو معلوماً بالإجمال، فإذا قال المولى: "لا تشرب هذا الماء" ثم اشتبه المنهى عنه بين ماءين يرى العقل لزوم اجتنابهما، تحفظاً على الواقع المردد بينهما، فحال ذلك حال ما إذا اشتبه إناء السم بين إناءين، فإن العقل يرى وجوب اجتنابهما تفادياً عن الخطر.

وتدل على ذلك جملة من الروايات، كروايه الإناءين، وما رواه على بن جعفر عن أخيه (عليه السلام): سألته عن الرجل يعرق فى الثوب يعلم أن فيه جنبه، كيف يصنع؟ هل يصلح له أن يصلّى قبل أن يغسل؟ قال: «إذا علم أنه إذا عرق أصاب جسده من تلك الجنابه التى فى الثوب، فليغسل ما أصاب جسده من ذلك، وإن علم أنه قد أصاب جسده ولم يعرف مكانه فليغسل جسده كله» ((۱)).

ص: ۴۰۱

وفى المسأله قولان آخران:

الأول: عدم وجوب الاجتناب مطلقاً، لأن اجتناب ما لا يلزم اجتنابه فيه مفسده، فإن الأحكام تابعه للمصالح والمفاسد، وارتكاب ما يلزم اجتنابه فيه مفسده، فيتعارض الأمران فى المشتبه ويتساقطان، والمرجع أصل البراءه والإباحه ونحوها، ولدليل الرفع فإنه مطلق يشمل الموضوع المجهول، كما يشمل الحكم المجهول.

بالإضافه إلى أنا رأينا أن الشارع لم يكلف فى الموارد المردده بالاجتناب، بل أمر بالقرعه أو ما أشبهه، وإلى أن الأدله الثانويه، كدليل لا ضرر ونحوه فى بعض الموارد تحكم بعدم الاجتناب، كما إذا اشتبه ديناره بدينار يتيم فإن الأمر بالاجتناب عنهما ضرر على صاحب الدينار.

والثانى: عدم وجوب الاجتناب عن أحدهما على سبيل البدل، واختاره جمع من الفقهاء، ولذا جعل المستند وجوب الاجتناب عن الإناءين مستنداً إلى النص، قال فى ردّ من قال (بأن اجتناب النجس واجب وهو لا يتم إلا باجتناهما معا) (1) انتهى.

ثم إنا نمنع وجوب اجتناب النجس مطلقاً، بل اللازم الثابت وجوب الاجتناب عن العلم باستعمال النجس، وهو يحصل باجتناهما

ص: ٤٠٢

١- المستند: ج ١ ص ٢١ سطر ٣٣.

إلا إذا لم يكن أحدهما محلاً لابتلائه، فلا يجب الاجتناب عما هو محل الابتلاء أيضاً.

معاً، وإن لم يجتنب عن كل منهما بدلاً، ثم قال المستند في فروع المسألة باختصاص الحكم بالإناءين وعدم انسحابهما إلى الغديرين ونقله عن والده وعن جملة من المتأخرين (11)، وتفصيل الكلام في ذلك موكول إلى الأصول، وقد ذكرنا طرفاً منه في شرحنا على الكفاية، فراجع.

{إلا- إذا لم يكن أحدهما محلاً- لابتلائه، فلا يجب الاجتناب عما هو محل الابتلاء أيضاً} وذلك كما إذ تردد النجس في البين، بين إنائه أو إناء إنسان في أقصى الصين لا يتلى به أبداً، مثلاً كان هناك إناءان اشترى أحدهما رجل من أهل الصين وسافر بالطائره، واشترى الثاني زيد، ثم علم بأن أحدهما كان نجساً مثلاً، فإنه لا يجب الاجتناب عما اشتراه، وذلك لأن الخارج عن محل الابتلاء ليس مكلفاً لقبح التكليف به، فإن شرط التكليف عقلاً التمكن من فعله وتركه، فإذا كان الإنسان مضطراً إلى الفعل أو إلى الترك لم يصح التكليف لا- إيجاباً بالأمر به، ولا- سلباً بالنهي عنه، ويكون حاله حال ما إذا أمره المولى أن يكون في الحين، أو نهاه عن أن يكون فيها، أو أمره أن يكون امرأه أو نهاه عن ذلك، فإن التكليف بذلك عبث لا يصدر عن الحكيم، لاضطرار الإنسان تكويناً إلى أن يكون في الحين واضطراره تكويناً أن لا يكون امرأه.

ص: ٤٠٣

١- المستند: ج ١ ص ٢٢ سطر ١٣.

فإذا لم يصح التكليف بالخارج عن محل الابتلاء تكون الشبهه بالنسبه إلى ما هو داخل تحت اختياره شبهه بدويه فتجرى البراءه، فعدم التكليف بالنسبه إلى الخارج عن محل الابتلاء إنما هو لقبحه عقلا، بخلاف عدم التكليف بالنسبه إلى ما هو داخل تحت الاختيار فإنه شرعى لإمكان أن لا يجعل الشارع البراءه، فيكون الإنسان مكلفا بما هو محل ابتلائه، فيكون حاله حال ما إذا علم بنجاسه أحد الإناءين ثم خرج أحدهما عن محل ابتلائه حيث يجب عليه الاجتناب عن الباقي، إذ لا فرق عقلا بين كون العلم قبل الخروج عن محل الابتلاء، أو بعد الخروج عنه، منتهى الأمر أن الأدله الشرعيه تشمل ما كان العلم قبل الخروج، ولا تشمل ما كان العلم بعد الخروج.

لكن ربما يقال بعدم وجوب الاجتناب حتى فيما إذا كان الخروج عن محل الابتلاء بعد العلم، لما دل على عدم لزوم الاجتناب عن ما بيد المسلم وما فى سوق المسلمين، مع علم الإنسان علما سابقاً بنجاسه وحرمة بعضها وكون الجميع محل الابتلاء، فإن السنه الذين يرون طهاره جلد الميتة بالدباغ، ولا يرون ما نراه فى شراء الذبيحه، يقطع الإنسان قطعا عاديا بأن بعض جلودهم من القسم المحرم، ومع ذلك فإن الشارع لم يوجب الاجتناب، وليس ذلك من باب غير المحصور، لأن الكلام فى المورد الذى ليس منه، بل من باب ملاحظه الشارع أن إيجابه الاجتناب يوجب الحرج النوعى فرفع الحكم.

وكيف كان: فلزوم الاجتناب عن الطرف الداخل مطلقاً بعد أن كان العلم سابقاً، محل إشكال، وتفصيل الكلام في الأصول.

ص: ٤٠٥

مسأله ٣: عدم اعتبار حصول الظن بالصدق بالنيه

(مسأله _ ٣): لا يعتبر فى البينه حصول الظن بصدقها.

نعم يعتبر عدم معارضتها بمثلها.

(مسأله _ ٣): {لا يعتبر فى البينه حصول الظن بصدقها} لإطلاق أدله حجيه البينه كقوله (عليه السلام): «الأشياء كلها على هذا حتى يستبين لك غير ذلك، أو تقوم به البينه»^(١). إلى غيره مما هو مذكور فى كتاب القضاء، وكذلك لا يضر بالبينه حصول الظن بالخلاف للإطلاق المذكور، فإن حجيه البينه إنما هى من جهه الظن النوعى الخاص غير المقيد بشىء، وهذا هو الحال فى سائر الظنون الخاصه الحججه شرعاً كالمراه الواحده فى باب الوصيه، والشاهد واليمين فى باب الأموال، واليمين الموجهه إلى المنكر وسوق المسلم ويد المسلم وأرض المسلم، إلى غيرها من الأمارات والطرق.

نعم إذا حصل العلم بكذبها لم تنفع، إذ حجيه العلم ذاتيه، فلا يزاحمها حجه عرضيه، وذلك لأن ما بالعرض يستند إلى ما بالذات، فلا يمكن معارضه ما بالعرض لما بالذات كما حقق فى محله.

{نعم يعتبر عدم معارضتها بمثلها} لأن شمول الدليل لهما موجب للتناقض، ولأحدهما على سبيل البدل لا دليل عليه، ولأحدهما المعين ترجيح بلا مرجح، لكن لا يخفى أن بناء العقلاء هو العمل بأحد الدليلين المتعارضين من غير انتظار حاله أخرى، اللهم

ص: ٤٠٦

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٦٠ الباب ٤ من أبواب ما يكتسب به ح ٤.

إلا- إذا كان دليل رادع لذلك، ولذا يأخذون بقول أحد الطبيين المتعارضين، ويسلكون أحد الطريقتين إذا تعارضت خبره، وهكذا فإنه ليس من بناء العقلاء الوقوف لدى التعارض.

نعم إذا كان هناك مرجح يقدمون ذا المزيه على غيره، ولذا نرى أنّ ترجيح الشارع لذى المزيه فى الخبرين المتعارضين، ثم تخيره للمكلف بالعمل بأيهما، على وفق القاعده لا على خلافها، وفى باب البيه رجح الشارع الأقوى منهما كالأكثر عدداً كما مر التنبيه عليه فى بعض المباحث السابقه، وتفصيل الكلام فى ذلك فى كتاب القضاء.

ثم إنه لو قامت البيه على شىء كالتجاسه مثلاً عمل بها، فإن رجعت البيه أو عارضتها بينه أقوى سقطت، وعمل بمقتضى الأدله الأوليه من أماره أو أصل، ولو عارضتها بينه متساويه مما كان مقتضى القاعده التخيير، هذا إذا كان متعلق البيه باقياً بنفسه أو أثره، كما إذا كان الماء القائم على طهاره البيه باقياً بنفسه، أو كان لاقاه شىء والملاقى باق، فإنه إذا قامت البيه الأقوى على نجاسته، لزم الاجتناب عن الملاقى، أما إذا لم يكن باقياً لا بنفسه ولا أثره فلا أثر للبيه الثانيه كما لا يخفى.

مسأله ٤: فى عدم اعتبار ذكر مستند الشهاده فى النيه

(مسأله _ ٤): لا يعتبر فى البيئه ذكر مستند الشهاده،

(مسأله _ ٤): {لا يعتبر فى البيئه ذكر مستند الشهاده} فإذا قامت على نجاسه شىء لا يسأل عن سبب نجاستها، أو إذا قامت على حرمة امرأه لرجل لا يسأل عن سبب الحرمة وهكذا، وذلك لإطلاق أدله حجيه البيئه كسائر الأمارات، مثلاً لا يسأل المخبر عن الخصوصيات، وهذا هو المشهور بين الفقهاء، فإنهم بين مطلق حجيه البيئه، وبين مصرح بعدم السؤال عن المستند، ويمكن الاستدلال لذلك بالإضافة إلى الإطلاقات، بالقصص الواردة فى المرافعات حيث إنه لم يسأل الرسول والأئمه (عليهم السلام) عن السبب، مثلاً مدعى الملكيه لم يسأل عنه من أين صار ملكاً له، هل هو يارث أو شراء أو هبه مثلاً، وبالمناطق فى الروايات الداله على أن المشتري للخف ونحوه لا يسأل، فإنه إذا لم يسأل فى باب السوق لم يسأل فى باب البيئه لاتحاد المناطق فيهما.

لكن عن التذكرة: (لا تقبل إلا بالسبب لجواز أن يعتقد أن سؤر المسوخ نجس) (١١)، وعن أبى العباس والصيمرى ذلك أيضاً، ولعله لمنع الإطلاقات فالبيئه حجه فى الجملة ويكون حينذاك الأصل الطهاره، إلا فى مقام قرر الشارع حجيه البيئه، والمتيقن منه صورته ذكر السبب، وفيه أنه لا وجه لمنع الإطلاق بعد تأييده بالسيره العمليه، وبالشواهد الأخر التى منها شهره مطهره غيبه المسلم مع وضوح

ص: ٤٠٨

ومنه يعلم أن احتمال الخطأ فى المستند ملغى بالإطلاق ككونه ملغى فى باب خبر الواحد، وخبر أهل الخبره وغيرهما، ولا نحتاج إلى التمسك بما فى المستمسك من كونه (ملغى بأصالة عدم الخطأ المعول عليها عند العقلاء فى مقام العمل بالخبر)^(١) إلى آخره، فإن الاحتياج إلى الأصل إنما هو بعد فقد الدليل، وقد عرفت وجوده فى المقام. اللهم إلا أن يجعل بناء العقلاء مؤيداً بعد عدم ردع الشرع عنه، وقد تقرر فى محله أنه لا يتعنع الشاهد، وأنه إذا سئل عن المستند فأبى، لم يجبر على ذكره، وعلى هذا فإذا تعارضت البيتان فذكرت إحداهما السبب ولم تذكر الأخرى كانتا بمثابة واحده، لا أن ذاكر السبب يقدم على من لم يذكره، فإذا قال أحدهما هذه الدار لزيد إرثاً من والده، وقال الأخر بل لعمرو، كانا فى صف واحد، والمتبع للموارد المختلفه يرى أن النصوص وكلمات الفقهاء ظاهره فى الحجيه مع عدم ذكر السبب.

وفى القصاص والديات والحدود، إذا قال الشاهد إنه قتله أو أدماه أو سرق لم يسأل عن كيفية القتل ونحوه مع احتمال أنه مات بالسكته لا بالآله، أو كان فى المكان جرح فزعم الشاهد أنه انجرح بالآله، أو أن ما رآه بيد السارق كان ملكاً له أبداه عند اقترابه من متاع الغير

ص: ٤٠٩

نعم لو ذكرنا مستندها وعلم عدم صحته لم يحكم بالنجاسه.

فزعم الشاهد أنه أخذه من ذلك المتاع.

نعم لا يبعد أن يكون للحاكم الشرعى، بقانون الولاية العامه الحق فى السؤال، وإذا سأل لم يكن للمدعى والشاهد ونحوهما إلا الجواب، ولكن المسأله بعد تحتاج إلى التتبع والتأمل.

{نعم لو ذكرنا مستندها} أو علمنا من الخارج مستندهما، بل أو مستند أحدهما {وعلم عدم صحته لم يحكم بالنجاسه} لأن العلم بالخطأ يسقط الشاهد عن كونه شاهداً على النجاسه ونحوها، فلا يشمله دليل حجيه الشاهد، أو يقال أدله حجيه البينه منصرفه عن مثل المقام.

والحاصل أنه إذا ذكرنا المستند، دار الأمر مداره، لا مدار المشهود به، ولذا لو قالوا إنها أخته من الرضاعه فيحرم تزويجها لأنها ارتضعت معه عشر رضعات، جاز أن يتزوجها، إذا كان يرى اجتهاداً أو تقليداً عدم كفايه عشر رضعات، ولو انعكس بأن شهدا بالحليه لأن الرضعات كانت عشره وكان الخاطب يرى اجتهاداً أو تقليداً كفايه عشره فى التحريم لم يجز له تزويجها، ثم المراد بالعلم بعدم الصحه قيام الحججه على عدم الصحه لا العلم الوجدانى كما لا يخفى.

ص: ٤١٠

(مسألة ٥ _ ٥): إذا لم يشهدا بالنجاسة بل بموجبها كفى، وإن لم يكن موجبا عندهما أو عند أحدهما فلو قالوا: إن هذا الثوب لاقى عرق المجنب من حرام أو ماء الغسالة كفى عند من يقول بنجاستهما، وإن لم يكن مذهبهما النجاسة.

(مسألة ٥ _ ٥): { إذا لم يشهدا بالنجاسة بل بموجبها كفى، وإن لم يكن موجباً عندهما أو عند أحدهما، فلو قالوا: إن هذا الثوب لاقى عرق المجنب من حرام أو ماء الغسالة كفى عند من يقول بنجاستهما } لشمول أدله الشهادة لذلك، فإن العمل بالحجة واجب إذا كان مؤداها ذا أثر شرعى وإن لم ير الشاهد _ الذى هو حجه _ ذلك الأثر، بل لم يلتفت إلى الملازمة بين المؤثر والأثر، فقد يكون الشاهد متوجهاً إلى الأثر لكنه لا يراه اجتهاداً أو تقليداً، وقد يكون لا يتوجه إلى الأثر أصلاً، وهكذا فى سائر الحجج، ولذا ينفذ لوازم الإقرار على المقر وإن لم يعرف تلك اللوازم أو كان يرى اجتهاداً أو تقليداً عدم التلازم بين ما أقر به وبين تلك اللوازم، فلو قال: تعاملت مع فلان معاملة ربويه، لأجل الزيادة فى العَدِّ فهو باطل، زاعماً أن الربا آتٍ فى المعدود، نفذ عليه إقراره بالمعاملة وألزم بها، وزعمه بطلان المعاملة وإن كان مستنداً إلى اجتهاد باطل لا يوجب البطلان، وهكذا فى سائر الموارد فالشاهدان بموجب النجاسة يكفى قولهما فى ثبوت النجاسة {وإن لم يكن مذهبهما النجاسة} وربما يمنع من ثبوت النجاسة بذلك بحجة أن الدلالة تتبع الإرادة، وحيث لا إرادته لا دلالة، وحيث لا دلالة لم تكن شهادته، وإن كان الكلام متلازماً فى المتفاهم العرفى فحال المقام حال ما إذا شهد أحدهما بأنه شرب

الخمير، وشهد الآخر بأنه قاء الخمير، أو شم من فمه رائحه الخمير، حيث قالوا بعدم ثبوت ذلك عليه، لكن فيه إن الدلاله لا تتبع الإراده كما قرر في الأصول، والمثال المذكور لعدم جريان الحدّ وما أشبه إنما هو لدليل خارج كما ذكر في باب الشهادات.

ثم إنه بناءً على ما ذكر في المتن فلو شهد أحدهما بالسبب والآخر بالمسبب كفى في الثبوت لو قال أحدهما إنه لاقى البول، وقال الآخر إنه نجس، لكن الظاهر إنه لا يثبت النجس الخاص، بل الجامع إذا لم يقم الشاهدان على الخصوصيه بل على الجامع، وكون لازم ذلك التفكيك في شهاده الشاهد الأول حيث يؤخذ ببعض قوله، وهو أصل النجاسه، غير ضائر بعد كون الشهاده الجامعه للشرائط ليست إلا على ذلك، فهو كما إذا قال أحدهما يطلبه الدائن ألفاً، وقال الآخر: بل خمسمائه، حيث لا يثبت إلا الخمسمائه، والتفكيك بين المتلازمين في الشرع كثير، فلو شهد شاهد واحد وحلف أنه سرق المال، لم يثبت الحدّ وثبت المال، كما قرر في محله، إلى غيرها من الأمثله.

مسأله ٦: قيام البينه واختلاف الشاهدين فى المستند

(مسأله _ ٦): إذا شهدا بالنجاسه واختلف مستندهما كفى فى ثبوتها،

(مسأله _ ٦): {إذا شهدا بالنجاسه واختلف مستندهما كفى فى ثبوتها} الاحتمالات والأقوال فى المسأله أربعه:

الأول: ثبوت لازم المشهود به مطلقاً، فإذا قال أحدهما: إنه لاقى الدم، وقال الآخر: إنه لاقى البول، ثبتت النجاسه، لأنهما وإن اختلفا فى المستند لكنهما متفقان فى اللازم، فكما تثبت النجاسه إذا قالا إنه نجس، كذلك إذا قال أحدهما: إنه لاقى البول وقال الآخر: إنه لاقى الدم، وذلك لإطلاقات أدله الشهاده.

الثانى: عدم ثبوت لازم المشهود به مطلقاً، لأن الشهادتين لا تنصبان على شىء واحد، والشرط فى قبول الشهاده انصبا بهما على موضع واحد، فما نحن فيه ليس داخلاً فى الشهاده أصلاً، ولذا لا يشمل الإطلاق.

الثالث: ثبوت لازم المشهود به إذا كان الجامع قريباً لا ما إذا كان جامعاً بعيداً، فإذا قال أحدهما بأنه وقع فيه دم أحمر. وقال الآخر: وقع فيه دم أسود، قبلت الشهاده، وإلا لم تقبل.

الرابع: ثبوت لازم المشهود به، إذا لم ينف كل منهما قول الآخر، وإلا لم يثبت، وإن اتفقا فى اللازم، فإن قال أحدهما: وقعت فيه قطره بول لا دم، وقال الآخر: وقعت قطره دم لا بول، لم تقبل الشهاده.

ويرد على الأول: إنه لا يمكن الالتزام بذلك، إذ

لا إشكال في أنه كثيراً ما لا تكون الشهاداتان منصبتين على موضوع واحد عرفاً، فإذا قال أحدهما: رأيت الهلال في أول الشهر في درجه خمس وثمانين، وقال الآخر: بل في درجه خمس وتسعين، فالعرف قاض بتهافت الشهاداتتين وتضاربهما، وإن كان لازم كليهما كون اليوم من أول الشهر، وكذلك إذا قال أحدهما إن هنداً حرام على زيد لأنها أخته من الرضاعة، وقال الآخر: بل لأنها أخته النسبية، أو قال أحدهما: إن الدار لزيد لأنه ورثها من أبيه، وقال الآخر: بل له لأنه اشتراها من عمرو، إلى غير ذلك.

ويرد على الثاني: إن الاختلاف في الخصوصيات إذا كان اختلافاً يرى العرف تهافتهما، لا تقب الشهاداتتان كما ذكره.

أما إذا كان الاختلاف بحيث لا يرى العرف تهافتهما، فلا وجه لعدم القبول، كما إذا قال أحدهما: رأيت الهلال في الساعة الخامسة، وقال الآخر: رأيت في الخامسة والرابع، أو قال أحدهما: ورث المال من أبيه الذي مات يوم الجمعة، وقال الآخر: بل من أبيه الذي مات يوم السبت، إلى غير ذلك من الأمثلة، فلا وجه لإطلاق عدم الثبوت.

ويرد على الثالث: إنه إن أراد ما ذكر في الإيراد على الثاني فله وجه، أما إذا أراد غير ذلك، فيرد عليه: أنه ربما كان الجامع قريباً ومع ذلك يرى العرف التهافت، فإنه إذا قال أحدهما: وقعت فيه قطره بول إنسان، وقال الآخر: بل قطره بول هره، كان الجامع قريباً، ومع ذلك ليستا على شيء واحد.

ويرد على الرابع:

وإن لم تثبت الخصوصيه، كما إذا قال أحدهما: إن هذا الشئ لاقى البول، وقال الآخر: إنه لاقى الدم، فيحكم بنجاسته لكن لا يثبت النجاسه البوليه ولا الدميه، بل القدر المشترك بينهما.

إنه إن أراد بالنفى النفى اللفظى فلا-خصوصيه لذلك، وإن أراد الأعم من اللفظى والالتزامى، فدائماً الاختلاف فى غير العموم المطلق يكون من مصاديق نفي كل واحد منهما للآخر، فإنه إذا قال أحدهما: إنه نجس، وقال الآخر: إنه لاقى البول، يكون الاختلاف بالعموم المطلق، فلا ينفى أحدهما الآخر، لا لفظاً ولا التزاماً.

أما إذا قال أحدهما: رأيت الهلال فى الساعه الخامسه، وقال الآخر: فى الساعه الخامسه والنصف، كان كل واحد منهما نافياً للآخر، بمعنى أن شهادته منصبه على شئ غير ما انصبت عليه شهاده الآخر، فتحصل أن الذى تقتضيه القاعده أن الشهادتين إذا كانتا منصبتين على شئ واحد عرفاً قبلتا، وإن كانتا مختلفتين فى الخصوصيات، وإذا لم تكونا منصبتين على شئ واحد عرفاً لم تقبلا، لأن ذلك ليس من مصاديق ما قامت عليه الشهاده.

ثم إنه على القول بثبوت الشهاده فى مورد الاختلاف يثبت الأصل {وإن لم تثبت الخصوصيه كما إذا قال أحدهما: إن هذا الشئ لاقى البول، وقال الآخر: إنه لاقى الدم، فيحكم بنجاسته لكن لا تثبت النجاسه البوليه ولا الدميه، بل القدر المشترك بينهما} لأن الشهاده تنحل إلى أمرين: أمر متفق عليه هو النجاسه، وأمر مختلف

لكن هذا إذا لم ينف كل منهما قول الآخر، بأن اتفقا على أصل النجاسه، وأما إذا نفاه كما إذا قال أحدهما: إنه لاقى البول، وقال الآخر: بل لاقى الدم، ففي الحكم بالنجاسه إشكال.

فيه هو البوليه والدميه، فيكون كما إذا قال كلاهما: يطلب زيد من عمرو داراً، واختلفا فقال أحدهما: ودجاجه، وقال الآخر: وكتاباً، حيث تثبت الدار ولا- تثبت الدجاجه والكتاب، لكن لا يخفى ما فى ذلك، إذ الشهاده المقيده كما فى النجاسه ليست كالشهاده على شيئين كما فى المثال، بل مثال ما نحن فيه أنه لو قال أحدهما: يطلب دجاجه، وقال الآخر: بل كتاباً، حيث لا يثبت أصل المالیه {لكن هذا إذا لم ينف كل منهما قول الآخر، بأن اتفقا على أصل النجاسه، وأما إذا نفاه كما إذا قال أحدهما: إنه لاقى البول، وقال الآخر: بل لاقى الدم، ففي الحكم بالنجاسه إشكال} ينشأ من أنهما اتفقا فى أصل النجاسه، ومن التعارض بين الشهود الموجب للتساقط.

ولا يخفى أنه يرد على المصنف أولاً: بأن النفى موجود فى المقامين، فإنه ربما يكون النفى لفظياً، وربما يكون التزامياً، فإن أراد الأعم من اللفظى والالتزامى، صح ما ذكره على مبناه، وإلا لم تكن خصوصيه لنى اللفظى، فإذا قال أحدهما: قتله زيد، وقال الآخر: قتله عمرو، كان كل منهما نافياً للآخر، حيث إن القتل لا يتحقق مرتين، وكذلك إذا قال أحدهما: تنجس بالبول، وقال الآخر: تنجس بالدم، إذ التنجس لا يحصل مرتين.

وثانياً: بأن المقامين متحدان فى الاتفاق على أصل النجاسه فتخصيص المصنف الاتفاق على الصورة الأولى غير تام.

(مسألة ٧ _ ٧): الشهادة بالإجمال كافيها أيضاً، كما إذا قال: أحد هذين نجس، فيجب الاجتناب عنهما،

(مسألة ٧ _ ٧): {الشهادة بالإجمال كافيها أيضاً، كما إذا قال: أحد هذين نجس، فيجب الاجتناب عنهما} لأن الشهادة بمنزله العلم، فكما يجب الاجتناب في صورت العلم الإجمالي، كذلك يجب الاجتناب في صورة الشهادة الإجمالية، وكذلك إذا قال الشاهدان: إنه نجس إما من جهة ملاقاه البول أو من جهة ملاقاه الدم.

ثم لا يخفى أن للمسألة صوراً:

الأولى: أن يرى كلاهما قطره خاصه وقعت، ثم لم يعلم أنها وقعت في الأحمر أو الأخضر، وهنا تقبل شهادتهما لأن المشهود به شيء واحد، وكان المصنف أراد هذه الصورة.

الثانية: أن يرى هذا قطره وقعت في أحدهما مردداً، ورأى الثاني قطره وقعت في أحدهما مردداً، ولم يتيقنا بأن ما رآه هذا هو عين ما رآه الآخر، أو علما بأن ما رآه هذا غير ما رآه الآخر، وهنا لا تقبل شهادتهما لأن المشهود به عند أحدهما لم يعلم أنه هو المشهود به عند الآخر، أو علم أنه غير المشهود به عند الآخر.

الثالثة: أن يرى هذا وقوع القطره في إناء معين، ويرى ذاك وقوع القطره في إناء معين، ثم لم يعلم بأن المعين عند هذا هو المعين عند الآخر، واشتبه الإناءان، وهنا لا تقبل شهادتهما، لأنه لم يعلم أن المشهود به عند أحدهما هو المشهود به عند الآخر، وإن

وأما لو شهد أحدهما بالإجمال، والآخر بالتعيين، كما إذا قال أحدهما: أحد هذين نجس، وقال الآخر: هذا معيناً نجس، ففي المسألة وجوه: وجوب الاجتناب عنهما، ووجوبه عن المعين فقط، وعدم الوجوب أصلاً.

اتفقاً في أن المشهود به قطره واحده، وذلك لاحتمال أن أحدهما رآها وقعت في الإناء الأيمن، والآخر رآها وقعت في الإناء الأيسر.

والحاصل: إنه كلما تصادقت الشهادتان قُبِلت، وكلما علم أو احتمل عدم تصادقهما _ بحيث لم تكونا شهادته على شيء واحد _ لم تقبل.

وأما لو شهد أحدهما بالإجمال، والآخر بالتعيين، كما إذا قال أحدهما: أحد هذين نجس، وقال الآخر: هذا معيناً نجس، ففي المسألة وجوه: {وجوب الاجتناب عنهما} لأن خصوصيه المعين لم تثبت، إذ المعين لم يشهد عليه إلا واحد، وقد اتفق كلاهما أن أحد الإناءين نجس فاللازم الأخذ بالمتفق عليه {ووجوبه عن المعين فقط} إذ أحد الشاهدين يقول: إنه نجس، ويقول الآخر: إنه يجب الاجتناب عنه، لأنه طرف للمردد فكلاهما متفقان لوجوب الاجتناب عنه، إما من باب أنه نجس، أو من باب أنه طرف العلم الإجمالي.

{وعدم الوجوب أصلاً} لأن المعين لم يقم عليه إلا شاهد واحد، فإن الشاهد الثاني لا يقول بأن المعين نجس، وطرف المعين لم يقم عليه حتى شاهد واحد، إذ الشاهد الثاني لا يقول بأن طرف

المعين نجس فلا يجب الاجتناب عن شىء منهما لعدم العلم بتصادق الشهادتين.

وفصل السيد الحكيم بأنه (إن كانت الشهادتان حاكيتين عن واقعه واحده _ بأن يكون الشاهدان فى مكان واحد مثلاً، فتقع قطره من الدم فى أحد الإناءين، ويكون أحد الشاهدين جاهلاً- بالتعيين، والآخر عالماً به _ فيجب الاحتياط حينئذ، والاجتناب عن جميع الأطراف لرجوع شهادته الثانى إلى تعيين ما يشهد به الأول مع موافقته فى الشهاده به فقد تحقق قيام البينه على الواحد المررد ولم يثبت تعيينه، وإن كانتا حاكيتين عن واقعتين _ بأن شهد أحدهما بأنه وقع من دم رعاfe قطره فى إناء معين من دون علم الشاهد الآخر بذلك، بل هو يشهد بأنه وقع من دم رعاfe نفسه قطره فى أحد الإناءين المررد عنده بينهما، والشاهد الأول لم يعلم بهذه الواقعه _ فلا يجب الاحتياط لعدم قيام حجه على واقعه من إحدى الواقعتين)^(١)، انتهى.

ويرد عليه:

أولاً: إن الشق الأول يجب تقييده بما إذا اتحدت الشهادتان، فإن جهل أحد الشاهدين بالتعيين قد يكون طارئاً وقد يكون من الأول، فإذا كان الأول تم كلام السيد، أما إذا كان طارئاً لم يتم، مثلاً رأى زيد أن القطره وقعت فى الإناء الأحمر، ورأى

ص: ٤١٩

عمرو أنها وقعت في الإناء الذي بجانب نفسه، ثم شك في الإناء الذي كان بجانب نفسه هل هو الأحمر أو الأبيض، فإنه في هذه الصورة لا نعلم بانطباق الشهادتين، لاحتمال أن عمرأ رأى أنها وقعت في الإناء الأبيض ثم شك، ويكون حال هذا حال ما إذا قال أحدهما: إن القطره وقعت في الأبيض، وقال الآخر: إنها وقعت في الأحمر.

وثانياً: إن الشق الثاني، خروج عن مفروض المتن، إذ مفروضه أن طرف العلم الإجمالي عند أحدهما هو نفس المعين عند الآخر، ومثال السيد في قطرتين لا- في قطره واحده، ومن الواضح أن حسب مثال السيد لا تثبت الشهاده ولو كانت على المعين، فقال أحدهما: وقعت قطره من أنفى في الأحمر صباحاً، وقال الآخر: وقعت قطره من أنفى في الأحمر مساءً.

بقي شيء: وهو أن الشهاده المردده لا فرق فيها بين أن تكون من جنس واحد أو من جنسين.

مثلاً: قد يقولان: أحد هذين نجس، وقد يقولان: هذا المعين إما نجس أو مغصوب، كما أن الشهاده المردده قد تكون لجهلها بالمعين، وقد يكون لجهل أحدهما، وقد يكون مع علمهما وعدم إرادته بيان الواقع، كما أن الشهاده المردده قد تكون ترديداً في الأصل، وقد تكون ترديداً في الخصوصيات، مثلاً قالوا: إنه تنجس إما بالولوغ أو بالدم، فالظاهر أنه يجب الجامع لا الخصوصيه إذ لم تقم عليها حجه، فإن الشهاده على أصل النجاسه لا على الولوغ، فهو مثل

أن يقولوا يطلب منك إما مائه وإما خمسين.

اللهم إلا- أن يقال بالفرق، فإن المائة والخمسين غير ارتباطيه، بخلاف النجاسه المطلقه والنجاسه الولوجيه. ولو شهدا بالمعين ثم ترددتا فى كون النجس هذا أو ذاك اجتنب عنهما، ولو انعكس بأن شهدا بالمجمل ثم عيناه اجتنب عن المعين لا عن طرفه، وفى المقام فروع كثيره نكتفى منها بهذا القدر.

ص: ٤٢١

(مسأله _ ٨): لو شهد أحدهما بنجاسه الشىء فعلاً، والآخر بنجاسته سابقاً مع الجهل بحاله فعلاً فالظاهر وجوب الاجتناب،

(مسأله _ ٨): {لو شهد أحدهما بنجاسه الشىء فعلاً، والآخر بنجاسته سابقاً مع الجهل بحاله فعلاً، فالظاهر وجوب الاجتناب} وذلك لأن كليهما يشهدان بنجاسته فعلاً، أحدهما بالعلم والآخر بالاستصحاب، فيكون حال ذلك حال ما إذا شهد أحدهما يوم الجمعة بأنه نجس، وشهد الآخر يوم السبت بأنه نجس، فإنه لا فرق فى أن يجتمع الشاهدان على الشهاده يوم السبت، أو تتقدم شهاده أحدهما يوم الجمعة، وتتأخر شهاده الآخر فى يوم السبت، وهذا أحد الأقوال فى المسأله.

والقول الثانى: عدم وجوب الاجتناب لأنه لم تثبت عند المشهود عنده لا نجاسته السابقه ولا نجاسته الفعلية بالبينه.

أما نجاسته السابقه، فإنه لا دليل عليها إلا شاهد واحد، وأما نجاسته الفعلية لأن الشاهد على النجاسه الفعلية شاهد واحد، وليس الشاهد على نجاسته السابقه شاهداً على نجاسته الفعلية، معتمداً على الاستصحاب، وهذا بخلاف ما إذا شهد الاثنان على نجاسته السابقه أو نجاسته الفعلية.

والقول الثالث: فى المسأله التفصيل بين ما إذا انحلت شهاده الأول إلى أمرين، بأن شهد بأنها نجسه سابقاً علماً، وحالاً استصحاباً، فتثبت

النجاسه، لأن أحدهما يشهد بنجاسته الظاهريه، والآخر يشهد بنجاسته الواقعيه، وبين ما إذا لم تنحل بأن لم يشهد الشاهد الأول إلا بنجاسته الواقعيه سابقاً، لكن الظاهر تماميه ما ذكره المصنف تبعاً لجمله من المعلقين، كالسيد ابن العم وغيره، وإن رده بعض المعلقين كمصباح الهدى، وأشكل فيه آخر كالمستمسك، واحتاط في المسأله جمع، كالساده البروجردى والجمال وغيرهما.

إذ يرد على القول الثانى: بأن الشاهد على نجاسته السابقه يعد عرفاً بضميمه الاستصحاب شاهداً على نجاسته الفعليه.

وعلى القول الثالث: بأن الانحلال طبيعى، فما دام أن الشاهد على نجاسته السابقه لم يرفض نجاسته الفعليه، فكلامه بضميمه الاستصحاب يفيد نجاسته الحاليه، وربما يقرر وجوب الاجتناب بالعلم الإجمالى فإن الشاهدين يقولان إنه نجس قطعاً إجمالاً، إما فى الزمان السابق وإما فى الزمان الحالى، والمشهود به على هذا التقدير واحد قام عليه شاهدان فيلزم الاجتناب عنه.

لكن فيه: إن كفيه أداء الشهاده فى مفروض المتن غير هذه الكيفيه، ومن المعلوم أنه لا- علم إجمالى للشاهدين، بل كل واحد منهما يعلم بالتفصيل، كما لا علم إجمالى للمشهود عنده، إذ العلم الوجدانى ليس بحاصل له، والعلم التبعدى أى الشهاده لم يقم عنده لأن كل شاهد يشهد لوقت غير الوقت الذى يشهد عليه الشاهد الآخر، فلم يجتمع الشاهدان على المشهود به الواحد.

نعم إذا شهد الشاهدان بالإجمال بأن قالوا: إنه نجس قطعاً،

وكذا إذا شهدا معا بالنجاسة السابقة لجريان الاستصحاب.

إما في الزمان السابق، وإما في الزمان اللاحق، وجب الاجتناب عنه في الزمانين.

لكن هذا غير ما نحن فيه، كما أنه إذا قال الشاهدان: إنه نجس فعلاً، لكن أحدهما قال ذلك بمقتضى علمه الحالى وقال الآخر ذلك بمقتضى الاستصحاب عنده، ثبت الحكم، فإن الشاهد والحاكم والمشهود عنده كلهم يتمكنون من الاعتماد على الاستصحاب.

فإذا شهد الشاهدان يوم الجمعة عند الحاكم بأن الدار لزيد، جاز للحاكم أن يحكم يوم السبت بأنها له اعتماداً على قولهما، كما أن الشاهد إذا علم يوم الجمعة أنها لزيد جاز له أن يشهد عليه يوم السبت، وكذلك إذا شهدا عند عمرو يوم الجمعة جاز له أن يرتب الأثر على شهادتهما يوم السبت، إذ إطلاق أدله الحجة شامله لجميع الأطراف، والظاهر أنه لا خلاف في ذلك بين الأحكام من ملك وزوجيه ونجاسه وخليه وطهاره وغيرها.

{وكذا إذا شهدا معا بالنجاسة السابقة لجريان الاستصحاب} فإن البيه بمنزله اليقين فكما أنه يستصحب النجاسة إذا كان متيقناً سابقاً كذلك إذا شهدت البيه على السابق.

هذا إذا شهدا بالنجاسة في وقت واحد. أما إذا قال أحدهما: إنه تنجس قبل شهر، وقال الآخر: إنه كان نجساً قبل عشره أيام

جاءه الفرع الأول، أعنى قوله: "لو شهد أحدهما بنجاسه الشيء فعلاً" الى آخره... لأنه لا فرق مع تفكك الشهاده بين أن يقول أحدهما: نجس فعلاً ويقول الآخر: إنه تنجس قبل شهر، وبين أن يقول أحدهما: إنه تنجس قبل شهر، ويقول الآخر: إنه كان نجساً قبل عشره أيام. ولو قال أحدهما: إنه تنجس قبل شهر، وقال الآخر: إنه تنجس قبل عشره أيام، لم تثبت النجاسه لعدم توارد الشهادتين على موضوع واحد، فمثله كما إذا قال أحدهما: رأيت الهلال في نقطه الجنوب، وقال الآخر رأيتة في الدرجه الثلاثين إلى الغرب من الجنوب مثلاً، أو قال أحدهما: إنه تزوجها أو طلقها في أول شهر رمضان، وقال الآخر: في أول شوال، فإن من المعلوم أن اجتماعهما في اللازم، لا يفيد مع ذكر المستند.

ولو قال أحدهما: إن المطلقه خرجت من العده حالاً، وقال الآخر: بل تخرج منها بعد عشره أيام، كان حال ذلك حال ما إذا قال أحدهما: إنها خرجت من العده الآن، وقال الآخر: بل خرجت منها قبل عشره أيام، أو قال أحدهما: إنها تخرج بعد عشره أيام، وقال الآخر: إنها تخرج بعد شهر.

والحاصل، إنه إذا تواردت الشهادتان على موضوع واحد لم يثبت المشهود عليه، سواء كان عدم التوارد لأجل استنادهما إلى مستندين، كما إذا قال أحدهما: إنه تنجس بالدم، وقال الآخر: بل بالبول، أو لأجل اختلافهما في الزمان سواء كان كلاهما ماضياً أو مستقبلاً، أو

ماضياً ومستقبلاً، أو ماضياً وحالاً، أو حالاً ومستقبلاً، أو لأجل اختلافهما في سائر الخصوصيات.

ص: ٤٢٤

(مسألة ٩ _): لو قال أحدهما: إنه نجس، وقال الآخر: إنه كان نجساً والآن طاهر، فالظاهر عدم الكفايه وعدم الحكم بالنجاسه.

(مسألة ٩ _): {لو قال أحدهما: إنه نجس} فعلاً. {وقال الآخر: إنه كان نجساً والآن طاهر، فالظاهر عدم الكفايه وعدم الحكم بالنجاسه} في المسألة احتمالان:

الأول: الحكم بالنجاسه لأن المشهود تجمعت عنده شهادتان بالنجاسه، الشهاده الفعلية بالنسبه إلى الشاهد الأول، والشهاده الاستصحابيه بالنسبه إلى الشاهد الثاني، وقول الشاهد الثاني إنه طاهر الآن، لا ينفع لأنه شهاده شاهد واحد، فالمسألة مثل ما إذا شهد اثنان بنجاسته السابقه، ثم شهد شاهد ثالث بطهارته الفعلية، حيث إن الشاهد الواحد لا يقاوم الشاهدين، ومنه يعلم أنه لا فرق بين ما ذكره المصنف من الفرض وبين أن يشهد الشاهد الثاني بالنجاسه السابقه، ثم بعد عمل المشهود عنده على النجاسه يقول الشاهد: لكنه الآن نجس.

الثاني: عدم الحكم بالنجاسه لأن خير العادلين متعارضين بالنسبه إلى الحاله الفعلية فأحدهما يقول: إنه طاهر فعلاً، والآخر يقول: إنه نجس فعلاً، فيتعارضان ويتساقطان، هذا بالإضافة إلى أنه منصرف عن مثل قوله (عليه السلام): «إنما أفضى بينكم بالبينات

والأيمان» (١١)، فلو قال أحد الشاهدين: إنها زوجته فعلاً وقال الآخر: إنها كانت زوجته يوم أمس، والآن ليست زوجته لأنه طلقها مثلاً فإنه لا يقال عرفاً إنه قامت البينة على زوجيته عرفاً، وهذا القول هو الأقوى، وهو الذى اختاره المصنف وغالب المعلقين.

ص: ٤٢٨

١- الوسائل: ج ١٨ ص ١٦٩ الباب ٢ من أبواب كيفية الحكم فى القضاء ح ١.

(مسأله _ ١٠): إذا أخبرت الزوجه أو الخادمه أو المملوكه بنجاسه ما فى يدها من ثياب الزوج أو ظروف البيت كفى فى الحكم بالنجاسه، وكذا إذا أخبرت المريبه للطفل أو المجنون، بنجاسته أو نجاسه ثيابه.

(مسأله _ ١٠): {إذا أخبرت الزوجه أو الخادمه أو المملوكه بنجاسه ما فى يدها من ثياب الزوج أو ظروف البيت، كفى فى الحكم بالنجاسه}، وكذا إذا أخبرت بالطهاره بعد أن كان نجساً، لما تقدم من حجيه إخبار ذى اليد، وقد صرح بذلك الجواهر والمستمسك ومصباح الهدى، واختاره المعلقون، كالساده ابن العم والبروجردى والجمال وغيرهم، ومنه يعلم أنه لا فرق بين الزوجه وسائر أهل البيت الذين يعدّون ذا اليد على الشىء، وإذا تعارض قولاً ذى اليد بأن قال أحدهما إنه نجس، والآخر بأنه طاهر، تساقطا، وإن كان أحدهما أقوى يداً، كالخادمه وسيده البيت، إذ لا دليل على تقدم الأقوى هنا.

نعم إذا كان فى طرف منهما العدد والعداله قدم من باب الشهاده، كما أنه إذا كان ذو اليد وسواسياً لم يقبل قوله فى النجاسه، لأن سقوط اعتبار قوله كما تقدم يخص أدله حجيه ذى اليد.

{وإذا أخبرت المريبه للطفل أو المجنون} أو أبوهما وأمهما من سائر من له يد عليهما {بنجاسته أو نجاسه ثيابه} ولكن إذا كان الطفل مميزاً مدركاً وقال إنه طاهر، فالظاهر أنه يقع التعارض بين قوله وقولهم، إذ هو ذو اليد على نفسه وملابسه، وعمد الصب خطأ لا يدل على سقوط قوله فى المقام.

بل وكذا لو أخبر المولى بنجاسه بدن العبد أو الجارية أو ثوبهما، مع كونهما عنده، أو فى بيته.

{ بل وكذا لو أخبر المولى بنجاسه بدن العبد أو الجارية أو ثوبهما، مع كونهما عنده أو فى بيته } لأنه يُعدّ ذا اليد عليهما، وأشكل فى ذلك المستمسك ومصباح الهدى، وإن وافق المتن الساده البروجردى وابن العم والجمال وغيرهم، وجه الإشكال أنه ليس لدليل اعتبار اليد إطلاق يشمل المقام، ومجرد الملك لا يوجب ذلك كما تقدم، فإن بين اليد وبين الملك عموم من وجه، فإنه يمكن الملك بدون اليد، ويمكن اليد بدون الملك، ويمكن جمعهما، واحتمال نفوذ قول المالك فيهما كنفوذ قوله فى الإقرار على نفسه بالنسبه إليهما، كما إذا قال إنهما مدبران أو مكاتبان أو مشترك فيهما أو ما أشبه ذلك غير تام، لأن المقام مقام اليد، ونفوذ الإقرار من باب إقرار العقلاء، فلا يقاس أحد المقامين بالآخر، هذا خصوصاً إذا أنكر العبد أو الأمه النجاسه.

نعم إذا كانا صغيرين دخل الكلام فى المسأله السابقه، أى المريبه، لعدم الفرق فى ذلك بين الحر والعبد، ولو قال العبد إن ثوب مولاه نجس، وهو مستول عليه لضعف المولى _ بحيث يكون العبد ذا يد عليه _ أو مرضه أو ما أشبهه، قبل قوله، وكان من مسأله إخبار الخادمه بنجاسه ما فى يدها.

والظاهر أنه لا- فرق فى قبول قول ذى اليد فى النجاسه، بين كونه مسلماً أو كافراً، ولا- فى المسلم بين كونه موافقاً أو مخالفأ، لإطلاق أدله اليد.

نعم فى قبول قول الكافر فى الطهاره إشكال إذا أخبر بطهاره الشىء بعد نجاسته، أما بالنسبه إلى المخالف المعتقد بطهاره ما لا نقول بطهارته، فالظاهر القبول، كما دل على ذلك أخبار السوق وغيرها.

ص: ٤٣١

(مسأله _ ۱۱): إذا كان الشئ بيد شخصين كالشريكين يسمع قول كل منهما في نجاسته، نعم لو قال أحدهما: إنه طاهر، وقال الآخر: إنه نجس، تساقطا،

(مسأله _ ۱۱): {إذا كان الشئ بيد شخصين كالشريكين} أو الزوج والزوجه، أو نفرين المستولين على الشئ كالخادمتين {يسمع قول كل منهما في نجاسته} لأن حجيه اليد أعم من الاستقلاله والضمنيه فيشمل دليل اليد المقام، كما يشمل اليد الواحده، ومنه يعلم أنه لا فرق بين أقسام الاشتراك.

{نعم لو قال أحدهما: إنه طاهر، وقال الآخر: إنه نجس تساقطا} والمرجع أصل الطهاره، لا أنه يتوقف في المتنازع فيه ويحتاط، إذ لا- وجه لمنع الأصل، ولا- دليل على الاحتياط، وكذلك في سائر ذى اليد إذا قلنا بحجيته في كل مورد، كما إذا قال أحد الأبوين: إن بنتهما أخت زيد من الرضاعه، وقال الآخر: ليست أخته من الرضاعه، فيتساقطان ويجوز لزيد زواجهما، أو إذا قال أحد الشريكين: هذا كُر ماءٍ، وقال الآخر: ليس بكر، فإذا تساقطا رجع إلى حالته السابقه إن كانت، وإلا فكما ذكر في الشك في الكزيه.

أو إذا قال أحدهما: إن القبله على اليمين، وقال الآخر: بل على اليسار، فإنهما يتساقطان، لكن هل يجب الاتجاه إليهما فقط، أو أربع صلوات؟ احتمالا-ن: من أنهما ينفيان الاتجاه الثالث، فقد قام ذو اليد على عدم الثالث، وقول ذى اليد كما هو حجه في مدلوله المطابقي

كما أن البيه تسقط مع التعارض،

كذلك حجيه فى مدلوله الالتزامى، فإذا سقط المدلول المطابقى لمحدور، بقى مدلوله الالتزامى حجه بلا محدور.

كما أنه إذا سقط مدلوله الالتزامى لمحدور، بقى مدلوله المطابقى بلا محدور، ولإمكان التفكيك فى الأدله الشرعيه، طريقاً أو أماره أو اصلاً، ومن أنهما إذا تساقطا فلا حجيه فيهما، وإذ لا حجيه فلا يؤخذ بهما، لا فى المدلول المطابقى، ولا فى المدلول الالتزامى، ولذا إذا شهدت إحدى البيتين بأنها رأت الهلال فى الجنوب الشرقى، وشهدت الأخرى بأنها رآته فى الجنوب الغربى، لا- يحكم بأنه أول الشهر، مع أن الجامع بينهما وهو كون الليله من أول الشهر، ليس موضع تعارضهما، بل محل تسالمهما، وقد تقدم بعض الكلام فى ذلك.

{ كما أن البيه تسقط مع التعارض } على المشهور، لكن قد تقدم الإشكال فى ذلك، ثم إن مورد البيتين إما واحد، وإما متعدد، والمتعدد إما مع ذكر السبب، أو من دون ذكر السبب، ومع ذكر السبب إما يكون لهما اختلاف فيه، أو لا يكون لهما اختلاف فيه، فالأقسام أربعه:

الأول: أن يكون موردهما واحداً، كما إذا قال أحدهما: إنه الآن طاهر، وقال الآخر: إنه الآن نجس، وهنا يتساقطان، ويكون المرجع أصل الطهاره إن لم يكن هناك استصحاب النجاسه، ولا ينافى

ص: ٤٣٣

ومع معارضتها بقول صاحب اليد تقدم عليه.

ما نذكره هنا مع ما بنينا عليه في السابق من عدم التساقت عند التعارض، لأن ذلك لم يكن على إطلاقه كما حقق في محله.

الثاني: أن يكون موردهما متعدداً، مع ذكرهما السبب واتفقهما فيه، كما إذا قال أحدهما: وقعت قطره دم في الإناء الأحمر، وقال الآخر: بل وقعت في الإناء الأبيض، والظاهر تساقطهما أيضاً، لتدافعهما والرجوع إلى الأصل. واحتمال وجوب الاجتناب عنهما من باب العلم الإجمالي _ حيث إنه ليس اختلاف بينهما في أصل النجاسة، وإنما الاختلاف في نجاسه هذا أو ذاك _ مدفوع بأن حال ذلك حال ما إذا قال أحدهما: رأيت الهلال في الجنوب الشرقي، وقال الآخر: بل رأيت في الجنوب الغربي، حيث إن العرف يرى التعارض بينهما، ووجود الجامع لا يوجب الأخذ بذلك الجامع كما تقدم.

الثالث: هو الثاني مع عدم اختلافهما في السبب، كما إذا قالت إحدى البيئتين: إن الأحمر نجس لوقوع قطره دم فيه، وقالت الأخرى: إن الأبيض نجس لوقوع قطره بول فيه، ومن الواضح الأخذ بهما جميعاً لعدم التنافي.

الرابع: تعدد المردد من دون ذكر السبب، كما إذا قالت إحداهما: إن هذا الإناء نجس، وقالت الأخرى: إن ذاك الإناء نجس، ولا إشكال أيضاً في الأخذ بهما لعدم التنافي {ومع معارضتها بقول صاحب اليد تقدم عليه} كما تقدم وجهه، فراجع.

مسأله ١٢ : اعتبار قول ذى اليد إذا كان كافراً

(مسأله _ ١٢): لا فرق فى اعتبار قول ذى اليد بالنجاسه بين أن يكون فاسقاً أو عادلاً، بل مسلماً أو كافراً.

(مسأله _ ١٢): {لا- فرق فى اعتبار قول ذى اليد بالنجاسه بين أن يكون فاسقاً أو عادلاً} لإطلاق أدله حجه قول ذى اليد {بل مسلماً أو كافراً} كما تقدم الكلام فيه، وقد قرر ذلك الساده ابن العم والبروجردى والجمال وغيرهم.

نعم فى الكافر الذى يكون ميزان النجاسه عنده غير ميزان النجاسه عند المسلم، لا يمكن الاعتماد عليه، إذ لا دليل على الاعتماد فى هذه الصوره، فاللازم الرجوع إلى الأصل، أما فى باب النكاح والطلاق فيعتمد على قول الكافر، لقاعده (لكل قوم نكاح).

نعم إذا ذكر الكافر السبب للنجاسه، وكان سبباً عندنا لم يبعد القبول، للإطلاق الذى تقدم الكلام حوله.

ثم إن الكلام حول قبول قول ذى اليد الكافر _ بالنسبه إلى الكفر وعدم الكثرية، والقبله وعدمها، والزوجيه والخليه والمطلقه، والطاهر والنجس، وكونها فى العده أم لا؟ وفى العاده أم لا؟ وأنه عبد أو حر؟ وأن الشىء الفلانى ملكه أم لا؟ وأنها محلله للذبح الشرعى، أو الاصطياد الشرعى فى مثل السمك، بل فى كل حيوان، إذا قال إن المسلم باشر ذلك بالشرائط المعبره، إلى غير ذلك _ يحتاج الى بحث طويل جداً ومزيد تتبع وتأمل.

مسأله ١٣ : اعتبار قول ذى اليد إذا كان صبياً

(مسأله _ ١٣): فى اعتبار قول صاحب اليد إذا كان صبياً إشكال، وإن كان لا يبعد إذا كان مراهقاً.

(مسأله _ ١٣): {فى اعتبار قول صاحب اليد إذا كان صبياً إشكال} من أصله عدم الحجية، خصوصاً بعد قوله (عليه السلام): «عمد الصبيان خطأ»^(١)، ومن السيره وغيرها {وإن كان لا يبعد إذا كان مراهقاً} أى مميزاً كاملاً التمييز، للسيره التى بها يخرج عن أصله عدم الحجية، وقد تقدم التلويح إلى ذلك، فراجع.

ص: ٤٣٦

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٣٠٧ الباب ١١ من أبواب العاقله ح ٣.

مسأله ١٤ : اعتبار قول ذى اليد بعد الاستعمال وبعد الخروج عن يده

(مسأله _ ١٤): لا يعتبر فى قبول قول صاحب اليد أن يكون قبل الاستعمال كما قد يقال، فلو توضأ شخص بماء مثلاً وبعده أخبر ذو اليد بنجاسته، يحكم ببطلان وضوئه، وكذا لا يعتبر أن يكون ذلك حين كونه فى يده، فلو أخبر بعد خروجه عن يده بنجاسته حين كان فى يده، يحكم عليه بالنجاسه فى ذلك الزمان،

(مسأله _ ١٤): {لا يعتبر فى قبول قول صاحب اليد أن يكون قبل الاستعمال كما قد يقال، فلو توضأ شخص بماء مثلاً وبعده أخبر ذو اليد بنجاسته، يحكم ببطلان وضوئه، وكذا لا يعتبر أن يكون ذلك حين كونه فى يده، فلو أخبر بعد خروجه عن يده بنجاسته حين كان فى يده، يحكم عليه بالنجاسه فى ذلك الزمان}، الاستعمال قد يكون باختيار صاحب اليد، وقد يكون من دون اختياره، فالأول: كما إذا باع داره أو وهب أثاثه ثم قال: إنه لم يكن ملكاً له، أو زوج ابنته ثم قال: إنها كانت مزوجه من ذى قبل، أو فى العده أو اخت الزوج من الرضاعه، وكذلك إذا زوجت المرأه نفسها ثم ادعت أحد هذه الأمور، أو قدم طعامه إلى الضيوف ثم قال: إنه كان مغصوباً أو نجساً، أو باع عبده ثم قال: إنه كان حراً، وفى هذه الموارد ينبغى القول بعدم قبول قوله، وذلك لحمل فعل المسلم على الصحيح، وهو مقدم على إقرار العقلاء وعلى قول ذى اليد.

ثم إنه إذا أخذ بقوله لزم أن تملك كل زوجه بطلان النكاح بادعائها عدم توفر الشرط حين العقد، وأن يملك كل بائع وواهب

ونحوهما أن يسترجع المال، إلى غير ذلك، وهذا خلاف ما يستفاد من النص والفتوى والسيره القطعيه، والفرق بين النجاسه وما ذكر لا وجه له، فكما لا يقبل قول البائع بعد البيع إن المتاع لم يكن ملكه، كذلك لا يقبل قوله إن المتاع كان نجساً.

وما ذكره المستمسك (من أن المراد من ذى اليد ذو اليد حال النسبه المحكيه لا حال الحكايه) (١١) فيه: إنه أول الكلام، ولذا كان المحكى عن التذكرة وجماعه وميل الجواهر اعتبار قبول قول ذى اليد بما إذا كان قبل الاستعمال، وكلامهم وإن كان مطلقاً إلا أن المورد الذى ذكرناه لا ينبغى الإشكال فيه، ولذا قال السيد ابن العم فى قبول قوله بعد الخروج عن يده إشكال، واحتاط السيدان الاصطهباناتى والجمال فى الحكم بالنجاسه، كما أنه ظهر مما تقدم عدم الفرق بين اليد القريبه والبعيده، فكما أنه لو باعه ثم بعد البيع قال إنه ملك لغيره، لا يقبل قوله، سواء كان ذلك بعد البيع بساعه، أو بسنه، كذلك إذا قال بأنه كان نجساً، فتفريق المستمسك بين اليد القريبه والبعيده غير ظاهر الوجه.

ثم إن ما ذكرناه بالنسبه إلى عدم القبول ما بعد الخروج عن اليد لا فرق فيه بين كون دعوى المدعى موجه لبطلان العمل كما إذا قال بأن المرأه كانت مزوجه، أو موجه لتوقفه على شيء آخر، كما

ص: ٤٣٨

إذا قال: إن بيعه أو نكاحه كان فضولياً.

نعم إذا قال إن الثوب الذى باعه كان نجساً، مما لا- يوجب بطلان العمل ولا توقفه على شىء آخر، يكون قبول قوله وعدمه موضع التردد، من جهة الشك فى السيره فى قبول قول ذى اليد فى مثل هذا المورد، فالأصل عدم حجيه قوله، ومن جهة الاحتياط. لكن لا يبعد الأول، لأصالة عدم حجيه ما شك فى وجوده أو فى حجيته. ومنه يعلم أنه لو أعطى ماءً لإنسان ليتوضأ أو يغتسل به أو يشربه، ثم بعد الوضوء أو الغسل أو الشرب قال: إنه كان نجساً، لم يقبل قوله. هذا كله فى ما إذا كان الاستعمال باختياره.

أما إذا كان الاستعمال من دون اختياره، كما إذا أكل من بيوت من تضمنتهم الآيه، أو أمر الحاكم ببيع ما عنده، أو طلاق زوجته، أو شرب الماء لكونه عطشاناً مشرفاً على الهلكه، فقد يكون الشىء مما لا أثر له حين الإخبار، كما إذا لم يتلوث فمه بالطعام الذى أكله، فقال صاحب المال إنه كان نجساً، وهذا ليس محل الكلام كما هو واضح. وقد يكون الشىء مما له أثر، كما إذا تلوث فمه _ بحيث لو كان نجساً لزم عليه تطهير فمه _ أو قال: إن المال لم يكن ماله، حتى يكون بيع الحاكم باطلاً أو قال: إنه جامع الزوجه فالطلاق فى طهر المواقعه، فالطلاق باطل وهكذا، فهنا قولان:

الأول: إنه لا يقبل قول صاحب اليد لأصالة عدم حجيته، فإن المتيقن من السيره هو قبل الاستعمال، ولأنه خرج بالاستعمال

عن اليد، فاليد منتفٍ موضوعاً.

ولصحيحه العيص: سألت الصادق (عليه السلام) عن رجل صلى في ثوب رجل أياماً، ثم إن صاحب الثوب أخبره أنه لا يصلى فيه؟ قال (عليه السلام): «لا يعيد شيئاً من صلاته»^(١)، وهذا القول هو الذى اختاره جمع.

والثانى: إنه يقبل قوله، لأنه لا- نسلم عدم وجود السيره، ولأن المراد باليد حال النسبه لا حال الإخبار. والصحيحه بعد معارضتها بموثقه ابن بكير، الأمره بالإعاده فى فرض السؤال لا تدل على المطلوب، ولا تدل على عدم الحجيه مطلقاً، بل تدل على أن النجاسه المجهوله لا توجب إعاده الصلاه، وربما تؤيد سماع قول ذى اليد، قصه قذف الإمام أبى الحسن (عليه السلام) للبيضة التى أكلها^(٢) بعد أن أكل، حين قيل إنها مقامر بها، كما يؤيده أيضاً ما دلّ على أن الغائب على حجته، فإذا باع الحاكم ماله أو فعل ما أشبه ذلك ثم جاء الغائب وأنكر البيع لحجه قبلت حجته.

هذا والمسأله محتاجه إلى مزيد من التأمل والتتبع، ولعل مواردهما مختلفه.

ص: ٤٤٠

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٦٠ الباب ٤٠ من أبواب النجاسات ح ٦.

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ١١٩ الباب ٣٥ من أبواب ما يكتسب به ح ٢.

ومع الشك في زوالها تستصحب.

{ومع الشك في زوالها تستصحب} وقد تقدم الكلام في الاستصحاب، فراجع.

ص: ٤٤١

المحتويات

المحتويات

ص: ٤٤٣

- مسأله ١: فى نجاسه الثالث.....٧
- مسأله ٢: فى المسك وفأرتة.....١١
- مسأله ٣: المراد من الميتة.....٢٥
- مسأله ٤: الشك فى أجزاء الميتة.....٢٦
- مسأله ٥: الموت أو القتل أو الذبح.....٢٧
- مسأله ٦: أجزاء الحيوان فى سوق المسلمين.....٣٢
- مسأله ٧: ما يؤخذ من يد الكافر.....٦٠
- مسأله ٨: عدم طهاره جلد الميتة بالذبح.....٦١
- مسأله ٩: حكم السقط والفرخ.....٦٢
- مسأله ١٠: ملاقات الميتة.....٦٥
- مسأله ١١: فى ما خرج عند الروح.....٦٦
- مسأله ١٢: مجرد خروج الروح يوجب النجاسه.....٦٨
- مسأله ١٣: فى المضغه والمشيمة.....٧٢
- مسأله ١٤: فى طهاره العضو المعلق.....٧٣
- مسأله ١٥: الجند بادستر.....٧٤
- مسأله ١٦: فى اللحم مع الظفر أو السن.....٧٦
- مسأله ١٧: الشك فى العظم ونحوه.....٧٧
- مسأله ١٨: فى حليه الجلد المطروح.....٨٠
- مسأله ١٩: فى حرمة بيع الميتة.....٨٣

- الخامس من النجاسات: الدم.....٩٣
- فى دم غير ذى النفس.....١٠٥
- فى الدم الموجود تحت الأحجار.....١١١
- فى الدم المتخلف فى الذبيحه.....١١٢
- مسأله ١: دم العلقه والبيض.....١٢٠
- مسأله ٢: فى حليه المتخلف.....١٢٤
- مسأله ٣: الدم الأبيض.....١٣٣
- مسأله ٤: فى نجاسه الدم فى اللبن.....١٣٥
- مسأله ٥: فى طهاره دم الجنين.....١٣٦
- مسأله ٦: فى فروع الدم المتخلف.....١٣٧
- مسأله ٧: المشكوك من الدماء.....١٣٨
- مسأله ٨: فى فروع الدم.....١٤٦
- مسأله ٩: فى طهاره الرطوبه الناتجه من حك الجسد.....١٤٨
- مسأله ١٠: فى الماء الأصفر.....١٤٩
- مسأله ١١: لو وقع الدم فى القدر.....١٥١
- مسأله ١٢: فى ما لو أدخل إبره أو سكيناً فى البدن.....١٥٦
- مسأله ١٣: فى الدم الخارج من الأسنان أو الفم.....١٥٧
- مسأله ١٤: الدم المتجمد تحت الظفر والجلد.....١٦٠
- السادس والسابع من النجاسات: الكلب والخنزير.....١٦٤
- فى المتولد بين الحيوانين.....١٧٦

الثامن من النجاسات: الكافر.....١٨٢

في منكر ضروره المذهب٢٠٩

في أولاد الكفار.....٢٢٤

ص: ٤٤٦

- مسألة ١: فى طهاره ولد الزنا.....٢٣٥
- مسألة ٢: فى نجاسه الغلاه.....٢٤١
- فى الخوارج والنواصب.....٢٤٨
- فى المجسمه.....٢٥٢
- فى المجبره.....٢٥٥
- فى المخالفين٢٥٦
- مسألة ٣: فى غير الاثنى عشرية.....٢٥٩
- مسألة ٤: فى من شك فى اسلامه.....٢٧٤
- التاسع من النجاسات: الخمر.....٢٧٤
- مسألة ١: العصير العنبى٢٩٢
- فى ماء الزبيب.....٣١٠
- مسألة ٢: صيروره العصير دبساً.....٣٢٩
- مسألة ٣: الكشمش وشبهه فى المرق.....٣٣٣
- العاشر من النجاسات: الفقاع.....٣٣٤
- مسألة ١: فى ماء الشعير٣٤٦
- الحادى عشر من النجاسات: عرق الجنب من الحرام٣٤٦
- مسألة ١: فى العرق الخارج حال الاغتسال.....٣٥٦
- مسألة ٢: فى ما لو أجنب من الحرام ثم من الحلال.....٣٥٧
- مسألة ٣: طهاره عرقه بعد التيمم.....٣٥٨
- مسألة ٤: فى عرق الصبى الغير بالغ المجنب من الحرام٣٥٩

الثاني عشر من النجاسات: عرق الإبل الجلاله ٣٥٩

مسأله ١: المسوخ ونحوها..... ٣٦٣

مسأله ٢: المشكوك طهارته ونجاسته..... ٣٧١

ص: ٤٤٧

مسألة ٤: فى الصلاه فى معابد اليهود والنصارى.....٣٨٣

مسألة ٥: عدم وجوب الفحص فى الشك فى الطهاره والنجاسه.....٣٨٥

فصل

فى طرق ثبوت النجاسه

٢٨٧-٤٤٠

مسألة ١: فى علم الوسواس.....٣٩٧

مسألة ٢: فى أن العلم الإجمالى كالتفصيلى.....٤٠٢

مسألة ٣: عدم اعتبار حصول الظن بالصدق بالنيه٤٠٦

مسألة ٤: فى عدم اعتبار ذكر مستند الشهاده فى النيه.....٤٠٨

مسألة ٥: قيام البيئه على موجب النجاسه.....٤١١

مسألة ٦: قيام البيئه واختلاف الشاهدين فى المستند.....٤١٣

مسألة ٧: الشهاده بالإجمال.....٤١٧

مسألة ٨: اختلاف الشاهدين فى النجاسه الفعليه والسابقه.....٤٢٣

مسألة ٩: اختلاف الشاهدين فى النجاسه والطهاره.....٤٢٧

مسألة ١٠: فى من يعتبر قوله فى النجاسه٤٢٩

مسألة ١١: صور التوافق وصور التعارض٤٣٢

مسألة ١٢: اعتبار قول ذى اليد إذا كان كافراً٤٣٥

مسألة ١٣: اعتبار قول ذى اليد إذا كان صيباً.....٤٣٦

مسألة ١٤: اعتبار قول ذى اليد بعد الاستعمال وبعد الخروج عن يده٤٣٧

المحتويات.....٤٤١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

